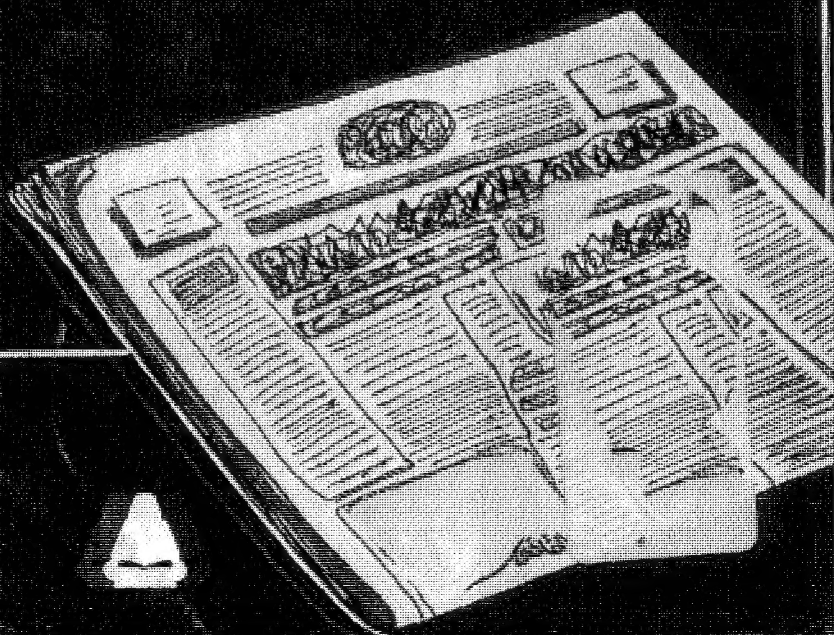
المجتمع المصري قبل الثورة

في الصحافة المصرية

١٩٤٥ - ١٩٥٢

الدكتورة. نجوى حسين خليل



المجتمع المصرى قبل الثورة
فى الصحافة المصرية
١٩٤٥ - ١٩٥٢

تأليف
دكتورة نجوى حسين خليل



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٥

تقـــديم

بقلم أ ٠ د ٠ خليل صابات

يستطيع الدارس لتاريخ مصر الحديث والمعاصر ، أن يؤكد حقيقة أساسية مؤداها أن الصحافة المصرية مصدر من أهم مصادر هذا التاريخ ٠ فعلى امتداد السنوات التى تلت نشوء الصـــحافة اليومية والاسبوعية فى مصر ، حفلت صفحات الجرائد والمجلات بالمقالات والتحقيقات والأخبار ، التى تكون فى مجموعها ســـجلا زاخـــرا بالوقائع التى تتعلق بالتطورات العميقة التى لحقت ببنية المجتمع المصرى من النواحى السياسية والاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية ٠

وتثبت الدراســـة التى نقـــدمها الآن صواب الاعتماد على الصحافة المصرية وبخاصة في الفترة التاريخية الحاسمة والحافلة بالأحداث والوقائع التى أدت الى احداث تغيير اجتماعى فى المجتمع المصرى ٠ وتعنى هذه الدراسة بكشف أبعاد الأزمة الاجتماعية فى

المجتمع المصرى قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ · والتى قامت بها الدكتورة نجوى حسين خليل الخبيرة الأولى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية · وقد كانت الدراسة أصلا رسالة للدكتوراه أعدت باشرافى · وقد أثبتت فيها فيما أثبتت صحة المقولة التى ذكرناها ·

فقد استطاعت الباحثة من خلال مسح شامل لكافة الايديولوجيات والتيارات والرؤى الصحفية المصرية من عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٥٢ ، أن تقدم لنا صورة شاملة للصراع الأيديولوجى والسياسى بين مختلف التيارات السياسية فى المجتمع المصرى فى هذه الحقبة · كما قدمت من خلال دراسة تحليلية متعمقة . الاختلافات فى الرؤى بين كل تيار سياسى وآخر فيما يتعلق بالقضايا الأساسية التى دار حولها الخلاف والتى حددتها فى القضايا والمشكلات التالية : قضية العدالة الاجتماعية ، والقضية التعليمية ، وقضية نقص مواد التموين والغلاء ، ومشكلة الأمراض الاجتماعية ، وقضية وضع المرأة ودورها ، والمشكلة الصحية وسوء التغذية ، والمشكلة العمالية ، ومشكلة الاسكان ، ومشكلة زيادة السكان ، نعم لقد كانت مشكلة الزيادة السكانية مما أثير من قضايا منتصف الأربعينيات ··

ولعل من ميزات هذه الدراسة ، أنها أبرزت بوضوح الدور الأساسى الذى لعبه النقد الاجتماعى المصرى – من خلال الصحف المصرية – فى مهاجمة النظام القديم ، والتبشير بقيم ديمقراطية جديدة وبالمساواة والعدالة الاجتماعية ·

وهكذا يمكن القول ان الصحافة أداة أساسية من أدوات التغيير الاجتماعى وبخاصة فى أوقات الأزمات الاجتماعية ، ومراحل التحول التاريخية ·

ان هذه الدراسة التى نقدم لها ، هى خطوة ثانية فى المسيرة العلمية للدكتورة نجوى حسين خليل والتى سبق أن أعدت رسالتها للماجستير فى موضوع رؤية الصحافة المصرية للصراع العـــربى الاسرائيلى ، دراسة تحليلية لجريدة الأهرام من ٥ يونيو ١٩٦٧ الى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ٠ وهى دراسة تعد مرجعا أساسيا فى موضوعها ٠

واذا كانت الباحثة من خلال انجــازها العلمى الذى يتســـم بالمنهجية والدقة قد استطاعت التعرض لهذه الموضـــوعات المهمة بمنهج علمى دقيق مما سمح لها أن تتصل الى نتائج ذات دلالة ، فاننا نأمل أن تواصل مسيرتها بالروح العلمية والموضوعية نفسها التى تحلت بها وهى تنجز بحوثهـــا وبالقيم التى تبنتها منذ بداية طريقها فى البحث العلمى ٠

ولعل انتاجها العلمى المنشور يؤكد أنهـــا تسير على النهج العلمى الذى اختارته لنفسها ٠

خليل صابات

المقـــدمة

هنـــاك اجماع لدى المؤرخين والباحثين على أن الحقبـة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، وعلى وجه الخصوص الواقعـة بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥٢ ، تعد حاسمة فى تاريخ مصر المعاصر ٠

ففى هذه السنوات القليلة اختمرت عوامل الثورة على النظام القديم ، الذى كان أبرز سـمـاته سيطرة القلة على موارد الثروة القومية فى ريف مصر وحضرها مما أدى الى شـيـوع احساس عام بالظلم وغياب العدالة الاجتماعية ٠

ان افتقاد العدالة وشيوع الفقر فى تلك الحقبة ، قد انعكس على ظهور عديد من المشكلات الاجتماعية التى مثلت بعض جوانب ما أطلق عليه المسالة الاجتماعية أو الأزمة الاجتماعيـة فى المجتمع المصرى ، والتى كانت جزءا من الأزمة السياسية التى كشف عنها عدم الاستقرار السياسى ، وذيوع حالات الاغتيـــال لبعض الوزراء

والقيادات فى تلك الأونة ، وانتشار الفورات والمظاهرات الجماهيريه فى القرية والمدينة ، وحكم أحزاب الأقلية واستبعاد حزب الأغلبية من الحكم ٠

فهى مرحلة تاريخية شهدت استنفاد معاهدة ١٩٣٦ لأغراضها من ناحية ، ومن ناحية أخرى احتدم خلالها الصراع بين الجماعات السياسية المختلفة التى انتشر نفوذ بعضـــها لدرجة تهديد سلطة الدولة مثل جماعة الاخوان المسلمين ، وكان لبعضها الآخـــر نفوذ واضـــح لدى بعض الشرائح الاجتماعية ، ونعنى تأثير التنظيمات الشيوعية على العمال ٠

ان دراسة التاريخ الاجتماعى والسـياسى المصرى لهذه الفترة هى دراسة للصراع الفكرى الذى ازدادت حدته بين مختلف التيارات السياسية والحزبية ، فى الوقت الذى أصبحت فيه اتجاهات الصراع الدولى بين النظرية الاشتراكية والنظرية الرأسمالية واضحة لدى المفكرين والمتطلعين الى تغيير المجتمع تغييرا جذريا والذين يرغبون فى تقدم المجتمع مع الابقاء على خصائصه الأساسية ٠

ويمكننا أن نتبين رؤية أصحاب النظرية العلمية الاشتراكية لمشـــاكل المجتمع ومحاولتهـم التغيير الجذرى لهذا المجتمع وذلك بالاعتماد على التخطيط وتغيير البنـاء الاجتماعى تغييرا أســـاسيا وشاملا ٠ كما يتضح لنا أن أصحاب النظرية الرأسمالية يحاولون حل المشكلة الاجتماعية باعتبارها خللا عارضـــا يمكن حله بحلول اصلاحية لاتســـتدعى بالضرورة تغيير معالم البنـــاء الاجتماعى الأساسية ٠

وقد تصاعدت فى هذه الفترة الاتهامات المتبـادلة بين حزب الأغلبية ممثلا فى الوفد وأحزاب الأقليـــة ، والأحزاب والجماعات الجديدة التى تركز على فشل الأحزاب القديمة فى مجابهة المشكلة

الاجتماعية ، مثل الاخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة والجماعات اليسارية التي وجهت انتقادات عنيفة تدور حول فشل النظام القديم في التصدى لهذه المشكلات الجسيمة .

ويمكننا القول ان الاتفاق بين مختلف الرؤى تمثل في التأكيد على وقوع أزمات اجتماعية ملحة في الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية مما دعا المفكرين المصريين خلال تلك الفترة الى التركيز على الدعوة لاصلاح النظام الاجتماعي في مصر قبل ثورة ١٩٥٢ ؛

وان كانوا قد تفاوتوا في دعواتهم وتصوراتهم للتغيير كما أوضحنا . وقد تمثل ذلك كله في صحافة تلك الفترة مما يدعو الى ضرورة تحليلها والكشف عن مضمونها .

يقوم البحث في هذه الدراسة على أساس تحليل للمشكلات والقضايا الاجتماعية في الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ كما انعكست في الصحافة المصرية المتباينة الاتجاهات والرؤى خلال تلك الفترة التي اتسمت في بعض سنواتها بأن الحريات العامة فيهما كانت متاحة وبخاصة حرية الصحافة التي مكنت الكتاب والمحررين من كشف أبعاد الأزمة الاجتماعية ومساندة الاحساس العام بالظلم الاجتماعي وذلك بالتعمق الى جذورها وشرح أسبابها .

ولاشك أنه من شأن الدراسة الموضوعية لصحافة هذه الفترة أن تبين حقيقة مؤداها أن ثورة يوليو ١٩٥٢ لم تكن مجرد فكرة نبتت في ذهن الضباط الأحرار ، وأقحمت اقحاما على المجتمع المصرى ، بقدر ما كانت تعبيرا عن تطور فعلي تم في اطار الفكر السياسي الاجتماعي المصرى . كما تكشف تلك الدراسة بدورها عن طبيعة ممارسة الاعلام الصحفي في مصر لمسئولياته الاجتماعية خلال حقبة

تاريخية مهمة ، وقيامه بالدور التحليلي المطلوب لاحداث التغيير الاجتماعي الفعال في المجتمع المصري ، وذلك بكشفه لأبعاد القضايا الاجتماعية السائدة وتوجيهه للرأى العام المصرى نحو احداث هذا التغيير سواء على المستوى الجذرى أو الاصلاحي .

من هنا يمكننا تحديد أهداف الدراسة فيما يلى :

١ ـ تأصيل تاريخي للبنيان الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في مصر خلال المرحلة الليبرالية (١٩٢٣ : ١٩٥٢) (*) .

٢ ـ دراسة الأصول التاريخية لكل من التيارات السياسية والفكرية والحزبية التي تمثلت واضحة في هذه الفترة ، ومسلماتها الفكرية ومنهجها في تحليل المشكلات الاجتماعية ورؤيتها في تشخيص المشكلات الاجتماعية وأساليب حلها كما اتضحت في كتابات كل تيار سواء أكان ليبراليا أو اشتراكيا أو ماركسيا أو اسلاميا .

٣ ـ تحليل للأيديولوجيات والرؤى المختلفة ، وذلك باجراء تحليل مضمون كمى وكيفى للصحافة المصرية الصادرة في فترة الدراسة المحددة (١٩٤٥ ـ ١٩٥٢) ، حيث عكست الكتابات والمقالات الصحفية أبعاد المسألة الاجتماعية وطرحت أسبابا وحلولا متباينة لمواجهة الأزمة .

وفى ضوء دراسة استطلاعية قمنا بها تم صياغة الفروض التالية للتحقق منها :

١ ـ هناك علاقة بين المعالجة الصحفية النقدية لجوانب المشكلة

(*) ورد التأصيل التاريخي في نص الدراسة الأصلية المتضمنة في رسالتنا للدكتوراه والتي لم يتضمنها هذا الكتاب .

الاجتماعية (*) التى واجهت المجتمع المصرى عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وبين تهيئة الرأى العام ليصبح أكثر نقدا لموجهات النظام القديم السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وأكثر استعدادا للتغيير الجذرى للنظام القديم •

٢ ـ هناك علاقة بين الاتجاه السياسى الذى تعبر عنه الصحيفه أو المجلة وبين وجهة النظر التى تدعو لها لحل المشكلة الاجتماعية من حيث تحديد أبعادها ومؤشراتها وأسبابها ، ونوعية الفاعلين المقترحين لاحداث التغيير ، ونوعية الطبقات الاجتماعية المتضمنة ، والمؤسسات ، والجماعات الاجتماعية ، وأدوات احداث التغيير فى المجتمع ، وطرق التحرير وأساليبه ، وذلك تبعا لاتجاهاتها الاصلاحية أو الثورية •

٣ ـ حدث تصاعد فى شدة النقد الاجتماعي الذى انصب على عجز النظام فى مواجهة المشكلات الاجتماعية الأساسية ، وزيادة المطالبة بضرورة التغيير الحاسم ابتداء من اصلاح الأوضاع حتى المطالبة بالتغيير الجذرى •

(*) تبين لنا من دراستنا أن المشكلة الاجتماعية فى مصر خلال الفترة من عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٥٢ ، قد تمثلت فى عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ، والمشكلة العمالية ، والقضية التعليمية ، وقضية وضع المرأة ودورها ، والمشكلة الصحية وسوء التغذية ، وقضية التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، ومشكلة زيادة السكان ، ومشكلة الاسكان ، والأمراض الاجتماعية • وفى ضوء العرض السابق يمكن لنا أن نقرر انه نظرا لتداخل استعمال كلمتى قضية ومشكلة فى الكتابات التى تعرضنا لها بالتحليل وكأنهما مترادفتان ، فاننا خلال هذه الدراسة سوف نسير على عدم التفرقة بينهما ، مع أن هناك فروقا دقيقة فصلنا الحديث عنها فى رسالة الدكتوراه التى قدمناها فى كلية الاعلام ـ محفوظة بمكتبتها •

الفصل الأول

مجمل رؤية الصحافة المصرية للقضايا والمشكلات الاجتماعية من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢

تسعى دراستنا الى رصد القضايا والمشكلات الاجتماعية التى أبرزتها مقالات وأعمدة الرأى (كقوالب رأى) ، فى الصحافة المصرية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ـ أى ابتـــداء من مايو ١٩٤٥ الى يوليو ١٩٥٢ ٠

من ثم ، يمكننا الكشف عن خريطـــة القضـــايا والمشكلات الاجتماعية التى تفاقمت فى المجتمع المصرى منذ انتهـــاء الحربه العالمية حتى قيام ثورة يوليو كما عكستها الصحافة المصرية المحددة فى بحثنـــنا ٠

لذا نعنى فى هذا الفصل باستعراض مجمل رؤية الصحافة المصرية ـ والمتمثلة فى أربع عشرة صـــحيفة كعينـــة للبحث ـ فى الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ٠ وذلك بالنسبة للنقط التالية : القضايا والمشكلات الاجتماعية التالية :

١ ـ القضايا والمشكلات الاجتماعية ٠

٢ ـ نوعية الفاعلين المقترحين لاحداث التغيير ٠

٣ ـ نوعية الطبقات الاجتماعية التى يتضمنها الموضوع ٠

٤ ـ المؤسسات واردة الذكر ٠

٥ ـ الجماعات الاجتماعية .

٦ ـ أدوات إحداث التغيير فى المجتمع .

٧ ـ طرق الكتابة وأساليبها .

نتج عن اعتمادنا لمستوى التحليل الكلى Macro Analysis لمقالات وأعمدة الرأى فى الصحافة المصرية خلال الفترة المحددة للدراسة ، أن استخرجنا القضايا والمشكلات الاجتماعية التى برزت فى مجمل الصحف المصرية من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ . وقد تمثلت فى القضايا والمشكلات الاجتماعية التالية :

قضية عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ، والمشكلة العمالية ، والقضية التعليمية ، وقضية وضع المرأة ودورها ، والمشكلة الصحية وسوء التغذية ، وقضية التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، ومشكلة زيادة السكان ، ومشكلة الاسكان ، والأمراض الاجتماعية "Social Pathology" .

وقد تمثلت مادة الرأى المحللة من مايو ١٩٤٥ الى يوليو ١٩٥٢ فى عدد (٤١٦) مقالا وعمود رأى ، انقسمت كما يلى : عدد (٩٤) قالب رأى من جريدة الأهرام اليومية ، وعدد (٥٧) من جريدة أخبار اليوم الاسبوعية ، وعدد (٣٠) من مجلة روز اليوسف الاسبوعية ، وعدد (١٢) من مجلة بنت النيل الشهرية ، وعدد (٣٤) من جريدة مصر الفتاة ـ الاشتراكية الاسبوعية ـ وقد ظهرت كل من الصحف المذكورة طوال الفترة المحددة للبحث . أما مصر الفتاة فقد توقفت فى يناير ١٩٥٢ بعد حريق القاهرة ، وعدد (١١) قالب رأى من جريدة اللواء الجديد ـ من مايو ١٩٤٥ الى يونيو ١٩٤٦ ـ كاسبوعية ونصف شهرية ثم صدرت شهرية من يناير ١٩٤٩ الى مايو من العام نفسه ثم صدرت مرة أخرى عام ١٩٥١

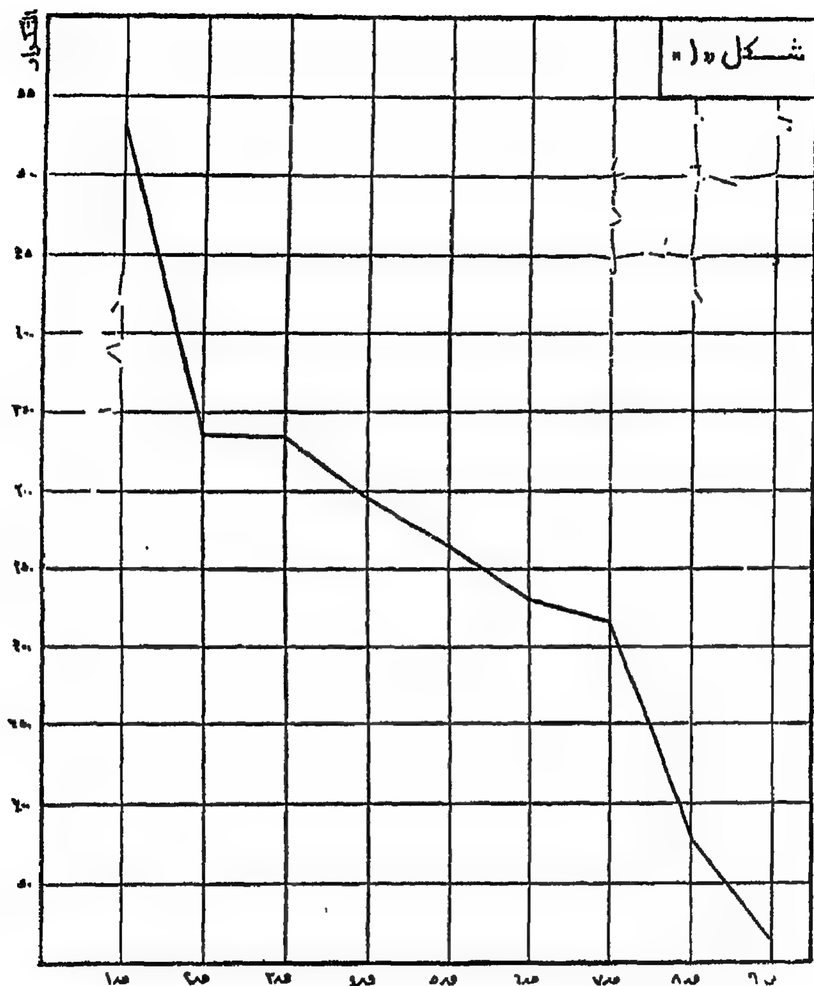
وعدد (٤٦) من جريدة الأساس اليومية التى ظهرت من ٨ يونيو ١٩٤٧ الى نهاية الفترة المحددة للدراسة ، وعدد (٦) من جريدة الوفد المصرى اليومية التى صدرت من مستهل الفترة المحددة لدراستنا الى ١٠ يوليو ١٩٤٦ ، وعدد (٥٥) من جريدة صوت الأمة اليومية التى صدرت من يوليو ١٩٤٦ الى آخر فترة الدراسة المحددة ، وعدد (٧) قالب رأى من جريدة البعث الشهرية من مستهل الفترة الدراسية ثم الاسبوعية من ١٤ ديسمبر ١٩٤٥ الى أن توقفت فى ١٠ يوليو ١٩٤٦ ، وعدد (١٢) من «الاخوان المسلمون» اليومية التى صدرت فى مايو ١٩٤٦ الى أن صدر قرار حل الجماعة فى ديسمبر ١٩٤٨ ، وعدد (٢١) قالب من مجلة الدعوة الاسبوعية التى صدرت من يناير ١٩٥١ الى يوليو ١٩٥٢ ، وعدد (١٤) من الفجر الجديد الاسبوعية والنصف شهرية التى صدرت من مايو ١٩٤٥ الى يوليو ١٩٤٦ ، وعدد (١٧) من جريدة الملايين الاسبوعية التى صدرت من ابريل ١٩٥١ الى ديسمبر من العام نفسه (*) .

وقد بينت نتائج تحليل المضمون الذى أجريناه على ٤١٦ مقالا وعمود رأى اجتماعى فى الصحف المصرية (مايو ١٩٤٥ — يوليو ١٩٥٢) ، خريطة القضايا والمشكلات الاجتماعية التى برزت واضحة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وهى الفترة المعنية بالدراسة .

(*) من يبغى الاطلاع على تفصيلات النتائج الاحصائية يستطيع أن يرجع الى رسالتنا للدكتوراه بمكتبة كلية الاعلام بجامعة القاهرة .

واعتمادا على تكرارات ورود المشكلة أو القضية الاجتماعية فى المقالات الصحفية والأعمدة ـ حيث نسجل تكرارا للفكرة الواحدة فى القالب الصحفى الواحد مع مراعاة تسجيل أكثر من تكرار فى القالب الواحد للموضوع الواحد فى حـــالة وروده بأفكار متعددة المناحى كمؤشر أو سبب او حل ، على أساس أن المقال أو العمود يعد وحدة السياق والفكرة تعد وحدة التسجيل ـ يمكننا القول ان المشكلة الأولى التى حصلت على أعلى تكرار ويبلغ (٥٣٢) هى قضـــية عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية • تليها فى المرتبة القضية التعليمية التى حصلت على (٣٣٦) تكرارا • أما القضية الثالثة فى البروز فهى قضية التموين والغلاء وارتفاع الأســـعار حيث حصلت على (٣٣٢) تكرارا • والقضية الرابعـــة فى ترتيب الأهمية هى قضية الأمراض الاجتماعيـــة حيث حصلت على (٢٩٦) تكرارا • أما القضية الخامسة فهى قضية وضع المرأة ودورها حيث حصلت على (٢٧٨) تكرارا • والسادسة هى المشكلة الصحية وسوء التغذية حيث حصلت على (٢٢٩) تكرارا • والسابعة هى المشكلة العماليـــة وحصلت على (٢١٥) تكرارا • ويـلاحظ أن القضيتين الثامنة والتاسعة فى ترتيب الأهميـــة لم تحظ بعـــدد متقارب مـــن التكرارات مقارنة بالقضايا والمشكلات الأخرى المذكورة آنفا حيث حصلت القضية الثامنـــة وهى مشكلة الاســـكان على (٧٦) تكرارا والمشكلة التاسعة وهى زيادة السكان فقد حصلت على (١٢) تكرارا فقط طوال الفترة •

ويمكننا توضيح ما نقول بالشكل رقم (١)



(★) ق ١ هى قضية عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ، ق ٢ هى القضية التعليمية ، ق ٣ قضية التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، ق ٤ قضية الأمراض الاجتماعية ، ق ٥ قضية وضع المرأة ودورها ، ق ٦ المشكلة الصحية وسوء التغذية ، ق ٧ المشكلة العمالية ، ق ٨ مشكلة الاسكان ، ق ٩ زيادة السكان .

يستدل من ارتفاع وتميز المشكلة الأولى وهى عدم المساواة بين طبقات الشعب وافتقاد العدالة الاجتماعيـــة ، أنها تمثـل القضية الأساسية فى المسألة الاجتماعية التى شغلت الصحافة المصرية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ـ كمـا أوضحنا فى مقدمة الدراســـة ـ مما يبين الدور الاجتماعى الذى قامت به الصــحافة المصرية فى فترة حاســـمة من التاريخ المصرى الحديث حيث أكدت على مشكلة العدالة الاجتماعية ، ومن ثم عملت على تهيئة الرأى العام للاعتقاد فى أهمية تحقيق المساواة والعدالة بين طبقات الشعب بالعمل على زيادة وعيه بأنها القضية الأساسية .

كما يمكننا أن نتبين الدور الايجـــابى الفعال الذى قامت به الصحافة المصرية ـ فى فترتنا البحثية ـ من ملاحظة تقارب اهتمامها بالقضايا الاجتماعية الأخرى كقضايا تاليـــة فى الأهمية للقضية الأساسية المتعلقة بالمســـاواة والعدالة الاجتماعية . وتتمثل تلك القضايا فى القضية التعليمية التى تبرزها الصحافة أكثر مما تلاها بما يستدل منه على الوعى الصحفى بأهمية تنـــوير العقول المصرية لادراك مشكلاتها الحقيقية . ثم يظهر حرص الصــحافة على كشف مشكلات الساعة المتفاقمة فى أعقاب الحرب ، ألا وهى التموين والغلاء وارتفاع الأسعار . بالاضافة الى كشف الأمراض الاجتماعية التى عانى منها المجتمع المصرى رغبة فى مواجهتها بعد تحديدها . تلاها قضية وضع المرأة ودورها التى تميزت عن المشكلة الصحية وسوء التغذية حيث ان المشكلة الأخيرة قد قلت نســبيا وذلك يتضح من أن عام ١٩٤٧ كان آخر الأعوام التى شهدت الأوبئة فى مصر قبل ثورة

يوليو ١٩٥٢ مما يكون له بعض الأثر فى الحد من ابـرازها نسـبة الى القضايا الأخرى التى تفوقت عليها ، الا أن هذا لم يسبب اغفالها بل انها قد نالت اهتماما فاق الاهتمام بالمشكلة العمالية ومشكلتى الاسكان وزيادة السكان • كما أن قضية وضـع المرأة ودورها قد تميز عن المشكلات الأخيرة المذكورة نتيجة لتفاقمها وازدياد الجدال حولها بعد صدور قرارات المؤتمر النسائى فى ٢١ ديسمبر ١٩٤٤ ، يطالبن فيه بالمسـاواة بين المرأة والرجـل فى الحقوق • مما دفع الصحف ذات الرؤى والاتجاهات المتباينة على معالجة الأمر من وجهة نظرها ، فوقع الجدال وبرزت قضية المرأة بروزا خاصا •

ولكن هذا لايعنى أن المشكلة العمالية قد سقطت من اعتبـار الصحف المصرية وقتئذ ، حيث انها حظيت باهتمام متقارب وان كانت جاءت فى مرتبـة تالية • مما قد يدفعنـا الى القول بأن « عبد العظيم رمضان » كان محقا فى أن العمال قد اقتصرت مطالبهم على تحسين شروط العمل ورفع مستوى المعيشة وهو ما قد عملت الحكومات ـ وبخاصة الوفدية ـ على تحسينه كجزء من سـياسة التهدئة الاجتماعية ، لمنع تفجر مزيد من الاضطرابات •

وقد تبين لنا أيضا أهمية وضع مشكلتى الاسكان والسكان فى استمارة التحليل رغم حداثتهما كقضايا اجتماعية ملحـة وقتئذ ، حيث نالا بعض الاهتمام من الصحافة المصرية مما يستحق التناول بالدراسـة •

ويمكننا بالاعتماد على الجدول التكرارى التـالى ، أن نتبين

سنوات تصاعد أو هبوط الاهتمام بمختلف القضـــايا والمشكلات الاجتماعية كما ظهرت في الصحافة المصرية خلال سنوات الدراسة ، بحيث يظهر ترتيب الاهتمام بمختلف القضايا والمشكلات الاجتماعية فى كل سنة على حده ·

يتكشف لنا من عدد تكرارات ورود القضـــايا والمشـــكلات الاجتماعية فى مقالات وأعمدة الرأى الصحفية من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢، عدد من الاستدلالات :

١ ــ يلاحظ بعد التمعن فى اجمـــالى تكرارات كل سنة من السنوات على حده ، أن عام ١٩٤٦ (*) قد حصـــل على أعلى تكرار وهو (٤١٨) · ذلك يمكن أن يفسر على ضوء حقيقة رفع الرقابة عن الصحف فى يونيو ١٩٤٥ وإلغاء الأحكام العرفية فى أكتوبر من العام نفسه ، فتنفست الصحف نسمات الحرية وأخذت تعبر عن المسألة الاجتماعية التى استفحلت قضاياها ومشاكلها · ولكن لم تتحمل حكومة « اسماعيل صدقى » هذا القدر الذى أعطى للصحف الحق فى كشف مكامن القضايا وباطن المشكلات ، فأسرعت يدها الباطشة تضطهد الصحف حيث عطلت بعضها خلال ضربها للحركة الشيوعية فى مصر · وألغت صحف « البعث » و « الوفد المصرى » و « الفجر الجديد » فى يوليو ١٩٤٦ ·

(★) مع ملاحظة أن عام ١٩٤٦ قد حصل على المرتبة الرابعة اعتبارا بعدد قوالب الرأى (المقالات والأعمدة الصحفية) المحللة فى هذه الدراسة مما يدل بالفعل أنه عام متميز حيث حصل على أعلى عدد من التكرارات فى تناوله للقضايا والمشكلات الاجتماعية رغم عدم أولويته فى عدد المقالات والأعمدة الاجتماعية المحللة ·

السنة القضية أو المشكلة	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
١	٧٥	١٠٢	٢٩	٩٠	٤٥	٦٢	٨٧	٤١
٢	٤٤	٧٢	٢٧	٢١	٧٣	٤٤	٢٣	٢٣
٣	١١	٢٥	٣٣	٥٢	٤٠	٥٣	٩٠	٢٨
٤	٣	٤٧	٨	١٥	٣٦	٦٦	٨٥	٣٦
٥	٩	٣٣	٢٨	١١	٩٨	٥٣	٢٢	٢٥
٦	٣٢	٣٥		١٦	٥١	١٠	٢٣	٣٠
٧	٤٣	٧٩	١٢	٢٣	٧	٩	٣٤	٦
٨	—	١٩	١	١٨	١٥	—	١٤	٩
٩	١	٦	—	٢	١	١	—	٠
الاجمالى	٢١٧	٤١٨	١٨٤	٢٤٨	٣٦٦	٢٩٧	٣٧٨	١٩٨

(*) القضية ١ هى قضية عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ، و ٢ هى القضية التعليمية ، و ٣ هى قضية التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، و ٤ قضية الأمراض الاجتماعية و ٥ قضية وضع المرأة ودورها و ٦ المشكلة الصحية وسوء التغذية ، و ٧ المشكلة العمالية ، و ٨ مشكلة الاسكان ،و ٩ مشكلة زيادة السكان .

وكان عام ١٩٥١ هو ثانى السنوات التى أبرزت فيها الصحف المصرية الكثير من القضايا والمشكلات الاجتماعية ، وقد حصل على عدد (٣٧٨) تكرارا • حيث تمتعت الصحافة المصرية بحرياتها فى ظل حكومة النحاس الوفدية التى رفعت الرقابة عن الصحف فى ١٣ يناير ١٩٥٠ ولم تصادر صحيفة الا بأمر قضائى ولم تمنع صحيفة أو تعوقها عن الصدور • ففاز عام ١٩٥٠ بالمرتبة الرابعة فى عدد التكرارات حيث بلغت (٢٩٧) • مما يبين لنا العلاقة الطردية بين المزيد من الحرية للصحافة والمزيد من المعالجة النقدية لمشكلات المجتمع وقضاياه •

وفى عام ١٩٤٩ نالت أيضا الصحافة بعض الحرية فى معالجة القضايا ، فحصلت على (٣٦٦) تكرارا لتنال المرتبة الثالثة • ثم جاءت فى المرتبة الخامسة سنة ١٩٤٨ وحصلت على (٢٤٨) تكرارا، وهنا يمكننا الاشارة الى تأثير تفاقم أزمة الورق الى حد صدور قرار من وزارة التجارة فى مارس ١٩٤٨ بتحديد عدد صفحات الصحف • بالاضافة الى فرض الرقابة على الصحف فى ١٤ مايو من العام نفسه فى ظل حكومة النقراشى بسبب قيام حرب فلسطين • ثم جاءت سنتا ١٩٤٥ و ١٩٥٢ بالترتيب حيث حصلت الأولى على (٢١٧) تكرارا ، وهذا منطقى لأن الفترة التى خضعت للتحليل فى عام ١٩٤٥ تبلغ ثمانية أشهر من مايو الى ديسمبر • بالاضافة الى الاضطهاد الذى مارسته الحكومة النقراشية طوال الفترة المحللة هذه السنة حتى فبراير ١٩٤٦ • الا أنه يمكن القول ان الصحافة المصرية قد عنيت عناية كبيرة بالقضايا والمشكلات الاجتماعية حيث أن عدد التكرارات يعد مرتفعا من منظور أن الفترة الزمنية لم تكن سنة كاملة • كذلك عام ١٩٥٢ والتى حصلت على (١٩٨) تكرارا عن فترة سبعة أشهر من يناير الى يوليو ، مع بروز حقيقة انعدام الحرية الصحفية بعد حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ حيث أغلقت صحف ـ

منها مصر الفتاة ـ وأعلنت الأحكام العرفية والرقابة على الصحف من يناير الى أغسطس ١٩٥٢ (أى بعد قيام ثورة يوليو) ٠

ويلاحظ أيضا من اجمالى تكرارات الجدول المبين آنفا ، أن عام ١٩٤٧ كان أقل الأعوام التى عالجت فيها الصحف القضايا والمشكلات الاجتماعية حيث بلغت تكراراتها (١٨٤) حيث ظهرت آثار اضطهاد حكومة اسماعيل صدقى التى انتهت فى ديسمبر ١٩٤٦ بعد أن ألغت العديد من الصحف المعارضية والمعادية لها ، وجاءت بعدها حكومة النقراشى الثانية وصادرت الصحف التى تنشر أنباء المظاهرات فحجبت بذلك الرأى مما يتعارض مع نص الدستور ٠

هكذا يتبين لنا تصاعد اهتمام الصحف بابراز القضايا الاجتماعية ، خاصة فى ظل الحريات ٠

٢ ـ استمرت القضية الأساسية الأولى وهى قضية عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية هى القضية الأكثر بروزا فى مقالات وأعمدة الرأى فى الصحافة المصرية طوال الأعوام ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٨ و ١٩٥٢ واحتلت المرتبة الثانية خلال عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ ، والمرتبة الثالثة عام ١٩٤٧ ، والمرتبة الرابعة عام ١٩٤٩ وذلك لتصاعد بعض القضايا الأخرى صعودا مفاجئا ووقتيا حيث يتبين أن المشكلات والقضايا التى حلت محلها كانت بعيدة عن مقدمة القضايا فى السنوات الأخرى ولم تحصل احداها على الأولوية غير سنة واحدة ثم انخفضت مرة أخرى ٠

أما القضية الثانية فى ترتيب الأهمية كما سبق أن أوضحنا ، وهى القضية التعليمية فلم تنل الأولوية الأولى فى أى من الأعوام ٠ وان كانت أيضا احتفظت بوجودها فى المقدمة أو الوسط ،

ولم تنخفض عن المرتبة الخامسة • مما يدلل على ثبات الاهتمام بها الى حد ما •

أما القضية الثالثة في ترتيب اهتمام الصحافة المصرية بابرازها طوال سنوات الدراسة ، فهى قضية التموين والغلاء وارتفاع الأسعار الملحوظ فى عامى ١٩٤٧ و ١٩٤٨ حيث شغلت المرتبة الثانية ، وحصلت على الأولوية الأولى عام ١٩٥١ •

وتمثلت القضية الرابعة فى ترتيب الأهمية كما انعكست فى الصحافة المصرية فترة دراستنا ، فى الأمراض الاجتماعية ، وهي لم تنل الأولوية أو حتى تصل الى المقدمة مقارنة ببقية القضايا والمشكلات سوى عام ١٩٥٠ حيث وصلت الى المرتبه الأولى ثم الى المرتبة الثالثة عام ١٩٥١ والثانية عام ١٩٥٢ • حيث عنيت حكومة الوفد (١٩٥٠ ـ ١٩٥١) على ابراز الأمراض الاجتماعية ومواجهتها ارضاء للساخطين على الفساد المنتشر فى البلاد كجزء من السياسة الاصلاحية التى اتبعتها حكومة الوفد طوال فترات حكمها فى المرحلة الليبرالية قبل ثورة ١٩٥٢ •

أما القضية الخامسة فى ترتيب الأهمية وهى قضية وضع المرأة ودورها ، فقد ارتفعت نسبيا عام ١٩٤٧ حيث وصلت الى المرتبة الرابعة ثم انخفضت الى المرتبة قبل الأخيرة عام ١٩٤٨ ثم حصلت على الأولوية الأولى عام ١٩٤٩ ويمكن ربط هذا الارتفاع بازدياد الحملات التى كانت تشنها قيادات الحركة النسائية للحصول على الحقوق السياسية للمرأة ، مثل « درية شفيق » على صفحات مجلتها « بنت النيل » وعلى صفحات الصحف الأخرى كالأهرام بالاضافة الى « مفيدة عبد الرحمن » و « منيرة ثابت » على صفحات جريدة « الأهرام » وغيرهن • ثم انخفضت مرة أخرى الى المرتبة الرابعة عام ١٩٥٠ ، واستمرت فى الانخفاض بعد ذلك •

حيث حصلت على حقوقها التعليمية وسمح للمرأة المصرية بالالتحاق بالكليات العملية ، وعندما حل عام ١٩٤٩ كان باب التعليم الجامعى مفتوحا على مصراعيه للمرأة المصرية ٠

أما القضية السادسة وهى المشكلة الصحية وسوء التغذية فقد شغلت بصفة تكاد تكون دائمة المرتبـــة الوسطى ، ويلاحظ أنها ارتفعت ارتفاعا ملحوظا وقتيـــا فى عام ١٩٤٧ حيث حصلت على الأولوية وكانت هى القضية الأساسية ٠ ويمـكن تفســـير ذلك بالاشارة الى أن عام ١٩٤٧ كان آخر أعوام انتشار وباء الكوليرا فى مصر قبل ثورة ١٩٥٢ ٠

أما القضية السابعة ، وهى المشكلة العماليـــة ، فقد كانت مرتفعة فى عامى ١٩٤٥ و ١٩٤٦ حيث شغلت المرتبة الثالثة ثم الثانية ٠ وأخذت بعد ذلك فى التذبذب نحو الانخفاض ٠ مما يدل على أن المشكلة العمالية لم تكن الشغل الشاغل للصحافة المصرية كغيرها من القضايا الاجتماعية ٠

فقد فرضت نفسها على الصحف فى مستهل فترة دراســـتنا تأثرا بانتهاء الحرب العالمية الثانية التى نتج عنها اغلاق المصـــانع والاستغناء عن العمال مما أدى الى شيوع البطالة ٠ بالاضافة الى أن التشريعات (*) التى صدرت لصالح العمال أدت الى التخفيف من حدة المشكلة العمالية ٠

(*) تتمثل التشريعات التى صدرت بهدف التخفيف من حدة المشكلة العمالية فى القانون رقم ٨٥ والقانون رقم ٨٦ عام ١٩٤٢ ، أولهما يعترف بحق التكوين النقابى ، وثانيهما بالتامين الاجبارى عن حوادث العمل ٠ بالاضافة الى القانون رقم ٤١ عام ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى ، والقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ بشان التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل ، والقانون الذى صدر فى عام ١٩٥٠ لتنظيم عملية توقيع الاتفاقيات الجماعية بين المقاولين وبين النقابات ٠

وينبغى الاشارة هنـــا الى أنه يمــكن القول بأن المشكلات والقضايا الاجتماعية متداخلة حيث ان قضية المساواة بين الطبقات والعدالة الاجتماعية تجب الى حد ما العمال كما تجب الطبقات الدنيا من الفلاحين وصغار الموظفين وصغار التجار لأنهـــا تعنى بتحسين مستوى المعيشـــة للفقراء بما فيهم العمال • وأنه يمكن قول الشيء نفسه بالنسبة لمشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأســعار • الا أن المشكلة العمالية كما عنينا بدراستها كجزئية خاصة من كلية عامة وهى المشكلة الاجتماعية ، تتناول مشكلة العمال فى مجال العمل والأجـــور •

وأخيرا القضيتان الثامنة والتاسعة ، وهما بالترتيب مشكلتا الاسكان وزيادة السكان • فقد احتفظتا بالمؤخرة فى ترتيب اهتمام الصحافة المصرية (١٩٤٥ ــ ١٩٥٢) بالقضـــايا الاجتماعيـــة ، وتناوبتها الا أن مشكلة الاسكان قد حصلت على المرتبة المتوســطة عام ١٩٤٨ ثم عادت للمؤخرة فى الأعوام التالية ، وان كانت تميزت نوعا ما عن مشكلة زيادة السكان •

كما نتج عن اعتمادنا لمستوى التحليل الكلى لمقالات وأعمـدة الرأى فى الصحافة المصرية التى عالجت القضـــايا والمشـــكلات الاجتماعية فى مصر من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، أن كشفنا عن نوعيـــة الفاعلين المقترحين لاحداث التغيير ونوعية الطبقات الاجتماعية التى يتضمنها الموضوع والمؤسسات الواردة الذكر والجماعات الاجتماعية وأدوات احداث التغيير فى المجتمع ، وطرق الكتابة وأساليبها •

نلحظ من نتائج تحليل المضمون الكمى للفئة المعنية بتبيان نوعية الفاعلين المقترحين لاحداث التغيير فى المجتمع المصرى كمـــا أوضحته مقالات وأعمدة الرأى المحللة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، أن

الصحف المصرية قد أبرزت الصفوة من السياسيين والمفكرين (*) والمثقفين Cultured Intelectual, Political elites التى تضمنت القيادات العليا المتمثلة فى الوزراء وزعماء الأحزاب وأعضاء البرلمان والكتاب والمثقفين حيث حصلت الصفوة المذكورة على (١٧٩) تكرارا من (٤١٦) قالب رأى • كما طرحت الجماهير Masses كاحدى نوعيات الفاعلين المقترحين لاحداث التغيير فى المجتمع ، وحصلت على (٢٨) تكرارا فقط منها (٤) تكرارات للفئة ذاتها وهى الجماهير و (٢١) تكرارا لجماهير الحركات العفوية و (٣) تكرارات لجماهير الحركات المنظمة فى النقابات •

من ثم ، يمكننا القول ان صحافة الرأى المحللة فى دراستنا قد عكست أهمية خاصة لدور الصفوة فى احداث التغيير الاجتماعى فى مصر خلال عرضها للمشكلات والقضايا الاجتماعية من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، وان كانت لم تغفل دور الجماهير فى احداث التغيير •

وهذا يتفق مع رؤية « رالف بارتن بيرت » فى تناوله للديمقراطية السياسية والمشكلة الاجتماعية • موضحا أهمية الخلاص الاجتماعى وذلك بالعمل على تحسين الحالة الاجتماعية لمجموع الناس كى يستفيدوا من قوتهم العددية • وأنهم طالما يعيشون فى حالة من الذلة والغلبة على أمرهم ، فلن ينقذوا أنفسهم بالديمقراطية السياسية • مؤكدا حاجاتهم فى هذه الحالة الى عون

(*) يقدم « سعد الدين ابراهيم » تعريفا للمفكر والمثقف النشط المستخدمة فى اللغات الأوربية كلمة Intelectual ، فى تعريف توفيقى يتضمن العناصر التالية : المعرفة العامة أو المتخصصة ، الاهتمام بأمور الثقافة ، الاهتمام بالمسائل العامة الأخرى لمجتمعه خارج نطاق تخصصه ، التعبير عن هذه الاهتمامات العامة بقصد التأثير على المجتمع والسلطة • انظر فى ذلك : سعد الدين ابراهيم ، تجسير الفجوة بين المفكرين وصانعى القرارات فى الوطن العربى ، ورقة عمل ، الاجتماع السنوى الأول للهيئة العامة لمنتدى الفكر العربى ، عمان ـ الأردن ، ابريل ١٩٨٤ •

يقيمهم على أقدامهم • ويقول أيضا انه « قد يأخذ الخلاص اشكالا متعددة لكن أكثرها جذرية هي الثورة التى تنبثق من الطبقة المغلولة الأكثر تألما وانفعالا بسبب الظلم والاستغلال ، بقيادة أعضاء الطبقه المثقفة » ، وان الديمقراطية السياسية ليست حـكم الكافة ولكن حكم الحكيم (١) •

كما أبرز « فؤاد مرسى » الصفوة المثقفة ودورها فى تشكيل النظام القيمى للمجتمع ، وتحديد الاحتياجات الضرورية اجتماعيا ، والطرق السليمة اجتماعيا لاشباعها • مؤكدا أنه عندما يصاب المجتمع بحالة من الأزمة المتمثلة فى العجز عن حل مشاكله الرئيسية ، فان أزمة هذا المجتمع تكمن فى أزمة مثقفيه (٢) •

يضاف الى ذلك « على الدين هلال » الذى آكد أن الدراسات المتعلقة بالتغير الاجتماعى ونظريات التحديث أو التنمية على اختلاف مشاربها وانجاهاتها تكاد تجمع على أن للمثقفين أدوارا شتى فى عملية التغيير الاجتماعى • ويتمثل ذلك فى التعبير عن قضايا ومشاكل المجتمع الذى يعاصرونه • حيث يقول ان المثقف ـ كاتبا أو مفكرا أو روائيا أو شاعرا ـ هو بمثابة مرآة تنعكس على كتاباته هموم ومشاكل مجتمعه •

وان المثقف لايكتفى بدور الرصد أو التعبير ، وانما يدعو الى رؤية اجتماعية ويبشر بتصور مستقبلى للمجتمع • بالاضافة الى

---

(١) رالف بارتن بيرت ، آفاق القيمة • دراسة نقدية للحضارة الانسانية ، ترجمة عبد المحسن عاطف سلام ، القاهرة ـ نيويورك ، مكتبة النهضة المصرية ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ ، ص ٢٧٣ و ٢٨٧ و ٣٧٦ و ٣٧٧ •

(٢) فؤاد مرسى ، أزمة المجتمع هى أزمة المثقفين ، الندوة الدولية عن « المثقفون والتغير الاجتماعى فى العالم العربى » ، القاهرة ٣ ـ ٦ ديسمبر ١٩٧٩ ، جامعة عين شمس ـ مركز بحوث الشرق الأوسط ، ص ٩١ و ٩٤ •

تأكيده على دور المثقف « كرجل » حركة وعمل ينخرط فى الأحزاب السياسية أو يشتغل فى جهاز الدولة ، ويسعى من خلال ذلك لتحقيق ما يؤمن به أو ما يعتقده (٣) •

من ثم ، يمكننا التأكيد على وجود اتفاق نوعى بين رؤية صحافة الرأى المصرية من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ فيما يتعلق بابراز الصفوة من السياسيين والمفكرين والمثقفين كنوعية مقترحة لاحداث التغيير وعدم اغفال الجماهير كفاعل مساعد فى احداث التغيير ، وبين رؤية علماء السياسة والاجتماع •

واعتمادا على نتائج التحليل الكمى لمضمون قوالب الرأى الاجتماعى فى الصحافة المصرية خلال فترة الدراسة ــ كل سنة على حده ــ نتبين حرص الكتاب وقتئذ على ابراز الصفوة كفاعلين أساسيين لاحداث التغيير الاجتماعى مع عدم اغفال الجماهير ولكن بقدر أقل كثيرا •

أما فيما يتعلق برؤية الكتاب والصحافيين المصريين ــ فترة الدراسة ــ لنوعية الطبقات الاجتماعية المتضمنة فى موضوعاتهم الصحفية ، فقد تبينا من نتائج تحليل المضمون الكمى رؤية تكاد تكون متوازنة الاهتمام مع تمثل بعض البروز غير الحاد • فقد برزت الطبقة العايا Upper Class التى تتضمن كبار الملاك والرأسماليين والتجار ورجال الدولة حيث حصلت على (١٤٥) تكرارا فى (٤١٦) قالب رأى • وتلتها الطبقة الدنيا Lower Class وتشمل العمال والفلاحين وصغار التجار ، حققت (١٣٨) تكرارا •

ثم الطبقة الوسطى Middle Class التى تشمل عامة الموظفين والتجار ومتوسطى الملاك ، وقد حققت (٩٢) تكرارا •

---

(٣) على الدين هلال ، بعض جوانب أزمة الجماعة الثقافية فى مصر ، الندوة السابقة نفسها ، ص ٣٧ •

ومما لاشك فيه أن التقارب النسبى فى ابراز الطبقة العليا والطبقة الدنيا يعد نتيجة منطقيـة تعكس وجـود مشكلة العدالة الاجتماعية وقضية عدم المساواة بين طبقات الشعب التى حصلت على الأولوية الأولى فى ترتيب القضايا والمشكلات الاجتماعية من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ كما انعكست فى مقالات وأعمدة الرأى الصحفى وقتذاك ٠

وقد تمثـل هذا التقارب أيضـا عبر السنوات الخاضـعة للدراسـة ٠

وفيما يتعلق بالمؤسسـات Institutions الواردة الذكر أثناء تناول الكتاب والمحررين للقضايا والمشكلات الاجتماعية فى فترة الدراسـة ، فقد تمثلت فى الجيش والجامعـات والمدارس والأحزاب والجماعات السياسية والقصر الملكى والسفارة البريطانية والحكومة متمثلة فى الجهاز الحكومى والوزارات ، بالاضـافة الى الشرطة والبرلمان والصحافة والنقابات ٠

وقد بينت نتائج التحليل أن الأولوية الأولى تمثلت فى ابراز الحكومة بجهـازها والوزارات حيث حصلت على (٣٠٢) تكرارا ، بما يكشف لنا عن تحديد صـحافة الرأى فى مصر من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ للحكومة كمؤسسة أساسية عند تناول المشكلات والقضايا الاجتماعية ٠ يليها بفارق كبير الجامعات والمدارس التى حصلت على (٧٥) تكرارا ٠ ثم البرلمان وحصـل على (٥٨) تكرارا والأحزاب والجماعات السـياسية على (٥١) تكرارا ، والصـحافة على (٢٥) تكرارا ٠

وأخذ الاهتمام فى التناقص بالنسبة للمؤسسات التالية وهى السفارة البريطانية ـ سلطة الاحتلال ـ وحصلت على(١٩)تكرارا ، ثم النقابات وحصلت على (١٤) تكرارا ، ثم القصر الملكى وحصل على (١١) تكرارا ، ثم الجيش والشرطة وحصـل كل منهما على (٨) تكرارات ٠

ويتمثل التباين نفسه فى الاهتمام بابراز المؤسسة الحكومية عن غيرها من المؤسسات طوال السنوات الخاضعه للدراسة • وقد تبين من النتائج المتعلقة بالمؤسسات واردة الذكر فى كل سنه على حده ، أن « الجيش » لم يرد ذكره فى صحافة الرأى عند تناول المشكلات والقضايا الاجتماعية طوال السنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٥٢ ، أما « القصر الملكي » فلم يرد ذكره طوال السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٩ و ١٩٥٢ ، وان « السفارة البريطانية » لم ترد طوال عام ١٩٥٢ فى حين ذكرت طوال الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ و « الشرطة » لم ترد طوال السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٩ و ١٩٥٢ ، « الصحافة » لم ترد عام ١٩٤٩ فقط ، أما « النقابات ، فانها لم ترد طوال عامى ١٩٤٨ و ١٩٥٢ • ووردت بقية المؤسسات المحددة آنفا طوال سنوات الدراسة • ويلاحظ أن المؤسسة الأساسية المذكورة فى الصحافة المصرية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ عند معالجتها للقضايا والمشكلات الاجتماعية ، والتى تمثلت فى الحكومة بجهازها الحكومى وبوزاراتها قد تصاعد الاهتمام بابرازها عبر السنوات •

ومن ناحية الجماعات الاجتماعية Social Groups فقد تبين من نتائج الدراسة أنها تشمل المثقفين ، ورجال الدين ، وطلبة المدارس والجامعات ، والجاليات الأجنبية ، والمرأة •

وقد حصلت فئة « طلبة المدارس والجامعات » على (٥٢) تكرارا من (٤١٦) قالب رأى ، « المرأة على (٥١) تكرارا ثم « المثقفون » على (٢٨) تكرارا ثم الجاليات الأجنبية (٨) تكرارات، ورجال الدن (٧) تكرارات • ولم يرد ذكر « المثقفون » عام ١٩٥٢ ، أما « رجال الدين » فلم يرد ذكرهم طوال السنوات ١٩٥٠ و ١٩٥١ و ١٩٥٢ ، و « الجاليات الأجنبية » لم يرد ذكرها طوال السنوات

١٩٤٥ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ • ويعد عام ١٩٤٩ أكثر الأعوام التى ورد فيها ذكر الجماعات الاجتماعية •

ويلاحظ من النتائج المذكورة فيما يتعلق بتنساول مقالات وأعمدة الرأى فى الصحافة المصرية من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ للجماعات الإجتماعيـــة ، أنه لم يكن كثير الورود فى المضـــمون بالتحديد • وذلك يكشف رؤية الرأى الصحفى الاجتماعى وقتئذ عند عرضــه للمشاكل والقضايا الاجتماعية للمجتمع ككل دون تركيز على جمهرة عددية أو تجمع ، وذلك على أساس أن المجتمع تركيب واحد مكون من كثرة وأنه حشد من الأفراد لهم خصائص مشتركة •

وقد أشار « رالف بارتن بيرى » الى هذه المعانى ، بقوله ان المجتمع مزيج مركب من مجتمعات جزئية (٤) •

أما أدوات أحداث التغيير فى المجتمع The Tools فقـــد وردت كذلك ورودا قليلا ، وذلك ما أكدته النتائج الكمية لتحليل المضمون • من (٤١٦) مقالا وعمود رأى وردت اقتراحات بحلول اصلاحيـــة مما يكون من شـــأنه بقـــاء الوضع على ما هو عليه ب (٤٠) تـكرارات ذلك فى الســنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٩ و ١٩٥١ • أما احداث التغيير فى المجتمع باحداث وضع ثورى فقد ورد مرة واحدة سنة ١٩٤٧ •

وفيما يتعلق بأدوات احداث التغيير فى المجتمع فقد حصلت فئـة « اصـــدار قانون أو تشريع » على الأولوية الأولى حيث بلغت (٧٠) تكرارا ، ووردت طوال سنوات الدراسة دون انقطـــاع • ويمكننا ادراك تفسير ذلك بالاشـــارة الى المشروعات الاصـــلاحية الاجتماعية التى طرحت فى الأربعينيات كمشروعات قوانين تسبعى

---

(٤) رالف بارتن بيرى ، المرجع السابق نفسه ، ص ١٩١ •

الى احداث نوع من التوازن والعدل الاجتماعى ، وبالاشــارة الى المواقف الحكومية والبرلمانية ازاء هذه التصـورات المطروحـة والقضـاء عليهـا • وعلى ضوء ان الحـكومة والبرلمان والأحزاب والجماعات السياسية قد حصلت على المرتبات المتقدمة كمؤسسات واردة الذكر فى مقالات وأعمدة الرأى فى الصـحافة المصرية من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، ثم ابراز « اصدار قانون أو تشريع » كأداة أولى لاحداث التغيير فى المجتمع ، يتبين لنا المفهوم الشائع عن ارتباط القانون ارتباطا وثيقا بنظام الحكم ، وان السلطة السياسية هى أداة التنفيذ • وهذا هو بعينه ما يكشف عنه الاهتمام الصحفى فى ابراز القانون والتشريع من بين كافة الأدوات وابراز الحكومه والبرلمـان والأحزاب والجمـاعات السـياسية مـن بـين كافة المؤسسات •

أما الأداة الثانيــة التى تلت اهتمام قوالب الرأى المحللة لاحداث التغيير فى المجتمع فهى فئة « احداث وضع ثورى باستخدام القوى الشعبيــة » وحصلت على (١٣) تكرارا ، وظهــرت فى السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٨ و ١٩٥٠ • ثم جاءت فى الترتيب فئة « اتفاق الجماعات » وحصلت على (٩) تكرارات ، وظهرت فى السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٦ ، ١٩٤٩ و ١٩٥١ • وتلاها « اتفــاق الأحزاب » وقد ظهرت مرتين فى سنتى ١٩٤٥ و ١٩٤٩ ، ثم جاءت فئة « احداث وضع ثورى باستخدام القوات المسلحة (الجيش) » مرة واحدة عام ١٩٤٦ •

من ثم ، يمكننا القول بأن الصحافة ـ التى خضعت للدراسة التحليلية ـ لم تعط اهتماما كافيا لأدوات احداث التغيير فى المجتمع وذلك يعكس اما عجزها عن رؤية الأهداف التى تراها عند حدوث التغيير أو اعتقادها فى رفض الحكومات المختلفة لحدوث التغيير فى

المجتمع ولو في أقل درجاته الاصلاحية ، والاحتمال الأخير هو الأقرب الى اعتقادنا نظرا لوقوف حكومات ما قبل الثورة ضـــد تصورات مشاريع القوانين الاصلاحية المقترحة . ولفرضها قيودا شتى أمام الحرية الكاملة لابداء الرأى الصحفى ٠

وأخيرا يمكننا استعراض نتائج تحليل المضمون الكمي ، التى كشفت لنا طرق الكتابة وأساليبها كما انعكست فى مقالات وأعمدة الرأى التى خضعت للدراســة والمتمثلة فى ٤١٦ قالب صحفى ٠ فقد ثبت أن كتاب المقالات والأعمدة التى تناولت القضايا والمشكلات الاجتماعية (١٩٤٥ ـ ١٩٥٢) قد لجأوا فى كتاباتهــم الى الآراء الذاتية ، وهى عنصر أساسى اتفق على تحديده كبـــار الصحفيين وأساتذة الصحافة لوصف القالب الصحفى بأنه مقال أو عمود رأى يعكس رأى الكاتب الذى يوقع باسمه أو بتوقيع مستتر تحت اسم آخر أو بتوقيع الأحرف الأولى فقط من اسمه ، وأحيانا يخفى اسم الكاتب ـ ويلاحظ أن احدى دراسات الصحافة قد جاء فيها أن اخفاء اسم كاتب المقال يعتبر ضرورة فى بعض الأحيان بالنسبة للصحيفة التى تحرص على اسمها وشهرتها على أســاس أن أهمية المقال قد تهبط اذا ذكر اسم صاحبه وكان مغمورا ، مستندا الى أن الالتزام بتوقيع المقالات الصحفية يجافى حرية الصحافة (٥) ٠ الا أننــا لانتفق مع هذا الرأى حيث أن المقال الجيد هو الذى يرفع اسم كاتبه حتى اذا كان مغمورا ، كما أن المقال غير الجيد هو الذى يخفض من شأن كاتبه حتى اذا كان مشهورا ٠ وأحيانا تمثل المقالات غير الموقعة سياسة الجريدة حيث يحـــررها رئيس التحرير أو كاتب قديم بالصحيفة ٠

---

(٥) رجاء على المزين ، المرجع السابق نفسه ، ص ٢٧٣ و ٢٧٤ ٠

ومن الملاحظ أن اللجوء عند كتابة المادة المحللة « للآراء الذاتية » قد نال الأولوية الأولى حيث حصل على (٣٩٥) تكرارا وقد استمر فى التصاعد من عام ١٩٤٩ . تلاه الاهتمام « بالبرهنة باستخدام شواهد تاريخية أو معتقدات دينية أو عوامل فنية تكنولوجية أو ابراز أمثلة » وحصلت على (٣٥٨) تكرارا ، وقد تصاعد الاهتمام بها فى عام ١٩٤٩ . ثم جاء الاهتمام « بالتشخيص مع اقتراح حلول » وبلغت (٢٨٥) تكرارا ، وتصاعد الاهتمام بها عام ١٩٤٩ أيضا ثم أعوام ١٩٥٢ و ١٩٥٠ و ١٩٤٦ على التوالى . وفى المرتبة الرابعة جاء « التعميم بدون أمثلة Sweeping Generalization » أى صياغة تعميمات جارفة ، وقد حصلت على (٢٤٥) تكرارا وتصاعد الاهتمام بها عام ١٩٤٩ واستمرت متصاعدة عقب ذلك . وفى المرتبة الخامسة جاءت فئة « ابراز الأسباب والدوافع » وبلغت (٢١٢) تكرارا ، وبرزت عام ١٩٤٦ ثم عام ١٩٤٩ ثم عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٠ وجاء « التنبوء » فى المرتبة السادسة وبلغ (١٠٨) تكرارا وبرز فى الأعوام المذكورة أعلاه نفسها . ثم جاءت فئة « الاعتماد على المصادر » فى المرتبة السابعة وبلغت (١٠٠) تكرار ، وقد تصاعد الاهتمام بها فى ١٩٤٩ واستمرت على تصاعدها .

ويلاحظ أنه كلما تمتعت الصحف ببعض الحريات ، تعددت طرق الكتابة وأساليبها فى قوالب الرأى – المقال والعمود – حيث تبين النتائج المذكورة أن الأعوام التى رفعت فيها الرقابة عن الصحف وألغيت الأحكام العرفية هى أكثر الأعوام اهتماما بابراز طرق مختلفة وأساليب متعددة لكتابة الرأى الصحفى .

ولاشك أن لجوء مقالات وأعمدة الرأى الى ابراز الأسباب والدوافع الكامنة فى القضايا والمشكلات الاجتماعية بعكس محاولة موضوعية للصحافة المصرية وقتئذ لتحقيق التغيير الاجتماعى بكشف

المجتمع الواقع وما هو موجود فيه · الى جانب عنايتهـــا بكشف النتائج التي تترتب على الأخذ بسياسة معينة ، وذلك باللجوء الى اسلوب « التنبوء » حيث يتنبأ الكتاب بالمشـــاكل التى تترتب على الأخذ بنظام سياسي معين · كما يتبين أن كتابات الرأى قد اهتمت بذكر مصادرها الصحفية من عام ١٩٤٩ لخشيتها قبـــل ذلك من النتائج التي تترتب على الكشف عن المصادر الصحفية والتى تتمثل في البطش بهذه المصادر التي غالبا ما تكون فى مناصب قريبة ممن يعنيهم الأمر ، خاصية فترة الحكومات التى ســـادت فيهـا سياسة اضطهاد حريات الصحافة ·

هكذا فقد تبين لنا خريطة القضايا والمشكلات الاجتماعية ، ونوعيـــة الفاعلين المقترحين لاحداث التغيير ، ونوعيـــة الطبقيات الاجتماعية التى يتضمنها الموضوع ، والمؤسسات واردة الذكر ، والجماعات الاجتماعية ، وأدوات احداث التغيير فى المجتمع ، وطرق الكتابة وأساليبها كمـــا انعكست فى مجمـــل الصحف المصرية (١٩٤٥ ــ ١٩٥٢) من خلال مقالات وأعمدة الرأى بناء على التحليل الكلى العام ·

وننتقل الى عرض النتائج الكلية والتفصيلية لكل صحيفة من صحف الدراسة وذلك اعتمادا على التقسيم المسبق للصحف ·

نعتمد فى هذا الفصل على مستوى التحليل الكلى والتفصيلى بهدف تبيان رؤية الصحف المصرية الأربع ــ الخاضعة للدراسة ــ التى لاتعبر عن أحزاب أو جماعات سياسية من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، وتتمثل فى : الأهرام وأخبار اليوم ، وروز اليوسف ، وبنت النيل·

وذلك على أساس البدء بعرض الرؤية الكلية لكل صحيفة من الصحف الأربع المذكورة بصدد ترتيب اهتمامها للقضايا والمشكلات الاجتماعية ، ونوعية الفاعلين الذين اقترحتهـــم لاحداث التغيير ،

ونوعية الطبقات الاجتماعية التي عنيت بإبرازها في سـياق عرض المسألة الاجتماعية ، والمؤسسات والجماعات الاجتماعيــة الواردة الذكــر في المضمون الاجتماعي ، وأدوات احداث التغيير وطرق الكتابة وأساليبها التي استعانت بها في عرض المسألة الاجتماعية في قوالب الرأى الخاضـعة للتحليل ـ تبعـا لفترة ظهورها من ١٩٤٥ الي ١٩٥٢ ٠

ثم الاعتماد على مستوى التحليل التفصيلي والجزئي لتبيـان الرؤية التفصيلية لخريطة القضايا والمشكلات الاجتماعية كما ظهرت في الصحف المحددة ٠

ولاشك أن تناول جزئيات الموضـوع من شأنه أن يقلل من تحيزنا أو ذاتيتنا في الحكم على اتجاهات الصحف ازاء رؤيتها للأزمه الاجتماعية من حيث تحديد أبعادها المتمثلة في قضايا ومشكلات اجتماعية بعينها ، بالاضافة الى مؤشرات وأسباب وحلول كل منها ٠

الفصل الثانى

الرؤى الكلية والتفصيلية للقضايا والمشكلات الاجتماعية في الصحف التي لا تعبر عن أحزاب أو جماعات سياسية من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢

١ ـ جريدة الأهـرام **

اعتمدنا على نظام العينات فى تحليل مضمون مقالات وأعمدة الرأى فى جريدة « الأهرام » اليومية التى تضمنت قضايا ومشكلات اجتماعية خلال فترة الدراسة (١٩٤٥ ـ ١٩٥٢) ، وذلك نظرا لتعدد القضايا والمشكلات المعنية بالدراسة وتداخلها • بالاضافة الى اتساع الفترة الزمنية • لذا استخدمنا طريقة العينة العشوائية المنتظمة فى اختيار أعداد الجريدة التى تخضع مقالات وأعمدة الرأى الصادر بها للتحليل ـ على أساس أن يظهر بها جميع أيام الأسبوع بالتساوى ـ مع تحديد عينة بديلة تتمثل فى العدد التالى لأعداد الجريدة الخاضعة للدراسة •

وطبقا لطريقة اختيار العينة المذكورة ، فقـــد حصرنا عدد المقالات وأعمدة الرأى التى تناولت قضية أو مشكلة اجتماعيـــة وظهرت فى عينة أعداد جريدة الأهرام من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ •

وتمثلت قوالب الرأى التى خضعت للتحليـــل فى (٩٤) مقالا وعمود رأى •

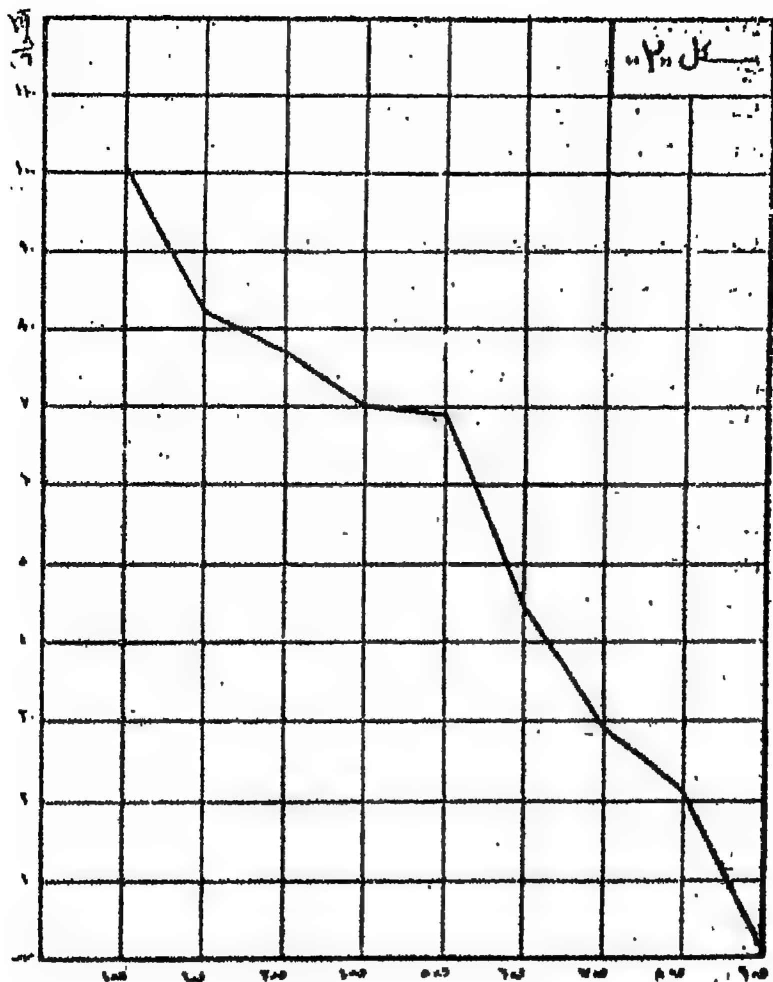
ويلاحظ من عدد قوالب الرأى المعنية بالقضـــايا والمشكلات الاجتماعية فى كل سنة على حدة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، أن هذا العدد

قد ازداد في فترات رفع القيود عن الصحافة • حيث ورد (٢٧) مقالا وعمود رأى في جريدة الأهرام تتناول القضايا والمشكلات الاجتماعية خـــلال عام ١٩٤٩ ، (٢٥) قالب رأى في عام ١٩٥٠ ، يليـــه (١١) قالبا عام ١٩٤٦ ، وتوالى العدد في النقصان خلال السنوات الأخـــرى •

ويمكننا تحديد خريطة المشكلات والقضايا الإجتماعية كما انعكست في المقالات وأعمدة الرأى بجريدة « الأهرام » منذ مايـــو ١٩٤٥ حتى يوليو ١٩٥٢ اعتمادا على نتائج تحليل المضمون •

وقد تبين من النتائج أن القضية الأولى قد تمثلت في عـــدم المســـاواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعيـــة وحصلت على (١٠١) تكرارا •

وهذه النتيجة تتماثل مع رؤية الصحافة المصرية بمجملها في الأربع عشرة صحيفة المحللة حيث وردت القضية نفسها كقضية أولى في ترتيب القضايا والمشكلات الاجتماعية ، وجـــاءت النتيجتـــان التاليتان كذلك متماثلتين مع الرؤية العـــامة للصحافة بمجملهـــا ـ فجاءت القضية التعليمية في المرتبة الثانية وحصلت على (٨٢) تكرارا ، وكذلك جاءت قضية التموين والغلاء وارتفاع الأسعار في المرتبة الثالثة وحصلت على (٧٧) تكرارا • ثم حدث التباين بين رؤية « الأهرام » ورؤية الصحافة المصرية ككل بالنسبة للقضية المتعلقة بالأمراض الاجتماعية • أما دون ذلك فقد حدث تماثل في الرؤية من حيث ترتيب القضـــايا والمشكلات فقد جاءت في المرتبة الرابعة قضية وضع المرأة ودورها بـ (٧٠) تكرارا ، تليهـــا في المرتبة الخامسة المشكلة الصحية وسوء التغذية بـ (٦٩) تكرارا • ثم المشكلة العمالية بـ (٤٤) تكرارا ، تليها مشكلة الاســـكان بـ (٢٩) تكرارا ، ثم تجيء الأمراض الإجتماعيـــة بعـــدد (٢١) تكرارا تليها مشكلة زيادة عدد السكان بتكرارين فقط •



القضايا والمشكلات

(*) ق ١ قضية عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ، ق ٢ القضية التعليمية ق ٣ قضية التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، ق ٤ وضع المرأة ودورها ، ق ٥ المشكلة الصحية وسوء التغذية ، ق ٦ المشكلة العمالية ، ق ٧ مشكلة الإسكان ، ق ٨ مشكلة الأمراض الاجتماعية ، ق ٩ مشكلة زيادة السكان .

ويوضح شكل رقم ٣ خريطة المشكلات والقضايا الاجتماعية كما انعكست فى مقالات وأعمدة الرأى فى جريدة « الأهرام » طوال الفترة المعنية بالدراسة (١٩٤٥ ـ ١٩٥٢) ٠

وهكذا يمكننا أن نلحظ وعى جريدة الأهرام بابراز المشكلة الاجتماعية الأولى فى المجتمع المصرى ألا وهى عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ، ولاشك أن ابراز هذه المشكلة الاجتماعية بعينها يزيد وعى الرأى العام المصرى بأنها تمثل قضيته الأولى . كما ان « الأهرام » قد أعطت اهتماما متقاربا للقضايا الاجتماعية الأساسية التالية ، وعلى رأسها القضية التعليمية وهى من القضايا التى تمس الجانب الادراكى العقلانى فى المجتمع مما يعكس عقلانية رؤية جريدة « الأهرام » لخريطة المشكلات والقضايا الاجتماعية وقتئذ ٠ ثم أوردت قضايا ومشكلات متصلة بحاجات الجمهور فى مرتبات تالية ٠

الا أنه قد تبين اغفال الأهرام عن اعطاء الأمراض الاجتماعية اهتماما بارزا حيث مثلت فى مقالاتها وأعمدة الرأى بها المرتبة قبل الأخيرة ٠ خاصة أن الأمراض الاجتماعية كانت منتشرة فى معالجات الصحف الأخرى ، ماعدا الوفدية ـ وهو ما سنبينه فى صفحات متقدمة عند معالجة الصحف الأخرى ـ وهذا من شانه يعكس دون شك ، موضوعية الأهرام فى تلمس القضايا الاجتماعية الأساسية ، والاقلال من ابراز القضايا غير المحددة والتى يشوبها الاتهامات غير المؤكدة أو القضايا غير الملحة وقتئذ فى منظورها ٠

وقد ذكر « ابراهيم عبده » رأيه في جريدة « الأهرام » بقوله أنها لاتعالج حدثا الا من الناحية الموضوعية » (٦) ٠

وبالنظر الى تكرارات ورود القضايا والمشكلات الإجتماعية في « الأهرام » من عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٥٢ – كل سنة على حده – يمكننا تبين تصاعد اهتمامها بالمشكلة الأولى المتعلقة بعدم المساواة بين الطبقات والعدالة الإجتماعية ، وذلك في السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٩ ، وانخفاضها فيما عداها من السنوات ٠ وتصاعد اهتمامها بالقضية التعليمية خلال عام ١٩٤٩ وعام ١٩٥٠ وانخفاضها في السنوات السابقة واللاحقة ، وان كان انخفاضها قد اشتد بحيث لم ترد سوى مرة واحدة عام ١٩٥١ ٠ بالاضافة الى تصاعد اهتمام « الأهرام » بقضية التموين والغلاء وارتفاع الأسعار عام ١٩٤٩ ثم توسط الاهتمام بها ٠ كما تصاعد اهتمامها بقضية وضع المرأة ودورها عام ١٩٤٩ ، الذى ازداد صعودا في عام ١٩٥٠ ثم اختفائه عام ١٩٥١ ، يصاحبه قلة ظهوره عام ١٩٥٢ ٠ وتصاعد اهتمامها بالمشكلة الصحية وسوء التغذية في عام ١٩٤٧ ، الذى ازداد صعودا عام ١٩٤٩ ، ثم انخفض انخفاضا شديدا في السنوات المتعاقبة بعدها ٠

كذلك تصاعد الاهتمام بالمشكلة العمالية خلال عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٦ ، التى كادت أن تختفى في الأعوام ١٩٤٨ و ١٩٥٠ و ١٩٥٢ ، واختفت بالفعل في الأعوام ١٩٤٧ و ١٩٤٩ و ١٩٥١ حيث لم ترد ٠

وظهرت مشكلة الاسكان في « الأهرام » ظهورا متوسطا عامي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ، وظهورا ضعيفا في الأعوام ١٩٤٦ ، ١٩٥١

(٦) ابراهيم عبده ، تطور الصحافة المصرية ، المرجع السابق نفسه ، ص٢٣٢٠:٠

و١٩٥٢ ، فى حين اختفت بالفعـــل فى الأعـوام ١٩٤٥ و ١٩٤٧ و ١٩٥٠ .

كما ظهرت مشكلة « الأمراض الاجتماعية » فى « الأهرام » ظهوراً ضعيفاً فى كل السنوات ، واختفت عامى ١٩٤٩ و ١٩٥٢ .

ولم تظهر مشكلة زيادة السكان فى الأهرام » سوى مرتين فى عام ١٩٤٦ .

بالتمعن فى نتائج التحليل المبين آنفا يمكننـــا استخلاص الاستدلالات التالية :

أولا : أن « الأهرام » استطاع خلال فترات رفع القيود عن الصحافة ان يناقش القضايا والمشكلات الاجتماعية مما يســاعد دون شك على تنوير الرأى العام المصرى بالوضع الاجتماعى للبلاد ، بخاصة وأن جريدة « الأهرام » تطرح القضايا والمشكلات الاجتماعية دون أن تلتزم بوجهة نظر حزبية أو اتجاه سياسى محدد ، وبالتالى فهى موجهة للمجتمع ككل وليس لفئة أو طبقه أو جماعة معينة . فقد ألغيت الأحكام العرفية فى أكتوبر ١٩٤٥ ، ورفعت الرقابة عن الصحف فى يونيو ١٩٤٥ حتى مايو ١٩٤٨ حيث أعيد فرضـــها فى ١٤ مايو بسبب حرب فلسطين ثم ألغيت فى ١٣ يناير ١٩٥٠ الى يناير ١٩٥٢ حيث أعيد احكام الرقابة على الصحف حتى قيـــام ثورة ١٩٥٢ . كما يلاحظ أن حكومات اضطهاد حرية الصحافة قد ضربت الصحف وعطلتها كما سبق أو أوضحنا فى منتصف ١٩٤٦ واستمرت فى ارهابها طوال ١٩٤٧ و ١٩٤٨ الى اغتيـــال النقراشى باشا فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ وسقوط حكومته الثانية التى اتسمت بمصادرة الصحف وحجب الرأى الآخر .

من ثم يتبين أن هناك علاقة بين حرية الصحافة وتصاعد النقد الاجتماعى ٠

ثانيا : ثبوت القول الشائع بأن الكبت يولد الانفجار ثم يخفت معدل الانفجار ويهدأ ، وهذا هو بعينه الذى تحقق بالنسبة لجريدة الأهرام حيث ازداد اهتمامها بابراز القضايا الاجتماعية الأساسية وهى العدالة الاجتماعية وعدم المساواة بين طبقات الشعب ، والقضية التعليمية ، وقضية التموين والغلاء وارتفاع الأسعار وذلك فى عام ١٩٤٩ ، الذى أعقب الحكومات التى قيدت الحريات ٠ ثم سرعان ما هدأت الجريدة وخفتت معالجتها للقضايا والمشكلات ، خاصة بعد رفع القيود عن الصحافة بتولى حكومة الوفد السلطة ، مع توقع « الأهرام » بأن حكومة الوفد أفضل من الحكومات الأخرى التى لم تحقق ما حققه الوفد باصداره بعض القوانين الاصلاحية ٠

ثالثا : اهتمام « الأهرام » بمعالجة القضايا الأساسية التى اتفقت عليها الصحف المصرية باجمالها ـ كما اتضح من النتائج المبينة فى الجزء الأول من هذا الباب ـ وعزوفها عن الاهتمام بقضايا غير ملحة اجتماعيا كنظيراتها ٠

رابعا : عزوف « الأهرام » عن قضايا تم حلها بعض الشىء ، وعلى سبيل المثال فالقضية التعليمية قد انخفض اهتمام الجريدة بها خلال عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ حيث ان حكومة الوفد قد أصدرت قانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٠ بتعميم المجانية فى المرحلة الثانوية ، وقانون ١٤٢ لسنة ١٩٥١ لتنظيم التعليم الثانوى وتوحيد المناهج ونظم القبول والامتحانات ٠

ولاشك أن الاستدلالات الموضحة تعكس سياسة جريدة

الأهرام الموضوعية التي لاتنتمي لحزب بعينه ولا جماعه أو تيار سياسي بذاته ·

خامسا : ان جريدة « الأهرام » لاتعالج القضايا والمشكلات الاجتماعية في اطار جزئي ، وانما تعكس نمطا مترابطا (*) في معالجتها ، مما يبين بدوره أن المشكلة الواحدة مرتبطة بمشكلات اجتماعية أخرى · ففي سنة ١٩٤٥ ظهر ارتباط بين القضايا والمشكلات المتعلقة بعدم المساواة والعداله الاجتماعية ، والمشكلة العمالية ، والقضية التعليمية وقضية وضع المرأة ودورها ، والمشكلة الصحية وسوء التغذية ، وقضية التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، ومشكلة الأمراض الاجتماعية · في حين ظهر في سنة ١٩٤٦ ارتباط بين كافة القضايا المعنية بالدراسة بالاضافة الى مشكلتي زيادة السكان وأزمة الاسكان دون قضية وضع المرأة ودورها · أما في سنة ١٩٤٧ فقد ظهر الارتباط بين العدالة الاجتماعية وعدم المساواة ، والقضية التعليمية ، وقضية وضع المرأة ودورها ، والمشكلة الصحية وسوء التغذية ، ومشكلة الأمراض الاجتماعية · وفي سنة ١٩٤٨ ظهر ارتباط بين كافة القضايا المعنية بالدراسة فيما عدا قضية وضع المرأة ودورها ، ومشكلة زيادة السكان · أما سنة ١٩٤٩ فقد ظهر الارتباط بين كافة القضايا فيما عدا المشكلة العمالية ، ومشكلة زيادة السكان ، ومشكلة الأمراض الاجتماعية · وفي سنة ١٩٥٠ ظهر

(*) نلاحظ أننا نعني بدراسة وجود ارتباط في معالجة الجريدة بين نوعية معينة من المشكلات الاجتماعية في السنة الواحدة ، ولا نعني بقياس درجة الارتباط بين القضايا والمشكلات انطلاقا من عدم لزوم ايجادها لاثبات فروض الدراسة المقدمة بالاضافة الى أن مشكلة الدراسة متعددة الجوانب والاتجاهات ولتداخل القضايا وطول فترة الدراسة ·

الارتباط بين كافة القضـــايا دون مشكلتى زيادة السكان والاسكان • وفى سنة ١٩٥١ ظهر ارتباط بين الكافة دون المشكلة العمالية ، وقضية وضع المرأة ودورها ومشكلة زيادة السكان • أما فى سنة ١٩٥٢ فقد ظهر ارتبـاط بين الكافة دون القضية التعليمية ، ومشكلة زيـادة السكان ، ومشكلة الأمراض الاجتماعية •

من ثم يمكننا أن نعرض نتائج تحليل المضـمون بمستـوى التحليل الكلى Macro Analysis لمقالات وأعمدة الرأى فى جريدة الأهرام من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، فيما يتعلق بنوعية الفاعلين المقترحين لاحداث التغيير ، ونوعيـــة الطبقات الاجتماعية التى يتضمنهـــا الموضوع ، والمؤسسات والجماعات الاجتماعية الواردة الذكــر ، وأدوات أحداث التغيير فى المجتمع ، وطرق الكتابة وأساليبها •

نتبين من نتائج التحليل ، أن صحيفة « الأهرام » قد أبرزت الصفوة من السياسيين والمثقفين والمفكرين طـوال فترة الدراســة كفاعلين مقترحين لاحداث التغيير وحصلت على (٤٩) تكرارا من (٩٤) قالب رأى • وأشارت الى الجماهير كفاعلين بتكرار واحد عام ١٩٤٥ ــ تأثرا بالظروف والاضطرابات السياسية التى مرت بها البلاد ــ كما خلدت ، على وجه الخصوص جماهير الحركات العفوية مرتين بالايجاب عام ١٩٤٦ ومرة بالرفض عام ١٩٤٨ ــ مما يعكس رفضها للتغيير بأسلوب غير منظم حيث تسببت الحركات العفوية للجماهير فى مزيد من الفوضى وبدورها أدت الى مزيد من الاضطهاد والقهر من النظام الحاكم • وهذا يعكس سياسة جريدة الأهرام غير المعادية ــ بصورة حادة ــ للنظام القائم •

كما تبين النتائج ، أن « الأهرام » قد عكست نظرتها المتوازنة الى نوعيات الطبقات الاجتماعية التى تضمنتها عند عرض القضـايا والمشكلات الاجتماعية حيث أبرزت كافة الطبقات بأعداد متوازنة

تقريبا . فقد حصلت الطبقة الوسطى ـ التى تشمل عامة الموظفين والتجار ومتوسطى الملاك ـ على (٢٥) تكرارا من اجمالى قوالب الرأى ـ التى سبق تحديدها فى ٩٤ قالبـا ـ وظهـرت طوال سـنوات الدراسة . أما الطبقة العليا التى تتضمن كبار الملاك والرأسماليين والتجار ورجال الدولة ، فقد حصلت على (١٩) تكرارا وظهرت طوال السنوات فيما عدا عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ .

أما الطبقة الدنيا والتى تتضمن العمال والفـلاحين وصـغار التجار فقد حصلت على عدد مساو من التكرارات بلغ (١٩) ولم تظهر عام ١٩٤٨ فقط .

أما فيما يتعلق بالمؤسسات الواردة الذكر فى « الأهرام » كما بينت نتائج التحليل ، فقد ثبت أن الحكومة بأجهزتها هى الأولى فى المؤسسـات الواردة الذكر فى « الأهرام » عند معالجتها للقضـايا والمشكلات الاجتماعية وحصلت على (٦٩) تكرارا من (٩٤) قالب رأى ، وظهرت طوال فترة الدراسة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ـ وذلك قد يؤكد قول « ابراهيم عبده » ان جريدة الأهرام « قد أخذت على نفسها أن تكون اللسان الرسمى للحكومة المصرية ـ حكومة أى حزب ـ وان لم يمنع ذلك من فتح صدرها وصفحاتها للمعارضة بين ان وآخـر » (٧) .

وجاءت الجامعات والمدارس فى المرتبة الثانية وظهرت بـ(٢٣) تكرارا طوال سنوات الدراسة ، ولكن لم تظهر عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ـ بما يمكن أن يعكس لنا رضاءها عن الحلول التى قدمتهـا حكومة الوفد للقضية التعليمية والسابق تحديدها .

تلاها البرلمان الذى حصل على عدد منخفض من التكرارات بلغ (٦) وظهر فى ثلاثة أعوام فقط هى ١٩٤٨و١٩٤٩و١٩٥١ . ثم الأحزاب والجماعات السياسية وبلغت (٥) تكرارات ، ظهرت فى

(٧) ابراهيم عبده ، المرجع السابق نفسه ، الصفحة نفسها .

أعوام ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ • ثم النقابات التي حصلت على تكرارين فقط فى عامى ١٩٤٥ و ١٩٥٠ •

وجاء بعد ذلك فى الترتيب مؤسسات حصلت على تكـرار واحد طوال الفترة الزمنية هي الجيش والشرطـة والقصر الملـكى والسفارة البريطانية والصحافة •

أما فيما يتعلق بالجماعات الاجتماعية التى تناولتها « الأهرام » فى معالجتها للقضايا والمشـكلات الاجتماعية ، فقد حصـل طلبة المدارس والجامعات على الأولوية بعدد (١٧) تكرارا وظهرت فى أعوام ١٩٤٥ و ١٩٤٧ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ • تلتها المرأة وقد حصلت على عدد (١٢) تكرارا وظهرت فى أعوام ١٩٤٥ و ١٩٤٧ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ١٩٥٢ • ثم المثقفين وقد حصلت على (١) تكرارا وظهرت فى أعوام ١٩٤٥ و ١٩٤٧ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ • وجـاءت الجاليـات الأجنبية مرة واحدة فى عام ١٩٤٨ • أما فئة رجال الدين فلم ترد •

وفيما يتعلق بأدوات أحداث التغيير فى المجتمع ، فقد حصلت فئة اصدار قانون أو تشريع على الأولوية بعدد (٢٨) تكرارا ظهرت طوال السنوات دون سنة ١٩٥٢ • تليها فئة اتفاق الجماعات وحصلت على عدد (٥) تكرارات وظهرت فى أعوام ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٩ • ثم فئـة اتفاق الأحزاب وحصلت على تكرارين تم ظهورهمـا عامى ١٩٤٥ و ١٩٤٩ • فى حين لم يرد أية أشارة لاحداث وضع ثورى باستخدام القوى الشعبية أو القوات المسلحة •

وهذه النتيجة تعكس أيضا حرص الأهرام على سياسة التحرير الحيادية حيث تؤيد الحلول الاصلاحيـة التى يكون من شأنها بقاء الوضع على ما هو عليه ، فهى لا تريد بأى حـال أن ينهـار النظام القـائم •

وأخيرا الفئة الرئيسية المتعلقة بطرق الكتابة وأساليبها كما

انعكست في قوالب الرأى بجريدة الأهرام طوال الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ · فقد أظهرت نتائج التحليل أن الأولوية كانت للفئة الفرعية المتعلقة بالاعتماد على الآراء الشخصية والذاتية وحصلت على (٨٥) تكرارا ، وظهرت طوال الفترة المدروسة · ثم الفئة الفرعية المتعلقة بالبرهنة باستخدام شواهد تاريخية أو معتقدات دينية أو عوامل فنية تكنولوجية أو ابراز أمثلة ، وحصلت على (٨١) تكرارا وظهرت طوال الفترة المدروسة ثم جاءت فئة التشخيص مع اقتراح حلول وقد حصلت على (٦٤) تكرارا وظهرت طوال الفترة · تليها فئة ابراز الأسباب والدوافع التى حصلت على (٤٠) تكرارا وظهرت أيضا طوال الفترة ـ مما يعكس عقلانية « الأهرام » فى أسلوب كتابة المقال والعمود حيث تلجأ الى أسلوب الدراسة · وفى المرتبة الخامسة جاءت فئة الاعتماد على المصادر بـ(٣٧) تكرارا وظهرت طوال الفترة دون عام ١٩٤٧ ـ ويلاحظ أن اخفاء المصادر الصحفية فى هذا العام كان له دلالة خاصة تشير الى الارهاب والقهر ـ وجاءت فى المرتبة السادسة فئة التنبؤ التى حصلت على (٢٩) تكرارا ولم تظهر عام ١٩٥١ وظهرت عام ١٩٥٢ مرة واحدة مما يعكس عدم وضوح الرؤية المستقبلية لدى « الأهرام » فيما يتعلق بالقضايا والمشكلات الاجتماعية كما يعكس عدم وجود تيار أو أيديولوجية لدى الجريدة بحيث تتنبأ فى اطاره · أو أن الرؤية واضحة لها ولكنها لا تجرؤ على البوح بها حتى لا تستثير الجماهير أو تهدد الحكومة القائمة ·

ثم حصل التعميم بدون أمثلة على (٢٨) تكرارا ولم تظهر فى عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ ، وذلك بدوره سياسة التحرير المحددة التى ترسمها « الأهرام » لنفسها بحيث تعطى أمثلة ومبررات وأسبابا وبرهنة على ما تعرضه من مشكلات وقضايا اجتماعية ·

هكذا يتبين لنا صحة الفرض الثانى من فروض الدراسة فيما يتعلق بوجود علاقة بين السياسة التى تعبر عنها الصحيفة ، وهى هنا تتمثل فى جريدة « الأهرام » وبين رؤيتها للمشكلات أو القضايا

الاجتماعية ونوعية الفاعلين المقترحين لاحداث التغيير ، ونوعية الطبقات الاجتماعية المتضمنة ، والمؤسسات الواردة الذكر ، والجماعات الاجتماعية المذكورة ، وأدوات احداث التغيير في المجتمع ، وطرق التحرير وأساليبه • وذلك كله يعكس اتجاهات اصلاحية تبغي التقدم الاجتماعي والتغيير في اطار الأوضاع المتوافرة • .

من هنا يمكننا الانتقال باستعراض أبعاد الأزمة الاجتماعية كما ظهرت في « الأهرام » وذلك من حيث تشخيص المشكلات والقضايا الاجتماعية وابراز مؤشراتها وأسبابها والحلول المقترحة لها • مما يعكس بدوره المنطلق السياسي الذى تمثله « الأهرام » خلال هذه الفترة الحاسمة من تاريخ مصر الحديث •

بناء على مستوى التحليل الجزئي للقضايا والمشكلات التي تمثلت في الأهرام ــ اعتمادا على (٩٤) قالب رأى ــ جاءت المشكلة الاجتماعية الأولى المتعلقة بعدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية بـ (١٠١) تكرارا •

وقد تبين أن « الأهرام » قد تناولتها بصيغة لفظية تقريرية بـ(١٠) تكرارات، ودللت عليها باستخدام مؤشرات لها بـ(٢١) تكرارا• وتمثلت هذه المؤشرات في « الأهرام » في ابراز معاناة الأغلبية من الفقر وسوء الحالة الاجتماعية وقلة الدخل بـ(١٨) تكرارا ، وفي ارتفاع معدل الملكيات الكبيرة وتكدس الثروة بـ(٣) تكرارات • كما طرحت « الأهرام » **أسباب** المشكلة المذكورة بـ(١٥) تكرارا ، منها فشل السياسات الحكومية في توزيع الدخل والثروات ورفع مستوى المعيشة بـ(٥) تكرارات • ثم كل من سوء توزيع الملكية الزراعية ، ونظام الضرائب المطبق لا يحقق العدالة بين الطبقات ، وعدم وجود سياسات اجتماعية متكاملة للنهوض بكل فئات الشعب في القرية والمدينة بتكرارين • ثم مقاومة كبار الملاك لفكرة تحديد الملكيات الكبيرة أو فرض الضرائب وعدم تنظيم العلاقة بين ملاك الأطيان

الزراعية ومستأجريها ، وفساد الجهاز الحكومى ، وعدم تنفيذ مشروعات الاصلاح بتكرار واحد لكل منها •

وفيما يتعلق **بالحلول** التى وردت بالجريدة لمواجهة المشكلة ، فقد تمثلت في رفع مستوى معيشة المواطنين بـ(١٢) تكرارا ، ومحاربة الفقر واطعام الفقراء ومساعدة المحتاجين بـ(١٠) تكرارات • ثم توالت الحلول بتكرارات أقل من نصف تكرارات الحل الأول وتضمن كل من التكافل والتضامن الاجتماعى ، والاصلاح الضريبى وفرض ضرائب تصاعدية ، واصلاح الأداة الحكومية ، وتحديد الملكية الزراعية واعادة توزيع الملكيات على صغار الفلاحين والضمان الاجتماعى ، والاصلاح الاجتماعى فى الريف والمدينة ، واستصلاح الأراضى البور وتوزيعها على صغار الفلاحين ، وضرورة دفع زكاة المال وانفاقها جزئيا على الفقراء وتحقيق تكافؤ الفرص والقضاء على الاحتكار ، وسن تشريع لحماية صغار المستأجرين من تعسف الملاك ، أى أن الحلول وردت بـ(٥٥) تكرار •

هكذا فان جريدة الأهرام قد عنيت بابراز حلول مقترحة لمواجهة مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية باسنادها للمسئولين والمشرعين وأفراد الشعب فى اطار اصلاحى • ثم تكشف المؤشرات ، خاصة المؤشر الذى يعكس الأغلبية التى تعانى من المشكلة • وأخيرا طرح الأسباب الكامنة وراء المشكلة برؤى اصلاحية •

واستنادا الى التحليل الكيفى لمضمون المقالات والأعمدة الخاضعة للدراسة ، واشارة الى القوالب الصحفية الأخرى فى جريدة الأهرام من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، تبين فى مقال يتعرض لمشكلة العدالة الاجتماعية عام ١٩٤٥ ادراك الحكومة للمشكلة • فقد جاء بالنص أنه « هنا فى مصر بدأنا نسمع فى خطاب العرش أن الحكومة أخذت على عاتقها تحقيق العدالة الاجتماعية • وفى سبيل ذلك سوف تقوم بتعديل نظام الضرائب وتأخذ بالمبدأ التصاعدى فى فرضها ، كما ستعمل

على توزيع أطيانها على صغار الفلاحين ٠ وهى انما تهدف بذلك الى تقصيب الحياة الاجتماعية ٠٠٠ تقارب ما بين الطبقات العالية والأخرى الواطية ، وتجعل المستوى واحدا لجميع الطبقات » ثم ورد بالمقال نفسه دور القادة الذين اتخذوا من مآسى الجماعات فى الحياة مطية للوصول الى الحكم ولتحقيق أغراضهم الذاتية مستخدمين ألفاظا براقة اعتمادا على انعدام الوعى الاجتماعى بين الطبقات (٨) ٠ كما بين بيان طرحه « مكرم عبيد » فى مجلس النواب فى العام نفسه، الاصلاحات التى اشتمل عليها مشروع الميزانية مفصلا مشروعات التخفيف عن صغار الفلاحين وبيع أراضى الحكومة لهم بشروط سخية مع فرض الضرائب التصاعدية تحقيقا للعدالة الاجتماعية (٩) ٠ وفى اليوم التالى ، يتم بيانه مؤكدا أن الضريبة التصاعدية ستكون ضريبة معقولة معتدلة عادلة تنصف الفقراء ولا تظلم الأغنياء (١٠) ٠ كما نشر حديث مع « يعقوب بباوى » (*) أشير فيه الى تعذر رفع مستوى الطبقة الفقيرة ، وهوجم اقتراح بتحديد الملكية الزراعية ٠ وينادى بتنمية الثروة والحث على العمل باستصلاح الأراضى البور وبيعها لصغار الزراع ، بالاضافة الى الاقتصاد والادخار مع عدم الحد من نشاط المدخرين (١١) ٠

---

(٨) محمد مختار عبد الله ، على هامش مشاكلنا ، مقال ، جريدة الأهرام ، ١٩٤٥/١٢/٢٦ ٠

(٩) الأهرام ، ١٩٤٥/٥/١٦ ، فى مجلس النواب : بيان وزير المالية عن الميزانية ، برلمانيات ، ص ٢ ٠

(١٠) الأهرام ، ١٩٤٥/٥/١٧ وزير المالية يتم بيانه عن الميزانية ، برلمانيات ، ص ٢ ٠

(*) أحد البكوات وأصحاب العزة وقتئذ ٠

(١١) الأهرام ، ١٩٤٥/٦/١ ، مشكلاتنا الاجتماعية وتحديد الملكية الزراعية ، دون توقيع ، حديث صحفى ، ص ٥ ٠

وأكد « محمد خطاب » فى مقال على حيوية رفع مستوى المعيشة وأهميته ، التى لن تتحقق باصدار قانون واحد • وأشار الى أنه لا سبيل الى النجاح فى علاج هذا الأمر الخطير الا اذا أجمع عليه المصريون بمختلف أحزابهم ، وتأليف لجنة قومية عليا مستقلة عن الحكومة يعهد اليها بالمقترحات العملية فى هذا الشأن ، حتى يمكن وضع الميزانية المقبلة على هدى هذه المقترحات وحتى يوضع « مشروع الخمس السنوات » (١٢) •

كما أكد « ابراهيم مدكور » على أهمية الشعور الواضح بما للمسائل الاجتماعية من خطورة ، والا يحدث مالا تحمد مغبته • مشيرا الى سوء مستوى المعيشة العام ، وورد بقوله « ها هى الأراضى الحكومية تباع على النحو الذى كانت تباع به منذ خمسين سنة مضت ، دون أن يقام للمبادىء الاجتماعية فى توزيعها أى وزن ••• وهاهى طرائق الايجار الزراعى تتمثل أمامنا فى صورة هيكل مقدس لايكاد يجرؤ أحد على لمسه • وها نحن أولاء نختلف حتى اليوم على الضريبة التصاعدية ونلغى ما سبق أن أقررناه منها » (١٣) •

وورد أن « مشكلة الحرمان الذى نتحدث عنه هى أبعد غورا وأعمق جذورا من أن تعالج عن طريق تشريعات تحدد علاقات العمل وما شاكلها من تشريعات ضرورية تقضى العدالة الاجتماعية أن يتم وضعها وتطبيقها » (١٤) •

وذكر « عبد الرحمن البيلى » وزير المالية « أنه حيال حرمان

---

(١٢) محمد خطاب ، مستوى المعيشة ، مقال ، جريدة الأهرام ، ١٩٤٥/٨/٥ •

(١٣) ابراهيم مدكور ، أعباء السلم ، مقال ، الأهرام ، ١٩٤٥/٨/٢٠ ، رئيس مجمع اللغة العربية فى مصر الآن •

(١٤) عباس حلمى الحل ، كيف نرفع مستوى المعيشة ، مقال ، الأهرام ، ١٩٤٦/٤/١ •

السواد الأعظم من أفراد الشعب ، من امتلاك الأراضي الزراعية ، رأت الحكومة أن تعمل على الاكثار من الملكيات الصغيرة ، تنفيذا لسياستها الخاصة برفع مستوى الحياة لكافة أبناء البلاد » • فوضعت برنامجا لبيع جميع الأراضي الحكومية لصغار الزراع ، مع تخصيص جزء للمعدمين ، والا يباع منها لكبار الملاك (١٥) •

وورد « أن الحكومة جادة في العمل الحثيث على أداء واجبها نحو المجتمع المصري ، ولا سيما نحو المحرومين في الريف ••• وانه يجب ألا يغيب عن الذهن أن طبيعة الأشياء تأبى الطفرة ••• ويكفي أن نسير بخطى وئيدة في سبيل الاصلاح » (١٦) •

وفي الوقت نفسه جاء أنه « اذا تحقق ما ندعو اليه جميعا من اصلاح اجتماعي واقتصادي يرفع من مستوى المعيشة بين الفلاحين ، ويرد عليهم كرامتهم الاقتصادية فلا شك أنهم •••• لا يصبحون ألعوبة في يد أحد » (١٧) •

وان « مصر بلاد الزراعة العريقة يعيش فلاحوها •••• على الكفاف ، تعتني الدولة بشق الشوارع واقامة المباني الأنيقة ••• ورعاية شتى مطالب الترف ، ولا يكسب فلاحوها غير الخطب •• والرثاء والعطف ومئات الوعود » (١٨) •

كما نبهت الجريدة الى ثقل مطالب العيش بين ضباط البوليس

---

(١٥) الأهرام ، حديث صحفي لمندوب الأهرام ، « أراضي الحكومة وتوزيعها على صغار الزراع » ، ١٩٤٦/١٠/٣ •

(١٦) الأهرام ، محاربة المرض والفقر والجهل ، مقال ، دون توقيع ، ١٩٤٦/١٠/٢٥ •

(١٧) محمد زكي عبد القادر ، بعد معركة الانتخابات ، عمود « نحو النور » • الأهرام ، ١٩٤٦/٥/١٩ •

(١٨) محمد زكي عبد القادر ، نحو النور ، عمود ، الأهرام ، ١٩٤٩/٧/١٥ •

والموظفين والعمال الذين يحسون « ان غيرهم أرضى بالا وأرغد عيشا، وان الدولة تغدق على البعض وتقتر على الآخرين » . وان ذيوع الشكوى والتظلم والاحتجاج ــ المصحوبة ببعض أساليب العنف والتهديد ــ يزعزع فى نفوس المواطنين معنى العدل ، ويصيب أداة الحكم بالعجز وضعف الانتاج (١٩) . واشارت الى الأزمة الداخلية التى نشأت عن اضراب ضباط البوليس ، والى شيوع شكوى الطبقة العاملة وصيحات التظلم التى لا تقتصر على الموظفين بل تشمل جميع أفراد الطبقة المتوسطة والفقيرة . ونادت باستخدام سلطة التشريع ووضع قواعد ملائمة (٢٠) . وانه قد مضى الزمن الذى كان يكتفى باعطاء الفقير حسنة اظهارا للعطف عليه (٢١) . وكانت المقالات قد اظهرت ازدياد التفاوت بين الأغنياء والفقراء وأن ما يعجل انهيار دولة الأغنياء هو ما يحدثه الفقر ، وانه اذا لم يبادر الأغنياء الى التنفيس عن الفقراء بالخدمات الاجتماعية والبر والاحسان فقد يفضى الى الانتقام وتمنى الفقراء تبدل الحكم وتغييره لما يقوم فى ذهنهم من احتمال قيام الخير بهذا التغيير (٢٢) . وأن العدالة الاجتماعية انما تتحقق بالزكاة، وان الفجوة العريضة بين الأغنياء والفقراء انما يسدها الاحسان ، وان « السماط المحدود يكسر شره الفقير ويذهب بحقده الكمين على أهل الثراء » . (٢٣) كما أشارت الى جدوى مشروع الضمان الاجتماعى الذى تقرره الحكومة ، داعية الى دفع المشروع الى حيز التنفيذ (٢٤) .

---

(١٩) الأهرام ، ولكن الداء باق ، مقال ، دون توقيع ، ١٩٤٨/٤/٨ .

(٢٠) السيد صبرى ، بين الشكوى والاضراب ، مقال ، الأهرام ، ١٩٤٨/٤/١٦ .

(٢١) الأهرام ، الجهاز الحكومى واعمال الاصلاح ازاء انتشار الروح الاشتراكية ، مقال افتتاحى ، ١٩٤٩/٣/٢ .

(٢٢) محمد صالح ، الدين والفقر ، مقال ، الأهرام ، ١٩٤٦/٧/١٤ .

(٢٣) منصور جاب الله ، العدالة الاجتماعية فى الاسلام ، عمود « حديث رمضان » ، الأهرام ، ١٩٤٦/٨/١٥ .

(٢٤) الأهرام ، المشاكل المطلوب مواجهتها ، مقال افتتاحى ، ١٩٥٠/٨/١٢ .

كما نشرت الجريدة فى الصفحة الأولى بحثا بعنوان « مصر اليوم » فى مؤتمر الاتحاد البرلمانى ، قدمه محمد حسين هيكل « رئيس مجلس الشيوخ ورئيس الشعبة المصرية البرلمانية ، يصحح فيه كما يقول « خطأ يقع فيه البعض ··· ذلك من ان الشعب المصرى ينقسم الى طبقات منها طبقة الباشوات وطبقة الفلاحين الفقراء » · وذكر انه لا شيء أبعد عن الحقيقة من هذا ، وانه يوجد باشوات فقراء بالقياس الى غيرهم من الزراع والتجار وأرباب الصناعات· وأن أبناء الباشوات والأغنياء يندر من يبقى منهم غنيا بعد وفاة مورثه لأن ذلك يفتت الثروات الكبيرة · ثم أكد أن الطبقات العاملة من الشعب فقيرة ، وينبغى رفع مستوى عيشها · مشيرا الى فرض الضرائب اللازمة لرفع مستوى المعيشة للسكان (٢٥) ·

يتضح لنا من هذا العرض الموجز ان « الأهرام » فى معالجتها لمشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعيــة قد عكست سياستها التحريرية غير الحزبية وغير الأيديولوجية واللامنتمية لفئة أو طبقة أو جماعة بعينها · واظهارها للرأى والرأى الآخر عند تناول المشكلة من خلال قوالب صحفية متعددة خلال فترة الدراسة ·

وتمثلت القضية الاجتماعية الثانية من منظور « الأهرام » فى **القضية التعليمية** ب(٨٢) تكرارا · منها (١٣) تكرارا ذكرت بها « الأهرام » القضــية التعليمية بمنطوقها اللفظى ، وأكدت عليهــا **بمؤشرات** حصلت على(٢٨) تكرارا بالموافقة ، وتكرار واحد بالرفض· والرفض هنا يعنى رفض تحقيق المؤشر ، والمؤشر المرفوض بتكرار واحد هو نفسه الذى حصل على أكبر عدد تكرارات بما يقترب من ضعف تكرار أية مؤشرا آخر للقضية ذاتها· وللتحديد فان المؤشر الأول الذى يدلل على القضية التعليمية يتمثل فى عدم تكافؤ الفرص التعليمية

---

(٢٥) الأهرام ، رئيس الشعبة المصرية البرلمانية يقدم : مصر اليوم ، بحث : مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى بالقاهرة ، ١٩٤٧/٤/٦ ·

نظرا لارتفــاع المصروفات وقد حصل على (٨) تكرارات الا انه ورد بتكرار واحد بالرفض لتكافؤ الفرص التعليمية على أساس أن كثيرا من العلم لاغلبية الشعب ليس له لزوم • وجاء في المرتبة الثانية كمؤشر كل من انتشار الأمية والجهل ب (٥) تكرارات ، ثم السياسة والأهداف التعليمية بعدد (٣) تكرارات ، يليها كل من نقص عدد المعلمين والخلاف حول سياسة ارسال البعثات التعليمية الى الخارج بتكرارين لكل منهما ، وبتكرار واحد لكل من تعقد مناهج الدراسة وبعدها عن واقع الحياة المادية والخلاف حول التعليم الدينى فى المدارس وبطالة الخريجين والمثقفين •

وطرحت « الأهرام » **أسباب القضية** التعليمية ب(١٣) تكرارا ، منها (٧) تكرارات لسوء نظام التعليم • و (٤) تكرارات لامتناع الحكومة عن التوسع في التعليم والقضاء على الأمية • وبتكرارين لسوء الحالة الماليــة للمعلمين • أما **الحلول** المقترحة فى « الأهرام » للقضية التعليمية فقد تمثلت فى (٢٨) تكرارا • حصل كل من ضرورة عمل الحكومة بجدية للقضاء على الأمية والجهل بوضع خطة للتغلب عليها وانشاء المزيد من المدارس والفصول الليلية على (٥) تكرارات لكل منهما • ثم تعديل برامج التعليم واصلاح السياسة التعليمية مع مراعاة تطور المجتمع المصرى ب(٤) تكرارات • وكل من انشاء المزيد من الجامعات والأقسام الجامعية ، والدعوة الى التعليم المجانى على (٣) تكرارات وكل من اصلاح الحالة المالية للمعلمين وأساتذة الجامعــــة وتكافؤ الفرص ورفض نظـرية العلم للخاصة والجهل للعامة ، وتوجيه المتعلمين للعمل في الميدان الحر بتكرارين • ثم كل من رفع مستوى اعداد المدرسين ، ورفض التعليم الأجنبى واعتماد اللغة العربية في برامج المدارس الأجنبية تحت اشراف وزارة المعارف بتكرار واحد •

من هنا ، نلاحظ أن المؤشرات والحلول في « الأهرام » فيما

يتصـــل بالقضية التعليمية كاد ان يكون متوازنا فى حين بعدت الأسباب الكامنة وراء القضية خطوات كثيرة ٠

ويمكن ان نكشف رؤية « الأهرام » للقضية التعليمية بالاعتماد على التحليل الكيفي لما نشر بها من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ٠ وذلك بالاشارة لأبرز ما ورد بالجريدة بحيث يعكس منظورها الكيفي ٠

ورد مقال يربط بين العدالة الاجتماعية والقضية التعليمية يشير الى سياسة التعليم ووجوب التوسع فى طريق المجانية بحيث توفر الدولة الاعتمادات الكافية ، مؤكدا ان نسبة الأمية قد زادت بنسبة محزنة ٠ متسائلا : حتى نفيق من تيارات السياسة ، ونتيقظ لتيارات الاجتماع ؟ (٣٦) ٠ كما ورد ان السلطات أبعدت عن الدراسة الجامعية كل من عجز عن دفع المصروفات ، فنقص عدد طلاب الكليات الى أقل من النصف (٢٧) ، وأثيرت فى مستهل عام ١٩٤٧ بمجلس الشيوخ مسألة المصروفات المدرسية وحرمان الطلاب الذين لم يسددوها من دروسهم ، فأجاب وزير المعارف أن « لائحة رسوم القيد والاعفاء » بالجامعة تنص على أنه لا يجوز قيد الطالب الا بعد دفع القسط الأول من الرسوم ، ويعفى من دفعها العاجزون عن الدفع ٠ وأن مجلس الجامعة ينظر فى زيادة نسبة المجانية فى بعض الكليات (٢٨) ٠ ورغم ذلك فقد جاء ما مؤداه ان المشكلة « طال فيها الأخذ والرد ولم تستقر سياسة الدولة فى شأنها بعد ، وهى مشكلة التعليم الجامعى فهل تلتزم الدولة به التزامها بالتعليم الأولى أم أنه ترف أو امتياز يمنح للقادرين عليه ؟ » وان مصر من البلاد التى لم تسير سياستها الجامعية على قاعدة واحدة ٠ فتارة توشك أن تتحمل كل النفقات

---

(٣٦) سيد قطب : العدالة الاجتماعية وقاية من التيارات المتطرفة ، عمود الأهرام ، ١٩٤٦/١٢/٢٢ ٠

(٢٧) محمد زكى عبد القادر ، المصروفات الجامعية ، عمود ، نحو النور ، الأهرام ، ١٩٤٧/١/٦ ٠

(٢٨) الأهرام ، المصروفات المدرسية ، خبر ، ١٩٤٧/١/١٤ ٠

الجامعية ، وتارة توصد أبوابها كأنها تدين بمذهب قصر الجامعة على نخبة ممتازة (٢٩) ٠

وانعكس رأى « محمد كامل أمين » بوزارة الشئون فى عمود « ما قل ودل » جاء فيه أن كثيرا من العلم لأغلبية الشعب ليس له لزوم ، والانسان لا تخيفه الظلمة بقدر ما يزعجه ويقلقه الداء والسقم » (٣٠) ٠ محاولا أن يظهر أهمية تكافؤ الفرص العلاجية ٠ الا أن هذا منطق غير مقبول وان كان له ما يبرره تاريخيا حيث انه طرح فى أبريل ١٩٥١ بعد تعميم المجانية فى المرحلة الثانوية أى بعد اتاحة تكافؤ الفرص فى المجال التعليمى الثانوى ٠ وأشير الى اخفاق وزارة المعارف فكتب « طه حسين » ما مؤداه أن « ضيق الأفق هو الداء العضال الذى تشقى به وزارة المعارف ويشقى به الشعب » ٠

مشير الى عدم قبول قولهم بأن العناية بالتعليم الابتدائى والثانوى تحول دون التوسع فى التعليم الأولى ، وأن العناية بالتعليم الجامعى تحول دون التوسع فى التعليم الابتدائى والجامعى ٠ ناصحا اياهم بعدم ايثار فريق من المصريين على فريق ، وعدم ايثار لون من التعليم على لون (٣١) ٠ كما ذكر أحد مفتشى وزارة المعارف أنه لا توجد سياسة تعليمية قومية محددة المعالم فى مصر ٠ وأكد أنه ليس من المستحب أن نحاول تشكيل التلاميذ جميعا طبقا لنموذج خلقه المفتش أو المدرس فى مخيلته ٠٠ فيجب خلق الفرصة المناسبة لتكوين الشخصية التى بدونها يكون كل تعليم قليل الجدوى (٣٢) ٠ كما أشار « محمد العشماوى » وزير المعارف فى مذكرة تضمنت مشروعات

---

(٢٩) محمد زكى عبد القادر ، نحو النور ، عمود : الأهرام ، ١٩٤٩/٤/١٠ ٠
(٣٠) أحمد الصاوى محمد ، ما قل ودل ، عمود ، الأهرام ، ١٩٥١/٤/١٧ ٠
(٣١) طه حسين ، الأفاق الضيقة ، مقال ، الأهرام ، ١٩٤٩/١١/٥ ، الحق المر ، ١٩٤٩/١٠/٢٨ ٠
(٣٢) محمد السيد روحه ، التفتيش على المدارس ٠ بين الماضى والحاضر ، عمود ، الأهرام ، ١٩٤٩/٥/٤ ٠

وزارته ، الى أن مناهج التعليم فى مرحلته الأولى ـ وقتئذ ـ لا تهيىء للحياة بقدر ما تهيىء لمراحل التعليم التى تليه • واقترح ربط التعليم الأولى بالبيئة (٣٣) • وجاء أن برامج التعليم فى مصر لا تهيىء خريجى المدارس للعمل الحر ، لاصطدامهم بالبطالة لعدم الحاجة اليهم • وأشير الى ضرورة معالجة ذلك بتعديل برامج التعليم بما يهيىء الخريجين للعمل فى الميدان الحر (٣٤) •

وفى الوقت نفسه ورد مامؤداه أن تعنى الدولة بتوجيه البعثات الى أوروبا وأمريكا لدراسة العلوم الوضعية التى من شأنها رفع شأن الأمم وترقية مستوى الفرد والمجموع (٣٥) •

وفى مرحلة متقدمة طرحت فكرة استقلال تعليمنا عن الدراسة الأجنبية ، حيث ظهرت مخاطر التأثر بالتعليم الأجنبى ونسيان اللغة العربية مما يؤدى الى الانعزال عن حياتنا الفكرية وامانينا القومية فقد أكد « أحمد الصاوى محمد » حين قال ان الحال قد تغير فاصبحت اللغة العربية جزءا من برامج المدارس الأجنبية تحت اشراف وزارة المعارف • وان هذا مظهر من مظاهر هيمنتنا على التعليم فى بلادنا (٣٦) •

كما طرحت الأهرام ضرورة علاج نظم الامتحانات وتحريرها من القوانين العتيقة لتجارى الثقافة الحديثة (٣٧) • واشارت الى أهمية تطهير الوزارة من العقلية الرجعية التى لا يزال يسود فيها فكرة أن العبرة بكثرة العلوم وما يجعل التلميذ يتخبط بين دراسات لا شأن

(٣٣) الأهرام ، مكافحة الجهل والفقر والمرض فى دائرة معاهد التعليم ، تحقيق صحفى ، دون توقيع ، ١٩٤٦/٦/١٢ •

(٣٤) عبد العزيز عبد الرازق صبرى ، كيف نكافح البطالة ؟ ، مقال ، الأهرام ، ١٩٤٥/١٠/١٥ •

(٣٥) الأهرام ، التوجيه العلمى فى سياسة الدولة ، دون توقيع ، ١٩٤٥/٨/٣٩

(٣٦) أحمد الصاوى محمد ، ما قل ودل ، عمود ، الأهرام ، ١٩٤٩/٧/٧ •

(٣٧) محمد أحمد هيكل ، الامتحان شر لابد منه ، الأهرام ، ١٩٥٠/٥/٢٤ •

لها بالحياة التى سوف يحياها (٣٨) • بالاضافة الى العمل على توحيد التعليم العام والمناهج ، وتبيان أن تنافر العقول يؤدى الى تصدع وحدة الأمة ، وان وحدة المنهج تعنى وحدة العقلية وطريقة تناولها للناس والأشياء • مع التأكيد على أنه مهما تنوعت الموضوعات الدراسية فانه يمكن تناولها جميعا بمنهج موحد • مشيرا الى وجود منهجين فى مصر هما المنهج الأزهرى القديم والمنهج العلمى الحديث (٣٩) •

هكذا يتبين أن جريدة الأهرام قد أتاحت لكل مسئول وصاحب رأى متخصص أن يطرح فكره بخصوص القضية التعليمية وهذا يعكس سياستها التحريرية المتزنة والمتوازنة •

أما ثالث القضايا والمشكلات فهى **مشكلة التموين والغلاء وارتفاع** الأسعار التى طرحت فى « الأهرام » بـ(٧٧) تكرارا ، منها (١٠) تكرارا للمشكلة بمنطوقها اللفظى • **وتمثلت المؤشرات** فى (٢٣) تكرارا ، فحصل مؤشر استمرار ارتفاع أسعار السلع والبضائع على (١٨) تكرارا • ثم ورد مؤشر مسئولية الحكومة عن زيادة الأسعار بـ(٤) تكرارات ، ونقص التموين بتكرار واحد •

وجاءت الأسباب بـ(١٨) تكرارا ، وكان أولها قيود التصدير والاستيراد بـ(٥) تكرارات • ثم كل من فشل السياسات الحكومية فى مواجهة المشكلة ، وعجز الانتاج بـ(٣) تكرارات • وكل من رفع الحكومة رقابتها عن أسعار الحاجات المعيشية ، وزيادة السكان وتكثفهم ، وجشع المنتجين والتجار والماليين بتكرارين لكل منها. وأخيرا الاحتكار والمال الفائض بتكرار واحد •

وطرحت الأهرام عددا من الحلول للمشكلة تمثلت فى (٢٤) تكرارا ، منها ضرورة تدخل الحكومة للسيطرة على المنتجات الضرورية

---

(٣٨) أحمد الصاوى محمد ، ما قل ودل ، عمود ، الأهرام ، ١٩٥٠/٨/٢٧ •

(٣٩) محمد مندور ، وحدة الأمة ووحدة الثقافة ، الأهرام ، ١٩٥٠/٧/١٩ •

للبلاد وعلى الأسعار والتموين بـ(١٤) تكرارا • ثم العمل والانتاج بـ(٥) تكرارات • وكل من القضاء على السوق السوداء ، وضرورة وضع قرار يمنع تكدس البضائع وتخفيض الرسوم الجمركية بتكرار واحـــد •

وهذا يبرز التقارب أو شـبه التوازن فى عرض المؤشرات والحلول من حيث العدد•• ويتبين أن الجريدة تطرح رأيا يرى ضرورة تدخل الحكومة ، ورأيا من اتجاه آخر بتسهيل حركة التصـــدير والاســتيراد • ومن ثم يظهر لنـــا عدم انتماء الجريـــدة لسياسة أيديولوجية واحدة ، مما انعكس على معالجتها للمشكلة •

فقد ورد أنه « حين ألغيت وزارة التموين وأصبحت وكالة وزارة تنفس الناس وقالوا : انتهى الكرب بانتهاء الحرب • وقال قوم من البسطاء : لا غلاء بعد اليوم أو ستوجد البضائع على اختلاف أنواعها وتتوفر مواد التموين كما كانت ويعمها الرخاء بعد أن قاسينا شدة الغلاء والحرمان خمسة أعوام أو تزيد • وكان القوم على حق فقد ظهرت فى الأسواق سلع كانت معدومة أو مختفية فى أثناء الحرب وهبط كثير من الأسعار ••• وما هى الا شهور حتى تغيرت الأحوال ، فمواد التموين قد ارتفعت أسعارها عما كانت عليه فى الحرب » • وجاء أن السبب فى ذلك هو اباحة تصدير الضروريات ، وأن المفروض أن يكون التصدير بقدر لا يؤثر على السوق الداخلية (٤٠) •

وأنه لابد من تسهيل استيراد حاجيات المعيشة وخفض رسوم الجمارك عليها (٤١) وأخذ الوزراء يعترفون بموجة الغلاء واستمرار ارتفاع الأسعار وبذل الوعود ورسم الخطط دون جدوى ، وعبثا حاولت الدولة أن تعالج المشكلة بالمسكنات الاجتماعيـــة للفقراء دون أن تستأصلها من جذورها ، فأعادت وزارة التموين كى تبذل جهدها

(٤٠) فايد العمروسى ، الغلاء ، عمود ، الأهرام ، ١٩٤٦/١٠/١٨ •

(٤١) سيد قطب ، العمود نفسه ، الجريدة نفسها ، العدد نفسه •

لمكافحة الغلاء . وقد أيدت الكتابات فى « الأهرام » تدخل الحكومة كي تراقب الأسعار وتنظم عمليات التصدير والاستيراد ، وتعمل على تقييد استيراد الكماليات وخفض الرسوم الجمركية على بعض حاجات المعيشة . وذلك لأن مستوى الأسعار فى مستهل عام ١٩٤٩ قد بلغ في مصر ثلاثة أو أربعة أمثال ما كان عليه قبل الحرب العالمية الثانية (٤٢) . وجاء قول مؤداه انه حدث خطأ لا سبيل الى اصلاحه يظهر أنهم أرادوا أن يرفعوا عندنا مستوى معيشة الفقير والمتوسط قد نسوا فرفعوا بدلا منها مستوى الطعام ومستوى المعيشة بوجه عام » . وأنه « اذا أرادت الحكومة أن تنصف ... فلتدرك المتوسط والفقير قبل أن يستغيث بها أيضا الغنى الكبير » (٤٣) .

صدر المضمون المذكور آنفا في نهاية عام ١٩٤٩ ، ولكن المشكلة استمرت تصاعدا الى الحد الذى تؤكده العبارة التالية « الحكومة تعترف بأن نفقات المعيشة قد زادت فى يناير ١٩٥١ عن يناير ١٩٥٠ بمقدار ٣ر٣٠٪ .. والمواد الغذائية قد اندفعت صعودا ... تشكو لله اهمال واستغلال الانسان لأخيه الانسان . فقد زادت هى أيضا

---

(٤٢) كل من : ابراهيم مدكور ، مكافحة الغلاء سياسة عامة ، مقال ، ١٩٤٦/١١/٢٨ .

والأهرام ، برنامج الحكومة والخطوط الرئيسية فيه ، مقال افتتاحى ، ١٩٤٩/١/٤ .

ومحمد على عامر ، مستوى المعيشة وأسباب انخفاضه فى مصر ، مقال ، الأهرام ، ١٩٤٩/٣/١٧ .

والأهرام ، موجة الغلاء والجهود المبذولة لوقفها ، مقال افتتاحى ، ٤٩/١/١٣ .

ومحمود زكى ، لا فائدة بغير رجعية لقانون من أين لك هذا ؟ ، الأهرام ، ١٩٤٩/١٢/٣٠ .

وأحمد الصاوى محمد ، ما قل ودل ، عمود ، الأهرام ، ١٩٥١/٩/١٦ .

(٤٣) أحمد الصاوى محمد ، ماقل ودل ، عمود ، الأهرام ، ١٩٤٩/١٢/٢٢ .

فى عام واحد ٤٣٪ » (٤٤) • وذلك نتيجة لسياسات الحكومة ، « ان مجرد اذاعة وزير المالية اتجاهه نحو رفع قيمة الضرائب تجعل كل طائفه مهددة بذلك تعمل على زيادة أجورها ••• حتى تغطى سلفا ما تهددها به الحكومة من زيادة أعبائها » (٤٥) • وجاء أن مشكلة الغلاء عديدة الجوانب ، لذا ينبغى أن يكون حلها مختلف الوسائل • البعض يطالب بتنمية الانتاج للسلع الضرورية ، ومنهم من ينادى بالترغيب فى الاستيراد والغاء الرسوم الجمركية على المواد الاستهلاكية والآلات والخامات ، والبعض جند التسعير الجبرى أو الحد من التضخم النقدى أو اصلاح النظام المالى •

وذهبت لجنة الشئون المالية فى تقريرها عن مشروع الميزانية للفترة المالية مارس ـ يونيو ١٩٥١ بمجلس النواب ، الى أن هناك ضرورة لخفض تكاليف الحيـاة وتدخل الحـكومة فى توزيع المواد الضرورية واستخدام نظام البطاقات لتحديد كميات الاستهلاك عند الضـــرورة (٤٦) •

وقد أقترحت السياسات المذكورة فى عهد الحكومة الوفدية ، ثم بعدها نفذت سياسات تسكينية حيث انتهجت الحكومة سياسة تقضى بتنويع الحاصلات والزراعات ، وزيادة مقررات الزيت والسكر مع خفض أسعار الأخيرة واستيرادها من الخارج مما يكفل القضاء على السوق السوداء (٤٧) •

ولا شك أن تعرض الرأى العام لهذه السياسات يجعله أكثر استعدادا للتغيير ، وان معالجة جريدة كالأهرام ـ لها سمات عدم

---

(٤٤) أحمد الصاوى محمد ، ماقل ودل ، عمود ، الأهرام ، ١٩٥١/٢/٢٧ •

(٤٥) أحمد الصاوى محمد ، ماقل ودل ، عمود ، الأهرام ١٩٥١/١/٢٦ •

(٤٦) الأهرام ، نظام البطاقات مع صندوق خاص لمكافحة الغلاء ، مقال افتتاحى ، ١٩٥١/٣/٢٣ •

(٤٧) الأهرام ، فترة قصيرة حافلة ، مقال افتتاحى ، ١٩٥٢/٣/٢ •

التحيز لحزب أو أيديولوجية – للمشكلة ، يؤثر فى القطاعات الشعبية غير المنتمية للأحزاب أو الأيديولوجيات السائدة وقتئذ •

وفيما يتعلق بالقضية الاجتماعية الرابعة التى عنيت « الأهرام » بمعالجتها فهى **قضية وضع المرأة ودورها** والتى حصلت على (٧٠) تكرارا فى مجملها • منها (١١) تكرارا ذكرت فيها الجريدة القضية ذاتها بمنطوق اللفظ • **أما مؤشرات** القضية حصلت على (٢٦) تكرارا • تركز المؤشر الأول فى الوضع السياسى للمرأة ودورها من حيث حق الانتخاب ، وتولى المناصب السياسية التى عنيت « الأهرام » بابرازها ب(١١) تكرارا • ثم المؤشر الثانى والذى يشير الى حق العمل ب (٥) تكرارات • ثم الوضع الاجتماعى للمرأة ودورها ب(٤) تكرارات • ثم حق التعلم ب(٣) تكرارات ، يليه العلاقة بين الزوجة والزوج بتكرارين ، وأخيرا وجوب أن تكون المرأة محافظة بتكرار واحد •

وفيما يتعلق بالأسباب فقد انحصرت فى نظرة الرجل للمرأة نظرة متعصبة وظالمة ب(٤) تكرارات • أما **الحلول** وقد حصلت على (٢٩) تكرارا ، فقد جاءت فى أولوية الحلول المطروحة اعطاء المرأة حقوقها السياسية ب(١١) تكرارا • يليها المساواة بين الجنسين ب(٥) تكرارات • ثم كل من ضرورة تحديد دور الرجل والمرأة ، والنهوض بمستوى المرأة فى المعرفة والثقافة ب (٣) تكرارات يليها تحرير المرأة بتكرارين • وأخيرا كل من حتمية مساواة المرأة بالرجل اقتصاديا ، وتشجيع تعليم المرأة فى المدرسة والجامعة والنهوض بمستوى المرأة فى الشئون المنزلية ، ووجوب عمل المرأة بالأنشطة المنزلية بتكرار واحد لكل منها •

هكذا يتبين الخط التحريرى الشائع فى « الأهرام » والذى يؤكد حق المرأة فى العمل السياسى وردود الفعل الاجتماعية ازاء هذا الحق المنبثق عن المناصرين والمعادين والحذرين فى اتخاذ موقف

مشدد ، وذلك يعكس سياسة التحرير بالجريدة ، التى تتيح لكل الآراء مجالا للنشر فى سياقها •

فقد ورد مقال يجسد ظلم الرجل للمرأة وتعصبه ازاءها حيث يعتبرها من درجة ثانية فى مجال العمل • ويقدم كاتبه حلا لمعالجة مشكلة بطالة المتعلمين ، بقوله « عدم مزاحمة المرأة للرجل فى ميدان العمل • وبخاصة فى الوظائف الحكومية التى يجب أن تقتصر على الشبان وحدهم الا ما كان يقتضى بطبيعته أن تشغله المرأة » (٤٨) • كما ورد ما يفيد بأن طالبة فى الحقوق أظهرت نبوغا طوال سنوات الدراسة ، ورغم ذلك فان المعارضين لا يقبلونها أستاذة فى كلية الحقوق لأنها فتاة ويحرمونها من حقها فى أن توفد فى بعثه للحصول على درجة الدكتوراه لأنه لا يصح أن توفد بعثة الغرض منها اعداد المدرسين فقط • ويضيف الكاتب أن هذا تفكير مضطرب متناقض فيما يتعلق باستحقاق المرأة ممارسة هذه المهنة أو تلك • ويشير الى أنه كلما عرضت مسألة تتعلق بالمرأة ، وقع الخلاف مدللا ببدء دخول الفتيات الجامعة حيث عارض البعض ذلك بشدة بدعوى تحريم الجامعة على الفتيات • ولكن التطور نصر رأى فتحها لهن • وان التطور يسير الى الغاء الفروق شيئا فشيئا (٤٩) •

وأكدت الكتابات ان المرأة من حقها أن تطالب بحقوق كاملة غير منقوصة بعد أن أثبتت أهليتها لسائر الأعمال العامة ، وبخاصة حقوقها السياسية • وقد طالبت مفيدة عبد الرحمن الرجال بأن « يقدروا ما للمرأة من أثر وفضل ، وأن يربأوا بها ان تكون فى مستوى أقل من مستواهم وقد خلقها الله تعالى من جنسهم وطينتهم ،

---

(٤٨) عبد العزيز عبد الرازق ، كيف نكافح البطالة ، مقال ، الأهرام ، ١٩٤٥/١٠/١٥ •

(٤٩) محمد زكى عبد القادر ، مسألة تطور ، عمود « نحو النور » ، الأهرام ، ١٩٤٥/١٢/٣ •

وكلفها بما كلفهم به من أعمال وعبادات » ، وأشارت الى أن المرأة تطلب حق الاشتراك فى التشريع الذى تحاكم بمقتضـــاه وتعامل بموجبه • وأنها نصف الأمة • وورد بقولها « ومن عجب أن يختلف بعض الرجال فى جواز اشتراك المرأة فى الانتخاب وفى بعض الأعمال العامة ، فى حين أنهم شبه مجمعين على اباحة الرقص والمجـون والخـــلاعة • بل واباحة ما هو شر من ذلك وهو البغاء المنظـم المقنن » (٥٠) •

كمــا طرحت منيرة ثابت صراع الأفكار حــول حق المطالبة السياسية للمرأة ، التى تقدمت فى مارس ١٩٢٧ للسلطات الشرعية مطالبة بحقوق المرأة السياسية •

وعادت المرأة فى صوت واحد بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تطالب بحقوقها السياسية ، التى ألفتها الآذان وتقبلتها العقول بحيث ناقشها المعارضون والمؤيدون (٥١) • وقامت معركــة حامية بين المعارضين والمؤيدين • وترى الكاتبة ان « لجنة الشيوخ الدستورية » تقول ان الدستور هو الذى حرم المرأة من الحقوق السياسية وليس قانون الانتخاب • الا أن كاتبة المقال ترى أن كلمة « المصريين » المنصوص عليها فى المادة الثالثة من الدستور التى استقاها قانون الانتخاب ، تشمل الأمة جميعا ذكورا واناثا ــ من حيث الاجماع فى اللغــة والمنطق ــ والا لكان عمد فى البداية الى التخصيص • وأن واضعى قانون الانتخاب أدركوا هذا المعنى ، فعمدوا الى التخصيص فى مادة قانون الانتخاب الأولى بقولهم « للذكور فقط » وهو تخصيص تحاشاه واضعو الدستور (٥٢) •

(٥٠) مفيدة عبد الرحمن ، المرأة والنيابة حول مشروع القانون لعلوبة باشا ، عمود الأهرام ، ١٩٤٧/١/١٤ •

(٥١) منيرة ثابت ، بيان للنساء عن الاجراء القانونى لممارسة حق الانتخاب ، الأهرام ، ١٩٤٩/٥/٢٩ •

(٥٢) منيرة ثابت ، المساواة السياسية ، مقال ، الأهرام ، ١٩٤٩/٤/٢٧ •

واستمرت المرأة فى اثبات حقوقها السياسية ، فكتبت درية شفيق أن « محمدا العظيم الذى قال « خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء » لا يمكن ان يقول « ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » أو « لو كانت أموركم الى نسائكم فبطن الأرض خير لكم من ظاهرها » وان الاسلام قد أكرم المرأة وســـواها بالرجل فى معظم الحقـــوق والالتزامات (٥٣) ٠

وورد فى مجال ردود فعل الرجال ازاء مطالبة المرأة بحقوقها السياسية كتابات كثيرة ٠ منها ما كتبه عزيز باشا عزت من « ان النساء المثقفات يصلحن لأن يساهمن فى النشاط النيابى بعد ان ساهمن بنجاح وبقسط وافر فى شتى النواحى الاجتماعية والأدبية والثقافية » وأن « فكرة تمثيل المرأة فى البرلمان لا غبار عليها اذا بلغت الرشد السياسى الذى يتطلبه الوعى القومى مع درجة كافية من الثقافة ، وان المرأة شريكة الرجل فى حياته الاجتماعية ويمكنها أن تشاركه أيضا فى التشريع ووضع القوانين واللوائح ٠ الا ان المقال نفسه خشى من تأثير الحزبية فى البرلمان أن تؤثر فى تضامن الأسرة فى حالة انقسام الزوجة والزوج أو الأم والابن أو الأخت والأخ الى احزاب مختلفة ٠ لذا قدم اقتراحا بتعديل الأوضاع والغاء الحزبية أو تقليلها ٠ وحصر حق الانتخاب فى المرأة التى تبلغ الرشد السياسى والثقافى (٥٤) ٠ وهى نظرة طبقية ورؤية غير واقعية فى نظام سياسى يؤمن بتعدد الرأى ، ونجد أن هذه النظرة تحرم المرأة غير المثقفة من اختيار ممثلها فى البرلمان مع ان الوعى السياسى لا يتطلب الثقافة بالضـــرورة ٠

كما ورد فى مجال قانون الانتخاب والدستور بصدد قصر

---

(٥٣) درية شفيق ، حق المرأة فى مناصب القضـــاء ، مقال ، الأهرام ، ١٩٥٠/٧/٢٦ ٠

(٥٤) عزيز عزت (باشا) ، تمثيل المرأة فى البرلمان ، مقال ، الأهرام ، ١٩٤٩/٣/١٧ ٠

حق الانتخاب على الرجال دون النساء ، « ان اللغة العربية تغلب المذكر على المؤنث وتسمح بأن نقول ان لفظ المصريين يشمل المصريات والمصريين • ولكننا فى مقام تشريع وتحديد ••• والحرص أشد ضرورة فى مقام التشريع » (٥٥) كما جاء تسليم آخر بحق المرأة فى دخول البرلمان الى جانب اعطاء صوتها فى الانتخابات كحق الرجل ، وأنه « ليست هنالك أية حجة مستمدة من الدين أو الدستور أو المنطق أو التاريخ أو أوضاعنا الاجتماعية تدفع حقها هذا الا أن تكون الحجة مستمدة من مجرد بغى الرجل وتماديه فى خطة سد الطريق أمامها » • ومع التسليم بحق المرأة ، نبه الى أن دورها فى الأسرة وميدان الاصلاح الاجتماعى أبعد أثرا فى صلاح المجتمع (٥٦) • وأشار أخصائى اجتماعى الى الفكرة نفسها حول جدارة المرأة المتعلمة بالعمل فى السياسة ، مرجحا عملها فى الاصلاح الاجتماعى (٥٧) • كما أيد أحمد الصاوى محمد حق خريجات الحقوق بما أتيح لخريجات جميع الكليات ، من التعيين فى وظائف تتناسب وثقافتهن ومؤهلاتهن كالسلك السياسى ومجلس الدولة وقلم قضايا الحكومة ونيابة الأحداث والنيابة الحسبية (٥٨) •

هذا بالاضافة الى ردود فعل أخرى تسلم بحقوق المرأة كانسان ، ولكن ترى أن واجبها اسعاد البيت والأمومة • وأن هذا فوق كل حق وكل واجب • وترى أن تتجه النهضة النسائية بعد أن أحرزت

---

(٥٥) عبده حسن الزيات ، حقوق المرأة السياسية ، مقال ، الأهرام ، ١٩٤٩/٤/١٨ •

(٥٦) محمد العشماوى باشا « المرأة فى الميدان السياسى ، مقال ، الأهرام ، ١٩٤٩/٨/٨ •

(٥٧) رستم لطفى كمال ، المرأة المصرية بن الحقوق والواجبات • أداء الواجب الاجتماعى قبل السعى للحق السياسى ، مقال ، الأهرام ، ١٩٥٠/٤/٢٩ •

(٥٨) أحمد الصاوى محمد ، ماقل ودل ، عمود ، الأهرام ، ١٩٥٠/١١/١٥ •

العلم والحق فى الخدمات العامة ، الى تعزيز الخصائص النسوية وصيانتها من التبذل والسوقية وكل ما تجر اليه مفاسد العصر (٥٩) ٠

كما بين مفتى الديار المصرية الشيخ حسنين مخلوف فى مقال أن الشريعة الاسلامية لا تبيح للمرأة ان تدخل فى الانتخاب والبرلمان والنيابة ، مدللا بأن المرأة لم تول ولاية اسلامية ولم تحضر مجالس تشاور مع الصحابة من المهاجرين والأنصار ٠ وأكد أن الاسلام رفع شأن المرأة وكون شخصيتها وقرر حريتها وفرض عليها طلب العلم والمعرفة ، وناط بها من شئون الحياة ما تهيؤها لها طبيعة الأنوثة وما تحسنه (٦٠) ٠

من هنا يتبين ان « الأهرام » فتح باب النشر لكافة المتخصصين وذوى الرأى فى قضية وضع المرأة ودورها ٠

وتمثلت المشكلة الاجتماعية الخامسة من منظور « الأهرام » فى **المشكلة الصحية وسوء التغذية** بـ(٦٩) تكرارا فى مجملها ٠ منها (١٤) تكرارا لمنطوق المشكلة بلفظها ٠ و (٢١) تكرارا **للمؤشرات** الدالة على المشكلة ذاتها ٠

تمثل المؤشر الأول فى تفشى الأمراض والأوبئة بـ(١٣) تكرارا ، والمؤشر الثانى مسئولية الدولة ازاء المريض الفقير بـ(٧) تكرارات ، والمؤشر الثالث انتشار سوء التغذية بتكرار واحد ظهر عام ١٩٤٥ ٠ أما **الأسباب** فقد تمثلت فى (١٤) تكرارا ، منها (٦) تكرارات لعدم اهتمام الحكومة بالمشروعات الصحية ومكافحة الأمراض ٠ ثم (٣) تكرارات لكل من قلة وسوء الأجهزة الطبية والأدوية ، وانخفاض

---

(٥٩) الأهرام ، ابن النحل ٠ المرأة والأحزاب ، توقيع (ص) ، عمود ، ١٩٥٠/١١/١٥ ٠

(٦٠) حسنين محمد مخلوف ، المرأة فى الاسلام لا يجوز خوضها غمار الانتخاب ، مقال ، الأهرام ، ١٩٥٢/٥/٦ ٠

مستوى معيشة الأغلبية من المواطنين وأسرهم • وأخيرا ورد بتكرار واحد كل من قلة أجور الأطباء وعددهم • وفيما يتعلق بالحلول ، فقد وردت بـ(٢٠) تكرارا • حصل الحل الأول المتعلق برفع المستوى المعيشى والصحى للمواطنين على (٩) تكرارات أى حوالى نصف عدد تكرارات مجمل الحلول ، ثم وردت ضرورة بناء المزيد من المستشفيات والمصحات والمعامل الطبية والعدالة فى توزيع الأمصال ، وتكافؤ الفرص العلاجية بتكرارين لكل منها ، وورد بتكرار واحد كل من اعداد حمامات ومغاسل عامة ، والعمـل على تنقية ميـاه الشرب للأهالى ، والعناية بالوحدات الصحية وانشائها ، وتدريب الأطباء والمرضات ، وضرورة مشاركة الأغنياء بالمال فى المشروعات الصحية ، والتأمين الصحى ، والاستعانة بأطباء أكفاء محليين أو أجانب •

وهنا يتبين أيضا حرص الجريدة على وضع يدها على المشكلة بمؤشراتها ، وتقديم حلول متعددة لها • ثم ابراز أسبابها الكامنة • وقد كشفت « الأهرام » عن رؤيتها للمشكلة الصحية من خـلال مقالاتها وأعمدتها التى قمنا بتحليل مضمونها • ويمكننا استعراض رؤيتها الكيفية كما وردت فى قوالبها الصحفية •

وكشفت المقالات عن أثر الحرب العالميـة الثانية فى خفض مستوى المعيشة وسوء الغذاء (٦١) • وان نكبة الملاريا التى انتشرت خلالها برهنتت على أن مستوى المعيشة المنخفض بين الزراع فى قنا وأسوان قد ساعد بعوض الملاريا على الفتك بهم ، فكثرت بينهـم الوفيات (٦٢) • واستمر انتشـار الأمراض الوبائية خاصـة عام ١٩٤٧ • وبينت « الأهرام » ان الوباء يتسع نطاقه مما يثقل التبعة •

وأشارت الى مسئولية الشعب من الأغنياء والمتعلمين ، الذين

---

(٦١) ابراهيم مدكور ، أعباء السلم ، مقال ، الأهرام ، ١٩٤٥/٨/٢٠ •

(٦٢) محمد خطاب ، مستوى المعيشة ، مقال ، الأهرام ١٩٤٥/٨/٥ •

يجب أن يتعاونوا مع القائمين بالأمر من رجال الادارة والصحة • وأوضحت شكوى الفقراء بأن الطعم الواقي يحبس عنهم ويعطى للقادرين وذوى النفوذ ، وشكوى بعض المناطق الموبوءة من أن الطعم لا يصل اليها أو يصل بعد الوقت المناسب •

وأشارت الى أن العدل في التوزيع أساس من الأسس التي تقوم عليها المكافحة الناجحة • وأن المرضى وطبقات العمال والصناع والمزارعين أولى بالتطعيم عن غيرهم من الطبقات التى تتاح وسائل النظافة والوقاية والمعيشة الحسنة لهم ، لأن الوباء يجد مرتعه فى الطوائف الفقيرة وليس في الطبقات الميسرة الوسائل (٦٣) • وجاء أن أكثر الاصابات والوفيات بوباء الكوليرا - ان لم تكن كلها - فى هذه الطبقات من الشعب التى تنقصها الوقاية الصحية ولا تكتسب أجسامها أية مناعة • وأن تلك الطبقات بما هى فيه من فقر وقذارة هى منفذ دخول الأوبئة • وورد أن العدالة الاجتماعية دعوة لتمكين الدولة بحيث تبدو حصنا لا منفذ فيه لمهاجم سواء وباء أو جيشا أو مذهبا • وان الدولة ينبغى أن ، تتدخل فى الأمر وتلزم الأغنياء بالمشاركة فى مشروعات الاصلاح وتوصيل المياه الصالحة للشرب الى القرى (٦٤) • وأن تقوم الحكومة بردم البرك والمستنقعات ، واقامة المغاسل الشعبية وطلمبات المياه • وأن يحظر القاء مجارى المساجد فى الترع (٦٥) • وورد أن مجموعات وحدات صحية ثم بناؤها فى الريف ثم أغلقت بحجة عدم وجود أطباء لها • وجاء تساؤل مؤداه « الآن هل ستظل هذه المجموعات تعانى الاهمال والنسيان ويظل

---

(٦٣) محمد زكي عبد القادر ، الحكومة والشعب ، عمود نحو النور » ، الأهرام ١٩٤٧/١٠/٦ •

(٦٤) محمد زكى عبد القادر ، عبرة الكوليرا • خط الدفاع عن الأغنياء فى بيوت الفقراء ، مقال ، الأهرام ، ١٩٤٧/١٠/٣٠ •

(٦٥) محمد الصباحى ، مياه الشرب فى القرى ، عمود ، الأهرام ، ٤٧/١٢/٢ •

المرض يفتك بضحاياه ؟ ٠٠٠ اذا لم تكن الحكومة تجد من الأطباء المصريين العدد الكافى ، فانها تستطيع أن تستخدم عددا من الأطباء الأجانب ، ولديها منهم عدد كبير ممن شردتهم الحرب ٠ واذا لم تكن تجد المال ، فان من واجبها أن توفره وليس لها أن تسألنا كيف ، فهذا هو مهمتها الأساسية » (٦٦) ٠ وان وزارة الصحة لم تعتمد الأموال التى تكفى لاحضار كمية من العقار النافع ، وانما تكفى لكمية ضئيلة جدا بحيث لا تكاد تكفى لعلاج مائة مريض (٦٧) ٠

وكشفت « الأهرام » أيضـــا تباطؤ الحكومة فى انشاء مصح لمرضى التدرن ، فهى لم تضع سوى التقارير وعقد اللجان لاختيار المكان الملائم ٠ فى الوقت الذى يجوب فيه المرض بداء التدرن الرئوى (السل) ، الشوارع ذهابا وايابا بين الأصحاء بغير علاج دون الالتفات الى بيئتهم التى نشأوا فيها أو اعانتهم بالمال والغذاء والكساء (٦٨) ٠

ووجهت اتهاما لوزارة الصحة مؤداه أنها « وزارة مقصرة أشد التقصير لأنها تعيش بالروتين العتيق » الذى لا نفهمه ازاء حياة المرضى ، فالدواء غير موجود فى المصحات (٦٩) ٠ وواصلت «الأهرام» نقدها للحكومة داعية الى تكافؤ الفرص العلاجية للأفراد بغير تفرقة بين مقتدر وفقير أو بين قرية ومدينـــة ٠ وان الدولة عليها ان تضع نظاما يكفل حسن توزيع الأطباء حتى لو ادعينا أنهم قلة (٧٠) ٠

وتمثلت المشـــكلة الاجتماعية السادســـة فى « الأهرام » فى **المشكلة العمالية** بـ(٤٤) تكرارا ٠ منهـــا (٧) تكرارات للمشـــكلة

---

(٦٦) محمد زكى عبد القادر ، نحو النور ، الأهرام ، ١٩٤٩/٦/١٤ ٠

(٦٧) أحمد الصاوى محمد ، ماقل ودل ، عمود ، الأهرام ، ١٩٤٩/٦/٢٢ ٠

(٦٨) أحمد الصاوى محمد ، ماقل ودل ، عمود ، الأهرام ، ١٩٤٩/٩/٢٥ ٠

(٦٩) أحمد الصاوى محمد ، ماقل ودل ، عمود ، الأهرام ، ١٩٥٠/٦/٢٤ ٠

(٧٠) أحمد الصاوى محمد ، ماقل ودل ، عمود ، الأهرام ، ١٩٥١/٤/١٧ ٠

بمنطوقها اللفظى ، و (٨) تكرارات للمؤشرات التى تشير الى وجودها • ويمثل المؤشر الأول فى ازدياد نسـبة البطالة ب (٦) تكرارات ، والمؤشر الثانى فى معاناة العمال من القهر بتكرارين أما الأسباب فقد حصلت على (٦) تكرارات ، منها تكراران للروتين الحكومى الذى يعوق الاصلاح • ثم تكرار واحد لكل من اغلاق الكثير من المصانع مما أدى الى الاستغناء عن العمال، ومنافسة رءوس الأموال والصناعات الأجنبية للصناعات الوطنية واستخدام الملاك الصناعيين والزراعيين للآلات ، وهجرة العمالة الزراعية الى المدن • وفيما يتعلق بالحلول التى اقترحتها «الأهرام» للمشكلة العمالية فقد حصلت على(٢٣) تكرارا • فقد جاءت كل من تشجيع الصناعات الوطنيـة والريفية ، وضرورة اصدار تشريعات وقوانين العمل (وتتضمن تحديد ساعات العمل ورفع الأجور ، والتأمينات الاجتماعية والصحية للعمال والتأمين ضد البطالة) ب(٤) تكرارات لكل منها • ثم كل من تشغيل الحـكومة للعمال المتعطلين ، وتنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل ، وحماية الصناعات الوطنية بالقوانين وفرض الضرائب على المنتجات الأجنبية والغاء امتيازات الشركة الأجنبية ب(٣) تكرارات يليها كل من انشاء نقابات عمالية للدفاع عن حقـوق العمال ، وتشـجيع المشروعات الانتاجية الاقتصادية والصناعية لزيادة فرص العمل بتكرارين • ثم كل من استثمار المصادر الطبيعية ، وتشجيع العمالة المصرية على الهجرة بتكرار واحد •

وهنا يتبين ان « الأهرام » قد ركزت على ابراز حلول المشكلة العمالية بما يفوق اهتمامها بالتأكيد على المشكلة ذاتها أو مؤشراتها أو الأسباب الكامنة وراءها مجتمعة • مما يعكس استغراقها فى اقتراح حلول وتمنيات ، أكثر من تحديد المشكلة ذاتها والعوامل التى أدت اليهـــا •

ورد فى بيان وزير المالية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ان الحكومة تضع فى خطتها العناية بالصناعة لكى « تخرج بها من

الأزمات التى ينتظر أن تواجهها بعد الحرب ، ولكى تستعين بها على التخفيف من حدة البطالة بدلا من زيادتها شدة » • وان « مشكلة البطالة ـ هى فى الواقع من أخطر المشاكل التى ستواجه البلاد نتيجة استغناء الجيوش المتحالفة عن العدد الكبير الذى تستخدمه من العمال المصريين ، وهو يبلغ ٢٠٧٫٠٠٠ عامل منهم ٦٠٫٠٠٠ فنيون و ١٣٠٫٠٠٠ عمال عاديون و ١٧٫٠٠٠ كتابيون ، هذا فضلا عن أولئك الذين يحتمل أن يستغنى عنهم » ••• وان الحكومة تدرس مشروعات لتستوعب فيها العمال ، وتبحث مع السلطات العسكرية المتحالفة فى امكان شراء الحكومة للمصانع الحربية للاستعانة بآلاتها ومعداتها فى توسيع المصانع المصرية ، هذا وأنشأت أيضا مكاتب لتسجيل أسماء العمال لمساعدتهم على ايجاد عمل (٧١) •

ثم أخذت مقالات الأهرام تبرز مشكلة العاطلين ، محذره من الروتين الحكومى (٧٢) • مشيرة الى استخدام الملاك للآلات مما سيضاعف عدد المتعطلين من عمال الزراعة • وان حالة مصر الزراعية ليست بقادرة على استنفاد جميع الأيدى العاملة الزراعية ، والتى تتعطل عادة أغلب أيام السنة • لذا فالمشكلة العمالية تتعلق بعمال الصناعة والزراعة معا (٧٣) • الى الحد الذى وردت فيه أنباء من الدوائر المطلعة فى لندن عن مشكلة البطالة وغيرها من المشكلات الاجتماعية فى مصر • وأنه ليس بمستبعد أن تتحول من مرحلة الخطر الاجتماعى الى مرحلة الخطر السياسى (٧٤) • وجاء فى « الأهرام »

---

(٧١) الأهرام ، بيان وزير المالية ، ١٩٤٥/٥/١٦ •

(٧٢) ابراهيم مدكور ، أعباء السلم ، مقال ، الأهرام ، ١٩٤٥/٨/٢٠ •

(٧٣) عبد العزيز عبد الرازق ، كيف تكافح البطالة ، مقال ، الأهرام ، ١٩٤٥/١٠/١٥ •

(٧٤) الأهرام ، المشكلات الاجتماعية والمفاوضات فى مصر ، خبر ، للندن ، لمراسل الأهرام الخاص ، ١٩٤٦/٦/١٢ •

أيضا ، ان المشكلة العمالية العامة فى مصر تزداد ، خاصة ان الكثيرين من عمال الزراعة قد نزحوا ابان الحرب من الريف الى المدن والبنادر سعيا وراء العمل فوجدوا أنفسهم بلا مورد رزق • وأخذت وزارتا الشئون الاجتماعية والداخلية تبحثان عن علاج الموقف المتحرج (٧٥) •

ووردت فى مختلف المقالات بالأهرام ضرورة مساهمة الهيئات الخاصة مع الحكومة فى مكافحة البطالة بانشاء المصانع والمتاجر وتأسيس المشروعات الكبرى التى يمكن استخدام أكبر عدد ممكن من العاطلين فيها • الى جانب الغاء الامتيازات الممنوحة للشركات الأجنبية، وحماية الصناعات الوطنية بفرض رسوم جمركية عالية لما يقابلها من الواردات الأجنبية • بالاضافة الى استغلال الحكومة للمدخرات والأموال المكدسة فى انشاء المصانع والمعامل وانه من واجبها أن تربى فى الشعب روح الاستثمار الصناعى ، وأنه يمكن تنمية الروح الصناعية وامتصاص جزء من الأموال المدخرة بانشاء مصانع يساهم فيها كبار الملاك الزراعيين وكبار الموظفين وكبار التجار بنسب أرباح معروفة تخصص لهم (٧٦) • كما قالت الأهرام ضرورة أن تستكمل الحكومة حلقة التشريعات العمالية التى بدأتها الوزارات المختلفة منذ عام ١٩٣٣ ، وفى مقدمة هذه التشريعات مشروع القانون الخاص بالتأمين الاجتماعى ضد العوز والعجز والشيخوخة والوفاة (٧٧) •

---

(٧٥) الأهرام ، مشكلة العمال ، مقال ، دون توقيع ، ١٩٤٦/٦/١٦ •

(٧٦) انظر كل من : عباس حلمى الحلى ، كيف نرفع مستوى المعيشة ، مقال ، الأهرام ١٩٤٦/٤/١ • وسيد قطب ، العدالة الاجتماعية وقاية من التيارات المتطرفة ، عمود ، الأهرام ، ٤٦/١٢/٢٢ ، وحافظ عفيفى ، كلمات صريحة فى فوضى المضاربات ، مقال ، الأهرام ، ١٩٤٦/١/٣ ، وأحمد البدوى ، ظاهرة اقتصادية • محاربة البطالة ، عمود ، الأهرام ، ١٩٤٦/٧/٧ ، وعبد العزيز عبد الرازق ، كيف نكافح البطالة ، مقال ، الأهرام ، ١٩٤٥/١٠/١٥ •

(٧٧) مندوب الأهرام ، عبد الجليل أبو سمرة باشا وزير الشئون الاجتماعية يتحدث عن سبل الاصلاح الاجتماعى فى مصر ، الأهرام ، ١٩٤٦/٣/٢٥ •

وقامت احدى المقالات بطرح حصر لتشريعات العمل فى مصر من الثلاثينيات حتى ١٩٤٨ ، وذكرت مؤداه أنه « يلاحظ على هذه التشريعات التى تكفل جانبا من حقوق العمال انها قليلة بالنسبة لما تقتضيه الأوضاع فى الوقت الحاضر (كذا) ، فضلا عما يشوب التشريعات النافذة من نقائص يتحتم التخلص منها تحقيقا للمصلحة العامة » • مشيرا الى الحاجة لتشريعات مثل التأمين الاجتماعى ، والتأمين ضد البطالة وتحديد حد أدنى للأجور وتنظيم المسائل المتصلة بسكن العمال وعلاجهم وتعليم أولادهم • كما بينت موطن الظلم الواقع على العمال من قانون عقد العمل الفردى ، وأن العدالة تقتضى منح العامل مكافأته سواء ترك العمل برغبته أم بناء على طلب صاحب العمل • وأن تشريعات العمل التى عرفتها مصر لم تصدر الا تحت ضغط الظروف وكانت تأتى متأخرة (٧٨) • وازدادت حدة المشكلة عقب حريق القاهرة ، فجاء مامؤداه « لا تستطيع البلاد أن تقف متفرجة على بضعة ألوف من العمال والمستخدمين الذين أصبحوا على قارعة الطريق ••• بغير عمل ، وفى حالة تشبه اليأس والقنوط » (٧٩) •

وهذا يؤكد دور « الأهرام » الذى قامت به ازاء كشف الأزمة الاجتماعية المتمثلة هنا فى المشكلة العمالية ، وذلك بمعالجة موضوعية واعية بما سيكون عليه الأمر فى حالة عدم حل المشكلة •

وتمثلت المشكلة الاجتماعية السابعة فى « الأهرام » فى **مشكلة الاسكان** ب (٢٩) تكرارا • منها (٥) تكرارات للمشكلة بمنطوقها اللفظى ، وب(١٠) تكرارات **للمؤشرات** التى تدلل عليها • تمثلت المؤشرات فى زيادة أجور المساكن ب(٥) تكرارات ، وقلة المساكن

---

(٧٨) مصطفى كامل منيب ، تشريعات العمل فى مصر ، مقال ، الأهرام ، ١٩٥٠/٥/٢٤ •

(٧٩) أحمد الصاوى محمد ، ماقل ودل ، عمود ، الأهرام ، ١٩٥٢/١/٢٩ •

ب(٤) تكرارات ، وسوء المساكن بتكرار واحد • أما **الأسباب** ، فقد جاءت ب(٦) تكرارات ، السبب الأول والثانى بتكرارين لكل منهما • ويتمثلان فى تقصير الحكومة فى تهيئة مساكن شعبية صالحة وزيادة السكان • ثم ورد كل من التناقض بين مصالح رءوس الأموال ومصالح المحتاجين ، وتملك القادرين والأغنياء لآلاف من المساكن غير المستعملة بعدد تكرار واحد •

أما الحلول ، فقد وردت ب(٨) تكرارات • منها تفريج أزمة المساكن بالحث على تشييد المساكن الشعبية ب(٣) تكرارات وكل من تنظيم أسعار مواد البناء وتشجيع استيرادها ، واستيلاء الحكومة على الأراضى أو المساكن غير المستعملة • أو المساكن السيئة باستخدام القانون بتكرارين لكل منهما • ووردت فئة مراعاة الانسجام والتنسيق بين المبانى فى مختلف الأحياء بتكرار واحد •

وهنا يبرز تقارب معالجة « الأهرام » لكل من مؤشرات المشكلة وأسبابها والحلول المقترحة لها •

وقد أشارت مقالات الأهرام الى ازدياد ايجارات المساكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وأنها تفاوتت بتفاوت الأماكن • وأشارت الى وجود آلاف المساكن غير المستعملة الا فى كماليات القادرين على الترف والتنعم • وأن الحكومة لو أسرعت بالاستيلاء عليها تنفيذا للقانون ، فسرعان ما تنفرج أزمة المساكن (٨٠) وجاء أن أزمة المساكن لا تزال مستحكمة (٨١) ـ بعد ثلاثة أعوام من انتهاء الحرب العالمية الثانية ـ فى القاهرة على الرغم من اشتداد حركة البناء والتعمير القائمة فى كثير من أحيائها • وان الدلائل تدل على أن الأزمة لن تنفرج فى القريب • وانها أصبحت لا تمس غير أصحاب

---

(٨٠) فايد العمروسى ، الغلاء ، عمود ، الأهرام ، ١٩٤٦/١٠/١٨ •

(٨١) الأهرام ، لننتفع بهم جميعا ، مقال افتتاحى ، ١٩٤٨/٨/٢٢ •

الدخول الصغيرة حيث ارتفعت ايجارات المساكن ارتفاعا لا يقدر على دفعه عشرات الآلاف وأنه ليس من الصالح العام ترك مثل هذه الازمه دون حلها ، حيث يختنق الكثيرون من افراد الشعب فى مساكن ضيقة متداعية لا تتوافر فيها الشروط الصحية • وان الحكومه « لابد أن تشجع استيراد مواد البناء وتحث على تشييد المساكن فى نطاق واسع سواء بواسطة شركات تحت اشرافها ورقابتها أو بواسطة فرض شىء من الرقابة على الشركات القائمة » — ولكن فى أضيق نطاق ممكن مع لفت النظر الى الكف عن المغالاة فى تقدير الايجارات (٨٢) • واستمرت الشكوى من ارتفاع أجور المساكن التى بلغت ذروتها(٨٣) • وعندما يتحدث الناس عن أزمة المساكن لا يقصدون مساكن المترفين، بل ان أذهانهم تنصرف الى مساكن الطبقة ذات الايـراد المحدود • وطرحت « الأهرام » الحل فى أن تتدخل الحكومة ، وتبنى ثلاثة آلاف بيت فى حدود الخمسة جنيهات • بالاضافة الى مساهمتها باعفاء مواد البناء المخصصة لمبانى هذه الطبقة من رسوم الجمارك أو ردها بعد تحصيلها عندما يثبت استهلاكها فيها ، واعفاء هذه المبانى من العوائد لفترة طويلة تصل الى عشرين سنة ، وتحديد أجور هذه المبانى حتى تحفظ حقوق الملاك وتحمى المستأجرين (٨٤) كما هاجمت « الأهرام » سياسة وزير الاقتصاد الذى أعلن ضرورة زيادة أجور المساكن القديمة • حيث شاع الذعر والارتباك فى الأذهان خوفا من عاصفة جديدة من الغلاء • وأشارت أيضا الى أن مجرد اذاعة وزير الاقتصاد اتجاهه نحو رفع أجور المساكن القديمـة أدت الى حرب ظاهرة وخفية ، ودفعت بالمساكن الجديدة الى الارتفاع (٨٥) •

---

(٨٢) الأهرام ، أزمة المساكن ، مقال افتتاحى ، ١٩٤٨/٨/٥ •

(٨٣) الأهرام ، برنامج الحكومة والخطوط الرئيسية فيه ، مقال افتتاحى ، ١٩٤٩/١/٤ •

(٨٤) أحمد الصاوى محمد ، ماقل ودل ، عمود الأهرام ، ١ سبتمبر ١٩٤٩ •

(٨٥) أحمد الصاوى محمد ، ماقل ودل ، عمود الأهرام ، ١٩٥١/١/٢٦ •

وفى موقف آخر أيدت الجريدة سياسة الحكومة نحو بناء المساكن الشعبية (٨٦) • وهذا لا يعد تناقضا حيث ان الوزارة الأولى لم تكن هى الوزارة الثانية ، وبالتالى فان توجه كل منهما اختلف ازاء المشكلة •

ومن هنا ، يتضح أن سياسة « الأهرام » التحريرية تنطلق فى اتجاه مصلحة الأغلبية من محدودى الدخل • حيث اعترضت على اعلان زيادة أجور المساكن الذى سيضر محدودى الدخل ويفيد طبقة الملاك ، ووافقت على سياسة بناء المساكن الشعبية التى يستفيد منها أغلبية المواطنين — وقد يثير البعض فكرة أن كاتب العمود الأول ليس ضروريا أن يكون هو كاتب المقال الافتتاحى ، ولكننا نؤكد أن كاتب الفكرتين واحد وندلل على ذلك بقول أحمد الصاوى محمد « قلت لهم : نعم ! •• فالمقال السياسى الذى يعبر عن رأى الأهرام — أى يعبر عن رأى مصر ، أكتبه الآن كل يوم تقريبا ، وأكتبه منذ سبعة أشهر » (٨٧) •

وتمثلت المشكلة الثامنة فى « الأهرام » فى **مشكلة الأمراض الاجتماعية** بـ(٢١) تكرارا ، منها (٩) تكرارات لمنطوق المشكلة ، و (٩) تكرارات **للمؤشرات** ، تمثل المؤشر الأول فى المحسوبية والوساطة واستغلال النفوذ بـ(٤) تكرارات ، وكل من الرشوة والغش والتزوير والاختلاس بتكرارين ، والبغاء بتكرار واحد • **أما الأسباب** فجاءت فى واحد ، هو تناقض وضعف مواقف الحكومة ازاء الأمراض الاجتماعية بتكرار واحد عام ١٩٥٠ •

أما **الحلول** ، فقد تمثلت فى كل من تنظيم الرقابة الحكومية واصدار قوانين حسابية وعقابية بتكرار لكل منهما عام ١٩٥١ •

---

(٨٦) الأهرام ، فترة قصيرة حافلة ، مقال افتتاحى ، ١٩٥٢/٣/٢ •

(٨٧) أحمد الصاوى محمد ، ماقل ودل ، عمود ، الأهرام ، ١٩٥٢/٥/١٤ •

وقد أشارت « الأهرام » الى الأمراض الاجتماعية المنتشرة فى الأداة الحكومية من اختلاس وتزوير وغش ، وأكدت ضرورة معاقبة المسئولين عنها .

فقد جاء ان تقرير ديوان المحاسبة عن الحساب الختامى لسنة ١٩٤٢ ـ ١٩٤٣ ورد فيه ما نتج عن اضطراب وخلل الأداة الحكومية من ضياع أموال تقدر بالملايين خسرتها خزانة الدولة ، أما عن طريق الاختلاس والتزوير واما عن طريق تكرار الصرف وتلف الأصناف المخزونة أو فقدها . وأكدت أنه من الضروزى التذرع بالتدابير ، وصد هذا التيار من الاهمال ، فلا تكون هناك هوادة فى معاقبة المسؤولين الذين يثبت تقصيرهم (٨٨) . وجاء فى مقال بالأهرام لمحمد توفيق دياب أن جريدة « التيمز » البريطانية قد اتهمت المصريين بأنهم غير أكفاء ومرتشون (٨٩) . وأكدت فى مقال آخر أن الصحف لا تنشر واحدا من الألف من أنباء الرشوة فى الحكومة المصرية . وأشارت الى عدم وجود رادع يراقب أو يحاسب (٩٠) . وكشفت الأهرام فى مقال الاستغلال الشائن لسيارات الحكومة ، التى أصبحت تستخدم عائليا . ثم طالبت بالغاء هذه السيارات حفاظا على أموال الدولة (٩١) .

وأشارت الى أن مصر أصبحت بلد المحاسيب والأنصاز ، وأنه من المستحيل على الرجل الكفء دون توصية ان يجد لقمة

---

(٨٨) الأهرام ، الخلل فى الأداة الحكومية .. اصلاحه أساس كل اصلاح ، تحقيق صحفى ، الأهرام ، ١٩٤٥/٦/١٧ .

(٨٩) محمد توفيق دياب ، أهذا جزاء مصر .. ؟ ، مقال ، الأهرام ، ١٩٤٦/١/٣ .

(٩٠) أحمد الصاوى محمد ، ماقل ودل ، عمود ، الأهرام ، ١٩٥٠/٣/٥ .

(٩١) المصدر السابق نفسه فى ١٩٥٠/٤/٢١ .

العيش (٩٢) • في حين بينت في عمود آخر أن اصدار حكومة الوفد لقانون « من أين لك هذا ؟ » مما يشرفها ، خاصة اذا طبقته • حيث شاع فى البلاد أن من حق الموظف العام أن يستغل بلاده دون رقيب ولا حسيب • وبينت أيضا ان قلة الأمانة واستغلال الوظيفة يصحبهما رخاء العيش والثراء • وهذا القانون الذى أقره البرلمان ينظم الرقابة التى لم يكن منها بد للابقاء على سلامة أداة الحكم وسمعته • وأكدت أن التاريخ يذكر النائب سيد جلال الذى قدم هذا القانون فى عام ١٩٤٦ لكثرة ما رآه من ثراء فجائى فاحش (٩٣) •

وهكذا بينت جريدة الأهرام الأمراض الاجتماعية التى تفشت فى مصر من الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وحددت مكمنها فى تناقض الحكومة وضعفها ، ورأت أن الحل فى يد الحكومة التي عليها أن تعاقب وتراقب •

أما القضية التاسعة التى تناولتها الأهرام ـ تناولا سطحيا ـ فقد تمثلت فى مشكلة **زيادة السكان** ، التى حصلت على تكرارين فقط ظهرا عام ١٩٤٦ • وان كنا نريد أن نقول ان اهتمام الجريدة عند تناول زيادة السكان انصب عليها كسبب لمشكلة اجتماعية أخرى وليس كمشكلة فى حد ذاتها •

من هنا يمكننا الاستدلال أن جريدة الأهرام عند تناولها لجزئيات القضايا والمشكلات الاجتماعية كانت تتوجه بمضمونها للرأى العام كله وليس لجماعة حزبية أو أيديولوجية معينة ، بحيث يصبح الرأى العام أكثر نقدا لموجهات النظام وأكثر مطالبة بضرورة التغيير واصلاح الأوضاع • مما يدلل على صحة فروض الدراسة •

---

(٩٢) المصدر السابق نفسه فى ١٩٥٠/٥/١٦ •

(٩٣) أحمد الصاوى محمد ، ماقل ودل ، عمود ، الأهرام ، ١٩٥١/١٠/١٨ •

٢ ـ جريدة أخبار اليوم :

اعتمدنا على طريقة العينة العشوائية المنتظمة فى اختيارنا لأعداد « أخبار اليوم » الأسبوعية حيث تخضع للتحليل قوالب الرأى المتمثلة فى المقالات والأعمدة الصادرة بها والمتضمنة لقضايا ومشكلات اجتماعية منذ مايو ١٩٤٥ وحتى يوليو ١٩٥٢ • مع تحديد عينة بديله تتمثل فى الأسبوع التالى لاعداد الجريدة التى وقع الاختيار عليها •

من ثم ، توصلنا الى (٥٧) قالب رأى صحفى ـ تعد عينة « أخبار اليوم » التى يقوم عليها تحليلنا للقضايا والمشكلات الاجتماعية طوال فترة البحث •

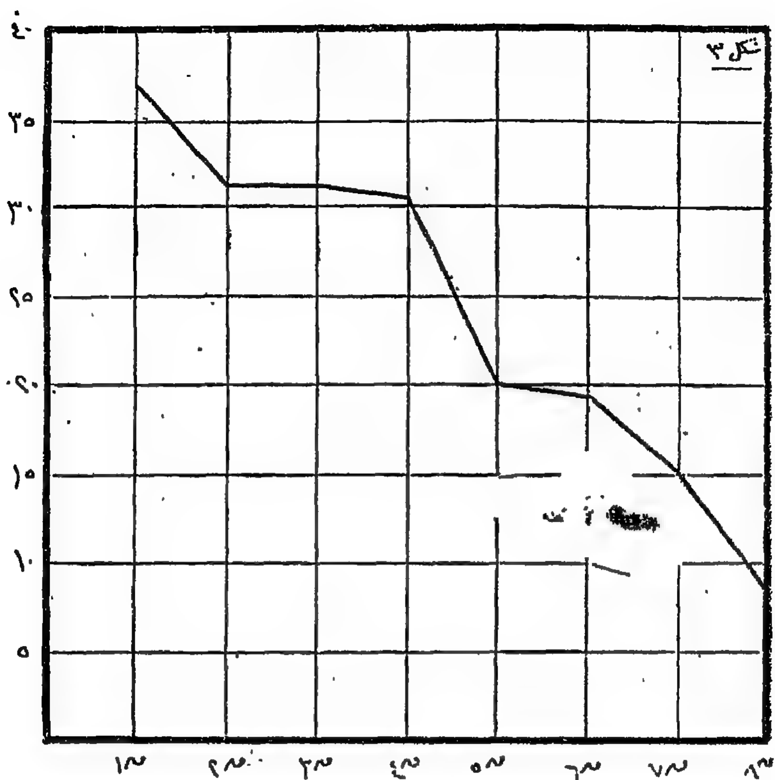
ويلاحظ أن عدد القوالب الاجتماعية تزداد كلما توافرت الحريات بعد تقييدها ، وعلى الأخص حرية الصحافة • فقد برزت سنة ١٩٤٦ التى ورد بها (١٣) قالب رأى اجتماعى ، يليها سنة ١٩٤٩ ، (١٠) قوالب ، وسنة ١٩٥٠ (٩) قوالب ، ثم ١٩٤٨ (٧) قوالب • كما ان سنة ١٩٤٥ ورد بها (٦) قوالب ـ وهى تمثل مستهل فترة الدراسة ، وذلك من مايو ، أى فترة ثمانية أشهر فقط ـ لذا فهى تعد متميزة • فى حين أن عاما بأكمله وهو عام ١٩٤٧ ـ والذى اتسم بتقييد الحريات ـ فقد بلغت قوالب الرأى المعنية بالدراسة فيه (٥) قوالب • وعقب انتهاء فترة حكومة البطش بحريات الصحافة فى ديسمبر ١٩٤٨ ، ازداد عدد القوالب

يتميز عام ١٩٤٩ حيث بلغ ضعف عدد السنة التى تسبقها • ثم أعقب ذلك انخفاض تدريجى منذ عام ١٩٥١ الذى ورد به فى « أخبار اليوم » (٤) قوالب ، وعام ١٩٥٢ الذى ورد به (٣) قوالب •

من هنا ، يمكننا القول بأن الجريدة بعد أن أفرغت شحنة القضايا والمشكلات بعد تمتعها بالحريات ، وأبرزتها بما يتناسب مع اهتماماتها الحقيقية المعروفة بميولها للقصر وعدائها للوفد وعدم انتمائها لأية جماعة أو تيار أيديولوجى أو حزب سياسى •

وفيما يتعلق بخريطة القضايا والمشكلات الاجتماعية كما انعكست فى مقالات وأعمدة الرأى بجريدة « أخبار اليوم » من مايو ١٩٤٥ الى يوليو ١٩٥٢ فقد اعتمدنا فى تحديدها على نتائج تحليل المضمون الكلية •

وتبين النتائج الكمية أن القضية الأولى تمثلت فى القضية التعليمية ب (٣٧) تكرارا ، ثم كل من مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ومشكلة الأمراض الاجتماعية ب (٣٢) تكرارا ، ثم مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ب (٣١) تكرارا • وهنا يلاحظ تقارب عدد التكرارات بين مختلف القضايا والمشكلات المذكورة كقضايا شغلت قوالب الرأى بجريدة « أخبار اليوم » ثم جاءت قضية وضع المرأة ودورها ب (٢٠) تكرارا ، والمشكلة الصحية وسوء التغذية ب (١٩) تكرارا ، ثم المشكلة العمالية ب (١٥) تكرارا ، ومشكلة الاسكان ب (٨) تكرارات • كما لوحظ من النتائج غياب رؤية « أخبار اليوم » لمشكلة زيادة السكان • ويوضح ذلك شكل رقم (٣) •



القضايا والمشكلات

(★) ق ١ القضية التعليمية ، ق ٢ مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، ق ٣ مشكلة الأمراض الاجتماعية ، ق ٤ مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ، ق ٥ قضية وضع المرأة ودورها ، ق ٦ المشكلة الصحية وسوء التغذية ، ق ٧ المشكلة العمالية ، ق ٨ مشكلة الاسكان •

ومن ثم يمكننا القول بأن « أخبار اليوم » قد عنيت بابراز القضايا والمشكلات الأساسية التى اتفقت عليها الرؤية العامة لا جماليات رؤية الصحف المصرية ـ كما سبق أن تبين ـ وهى التعليم ، وارتفاع الأسعار والتموين ، وعدم المساواة والعدالة الاجتماعية •

ولكنها تميزت عن « الأهرام » بوضعها لمشكلة الأمراض الاجتماعية فى مقدمة القضايا حيث احتلت المرتبة الثانية وسبقت عدم المساواة والعدالة بين طبقات الشعب بتكرار واحد • وذلك يعكس سياستها العدائية للوفد حيث عنيت بابرازها بشكل متميز فترة حكمه كما سنبين • وان كانت أعطت رؤية متماثلة الاهتمام من حيث الترتيب وذلك بابراز قضايا التعليم وارتفاع الأسعار والتموين وعدم المساواة والعدالة الاجتماعية • بالاضافة الى توسط ترتيب كل من قضية وضع المرأة ودورها والمشكلة الصحية وسوء التغذية • وكذلك بتوالى المشكلة العمالية والاسكان فى مؤخرة القضايا والمشكلات •

أما فيما يتعلق بتصاعد أو هبوط اهتمام « أخبار اليوم » بمعالجة القضايا والمشكلات طوال فترة البحث • فقد تبين أن عام ١٩٤٦ بلغت فيه تكرارات القضية التعليمية (١٩) تكرارا ـ أى أكثر من مجموع تكرارات القضية ذاتها فى كل السنوات الأخرى المعنية ، وتكاد فى عام ١٩٤٦ بمفرده أن تتماثل مع تكرارات مجموع القضايا والمشكلات الأخرى فى العام نفسه ـ ثم توزعت التكرارات بصورة متقاربة العدد طوال السنوات الأخرى • أما فيما يتعلق بمشكلة التموين والغلاء فلم ترد عامى ١٩٤٥ و ١٩٤٦ ، وتقارب توزيع تكراراتها فى السنوات الأخرى •

ويمكننا ملاحظة البروز المتميز لمشكلة الأمراض الاجتماعية عام ١٩٥٠ ـ وهى فترة حكم الوفد ـ حيث بلغت تكراراتها (١٦)

مما يعكس بدوره عداءها الواضـح لحكومـة الوفد ، حيث كادت ألا يكون لها معالجة فى السنوات السابقة · لعام ١٩٥٠ ، ولم ترد عامى ١٩٤٧ و ١٩٤٨ · أما بعدها فقد وردت (٤) تكرارات عام ١٩٥١ و (٥) عام ١٩٥٢ ·

وظهرت مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية طوال الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ بعدد تكرارات متقاربة · أما قضية وضع المرأة ودورها فقد جاء ما يقرب من نصف تكراراتها عام ١٩٤٦ ثم أخذت فى الانخفاض ، ولم تورد فى أعوام ١٩٤٧ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ · وذلك يعكس تفاعل « أخبار اليوم » مع قضية المرأة عام ١٩٤٦ أكثر من غيره من السنوات ــ وهو العام الذى التحقت فيه المرأة بالكليات العملية وبدأت العمل فى ميادين العمل الصناعى · كما ان المشكلة الصحية قد وردت عام ١٩٤٧ بعدد يقرب من نصف تكرارات اجمالى ما حصلت عليه ــ وهو عام انتشار وباء الكوليرا فى مصر · ولم ترد خـلال الأعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٨ و ١٩٥١ و ١٩٥٢ بينما وردت مرة واحدة عام ١٩٥٠ ·

أما المشكلة العمالية فقد ظهرت فى الأعوام ١٩٤٥ و ١٩٤٦ ثم انخفضت فى « أخبار اليوم » حتى اختفى ورودهـا فى الأعوام ١٩٥٠ و ١٩٥١ و ١٩٥٢ ·

وأخيرا مشكلة الاسكان فقد وردت فى الأعوام ١٩٤٧ ، ١٩٤٩ و ١٩٥١ بعدد تكرارات متقاربة ، واختفت فى السنوات الأخرى ·

ويلاحظ أن مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية هى الوحيدة التى وردت طوال الفترة دون انقطاع بما يعكس اهتمام « أخبار اليوم » المستمر بكشفها والتأكيد عليها · ومن ثم ، تشكيل الوعى الاجتماعى لادراك قضيتـه الأساسية فى

مضمون لا يلتزم بوجهة نظر حزبية أو باتجاه سياسي محدد . لعل ذلك يرجع الى سياسة « أخبار اليوم » التى تمثلت فى استكتاب عدد من كبار البارزين والمعروفين بممارستهم لنقد سلبيات المجتمع .

كما تبين من نتائج تحليل مضمون مقالات وأعمدة الرأى بجريدة « أخبار اليوم » من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، اهتمام الجريدة بمعالجة نوعية معينة من القضايا والمشكلات كل عام بما يعكس نمطا مترابطا فى معالجتها .

ففى عام ١٩٤٥ ظهر ارتباط بين القضايا والمشكلات الاجتماعية المتعلقة بعدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والعمالية ، والتعليمية، ووضع المرأة ودورها ، والصحية وسوء التغذية ، والأمراض الاجتماعية . فى عام ١٩٤٦ ظهر الارتباط نفسه بين القضايا ذاتها فيما عدا الصحية وسوء التغذية التى لم ترد . وفى عام ١٩٤٧ ظهر الارتباط بين عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والعمالية ، والتعليمية ، والصحية ، والتموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، والاسكان .

وفى عام ١٩٤٨ ظهر الارتباط بين عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والمشكلة العمالية ، والتعليمية ، ووضع المرأة ، والتموين والغلاء . وفى عام ١٩٤٩ ظهر الارتباط بين عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والعمالية ، ووضع المرأة ، والمشكلة الصحية، والتموينية والغلاء والإسكان والأمراض الاجتماعية . وهو أكثر عام ظهرت فيه ارتباطات بين القضايا والمشكلات .

أما عام ١٩٥٠ فقد ظهر الارتباط بين عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والتعليمية والصحية ، والتموين والغلاء ، والأمراض الاجتماعية . وفى عام ١٩٥١ ظهر الارتباط بين عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والتعليمية ، والتموين والغلاء ، والاسكان والأمراض

الاجتماعية • وفى عام ١٩٥٢ ظهر الارتباط بين عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، ووضع المرأة ودورها ، والتموين والغلاء ، والأمراض الاجتماعية •

مما يظهر لنا ان « أخبار اليوم » قد أدركت ان المسالة الاجتماعية متعددة القضايا والمشكلات التى ينبغى معالجتها بمجملها دون الاكتفاء بعرضها فى اطار جزئى • وبالتالى فان تهيئة الرأى العام لادراك مشكلاته يتم فى اطار كلى مترابط عبر السنوات وان اختلفت فى بعض السنوات محاور الاطار لتختفى قضية وتظهر أخرى •

وبالاعتماد على مستوى التحليل الكلى لنتائج تحليل المضمون لمقالات وأعمدة الرأى بجريدة « أخبار اليوم » من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، يمكننا أن نتبين رؤية « أخبار اليوم » لنوعية الفاعلين المقترحين لاحداث التغيير والتى تركزت فى الصفوة بـ (٢٥) تكرارا من مجموع عدد مقالات وأعمدة يبلغ (٥٧) • وقد توازن ظهورها طوال الفترة الدراسية • وظهرت جماهير الحركات العفوية مرة واحدة عام ١٩٤٦ حيث ازداد نشاط الحركات الجماهيرية تعبيرا عن السخط والظلم الاجتماعى •

بالاضافة الى كشف نوعية الطبقات الاجتماعية المتضمنة عند تناول القضايا والمشكلات المذكورة ، حيث توازنت تكرارات ورود الطبقات طوال السنوات :

ونالت الطبقة الدنيا (١٧) تكرارا ولم ترد عام ١٩٥٢ ، ثم الطبقة العليا وحصلت على (١٦) تكرارا وظهرت طوال الفترة ، وأخيرا الطبقة الوسطى وبلغت (١٣) تكرارا ولم ترد عام ١٩٥٢ أيضا •

أما المؤسسات التى وردت فى المقالات والأعمدة الاجتماعية

الخاضعة للدراسة ، فقد جاءت الحكومة بجهازها الحكومي والوزارات بعدد تكرارات يقترب من ضعف عدد المؤسسات الأخرى المذكورة حيث بلغت (٣٥) تكرارا وتوزعت متوازنة على سنوات الدراسة ، وان تصاعدت عام ١٩٥٠ تصاعدا طفيفا • ثم الجامعات والمدارس التي حصلت على (٨) تكرارات التي ظهرت متوازنة عبر السنوات ، ولكنها لم ترد في الأعوام ١٩٤٥ و ١٩٤٩ و ١٩٥٢ •

ثم جاء كل من الأحزاب والجماعات السياسية ، والصحافة في المرتبة التالية وحصل كل منها على (٣) تكرارات • فظهرت الأولى في السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٨ و ١٩٥٢ ـ أعوام نشطت فيها حركة الجماعات السياسية ـ أما الصحافة فظهرت عام ١٩٤٦ فقط • ثم السفارة البريطانية مرتين عامي ١٩٤٦ و ١٩٥١ .وأخيرا البرلمان مرتين عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٨ •

ويلاحظ أنه لم يرد ذكر الجيش والشرطة والنقابات أو القصر الملكي • بينما تركز اهتمام الجريدة على الحكومة حيث عرفت « أخبار اليوم » بنقدها للحكومات وخاصة حكومة الوفد ، بحيث أنها كلما تناولت قضية أو مشكلة اجتماعية توجهت الى الحكومة في حين تغفل عداها من المؤسسات •

أما فيما يتعلق بالجماعات الاجتماعية فقد جاءت المرأة بـ (٧) تكرارات في الأعوام ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٨ و ١٩٥١ • ثم طلبة المدارس والجامعات بـ (٦) تكرارات في الأعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٥١ ، وأخيرا المثقفين بتكرار واحد عام ١٩٤٦ • وذلك يعكس عدم اهتمام « أخبار اليوم » بابراز الجماعات الاجتماعية بقدر كبير ، وأنها تتناول القضايا والمشكلات بشكل يخص المجتمع ككل دون تحديد دقيق للجماعات •

وتكشف لنا أيضا أن « أخبار اليوم » لم تعن بابراز أدواته

احداث التغيير عند معالجتها للقضايا والمشكلات الاجتماعية الا بقدر ضئيل ، تركز فى اصدار القوانين أو تشريعات ب (٤) تكرارات فى السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٨ و ١٩٥١ ٠

واذا انتقلنا الى طرق الكتابة وأساليبها كما انعكست فى مقالات وأعمدة الرأى بأخبار اليوم ، فقد تمثلت فى التعميم الجارف ب (٥٧) تكرارا طوال الفترة المحللة ٠ وكذلك الاعتماد على الآراء الشخصية والذاتية ب (٥٦) تكرارا ، والبرهنة ب (٤٩) تكرارا ، والتشخيص مع اقتراح حلول ب (٤٣) تكرارا ظهرت كلها طوال الفترة الدراسية ٠ ثم جاءت فئة ابراز الأسباب والدوافع ب (٢٣) تكرارا توزعت طوال الفترة ٠

فى حين لم تعن كثيرا بالتنبؤ الذى ظهر ب (١١) تكرارا فى سنوات الدراسة ، ولم ترد أية تنبؤات بقوالب الرأى فى الجريدة خلال عامى ١٩٤٦ و ١٩٥١ ، بالرغم من أنهما عامان ألغيت فيهما الرقابة على الصحف ولم يكن هناك ما يحجب طرح رؤى مستقبلية تنبؤية ٠ ونلحظ أن التصور المستقبلى كان تصورا متفائلا فى أخبار اليوم ٠

وأخيرا فئة الاعتماد على المصادر التى ظهرت ب (٣) تكرارات فى الأعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٩ و ١٩٥٢ ٠

ويتبين من هذا أن الصحيفة عنيت بابراز المسالة الاجتماعية كما هى فى الواقع أكثر من طرح رؤية مستقبلية لها ٠ وبرزت سمة اخفاء المصادر بها عند تناول الرأى الاجتماعى حرصا على هذه المصادر ، وخاصة أنها لم تورد فى سنوات قهر الجريات ٠

كما يمكننا ملاحظة أولوية التعميم دون أمثلة فى الجريدة بما يعكس بعدها عن التحديدات واقترابها أكثر من التعميمات عند الخوض فى المسائل الاجتماعية ، على النقيض من جريدة « الأهرام » التى وردت فئة التعميم بها فى آخر طرق الكتابة وأساليبها ٠

ويلاحظ أن « أخبار اليوم » عنيت بابراز العناصر العقلانية فى طرحها للمسائل الاجتماعية كالبرهنة والتشخيص وابراز الأسباب والدوافع ولم تغفلها •

هذا فيما يتعلق بالرؤية الكلية للمسألة الاجتماعية بجوانبها فى جريدة « أخبار اليوم » ، التى بينت ابراز الجريدة لقضايا ومشكلات بعينها ـ من شأنها أن تبرز أخطاء الوفد كمشكلة الأمراض الاجتماعية • وفيما يتعلق بوجهة نظرها لنوعية الفاعلين لاحداث التغيير ، حيث ركزت على الصفوة ولم تعط اهتماما لدور الجماهير فى التغيير الا مرة واحدة مما يؤكد اتجاهها النخبوى Elitist trend فى احداث التغيير الاجتماعى •

ومن منطلق هدف الدراسة الذى يسعى الى القاء الضوء على أبعاد الأزمة الاجتماعية (١٩٤٥ ـ ١٩٥٢) كما انعكست فى الصحافة المصرية • فاننا بصدد طرح تشخيص جريدة «أخبار اليوم» للأزمة المتمثلة فى القضايا والمشكلات الاجتماعية من حيث مؤشراتها وأسبابها والحلول المقترحة لها ، خلال الفترة الدراسية (١٩٤٥ ـ ١٩٥٢) اعتمادا على التحليل الكمى لـ (٥٧) قالب رأى والتحليل الكيفى لمضمونها •

تمثلت القضية الأولى فى منظور « أخبار اليوم » الاجتماعى ، فى **القضية التعليمية** بـ (٣٧) تكرارا • منها تكرار واحد وردت به القضية لفظيا ، وبـ (١٤) تكرارا وردت بها **مؤشرات** القضية • وتضمنت الأخيرة مؤشر انتشار الأمية والجهل بـ (٥) تكرارات ، والسياسة والأهداف التعليمية بـ (٤) تكرارات ، وعدم تكافؤ الفرص التعليمية بـ (٣) تكرارات : وظهر كل من عدم كفاية عدد المدارس والجامعات ، وتعقد مناهج الدراسة وبعدها عن واقع الحياة بتكرار واحد لكل منهما •

أما الأسباب ، فقد وردت ب (٧) تكرارات • حيث ظهر سوء نظام التعليم ب (٤) تكرارات ، وامتناع الحكومة عن التوسع في التعليم والقضاء على الأمية ب (٣) تكرارات • وفيما يتعلق بالحلول التى طرحتها « أخبار اليوم » ب (١٥) تكرارا • فقد تمثلت في أن الحكومة لابد أن تعمل بجدية للقضاء على الأمية والجهل ووضع خطة للتغلب عليهما ب (٤) تكرارات • ثم الدعوة الى التعليم المجانى ب (٣) تكرارات • وظهر كل من انشاء المزيد من المدراس ، والمزيد من الجامعات والأقسام الجامعية ، والتوسع فى التسهيلات التعليمية لكل المصريين بتكرارين لكل منها • وأخيرا كل من تكافؤ الفرص ورفض نظرية العلم للخاصة والجهل للعامة ، وضرورة تعديل برامج التعليم واصلاح السياسة التعليمية بتكرار واحد •

تبين من هذا أن « أخبار اليـوم » قد أبرزت كلا من مؤشرات القضية التعليمية والحلول المطروحة لها بمعالجة متقاربـة كميا • ولم تغفل الأسباب التى تكمن خلف القضية •

فقـد ورد فى « أخبار اليوم » الاهتمام بتعليم الريفـيين كى ينتشر التعليم ويرتقى المجتمع المصرى بحركة التثقيف الشعبى ، وينقشع ظلام الجهل الذى يخيم على القرية والمدينة • وطرح مثل بشأن كليات الريف فى أوربا (٩٤) •

وهاجمت القرار الخاص بتوكيل أمر مشروع مكافحة الأميـة الى وزارة المعـارف بعـد أن كان من اختصـاص وزارة الشئون الاجتماعية • وذلك بقول مؤداه « أن وزارة المعارف لم تستطع أن تحارب الجهل خلال مائة عام الا بنسبة ١٠٪ وبقى ٩٠٪ جهلاء ••• ان سياستها الرشيدة تقوم على أن تربى الجهل فى النشىء وتخرجهم

---

(٩٤) سلامة موسى ، تعليم الريفيين ••• بلا قراءة ، مقال ، أخبار اليوم ، ١٩٤٦/٣/٩ •

الى الدنيا أميين ٠٠ ذلك أن وزارة المعارف قررت المجانية فى المدارس الإبتدائيـة وأغلقت أبواب هذه المدارس في وجوه أبنـاء الفقـراء والعاملين والموظفين ٠٠٠ فاذا ظفر احاد منهم بدخول هذه المدارس انقلبت المجانية الى نفقات باهظة بدعوى أثمان الكتب والغذاء ٠٠٠ هذا اللغز يجب أن يحل ٠٠ واما أن تفصح ٠٠ أنها تربى الجهل فى مصر » (٩٥) ٠

كما هاجمت السياسة التعليمية ، فجاء مامؤداه « نحن لانفهم سياسة التعليم هذه ٠٠ لم نفهم كيف يطرد الطلبـة من الجامعـة لأنهم لو يؤدوا مصروفات الدراسة ٠ اننا نؤمن بأن من حق كل تلميذ وكل تلميذة أن يتعلم مجانا ونعتبر ٠٠ الوزير الذى يحرم طالبا من العلم لعجزه عن سداد المصروفات وزيرا مجرما٠ ان العلم حق للفقير٠٠ ان الشعب يريد سياسة شعبية ٠ يريد عدالة اجتماعيـة (٩٦) ٠ وعنيت بابراز ضرورة تحقق المجانية فى التعليم (٩٧) ٠ وضرورة بناء جامعة للبنات ، وذلك لأن التعليم الجامعى المختلط مضى عليه ما يزيد عن خمسة عشر سنة ـ وقتئذ ـ واستمر مزعزعا لخشية الآباء من اختلاط بناتهم بالشباب (٩٨) ٠

وأخذت تدعو لضرورة أن تكون الدراسة والبرامـج والكتب منظمة ، وذلك بأن تصرف الكتب فى وقت مبكر من العام الدراسى وأن توجد مكتبات فى المدارس (٩٩) ٠

---

(٩٥) محمد على غريب ، وزارة المعارف ٠٠ تربى الجهل ، مقال ، أخبار اليوم ، ١٩٤٦/١٠/١٢ ٠

(٩٦) أخبار اليوم ، سياسة شعبية ، عمود الموقف السياسى » ، ١٩٤٦/٩/١٤ ٠

(٩٧) توفيق الحكيم ، لست شيوعيا ولكن !! ، مقال ، اخبار اليوم ، ١٩٤٧/١٠/١١ ٠

(٩٨) أحمد الصاوى محمد ، أين الجامعة ٠ نريد جامعة للبنات ، مقال ، أخبار اليوم ، ١٩٤٨/٣/٢٠ ٠

(٩٩) أحمد الصاوى محمد ، ماقل ودل ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٩٤٨/٩/١١ ٠

وجاء أن « فى الوقت الذى تشكو فيه الجامعات المصرية والأوربية من ضعف مستوى التعليم الثانوى فى مصر ، أصدرت وزارة المعارف قرارا بحذف أبواب ضخمة من مقررات التلاميذ لتنزل بمستواهم الى الحضيض » (١٠٠) ٠

وأشارت الى هبوط مستوى التعليم بصفة عامة (١٠١)٠ كما ورد مامؤداه أنه « لكأنما لم يكف الطلبة والتلاميذ ما عانوه طوال العام الدراسى من ازدحام الفصول واضطراب الدراسة ، حتى تجىء الامتحانات الغازا يحار فى حلها من هم أكثر منهم ادراكا وأكبر سنـا » (١٠٢) ٠

من هنا يتبين سياسة تحرير « أخبار اليوم » ، حيث كشفت أخطاء ومساوىء السياسات الحكومية فى شئون التعليم ، مما يعكس عداءها المستمر للحكومات ودفاعها عن صالح الفقراء ومحدودى الدخل من حيث حق التعليم ٠

وتمثلت المشكلة الاجتماعية الثانية بجريدة « أخبار اليوم » فى **مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار** ب (٣٢) تكرارا ، منها (٣) تكرارات لمنطوق المشكلة و (١٢) تكرارا **للمؤشرات** ٠ وقد تمثل المؤشر الأول فى استمرار ارتفاع أسعار السلع والبضائع والغلاء ب (١٠) تكرارات ، فى حين ظهر كل من مؤشر نقص التموين ومؤشر مسئولية الحكومة عن زيادة الأسعار بتكرار واحد ٠ أما **الأسباب** فقد وردت ب (٩) تكرارات ٠ وتمثل السبب الأول فى

---

(١٠٠) أخبار اليوم ، فى الصميم ، عمود « ابن البلد » دون توقيع ، ١٩٥٠/٣/١٨ ٠

(١٠١) محمد التابعى ، سمعة مصر فى خبر كان ، عمود « الموقف السياسى » ، أخبار اليوم ، ١٩٥٠/١٠/١٤ ٠

(١٠٢) أخبار اليوم ، النقط فوق الحروف ، امتحان باطل ، عمود ، دون توقيع ١٩٥١/٦/٩ ٠

فشل السياسات الحكومية فى مواجهة الغلاء وارتفاع الأسعار ونقص التموين ب (٦) تكرارات والسبب الثانى فى جشع المنتجين والتجار وأصحاب المصانع والماليين ب (٣) تكرارات • وأخيرا ظهرت الحلول للمشكلة ب (٨) تكرارات ، تمثل الحل الأول فى ضرورة تدخل الحكومة للسيطرة على المنتجات الضرورية وعلى الأسعار والتموين ب (٦) تكرارات يليها ضرورة القضاء على السوق السوداء بتكرار واحد ، ثم العمل والانتاج بتكرار واحد أيضا •

وتتأكد سياسة « أخبار اليوم » المعارضية للحكومات قبل ثورة ١٩٥٢ كما وكيفا • فقد حرصت الجريدة على تبيان تقصير الحكومة وفشلها ازاء مشكلة الغلاء وارتفاع الأسعار طوال فترة الدراسة •

فقد ورد أن الحكومة والوزراء لو تذكروا الفقراء ما تركوا الغلاء « فكل شىء يرتفع بلا رابط ولا ضابط • والتخزين يجرى على رؤوس الأشهاد ، لافرق بين غذاء أو كساء أو دواء » • وجاء أيضا « أن ولاية أمور الناس معناها ألا يترك الناس فريسة ••• الطمع فى السوق الوحيدة فى هذا البلد ، السوق السوداء » (١٠٣) •

وتبين الجريدة أيضا أن الحكومة لا تلق بالا حيث « وقف •• وزير التجارة فى مجلس الشيوخ يقول •• ان على أهل هذا البلد أن يقبلوا أيديهم بطنا وظهرا ويحمدوا الله على أن مصر التى هى جنة الله لاتزال جنة الله فى رخص العيش اذا قيست بسواها من البلدان » (١٠٤) •

---

(١٠٣) احمد الصاوى محمد ، ماقل ودل ، عمود ، اخبار اليوم ، ١٩٤٧/٧/١٩ •

(١٠٤) محمد التابعى ، وزير التجارة يحمد الله على هذا الغلاء ؟ ، مقال ، اخبار اليوم ، ١٩٤٨/١٢/٢٥ •

واستمرت « أخبار اليوم »في هجومهـا على وزراء الحكومة ، بقولها « يقول « سكاربرا » اذا خدعوك مرة فستقع لعنـة الله على الذين خدعوك • واذا خدعوك مرتين فستقع لعنة الله عليـك أيها المخدوع • ولقد خدعنا وزراء التموين أكثر من مرة فان كل وزير جديد يتولى الوزارة يبشر الشعب بأنه أمسك بتلابيب الغلاء •• ولكن تمر الأيام ويخرج الوزير ويبقى الغـلاء » (١٠٥) • وأخـذت تشن حملاتها على الحكومة المنشغلة عن « تنين الغـلاء » واستمرار ارتفاع الأسعار التى يئن منها محدودو الدخل (١٠٦) • وطلبت من الحكومة أن تسارع الى وقف صعود الأسعار « الى السماء » بقولها « لم يعد الموظف الأمين قادرا على الحياة بمرتبه الحالى ، فان الحرمان يضعف قيمة المثل العليا •• ومبادىء الأخلاق •• اننا لا نطالبـكم اليوم باعادة الأسعار الى ما كانت عليه قبل أن تلوا الحكم ، ولكننا نرجو أن تثبتوا هذه الأسعار الجنونيـة حتى لاتساير الأوضـاع الحالية وتزداد جنونا على جنون » (١٠٧) •

وورد أن « لو تنكر وزراؤنا كما كان يتنكر الخلفاء الراشدون، ودخلوا بيوت الطبقات الفقيرة و •• المتوسطة و •• فوق المتوسطة، لسمعوا عجبا ولعلموا أن ما ظنونه شيوعيـة ليس الا بؤسا وفقرا وارتباكا ماليا فى كل بيت من بيوت مصر •• « وأن التجار أنفسهم يقولون انهم ضحايا الغلاء » وأن « طريقة معالجة السخط أن يحكمنا سراه مثلنا يشكون من الغلاء •• ويتعذبون من الحرمان » (١٠٨) •

---

(١٠٥) ابن البلد ، فى الصميم ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٩٤٩/٧/٣٠ •

(١٠٦) كل من : ابن البلد ، فى الصميم ، عمود ، أخبار اليوم ، العددان الصادران فى ٦/٧ ، ١٩٥٠/٢/١٨ •

(١٠٧) ابن البلد ، فى الصميم ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٩٥٠/١٢/٢٣ •

(١٠٨) مصطفى أمين ، الموقف السياسى ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٩٥١/٢/١٠ •

و « نريد من وزير التموين أن يسافر الى الحجاز مرة أخرى ، ... لكى تنخفض الأسعار » (١٠٩) و « أن نسبة الغلاء قد بلغت ٤٠٠٪ (١١٠) « وأن الغلاء يرتفع ارتفاعا بينا فى ظل حكومة الوفد قبل الحرب العالمية وبعدها ، أما فى فترة حكم أحزاب الأقليات فقد كان ينحسر انحسارا بينا » (١١١) .

وتمثلت المشكلة الثالثة بجريدة « أخبار اليوم » فى **مشكلة الأمراض الاجتماعية** بعدد تكرارات يماثل المشكلة السابقة أى (٣٢) تكرارا . منها (٢١) تكرارا **للمؤشرات** . المؤشر الأول ، المحسوبية والوساطة واستغلال النفوذ بـ (٩) تكرارات ، أى جاء بما يقرب من نصف عدد تكرارات المؤشرات بمجملها . والمؤشر الثانى ، الرشوة بـ (٥) تكرارات . ثم الاسراف والفساد الحكومى بـ (٤) تكرارات وكل من البغاء وتعاطى المخدرات ولعب الميسر بتكرار واحد .

أما **الأسباب** فقد وردت بـ (٦) تكرارات ، منها فساد الأداة الحكومية بـ (٥) تكرارات والاستعمار بتكرار واحد . ووردت **الحلول** بـ (٥) تكرارات ، أولها اصدار قوانين حسابية ونقابية بـ (٤) تكرارات . ثم تحديد أهداف الاصلاح ووضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتنفيذها بتكرار واحد ظهر عام ١٩٥٢ .

وقد عكس التحليل الكيفى مضمونا يحمل العداء الكامل

---

(١٠٩) ابن البلد ، فى الصميم ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٩٥١/١٢/٢٩ .
(١١٠) ابن البلد ، فى الصميم ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٩٥١/١/٦ .
(١١١) طه السباعى (باشا) ، الغلاء شعار الوفد ، مقال ، أخبار اليوم ، ١٩٥٢/١/٥ .

يلاحظ أن طه السباعى ، عضو فى حزب الكتلة الوفدية برياسة مكرم عبيد باشا الذى فصله حزب الوفد فى وزارته التى الفها عام ١٩٤٢ عقب أحداث ٤ فبراير المشهورة .

لحكومة الوفد على وجه الخصوص ، فيما يتعلق بهذه المشكلة • فقد ورد فى سياق الهجوم على الانجليز ، أن جريدة « التيمز » البريطانية اتهمت الموظفين المصريين بأنهم مرتشون وغير أكفاء ، فى الوقت الذى كانت تؤيد فيه وزارة وفدية متهمة فى نزاهتها ـ كما جاء فى الكتاب الأسود ـ وهى تهم باستغلال النفوذ •

وأن الانجليز وقتها وقفوا ضد الملك عندما أراد أن يقيل الوزارة ليحقق فى التهم الموجهة اليها ، ومنعوا محاكمة المرتشين (١١٢) •

وكشفت « أخبار اليوم » عن انتشار المحسوبية كمرض مستوطن فى بلادنا (١١٣) •

وأن قانون المعاشات يقضى بأن ترث الحكومة ربع معاش الموظف المتوفى،ولكن أصحاب الوساطات القوية يتم اعفاءهم(١١٤)• وأن مجلس الوزراء ـ فى ظل حكم الوفد ـ قد عقد عدة جلسات فى بحث اعادة الاستثناءات الى أقارب بعض الوزراء وأنسبائهم ومحاسيبهم (١١٥) •

كما كتبت « أخبار اليوم » عن اشاعات تروج فى المجتمعات عن صفقات ورشاوى لكبار المصريين كى تحصل شركات أجنبية على العمليات والعطاءات • وذكرت الجريدة صراحة أنه على الرغم من معارضتها للوزارة الوفدية الا أن هذه الاشاعات لاتستند الى أساس صحيح ، وان كان ـ لاشك ـ بعضها صحيح مما يستلزم قطع الأيدى التى تقبض الرشاوى وتعقد الصفقات (١١٦) • وانه ليس من العار

---

(١١٢) أخبار اليوم ، المصريون المرتشون ، الموقف السياسى ، عمود ، دون توقيع ، ١٩٤٦/١/٥ •

(١١٣) توفيق الحكيم ، فى قفص الاتهام ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٩٤٦/٥/٤ •

(١١٤) توفيق الحكيم ، الوريث الطفيلى ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٩٤٩/٢/١٢ •

(١١٥)ابن البلد ، فى الصميم ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٩٥٠/٢/١٨ •

(١١٦) ابن البلد ، فى الصميم ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٩٥٠/٤/٢٩ •

على الدولة أن يكون بين رجالها لصوص ومرتشون ولكن العار هو حمايتهم بحجة حماية سمعة الحكم • وأن العالم يجب أن يعلم أن مصر بها عدالة تعاقب الكبار والصغار (١١٧) •

وأخذت تذكر لصحف الحكومة قضية نزاهة الحكم التى اتهم فيها وزراء بقبول الرشوة واستغلال النفوذ منذ نحو عشرين عاما – أى فى الثلاثينيات – (١١٨) • وأكدت أن الشعب لا يرضيه الفساد، ويريد اشاعة العدل والقضاء على الرشوة والمحسوبية ، وأن تلغى الاستثناءات وأن يتقشف الحكام ليسعد المحكومون وان تعد التشريعات التى تمنع هؤلاء من المال الحرام (١١٩)، وأن يصدر قانون يحاكم الوزراء على السفر والاسراف وبعثرة أموال الشعب ، ويمنح الدولة حق مصادرة أملاك الوزير الذى استفاد على حساب الشعب الفقير (١٢٠) • وذلك تحقيقا للتطهير الكامل والنظام الديمقراطى •

كما كشفت عن انتشار المخدرات فى مصر ، وان ما تنفقه مصر على شراء المخدرات يبلغ ثلاثين مليونا من الجنيهات فى العام • وكتبت عن انتشار أندية القمار (١٢١) • ولاشك أن ابراز « أخبار اليوم » للانحرافات والأمراض الاجتماعية يتسم بدور ايجابى يهدف الى

---

(١١٧) عمودين لابن البلد ، فى الصميم ، أخبار اليوم ، بتاريخين ٩/٩ و ١٩٥٠/١١/٢٥ •

(١١٨) محمد التابعى ، « الموقف السياسى » سمعة مصر فى خبر كان ، عمود ، أخبار اليوم » ١٤/١٠/١٩٥٠ •

(١١٩) كل من ابن البلد ، فى الصميم ، عمود ، أخبار اليوم ، ٢٥/٨/١٩٥١ • ومحمد زكى عبد القادر ، معركة واحدة ، عمود « نحو النور » ، أخبار اليوم ، ٢٤/١١/١٩٥١ • ومصطفى أمين ، الشعب يريد ، الموقف السياسى ، عمود أخبار اليوم ، ٩/٢/١٩٥٢ •

(١٢٠) ابن البلد ، فى الصميم ، عمود ، أخبار اليوم ، ٩/٦/١٩٥١ •

(١٢١) محمد التابعى ، العمود السابق نفسه ، التاريخ نفسه •

العدالة والتطهير وتحقيق النظام الديمقراطى ، الا أنه يعكس دون شك أيضا عداءها الواضح للوفد • وذلك هو ما سبق أن أوضحناه من النتائج الكمية لمعالجـة « أخبار اليوم » لهذه المشـكلة ، حيث ازدادت فى فترة حكم الوفد •

وتمثلت المشكلة الرابعة بصحيفة « أخبار اليوم » فى **مشكلة عدم المســاواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية** ب (٣١) تكرارا ـ وتكاد تقترب فى اهتمام الأخبار بابرازها كابراز المشكلتين السابقتين•وقد حصلت المشكلة بمنطوقها اللفظى على(٧) تكرارات، أما **المؤشرات** فقد حصلت على (٩) تكرارات • تمثل المؤشر الأول فى معاناة الأغلبية من الفقر وسوء الحالة الاجتماعية وقلة الدخـل ب (٧) تكرارات ، والمؤشر الثانى تمثل فى ارتفاع معدل الملكيات الكبيرة وتكدس الثروة بتكرارين •

أما **الأسبـاب** فقـد وردته ب (٥) تكرارات ، حيث حصلت مقاومة كبار الملاك لفكرة تحديـد الملـكيات أو فرض الضرائب على تكرارين • ثم كل من عدم تنظيم العلاقة بين ملاك الأطيان الزراعية ومستاجـريها ، وأن نظام الضرائب المطبق لا يحقق العدالـة بين الطبقات ، وفساد الجهاز الحكومى بتكرار واحد لكل منهم • وفيما يتعلق **بالحلول** فقد وردت ب (١٠) تكرارات ، جـاء الحل الأول وهو الاصلاح الضرائبى وفرض ضرائب تصاعدية على(٥)تكرارات، وتحديد الملكية الزراعية واعادة توزيع الملكيات على صغار الفلاحين بتكرارين ، وكل من تحقيق تكافؤ الفرص ، وسيطرة الدولـة على مصادر الثروة الكبيرة والمؤسسات القومية والمرافق العامة ، ورفع مستوى معيشة المواطنين على تكرار واحد لكل منها •

وهذا يبرز أن « أخبار اليوم » كانت ضـد الظلم الاجتماعى وعـدم المساواة مما يبرز صحـة قول « سلامـة موسى » ومؤداه أن « أخبار اليوم » بطلة الكفاح « فى معالجة انتفاضة الفلاحين فى قرية

بهوت عندما ثاروا على أغنى مالك أرض فى مصر ، بينمــا تجاهلتها صحف أخرى ، والبعض الآخر ذكر أنه ليس سوى اشتباك بين عدد من جنود البوليس وفريق من الأهالى (١٢٢) • ولكننا ننبه هنا الى أن نتائج هذا البحث الذى نطرحه تثبت اهتمام كافة الصحف بابراز مشكلة العدالة الاجتماعية وعدم المساواة بين الطبقات •

وقد ورد فى « أخبار اليوم » أن البعض جزع من أن تكون مصر قد تحمس بعض أبنائها للدعوة الشيوعية ، الا أن هؤلاء يتحمسون للعدالة الاجتماعية والقضاء على الفوارق الشنيعة بين الطبقات(١٢٣)•

كما جاء ضرورة « أن تمتد يد الضرائب التصاعدية بقوة الى رقاص ساعة العيش فلا يتطرف من نهاية الثراء الى نهاية الفقر ليهدأ فى الوضع المعقول المقبول الذى يقارب ويجانس بين أبناء الوطن » وضرورة احكام الحكومة لسيطرتها الرقابية على شركات المرافــق العامة كالمياه والنور والمواصلات (١٢٤» • وأبرزت أيضا أن بعض الفلاحين من سكان « البرامون » حاولوا الاستيلاء على أرض يملكها أحد الخواجات ، « وهى قرية عدد سكانها ثلاثة آلاف نسمة • يملك رجل واحد فيها ٧٥٠ فدانا ويملك ال ٩٩٩ ، الباقون ١٢٠ فدانا »، وأنها أول مرة فى تاريخ مصر يحاول فيها الفلاحون أن يستولوا على أرض يملكها مزارع كبير • ونادت الحكومة بأن تقوم بعمل شىء • وأرشدتهــا الى قانون العزب الذى يوجب على أصــحاب العزب بناء مساكن للفلاحين ومستشفيات لهم ومدارس لتعليمهم ، والى قانون

---

(١٢٢) سلامة موسى (*) ، الصحافة حرفة ورسالة ، مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية ، ١٩٥٨ ، ص ١٤٩ و ١٥٠ •

(١٢٣) ابن البلد ، عدالة اجتماعية ، مقال ، اخبار اليوم ، ١٩٤٥/١٢/٢٩ •

(١٢٤) توفيق الحكيم ، لست شيوعيــا ولكن ! ، مقــال ، اخبــار اليوم ، ١٩٤٧/١٠/١١ •

يفرض ضرائب الدخل ويحدد ايرادا معينا لأصحاب الدخل الكبير . وذكرت أن الحكومة لم تفعل أى شيء من هذا لأن السياسة فى مصر فى يد جماعة من الأعيان وكبار الاقطاعيين . أما الرجل العادى فلا صوت له فى الحياة السياسية ، وهذا هو السر فى الهوة بين الأحزاب السياسية والرأى العام .

وأنه لانجاة لمصر الا بتوطيد النظام الدستورى وتقوية الأحزاب وفرض ضرائب عالية على التركات والايراد ، واعادة تقسيم الأراضى على صغار الفلاحين وتوزيع جانب معين منهم على الفلاحين الذين لا يملكون شيئا (١٢٥) . كما نبهت الحكومة كى « تنظر فى أمر الأعيان فى الوجه البحرى الذين يبيعون الماء .. لصغار الفلاحين بسعر الشمبانيا فيكسبون الآلاف من عرق الفلاح الصغير ... وأن تكون حكومة صغار الفلاحين والمساكين (١٢٦) .

كما جاء فى « أخبار اليوم » مامؤداه « أن مصر قد تحولت فى السنوات العشرين الماضية ـ وقتئذ ـ تحولا اقتصاديا ملحوظا ، كان من نتيجته اثراء طبقة من الناس اثراء سريعا ... بذرت فى النفوس ... المادية والوصولية والاستهتار » (١٢٧) .

و « أنه فى بلد كمصر يعانى فى سواده الأعظم شظف العيش ... يتعين بحكم الضرورة والبداهة أن تهدف سياسته الاقتصادية الى غرضين : أولهما زيادة الدخل القومى فى مجموعه ، وثانيهما حسن توزيع هذا الدخل بين مختلف الطبقات » . وأن تقديم الغرض الأول

---

(١٢٥) مصطفى أمين ، الموقف السياسى ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٩٤٨/٢/١٤ .

(★) يتوافر الكتاب نفسه للمؤلف نفسه مع اختلاف المحتوى لاختلاف دار وسنة النشر ، انظر : سلامة موسى ، الصحافة حرفة ورسالة ، القاهرة ، سلامة موسى للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، مطبعة التقدم ، ١٩٦٣ .

(١٢٦) ابن البلد ، فى الصميم ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٩٤٩/٥/١٤ .

(١٢٧) توفيق الحكيم ، خزان آخر ، باب عصاى ، أخبار اليوم ، ١٩٥٠/٥/٢٧ .

على الثاني « لأن مجموع الدخل القومى فى مصر ، اذا فرضنا جدلا امكان توزيعه على أفراد السكان بالتساوى التام ، لما كفل لأى منهم مستوى محترما من المعيشة بل لباتوا جميعا فى الفقر سواء ... لذلك وجب أن يكون الهدف الأول والأهم هو انماء الدخل القومى بزيادة الانتاج.« بالاضافة الى الأخذ ــ عن طريق التشريع الضريبى ــ من ايراد الطبقات الغنية لتوفير ... معيشة محترمة للطبقات الفقيرة .. مع وضع تشريع بالحد الأدنى للأجور فى الزراعة والصناعة معـا » (١٢٨) .

وأكدت « أخبار اليوم » أن « الشعب يريد اصلاحا حقيقيا . يريد تحديدا للملكية الزراعية . أو على الأقل فرض ضرائب تصاعدية يستحيل معها أن يملك شخص واحد الاف الأفدنة .. الشعب يريد المساواة .. الشعب يريد اصلاحا اجتماعيا تضيق به المسافة بين الطبقات ، فنأخذ من الكبير لنعطى الصغير ، ونقتطع من الغنى لنطعم الفقير » (١٢٩) .

من ثم يتبين الكيفيه التى أكدت بها « أخبار اليوم » ضرورة احداث التغيير الاجتماعى الاصلاحى ، خاصـة فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية والمساواة بين الطبقات .

وتتمثل القضية الاجتماعية الخامسة فى جريدة « أخبار اليوم » فى **قضية وضع المرأة ودورها** بـ (٢٠) تكرارا ، منها (١٣) تكرارا **للمؤشرات** التى تشير الى القضية المثـارة . حيث تمثلت فى مؤشر العلاقة بين المرأة والرجل والزوجه والزوج بـ (١٢) تكرارا ــ وهو المؤشر الأساس لقضية المرأة ودورها كما ظهر فى « أخبار اليوم » ــ

---

(١٢٨) طه السباعى ، كارثة على الأبواب ، مقال ، أخبار اليوم ، ١٩٥١/٩/١ .

(١٢٩) مصطفى أمين ، الشعب يريد ، عمود « الموقف السياسى » ، أخبار اليوم ، ١٩٥٢/٢/٩ .

أما المؤشر الثانى وهو الوضع السياسى للمرأة ودورها فقد حصل على تكرار واحد •

أما **أسباب** القضية ، فجريدة « أخبار اليوم » لم تشر الا لسبب واحد بتكرار واحد وهو العادات والتقاليد والأوضاع الاجتماعية • وفيما يتعلق **بالحلول** المقترحة ، فقد تمثلت ب (٦) تكرارات • منها المساواة بين الجنسين بتكرارين • وكل من ضرورة تحديد دور كل من الرجل والمرأة،والنهوض بمستوى المرأة فى الشئون المنزلية، وشجب التعليم المختلط ، وتجميل المرأة بعدد تكرار واحد لكل منها•

وقد طرحت « أخبار اليوم » قضية المرأة ودورها ، وركزت على محور العلاقة بين الرجل والمرأة وورد بها تساؤل مؤداه « هل سيكون قانون الأخلاق الحالى ــ أو العرف الأخلاقى ــ هو المسيطر على علاقة الرجل بالمرأة ؟ » وذلك بعد عشر أو عشرين سنة أو أكثر • وأن الاجابة على هذا التساؤل يجب أن توضع قبل أى اصلاح مزعوم ، كمنع تعدد الزوجات وتقييد الطلاق وما الى ذلك • وان الرجل ينعم بحرية لا تنعم بمثلها المرأة ، ولكنها تتحرر شيئا فشيئا ، فشرعت تتعلم وتكسب قدرا من الاستقلال ، ولم يبق الزمام كله فى يد الرجل • وان الحرب الأخيرة قد غيرت نظرية الانسان الى العلاقة بين الرجل والمرأة ، فالبيت الجديد ــ كما بدا يكون بالفعل ــ شركة حرة بين رجل وامرأة (١٣٠) •

واننا يجب أن نعرف أحدنا الآخر ــ رجلا كان أو امرأة ــ وأن نتعلم شيئا عن أنفسنا وأن تربيتنا الاجتماعية يجب أن تتغير كلها ، فهى تربية استبدادية قوامها سيد ومسود ، فالزوج « صاحب الرأى الأعلى والقول المطاع •• وليس للزوجة أن تناقش أو تسأل

---

(١٣٠) ابراهيم عبد القادر المازنى ، التوحيد فى الحب •• أكذوبة ضخمة ! ، مقال ، أخبار اليوم ، ١٩٤٥/٧/٢١ •

أو تفعل الا ما يأمرها سيدها » ، وهى تربية « تخرج لنا أذلاء .. فأى عجب اذا فسدت الحياة الزوجية » (١٣١) .

كما ورد بشأن العلاقات بين الزوجين ، أنها قد تصل الى حد الفتور بعد الألفة . وأن هذا الفتور هو آفة الزواج . لذا يجب أن تحرص الزوجة على تجديد نفسها بحيث لاتبدو لزوجها على حال واحد لا يتغير . ويجب على الرجل أيضـا أن يعنى بالتنويع والتجديـد فلا يكون معها على حالة لا تتغير ونسق لا يختلف (١٣٢) .

وكشفت « أخبار اليوم » عن مهددات الزواج ومنها خوف المرأة من الطلاق وتعدد الزوجات مما يجعلهـا تحارب زوجهـا ، فتسوء علاقتهما الزوجية نتيجة لذلك الشعور المهدد (١٣٣) . وأن أزمة الزواج السعيد تعود الى أزمة الحب ، التى نتجت عن عاداتنا الموروثة حيث تحول دون الاختلاط قبل الزواج . ونادت الجريدة بأن لانسرف فى استلهام الماضى ، وأن نسأل عن تقاليد المستقبل (١٣٤) .

وبالرغـم من أن تركز اهتمام « أخبـار اليوم » انصب على العلاقات بين الرجـل والمرأة والزوج والزوجـة فيما يتعلق بقضية وضع المرأة ودورها ، الا أنها ألقت الضوء أيضا على أهمية اشتراك المرأة المتعلمة فى العمل السياسى بحيث تحصل على حق الانتخاب والنيابة . مع التنبؤ بأنها ستكون أشد اخلاصا وأوفر نزاهة من الرجل فى معالجة الشؤون العامة ، وأنها ستصبح موضع احترام

---

(١٣١) ابراهيم عبد القادر المازنى ، لماذا فسدت الحياة الزوجية ، مقال ، أخبار اليوم ، ١٩٤٥/١٠/١٣ .

(١٣٢) ابراهيم عبد القادر المازنى ، كيف تتحبب الزوجة الى زوجها ، مقال ، أخبار اليوم ، ١٩٤٦/١/٥ .

(١٣٣) ابراهيم المصرى ، حرب الزواج ، مقال ، أخبار اليوم ، ١٩٤٨/٨/٢٨ .

(١٣٤) سلامة موسى ، أزمة زواج أم أزمة حب ؟ ، مقال ، أخبار اليوم ، ١٩٥٢/٥/٣ .

الرجل وقدوة له فى العمـــل المثمر النزيه حيث يحسب لموقفها من الشئون العامة ويخشـاها • كما بينت الجريدة أن بعض الشباب ما يزال خاضعا لتقاليد الماضى تحت مؤثرات البيئة والوراثة ، فلا يرى فى المرأة غير صورة الأنثى ولا يتخيل أنه فى وسـعه اشراكها فى أفكاره (١٣٥) •

وتمثلت المشكلة الاجتماعية السادسة فى رؤية «أخبار اليوم» فى **المشكلة الصحية وسوء التغذية** ب (١٩) تكرارا منها تكراران لمنطوق المشكلة ، و (٧) ـ تكرارات للمؤشرات • حيث حصلت الأولى منهـا وهى تفشى الأمراض والأوبئـة على (٤) تكرارات ، وحصلت الثانية وهى مسئولية الدولة ازاء المريض الفقير ب (٣) تكرارات •

أما **الأسباب** فقـد وردت ب (٦) تكرارات • منهـا تكراران للنظام العلاجى الحكومى• وتكرار واحد لكل من عدم اهتمام الحكومة بالمشروعات الصحية ومكافحة الأمراض ، وقلة عدد الأطباء ، وقلة وسوء الأجهزة الطبية والأدوية والأسرة ، وانخفاض مستوى معيشة الأغلبية من المواطنين •

وفيما يتعلق بالحلول فقد وردت ب (٤) تكرارات ، حيث حصل بناء المزيد من المستشفيات والمصحات والعيادات ومعامل المصل على تكرارين • وكل من ضرورة مشاركة الأغنياء بالمال فى المشروعات الصحية ، والاستعانة بأطباء أكفاء محليين وأجانب بتكرار واحد لكل منهما •

ويتبين من التحليل الكيفى أيضا أن « أخبار اليوم » قد عنيت بابراز المشكلة الصحية ، فقد ورد بها ان المشكلة الصحية تتجسد

---

(١٣٥) ابراهيم المصرى ، حق المصرية فى تمثيل الشعب ، مقال ، أخبار اليوم ، ١٩٥١/١٠/١٣ •

فى المرضى الفقراء حيث ازدادت اجور الأطباء بمسميات الكشف الخاص والكشف المستعجل دون أن يكون ذلك فى قدرة المرضى المساكين الذين يدفعون (١٣٦) • وأن موظفى وعمال التفاتيش والدوائر الزراعية يعانون حيث لا يفكر أحد فى تعيين طبيب يتولى فحص المريض منهم ، فى حين يتعين طبيب بيطرى ليفحص البقر والجاموس والحمير (١٣٧) •

وأنه قد ظهرت عدة اصابات بوباء الكوليرا فى قرى متفرقة ، وتكاثرت فى حين لاتواجه وزارة الصحة الداء • واقترحت « أخبار اليوم » التجنيد العام للأطباء والحكيمات والممرضات ، وقبول أطباء متطوعين من الدول الأخرى (١٣٨) •

كما دعت « أخبار اليوم » الى انشاء معهد للسرطان كى يحل مشكلة المرضى بالسرطان الذين يصل عددهم بالآلاف ولا يجدون العلاج لعدم كفاية الأجهزة والأسرة المخصصة لهذا المرض فى القصر العينى (١٣٩) •

وتمثلت المشكلة السابعة فى جريدة « أخبار اليوم » فى المشكلة **العمالية** بـ (١٥) تكرارا ، منها تكراران لمنطوق المشكلة اللفظى ، و (٤) تكرارات لمؤشراتها • وتمثلت **المؤشرات** فى ازدياد نسبة البطالة (تشمل العمالة الصناعية والزراعية) بعدد تكرارين ، وكل

---

(١٣٦) أحمد الصاوى محمد ، ماقل ودل ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٢ مايو ١٩٤٥ •

(١٣٧) توفيق الحكيم ، فى قفص الاتهام ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٩٤٧/٤/٢٦ •

(١٣٨) توفيق الحكيم ، فى قفص الاتهام ، عمود ، أخبار اليوم ، ٤٧/١٠/١١ - خلال انتشار وباء الكوليرا •

(١٣٩) سعيد عبده ، ثلاثة آلاف مريض بالسرطان ينتظرون العلاج على الأبواب ، مقال ، أخبار اليوم ، ١٩٤٩/١/١ •

من معاناة العمال من القهر ووجود فروق فى حقوق العمال عامة وعمال الحكومة بتكرار واحد لكل منهما ٠

أما **الأسباب** فقد وردت ب (٣) تكرارات ، منها تكراران بسبب اغلاق الكثير من المصانع والاستغناء عن العمال وتكرار واحد لعمل الحكومات على محاصرة العمال واتخاذ اجراءات تعسفية ازاءهم ٠

وفيما يتعلق **بالحلول** فقد حصلت على (٦) تكرارات منها ضرورة اصدار تشريعات وقوانين العمل ب (٣) تكرارات ٠ ثم تشغيل الحكومة للعمال المتعطلين بتكرارين ٠ ثم العمل على تحسين المستوى الاقتصادى والاجتماعى للعمال بتكرار واحد ٠

وهنا أيضا تبينت سياسة جريدة « أخبار اليوم » حيث أظهرت موقف الحكومة وكذلك الانجليز ازاء المشكلة العمالية بموقف نقدى ، فقد ورد مثلا ما مؤداه « أن الوزراء الحاليين قوم يكتمون السر ٠٠ فانهم يحبون أن يعملوا وقد أقفلوا على أنفسهم الأبواب ويجعلون مشروعاتهم أشبه بالخطط الحربية ٠٠ وتسأل الوزراء عن سر صمتهم فيهزون رؤوسهم ويقولون : صبرا جميلا ! ٠٠٠٠ ما الذى يشغل الوزراء الآن ! ٠٠ ما هى مشروعاتكم لامتصاص العمال المصريين الذين كانوا يعملون فى مصانع الحلفاء ؟ » (١٤٠) ٠ كما بينت الجريدة أن الجزع من الدعوة الشيوعية وهم خاص لأنها تناقض وتخالف الدين الاسلامى ، وجاء مامؤداه « ليست المسألة فى الشيوعية عندنا مسألة مبدأ يعتنق ، ولكنها مسألة رزق يلتمسه العاطل الكسول ، بدليل أن أشد هؤلاء المتحمسين جهارة صوت لا يستطيع أن يميز بين الشيوعية ونظرية « أينشتين » ٠ مضر ترحيبه

(١٤٠) اخبار اليوم ، كسبنا الحرب ٠ تكلموا ، عمود الموقف السياسى » - دون توقيع ، ١٩٤٥/٥/١٢ ٠

بالعدالة الاجتماعية التى تهيىء لكل عامل مجـد فرصة الكسب والنجاح » (١٤١) ٠

وورد أن الانجليز هـم السبب فى بطالـة العمـال حيث استغلوهـم طوال الحرب ثم لفظوهـم لفـظ النواة (١٤٢) ٠ كما تعرضت الجريدة لمشكلة عمال اليومية الذين يمثلون نحو ٨٠٪ من عمال الحكومة ، حيث أن الحكومة تحرمهم من العلاوة الاجتماعية ٠ وطالبت الحكومة بأن تنظر لأفراد الأمة بمنظار واحد (١٤٣) ٠ كما طالبت الحكومة بتدبير العمل للعاطل وفرض الحد الأدنى للأجـر الذى يصون الكرامة (١٤٤) ٠ وأن تسن تشريعـا يلزم الشركات التى يتعرض عمالها للاصابات والأمراض بسبب العمل بأن تقيهم من المرض بالوسـائل العلمية التى ينبغى توافرها أثناء ممارسة العمل (١٤٥) ٠ وأن خير وسيلـة لمحاربة المرض والفقـر مشروع التأمين الاجتماعى الذى يوفر للشعب أسباب الطمأنينة اذا انقطع مورد الرزق وأسباب العلاج اذا انهارت الصحة ٠ وقد قدم « نجيب أسعد » الى وزارة الشئون الاجتماعية منذ عشر سنوات مشروعا من هذا القبيل يشمل كل الطبقات الفقيرة من عمال وفلاحين ومستأجرين ومعلمين وخدمة وباعة جائلين وصغار موظفين ٠ وطالبت « أخبار اليوم » الحكومة بأن تعنى بدراسة هذا المشروع (١٤٦) ٠

---

(١٤١) ابن البلد ، عدالة اجتماعية ، مقال ، أخبار اليوم ، ١٩٤٥/١٢/٢٩ ٠

(١٤٢) أحمد الصاوى محمد ، ماقل ودل ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٩٤٦/٦/٨ ٠

(١٤٣) توفيق الحكيم ، فى قفص الاتهام ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٩٤٦/٩/١٤ ٠

(١٤٤) توفيق الحكيم ، لست شيوعيا ولكن ، مقـال ، أخبـار اليوم ، ١٩٤٧/١٠/١١ ٠

(١٤٥) توفيق الحكيم ، فى قفص الاتهـام ، عمود ، أخبـار اليـوم ، ١٩٤٨/٥/١ ٠

(١٤٦) توفيق الحكيم ، الوريث الطفيلى ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٩٤٩/٢/١٢ ٠

وتمثلت المشكلة الثامنة فى جريدة « أخبار اليوم » فى مشكلة **الاسكان** بـ (٨) تكرارات ، منها تكرار واحد للمنطوق اللفظى للمشكلة ، وعدد تكرارين للمؤشر المتعلق بزيادة أجور المساكن ٠

أما الأسباب ، فقد وردت بتكرارين للسبب المتعلق بالتناقض بين مصالح رؤوس الأموال ومصالح المحتاجين ٠

وفيما يتعلق بالحلول ، فقد وردت بـ (٣) تكرارات ٠ منها تكراران لتفريج أزمة المساكن بالحث على تشييد المساكن الشعبية الرخيصة ، وتكرار واحد لاستيلاء الحكومة على الأراضى أو المساكن غير المستعملة أو السيئة باستخدام القانون ٠

فقد طالبت « أخبار اليوم » الحكومة بأن تعمل على توفير السكن الصالح لمحدودى الدخل (١٤٧)٠وذكرت أن « طه السباعى » وزير الدولة وضع اقتراحا لحل مشكلة المساكن ، حيث رأى أن الحكومة تستأجر مكاتب لمصالحها المختلفة فى القاهرة تشغل أكثر من ألف حجرة تدفع عنها ايجارا سنويا يتجاوز ٥٥ ألف جنيه وأن هذه المكاتب يمكن تجميعها فى ثكنة قصر النيل التى بها أمكنة خالية تكفى لشغل خمسمائة غرفة ٠ وذلك الى أن تبنى الحكومة عمارتين ضخمتين تحويانها ٠ وأكدت الجريدة أن هذا المشروع يؤدى الى اخلاء حوالى ألف غرفة فى مدينة القاهرة تؤجر للأهالى وتخفف كثيرا من حدة أزمة المساكن (١٤٨) ٠

وبينت « أخبار اليوم »أن الحكومة فى يونيو ١٩٤٩ ، كانت بصدد سن قانون لتخفيض ايجار المساكن المنشأة حديثا ، والتى

---

(١٤٧) توفيق الحكيم ، لست شيوعيا ولكن ، مقال ، أخبار اليوم ، ١٩٤٧/١٠/١١ ٠

(١٤٨) ابن البلد ، فى الصميم ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٩٤٩/٤/٣٠ ٠

بالغ أصحابها في قيمة ايجارها ، الا ان الملاك انتصروا على المستأجرين ولم يصدر القانون (١٤٩) •

وأن في عام ١٩٥١ صرح « أحد الوزراء بأن الوزارة تنوى الغاء تحديد أجور المساكن وتخويل أصحابها رفع الايجار طبقا لنظرية العرض والطلب » •

واشارت الى أن هذا سيثير كثيرا من شكاوى الغضب لدى صغار المستأجرين (١٥٠) •

من هنا يمكننا الاستدلال بأن جريدة « أخبار اليوم » عند تناولها لجزئيات القضايا والمشكلات الاجتماعية من حيث مؤشراتها وأسبابها الكامنة والحلول المقترحة لها ، قد عكست سياستها الودية نحو القصر والعدائية نحو الحكومة – وبخاصة الوفدية – ونحو الانجليز • وأنها تتوجه بمضمونها لصالح الفقراء ومحدودى الدخل، ولا تعبر عن حزب أو أيديولوجية أو تيار سياسى معين ولكنها مع ذلك لا تذهب الى حد زعزعة الثقة بالنظام القائم أى بنظام الملكية والأحزاب •

كما أن من شأن معالجتها النقدية لموجهات حكومات عام (١٩٤٥ الى ١٩٥٢) الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أن يهيىء الرأى العام المصرى ليصبح أكثر نقدا لموجهات النظام وأكثر مطالبة باصلاح الأوضاع • مما يثبت صحة فروض الدراسة •

---

(١٤٩) ابن البلد ، فى الصميم ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٩٤٩/٦/١٨ •

(١٥٠) ابن البلد ، فى الصميم ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٩٥١/١/٦ •

٣ ـ مجلة روزاليوسف ••

طبقنا فى اختيارنا لأعداد مجلة روزاليوسف » الأسبوعية التى تخضع المقالات والأعمدة الصحفية المتضمنة قضايا ومشكلات اجتماعية بها لتحليل المضمون من مايو ١٩٤٥ الى يوليو ١٩٥٢ ، طريقة العينة العشوائية المنتظمة • وذلك على أساس أن تتمثل جميع أسابيع الشهر بالتساوى ، مع تحديد عينة بديلة تتمثل فى العدد التالى لأعداد المجلة التى وقع الاختيار عليها بناء على نظام العينة المحدد •

وبناء على ذلك ، فقد تم حصر عدد المقالات وأعمدة الرأى التى تضمنت قضايا أو مشكلات اجتماعية فى أعداد مجلة «روزاليوسف» التى تم اختيارها كما سبق أن أوضحنا •

بلغت أعداد قوالب الرأى المعنية بالمجلة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ (٣٠) قالبا وقد توزعت القوالب بأعداد متقاربة طوال سنوات الفترة المحللة • مما يعكس ثباتا نسبيا فى اهتمام مجلة «روزاليوسف» بمعالجة القضايا والمشكلات الاجتماعية طوال الفترة •

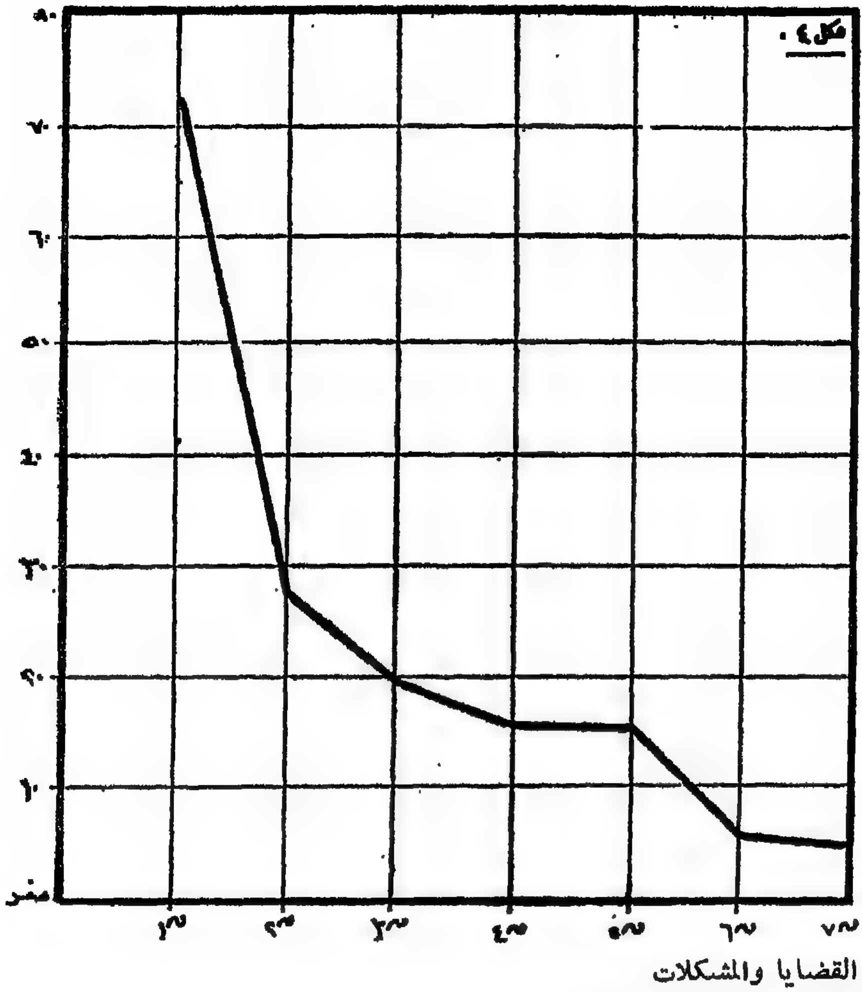
وقد كشفت لنا نتائج تحليل المضمون ـ اعتمادا على مستوى التحليل الكلى ـ خريطة القضايا والمشكلات الاجتماعية كما ظهرت فى المقالات الصحفية وأعمدة الرأى بمجلة « روزاليوسف » من مايو ١٩٤٥ الى يوليو ١٩٥٢ • حيث جاءت مشكلة عدم المساواة بين

طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية كقضية أولى حصلت على (٧٢) تكرارا مما يكشف أن « روز اليوسف » قد عنيت بهذه المشكلة عناية خاصة بما يوجه نظر الرأى العام بأنها قضيته الأساسية التى ينبغى مواجهتها ، فى حين حصلت المشكلة التالية وهى مشكلة الأمراض الاجتماعية على (٢٨) تكرارا · ومثلت قضية وضع المرأة ودورها القضية الثالثة ب (٢٠) تكرارا ·

وجاء فى المرتبة الرابعة كل من المشكلة العمالية وقضية التموين والغلاء وارتفاع الأسعار حيث حصل كل منها على عدد ١٦ تكرارا · وهذا يعكس اهتمام « روزاليوسف » اهتماما متميزا عن « الأهرام » و « أخبار اليوم » فيما يتعلق بابراز المشكلة العمالية، حيث سادت بينها وبين قضية التموين والغلاء وارتفاع الأسعار التى وردت فى الجريدتين ضمن القضايا الأساسية · ولم يرد ذكر لمشكلتى الاسكان وزيادة السكان ·

ثم جاءت المشكلة الصحية وسوء التغذية ب (٦) تكرارات فقط ، وأخيرا القضية التعليمية ب (٥) تكرارات مما يعكس اهتمام « روزاليوسف » بكشف مشكلة العدالة الاجتماعية ثم الأمراض الاجتماعية كقضايا أساسية تهم الأغلبية فى المجتمع ، أكثر من اهتمامها بالقضايا الأخرى التى تعدها أقل أهمية ·

ويبين شكل رقم ٤ خريطة القضايا والمشكلات الاجتماعية كما ظهرت فى قوالب الرأى بمجلة « روز اليوسف » من مايو ١٩٤٥ الى يوليو ١٩٥٢ ·



(★) ق ١ مشكلة المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ، ق ٢ مشكلة الأمراض الاجتماعية ق ٣ قضية وضع المرأة ودورها ، ق ٤ المشكلة العمالية ، ق ٥ مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ق ٦ المشكلة الصحية وسوء التغذية ، ق ٧ القضية التعليمية ٠

وفيما يتعلق بتصاعد وهبوط ورود القضايا والمشكلات فى مقالات وأعمدة الرأى بمجلة روزاليوسف طوال سنوات الدراسة ، فقد تبين أن القضيـة الأولى وهى قضيـة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعيـة تعد القضيـة الوحيـدة التى استمر ظهورها بالمجلة طوال فترة الدراسة • وتصاعد الاهتمام بها عام ١٩٤٨ حيث حصلت على (٢٤) تكرارا ، ثم عام ١٩٥٠ حيث حصلت على (١٥) تكرارا ، وفى ١٩٥١ على (١٢) تكرارا • كما نجدها الأولى والوحيدة التى عالجتهـا مجلة « روزاليوسـف » عام ١٩٤٨ بمقارنة معالجتها للقضايا والمشكلات الاجتماعية الأخرى التى لم تظهر مطلقا هذا العام • بالاضافة الى أولويتها عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ بمقارنتها بكافة القضايا والمشكلات المذكورة •

وذلك من شأنه أن يعـكس اهتمام « روزاليوسف » المتميز بابراز مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، وهى مجلة لاتعرف بانتماء حزبى أو أيديولوجى خـلال فترة دراستنا • وانما تعرف بعدائها للظلم الاجتماعى الذى عانى منـه مجتمع ما قبـل الثورة وللفساد الذى يعكس الأمراض الاجتماعية •

ويؤكد ابراهيم عبده فى كتابه « روزاليوسف » سيرة وصحيفة « أن المجلة حذرت الأغنياء فى مجتمع ما قبل ثورة ١٩٥٢ من الظلم ، وأن الثورة آتية لا محالة ما بقى ظلم الفقراء قاعدة (١٥١) •

كما تصـاعد اهتمام « روز اليوسف » بمشكلة الأمراض الاجتماعية عام ١٩٥٠ ــ فترة حكم الوفد ــ وحصلت على (١٢) تكرارا من (٣٠) مقالا وعمودا ، ثم حصلت عام ١٩٥١ على (٧) تكرارات • ومثلت المرتبة الثانية بمقارنتها بكافة القضايا والمشكلات

---

(١٥١) ابراهيم عبده ، روزاليوسف سيرة وصحيفة ، دراسات فى الصحافة المصرية ، القاهرة ، مؤسسة سجل العرب ، ص ٢٤٧ و ٢٤٨ •

الاجتماعية في العامين المذكورين · مما يبرز اهتمامها بتهيئة الرأى العام وقتئذ ليصبح أكثر قدرة على كشف سلبيات الحكم ، ومن ثم يكون أكثر استعدادا للتغيير ·

وقد أبرز « ابراهيم عبده » أن « روز اليوسف » قدمت بمثل هذه المعانى للثورة التى جاءت فى يوليو ١٩٥٢ (١٥٢) ·

ويلاحظ أيضا أن اهتمام المجلة بقضية وضع المرأة ودورها قد تصاعد عام ١٩٤٩ ب (١٤) تكرارا حيث بلغت المرتبة الأولى بمقارنتها بكافة القضايا والمشكلات فى العام نفسه · أما المشكلة العمالية فقد حصلت على (١٣) تكرارا عام ١٩٤٦ ، ومثلت القضية الأولى فى العام نفسه بمقارنتها بالقضايا والمشكلات الأخرى ، ثم انخفضت ·

أما قضية التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، فلم تعن بها « روز اليوسف » الا فترة حكم الوفد حيث ظهرت بها لأول مرة عام ١٩٥٠ ب (٧) تكرارات ثم عام ١٩٥١ بتكرارين · وتصاعد الاهتمام بها عام ١٩٥٢ حيث حصلت على (٧) تكرارات — وهى فترة لم تتعد سبعة أشهر فى التحليل — وتعد الأولى فى العام نفسه بمقارنتها بكافة القضايا والمشكلات المعنية فى هذا البحث ·

وتوزعت تكرارات اهتمام « روز اليوسف » بالمشكلة الصحية وسوء التغذية توزيعا متقاربا فى السنوات ١٩٤٧ و ١٩٥٠ حتى ١٩٥٢ · أما القضية التعليمية فقد ظهرت مرة واحدة عام ١٩٤٧ ، وتصاعدت بعض الشيء عام ١٩٥٠ حيث بلغت (٤) تكرارات ثم اختفت · بما يعكس عدم اعتبار « روز اليوسف » للقضيتين الأخيرتين كقضايا أساسية فى المسألة الاجتماعية قبل ثورة ١٩٥٢ ،

---

(١٥٢) ابراهيم عبده ، المرجع نفسه ، ص ٢٤٩ ·

وخاصة أن الوبـاء انتهى عام ١٩٤٧ ومجانية التعليم عمت المرحلة الثانوية فى مستهل الخمسينيات ٠

ويلاحظ من نتائج التحليل فيما يتعلق بمعالجة «روز اليوسف» للمسألة الاجتماعية ، أنها قد عالجتها بنوعيات متفاوتة الأنماط ٠ حيث بينت فى سنوات أن القضيـة أو المشكلة الواحدة مرتبطـة بمشكلات وقضايا اجتماعية أخرى ، وأحيانا تعالجها فى اطار جزئى خلال السنة الواحدة ٠

ففى عام ١٩٤٥ ظهر الارتباط فى معالجة مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، وقضية وضع المرأة ودورها ٠ وفى عام ١٩٤٦ ظهر الارتباط بين المشكلة الأولى والمشكلة العماليـة ٠ وفى عـام ١٩٤٧ ازداد الارتباط بين عدد القضايا المذكورة ، فتمثلت فى عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والمشكلة العمالية ، والتعليمية، ووضع المرأة ودورها ، والصحية وسوء التغذية ٠ مما يعكس ازدياد وعيها عام ١٩٤٧ بأن المسألة الاجتماعية تتكون من مجموعة قضايا ومشكلات مرتبطة ويصعب تجزئتها ٠ ولكنها عادت وظهرت أكثر جزئية حيث عالجت مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعيـة فى اطار جزئى عام ١٩٤٨ ٠ ثم فى عام ١٩٤٩ ظهر الارتباط بين عـدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، وقضية المرأة ودورها ٠ وفى الأعوام التالية ازدادت معالجتها للمسألة الاجتماعية فى اطار مترابط حيث ظهر الارتباط عام ١٩٥٠ بين مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والقضية التعليمية ، والمشكلة الصحية وسوء التغذيـة ، ومشـكلة التموين وارتفاع الأسعار ومشكلة الأمراض الاجتماعية ٠ وفى عام ١٩٥١ ظهر الارتباط بين القضايا والمشكلات نفسها ، ما عدا القضية التعليمية التى حلت محلها المشكلة العمالية ٠ وفى عام ١٩٥٢ ظهر ارتباط بين مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، وقضية المرأة ودورها ، والمشـكلة الصحية وسوء التغذيـة ، ومشكلة التموين والغـلاء ٠

هكذا يتبين ازدياد الارتباط بين المزيد من القضايا والمشكلات التى تمثل المسألة الاجتماعية قبل ثورة١٩٥٢بمجلة «روزاليوسف» فى السنوات الأخيرة ، حيث كانت أكثر جزئيـة فى معالجتهـا فى الفترة التى جاءت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانيـة • بما يعكس تصاعد شمول معالجتها للمسألة الاجتماعية •

وبالاعتماد على مستوى التحليل الكلى للنتائج الكمية لتحليل مضمون مقالات وأعمدة الرأى بمجلة « روز اليوسف » من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، تبين الرؤية المتقاربة للمجلة فى تحديد نوعية الفاعلين المقترحين لاحداث التغيير الاجتماعى • حيث ذكرت الصفوة ب (٦) تـكرارات من (٣٠) قـالب رأى وتـوزعت فى السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ١٩٥٢ ، بالاضافة الى جماهير الحركات العفوية ب (٥) تكرارات وظهرت فى كل من عامى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ بتكرار واحد وفى عام ١٩٥٠ ب (٣) تكرارات بما يبرز تصاعـد رؤيتها لدور الجماهير فى احداث التغيير فى المجتمع عـام ١٩٥٠ أكثر من دور الصفوة ، وهذا يعكس اهتمامها بالاغلبية فى المجتمع •

كما تبين عنايتها بابراز كافة الطبقات الاجتماعية عند معالجتها للقضايا والمشكلات الاجتماعية ، فظهرت الطبقة العليا ب (١٦) تكرارا موزعة بأعداد متقاربـة طوال فترة الدراسة • ثم الطبقـة الدنيا ب (١٢) تكرارا وذلك فى السنوات ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ • أما الطبقة الوسطى فقد برزت ب (٩) ـ تكرارات فى السنوات ١٩٤٦ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ •

وكذلك عكست النتائج رؤيـة « روز اليوسف » للمؤسسات التى تذكرها عند تناول القضايا والمشكلات الاجتماعيـة • فجاءت الحكومة فى الأولوية ب (٣٣) تكرارا لتتوازى مع مجموع تكرارات تنـاول « روز اليوسف » للمؤسسات الأخرى ، وقد تمثلت طوال سنوات الدراسة • ثم فئة البرلمان ب (١٢) تكرارا وظهرت ظهورا

متقاربا طوال الفترة ، ولكنها لم ترد عامى ١٩٤٧ و ١٩٥٠ • ثم جاءت فئة الأحزاب والجماعات السياسية ب (٧) تكرارات وظهرت بتكرارات متقاربة أيضا طوال الفترة ولم ترد فى الأعوام ١٩٤٥ و ١٩٤٨ و ١٩٥٢ •

ثم كل من الجامعات والمدارس ، والصحافة ظهرت ب (٤) تكرارات • أما الجيش فقد ظهر ب (٣) تكرارات فى السنوات ١٩٤٦و١٩٤٩ و ١٩٥٠ ـ وذلك عقب هزيمة حرب١٩٤٨بفلسطين ـ بما يبرز اهتمام « روز اليوسف » بالقوات المسلحة كمؤسسة ينبغى الاشارة اليها عند معالجة القضايا والمشكلات الاجتماعية وظهرت الشرطة بتكرارين عامى ١٩٤٧ و ١٩٥٠ • وكل من السفارة البريطانية عام ١٩٥٠ والنقابات عام ١٩٤٦ بتكرار واحد •

وفيما يتعلق بالجماعات الاجتماعية ، فجاءت المرأة ب (٤) تكرارات عامى ١٩٤٩ و ١٩٥٢ ثم المثقفين ب (٣) تكرارات فى أعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ثم طلبة المدارس والجامعات ، والجاليات الأجنبية بتكرار واحد عام ١٩٤٩ •

كذلك تبين أدوات احداث التغيير فى المجتمع ، والتى تمثلت فى احداث وضع ثورى باستخدام القوى الشعبية ب (٦) تكرارات وظهرت مرة عام ١٩٤٦ ومرتين عام ١٩٤٨ وثلاثة مرات عام ١٩٥٠ • وكذلك فى اصدار قانون أو تشريع ب (٥) تكرارات فى السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ وفى اتفاق الجماعات التى ظهرت مرة واحدة عام ١٩٤٦ • كما ظهر احداث وضع ثورى باستخدام القوات المسلحة (الجيش) مرة واحدة عام ١٩٤٦ • وذلك يعكس لنا تعدد الأدوات التى تراها « روز اليوسف » لاحداث التغيير الاصلاحى أو الثورى فى المجتمع •

وأخيرا تبين لنا النتائج طرق الكتابة وأساليبها كما إنعكست

فى مقالات وأعمدة الرأى بمجلة « روز اليوسف » فى الفترة المعنية بالدراسة . والتى تمثلت أولا فى الاعتماد على الآراء الشخصية والذاتية ب (٢٩) تكرارا واعتمدت عليها المجلة طوال الفترة . ثم جاء كل من التعميم الجارف والبرهنة باستخدام الأمثلة ب (٢٧) تكرارا لكل منهما وذلك طوال الفترة . ثم ابراز الأسباب والدوافع ب (٢٣) تكرارا طوال الفترة فيما عدا عام ١٩٤٥ . ثم جاء التشخيص مع اقتراح حلول ب (١٩) تكرارا وذلك طوال الفترة . ثم فئة التنبؤ ب (١٤) تكرارا ولم ترد عامى ١٩٤٥ و ١٩٤٧ ، ولكنها تصاعدت تصاعدا نسبيا عقب ذلك .

وأخيرا الاعتماد على المصادر ب (٨) تكرارات . وقد ظهرت طوال الفترة ، فيما عدا عامى ١٩٤٧ و ١٩٥٢ ـ خشية على مصادرها الصحفية من العقاب ـ وهذا يعكس لنا منطقية وعلمية «روزاليوسف» فى اعتمادها على طرق الكتابة والأساليب العلمية من رأى شخصى الى تعميم وبرهنة الى ابراز أسباب ثم التشخيص واقتراح حلول ثم التنبؤ والذى نلاحظ تصاعده لديها واستمراره فى نهاية الفترة .

هكذا يتبين مراعاة سياسة روز اليوسف التحريرية للمصلحة العامة دون اتجاه ما ، وحرصها على التغيير من أى اتجاه .

يتبين لنا من دراسة مجلة « روزاليوسف » أنها من أشد المؤمنين بأن الأمم لا تستطيع أن تقف على أقدامها الا مستندة الى الجيش ، الا أنها لم تؤمن أن من حق الجيش أن يتدخل فى سياسة بلده أو يسيطر على الشعب ويحدد مصيره ويقوم على ادارته (١٥٣) .

---

(١٥٣) احسان عبد القدوس ، الجيش والسياسة ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٤٩/٤/٦ .

كما أنها تؤمن أن الأحزاب المصرية جميعها تمثل طبقة واحدة متفقة المصالح والأهداف والأهواء ، وهى طبقة كبار الملاك (١٥٤) ٠

وان هذه الأحزاب ليس لها مفهوم اجتماعي أو اقتصادى يرتبط به الناس ، وليست لها رسالة دائمة يمكن أن تعيش عليها (١٥٥)٠ لذا فهى مجلة مستقلة عن كل حزب ، وكل حكومة ، وكل جهة - منذ أن انفصلت بسياستها عن الوفد عام ١٩٣٥ - وانها ترقب الأوضاع الداخلية فى مصر دون أن يكون لها فيها صالح حزبى ، ودون أن يكون لها كسب منها الا الكسب العام تأييدا لتوجيهاتها ونقداتها (١٥٦) ٠

وقد استدللنا من مستوى التحليل الكلى لنتائج تحليل مضمون مجلة « روزاليوسف » أنها مجلة عنيت بابراز المسألة الاجتماعية بقضاياها ومشكلاتها من خلال مقالات وأعمدة الرأى بها من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، وذلك بلا انتماء لسياسة حزب أو جماعة ما ٠ كما عرفت بعدائها للظلم الاجتماعى الذى عانى منه مجتمع ما قبل الثورة ، وكراهيتها للفساد الذى ينعكس فى الأمراض الاجتماعية ٠ وأنها المجلة التى توقعت أن الثورة آتية طالما كان ظلم الفقراء قاعدة ٠

وبعد أن حددنا خريطة القضايا والمشكلات الاجتماعية كما انعكست فى مجلة « روز اليوسف » اعتمادا على مستوى التحليل الكلى ، فاننا بصدد عرض تفصيلى لرؤيتها لكافة القضايا والمشكلات

(١٥٤) احسان عبد القدوس ، ١١ الف شخص يملكون ٢١ مليون مصرى ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٥١/٢/١٢ ٠

(١٥٥) أحمد بهاء الدين ، كيف تولد الأحزاب ؟ ، عمود ، روزاليوسف ، ١٩٥٢/٤/٢٨ ٠

(١٥٦) احسان عبد القدوس ، من يخلف هذه الحكومة بعد سقوطها ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٥٢/١/٧ ٠

من حيث تحديد المشكلة ومؤشراتها وأسبابها والحلول المقترحة لهـا ٠

تمثلت المشكلة الأولى كما ظهرت فى مجلة « روزاليوسف » فى مشكلة **عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية** ب (٧٢) تكرارا ، منها (٧) تكرارات لمنطوق المشكلة اللفظى ٠ وتمثلت **المؤشرات** فى (٢٢) تكرارا ٠ حيث ظهرت معاناة الأغلبية من الفقر وسوء الحالة الاجتماعية وقلة الدخل ب (١٢) تكرارا ، وارتفاع معدل الملكيات الكبيرة وتكدس الثروة ب (١٠) ــ تكرارات٠ أما **الأسباب** فقد وردت ب (٢٢) تكرارا ، فحصل فشل السياسات الحكومية فى توزيع الدخل والثروات ورفع مستوى المعيشة ، بالاضافة الى أن نظام الضرائب المطبق لا يحقق العدالة بين الطبقات على (٥) تكرارات لكل منها ٠ وكل من سوء توزيع الملكية ، ومقاومة كبار الملاك لفكرة تحديد الملكيات الكبيرة أو فرض الضرائب ، فقد حصل كل منهما على (٣) تكرارات ٠ وكل من فساد الجهاز الحكومى ، وعدم وجود سياسات اجتماعية متكاملة للنهوض بكل فئات الشعب (فى القرية والمدينة) على تكرارين لكل منهما ٠ وكل من عدم تنظيم العلاقة بين ملاك الأطيان الزراعية ومستأجريها ، وعدم تنفيذ مشروعات الاصلاح فقد حصل كل منهما على تكرار واحد ٠ أما الحلول المقترحة للمشكلة فقد وردت ب (٢١) تكرارا ، منها (٥) تكرارات للاصلاح الضرائبى وفرض ضرائب تصاعدية ، و (٣) تكرارات لتحقيق تكافؤ الفرص ٠ فى حين حصل تحديد الملكية الزراعية واعادة توزيع الملكيات الشاسعة على صغار الفلاحين، ومحاربة الفقر واطعام الفقراء ومساعدة المحتاجين ، ورفع مستوى معيشة المواطنين ، والاصلاح الاجتماعى فى الريف والمدينة ، واستصلاح الأراضى البور الصالحة للزراعة وتوزيعها على صغار الفلاحين ، على عدد تكرارين لكل منهما ٠ فى حين حصل كل من سن تشريع جديد لحماية صغار المستأجرين من تعسف ملاك الأراضى

الزراعية ، والتخلص من الاستغلال الداخلى والخارجى لرفع مستوى معيشة الطبقة العاملة ، وتخفيف العبء الضريبى على الفقراء ، على تكرار واحد لكل منهما •

من ثم ، يتبين أن « روزاليوسف » قد دافعت عن الفقراء ، وأكدت العدالة الاجتماعية وأهمية تحقيق المساواة بين طبقات الشعب بمنظور اصلاحى اجتماعى • وكشفت عن عدم تحقق العدالة الاجتماعية فى مصر ، التى تعد « من أهم الأهداف السياسية التى يجب أن ينزع اليها اتجاه الزعماء » • واستشهدت فى ذلك برأى « أحمد لطفى السيد » ومؤداه أنه « لم تتحقق العدالة الاجتماعية فى مصر ••• ولن تتحقق ••• ولكنها كلما اقتربت من المثل الأعلى جاز أن نعتبرها كاملة • ويرجع انحطاط العدالة الاجتماعية فى مصر الى ظروف السياسة بلا شك ، لأن مهمة الساسة هى تدبير أمور الجمهور •••• فى ظل عدالة شاملة • وحق الانسان فى العدالة الاجتماعية ولدته الطبيعة نفسها ولم تكن السياسة الا عملا يصون توازن هذه العدالة من مؤثرات الفوارق التى تحدث نتيجة لاختلاف طبائع البشر • أما كيف تتحقق العدالة الاجتماعية ، فليس من سبيل الى ذلك الا اذا اقترب الخلق السياسى من المثل الأعلى وهو •• تدبير حياة المجموع فى الحدود الطبيعية» • كما استشهدت «روز اليوسف» برأى « عبد الرحمن عزام » الذى ذكر ، أن العدالة الاجتماعية ـ لاتتحقق على الصورة المثالية الا اذا طبقت النظم الاسلامية ، كنظام اجتماعى ، بالروح والمعنى الذى قصد اليهما القرآن والسنة (١٥٧) • كما أشارت المجلة الى موقف « محمد محمود خليل » ـ الذى كان فى وقت سابق رئيسا لمجلس الشيوخ ـ الذى برز فيه معارضا لمشروع تحديد الملكيات الزراعية • وقوله « ان القانون فى الأصل

---

(١٥٧) روزاليوسف ، العدالة الاجتماعية فى مصر ، احاديث صحفية ، دون توقيع ، ١٩٤٥/٧/١٩ •

وبعد تعديل اللجنة يعتبر .. قانونا غير مدروس » بالرغم من أن المشروع درسته لجنة مختصة من لجان المجلس ؟

وقوله « أنه يجب الى جانب وضع المبادىء أن يتم التشريع بتدخل الحكومة » . فكيف ذلك والدستور يعطى كل نائب الحق فى تقديم مشاريع قانونية (١٥٨) .

كما بينت المجلة رفض كلمات يستخدمها الوزراء والنواب فى مناقشات البرلمان كالغوغاء والدهماء وأبناء الشوارع لوصف أبناء الشعب . وذكرت أنه كان يمكن أن لا يكونوا هكذا لو تركزت العدالة الاجتماعية فى هذا البلد .. أما أن يكونوا هكذا فليس هذا ذنبهم أبدا » (١٥٩) .

وأكدت « روزاليوسف » ضرورة احداث التغيير ، بقولها « نحن فى حاجة الى ثورة نقض بها على جيل من الساسة أفسدته الأيام ولوثته الأغراض » ، « ثورة نستبدل بها هذا الجيل بجيل آخر ... قرأ ودرس وآمن » .. جيل يستغله الشعب ولايستغل الشعب ونحن فى حاجة الى ثورة اجتماعية نرفع بها الفلاح والعامل والموظف .... ثورة نسوى بها أعالى الأمة بأسافلها حتى لا يكون بيننا غنى فاضح فى غناه وفقير بائس فى فقره ، بل نصبح جميعا ازاء خيرات مصر سواء ، ونحن فى حاجة الى ثورة لننشىء بها جيشا .. يخيف ويهدد ويحمى الديار .. لاجيشا يتهادى أمام المحمل وفى حفلات افتتاح البرلمان .. ونحن فى حاجة الى ثورة على النظام الحكومى .. العتيق المذرى المتكامل » (١٦٠) .

---

(١٥٨) محمد خطاب ، خليل بيه » وتحديد الملكية ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٤٥/٧/١٩ .

(١٥٩) روزاليوسف ، صواريخ ، مقال ، توقيع أ. و ، ١٩٤٦/٦/١٩ .

(١٦٠) احسان عبد القدوس ، الشباب ثورة ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٤٦/١١/٣٠ .

كما بينت المجلة أن الوطنية قد تطورت ، ولم يعد يكفى لها أن تتحمس بل يجب أن تفهم أيضا كيف تحل مشاكل الوطن · ولم تعد أسسها قاصرة على مكافحة الانجليز ، بل أهم أسسها مكافحة الفقر والمرض والجهل ·

وانه لا يكفى القول بأن الفلاح المصرى هو خير فلاحى العالم ، بل يجب أن نثبت بالأرقام عدد المرضى من الفلاحين وعدد الأصحاء وعدد العرايا الحفاة وعدد من يموت من أطفالهم وعدد من يبقى على قيد الحياة (١٦١) ·

وأوضحت أيضا أننا نعانى من فراغ هائل فى توزيع الثروة الأهلية ، والذى يبدو واضحا فى الفروق الشاسعة بين الطبقات ، كما نعانى من فراغ هائل فى الأداة الحكومية ·· والذى يبدو فى هذا الروتين البطىء الذى أبقى أكثر المشاريع حبرا على ورق ، مما يبدو واضحا فى تطبيق قوانين الضرائب · واستطردت بقولها « نحن نعانى فراغا هائلا فى الزعامة الشعبية ، وليس اللوم على الزعماء وانما اللوم على الشعب ، فالزعيم الضعيف لا يكون زعيما الا بين شعب أضعف منه ، والزعيم الدجال لا يكون زعيما الا بين شعب مغفل» (١٦٢) · وهى فى ذلك تستثير الشعب فى سياق تناول مشكلة اجتماعية أساسية · مما يساعد على تهيئة الرأى العام لحدوث التغيير ـ وذلك يدلل بدوره على صحة فروض الدراسة ـ ولكن رغم هذا الحس الثورى لدى « روزاليوسف » الا أن رؤيتها لحل مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية قد عكست رؤية اصلاحية لاحداث التغيير ، أى بشكل اصلاحى وليس ثورى

(١٦١) احسان عبد القدوس ، لو الغيت هذه الأحزاب ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٤٧/١١/٢٦ ·

(١٦٢) احسان عبد القدوس ، الفراغ الهائل ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٤٨/٢/١٨ ·

جذرى . وذلك يتضح فى تأييدها لاتجاه الحكومة فى تعميم الملكيات الصغيرة بتوزيع ثلاثة آلاف فدان على ستمائة أسرة ، وتأييدها لاقتراح اصلاح الأراضى البور وتوزيعها على صغار الملاك .

ودعت الى وضع حد أعلى للملكية الزراعية ، حيث تقوم الحكومة بشراء الأراضى من كبار الملاك وتدفع لهم الثمن العادل ثم تعطيها للمعدمين وأشباههم وتسترد منهم الثمن أقساطا سنوية وبفائدة معتدلة ، وعلى أساس أن يتجه كبار الملاك بأموالهم صوب الاستثمار فى الصناعة والتجارة والنقل (١٦٣) .

كما أكدت أن نظرة الى ميزانية الدولة المصرية تبين أن الثائرين على نظام الطبقات فى مصر هم علماء فى علم الأرقام ، وان الثورة على النظام الاقتصادى فى مصر حق ، وذلك لأن البلد يصرف فيه الفقير على الغنى وتبنى فيه الثروات بالظلم . كما تبين الاستهانة بحقوق شعب بدأ يتعلم الثورة لحقوقه .

وأكدت بقولها « أرقام لا يمكن أن تتغير لأن الذين يملكون تغييرها هم حضرات أعضاء مجلس البرلمان ، وهم جميعا ـ أو على الأقل معظمهم ـ من السادة أصحاب العزب والأطيان وليس من صالحهم ـ كما يعتقدون ـ أن يزيدوا عبء الضرائب على ثرواتهم ... ولو علم ... أعضاء البرلمان أن مصلحتهم الكبرى بل ان بقاءهم معلق بتعديل هذه الأرقام لأن الشعب قد بدأ يؤمن بعلم الحساب .. لغيروها اليوم قبل غد . من أين لهم أن يعلموا وهم لا ينظرون الا الى يومهم ولا يؤمنون بأن غدا لناظره قريب !! (١٦٤) .

---

(١٦٣) راشد البراوى ، ٥٠٠ر٥٠٠ر٥ فلاح فى انتظار الحياة !! ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٤٨/٤/١٣ .

(١٦٤) احسان عبد القدوس ، ثورة الأرقام ، روزاليوسف ، ١٩٤٨/٤/١٣ .

ثم استبشرت خيرا بالتغيير ، لتوافر بعض عناصر الاصلاح ، حيث مر قانون الضرائب التصاعدية من مجلس النواب وانتصر فى مجلس الشيوخ • كما تم وضع مشاريع للرى ستضيف أربعة ملايين فدان لمساحة الأراضى المنزرعة (١٦٥) • وان كانت أكدت على استمرارية سوء العلاقة بين العمال الزراعيين وأصحاب الأراضى الزراعية ونادت الحكومة بالتدخل فى علاقتهما (١٦٦) •

كما أوضحت أن الاسلام يحول دون أى نظام تثرى فيه أقلية على حساب أغلبية ، وانما يستلزم تكافؤ الفرص بين الفقير والغنى (١٦٧) • وأن الديمقراطية تقضى بأن تتحقق العدالة الاجتماعية ، ولكنها فى مصر تقضى بأن يعول الفقير الغنى حيث يدفع الضرائب غير المباشرة التى تفرض على الأطعمة والملبوسات وهكذا ، بما يبلغ حصيلة أكبر من الضرائب المباشرة التى تفرض على الأراضى وعلى رءووس الأموال ، وتنفقها الحكومة على المناطق الثرية بينما تنسى الأحياء الفقيرة (١٦٨) •

وطالبت « روز اليوسف » بوضع نظام اقتصادى لمصر يكفل لأهلها حق الحياة ، وذلك بوضع نظام سياسى يحد من سلطة كل متسلط عليها ويعدل بين الطبقات • أى نظام ينقذ البيت المصرى

---

(١٦٥) احسان عبد القدوس ، معرض الأخلاق ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٤٩/٢/١٦ •

(١٦٦) عبد القادر حاتم (*) ، حديث الأرقام ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٤٩/٦/٢٢ •

(*) كاتب المقال هو نفسه محمد عبد القادر حاتم الذى برز خلال ثورة ١٩٥٢ والذى أصبح الآن المشرف العام على المجالس القومية المتخصصة » •

(١٦٧) احسان عبد القدوس ، الاسلام ومصطفى النحاس ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٥٠/٤/٢٥ •

(١٦٨) احسان عبد القدوس ، من المسئول عن حكم مصر ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٥٠/٧/٢٥ •

من الفقر والجوع وينقذ مصر من السخط الذى قد ينقلب الى ثورة لن تبقى ولن تذر • وهى لن تكون ثورة شيوعية ، بل هى ثورة أخطر وأقسى ، لأنها ثورة البطون (١٦٩) •

وأوضحت مجلة « روز اليوسف » الكيفية التى يدار بها الحكم لصالح الأغنياء فابرزت الاحصائيات التى تبين أن واحدا ونصف فى المائة من الملاك يملكون ٥٠٪ من الأرض (هذا عام ١٩٤٧) ويسيطرون على الشركات التجارية والصناعية • وأن الأحزاب المصرية كلها تعمل لخدمة هذه الطبقة الممثلة فى البرلمان وتتألف منها الوزارات • وبينت المجلة أن لهذا السبب فقد اتفقت تماما برامج كافة الأحزاب المصرية ، كما اتفقت كافة سياسات وأهداف واتجاهات الحكومات المصرية • وأن البرلمان قد رفض قانون رجعية الضريبة على الأطيان ، والحكومة المصرية لم تصل بالضرائب التصاعدية الى حدها الأعلى ولم تحاول أن ترفع من ضريبة التركات • وكل ما قامت به هو أنها أصدرت قرارا بتعديل الضريبة على الأطيان وجعلته بأثر رجعى لا يتعدى مداه عامين •

ثم حذرت النظام السائد بقولها « كلما بقى الحكم يدار لصالح الأغنياء ، فلن يكون للفقير صالح فى بقائه » (١٧٠) •

---

(١٦٩) احسان عبد القدوس ، كيف تصبح وزيرا فى مصر ؟ الموظف الذى يأكل اللحم كل يوم ليس له ذمة ! البحث عن عالم لوضع ميزانية البيت المصرى • مقال ، روزاليوسف ، ١٩٥٠/٨/٢٩ •

(١٧٠) احسان عبد القدوس ، ١١ الف شخص يملكون ٢١ مليون مصرى ! ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٥١/٢/١٢ •

واحسان عبد القدوس ، مجلس فقراء • لا مجلس أعيان ، مقال ، روزاليوسف ١٩٥١/٣/٢٠ •

واحسان عبد القدوس ، من هو العدو الذى يحل محل الانجليز ؟ ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٥٢/١/١٤ •

يلاحظ أن مقالات احسان عبد القدوس الثلاث نشرت بعد حريق القاهرة •

تمثلت المشكلة الثانية فى مجلة « روز اليوسف » فى **مشكلة الأمراض الاجتماعية** بـ (٢٨) تكرارا ، منها (١١) تكرارا لمنطوق المشكلة اللفظى ، وبـ (١١) تكرارا **للمؤشرات** • حيث ورد كل من المؤشرين المتعلقين بالمحسوبية والوساطة واستغلال النفوذ ، والغش والتزوير والاختلاس بثلاثة تكرارات لكل منها • وورد كل من الرشوة ، والاسراف والفساد الحكومى بتكرارين لكل منهما • أما مؤشر البغاء فحصل على تكرار واحد • واذا انتقلنا الى **الأسباب** فقد بلغت (٥) تكرارات ، منها فساد الادارة الحكومية بـ (٤) تكرارات والحروب العالمية بتكرار واحد • وفيما يتعلق **بالحلول** فقد ورد تكرار واحد لتحديد أهداف الاصلاح ووضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتنفيذها •

فقد أبرزت « روز اليوسف » ادراك الحكومة لخطورة ازدياد عدد البيوت المدارة للفسق فى عام ١٩٣٨ • فأنشأت فى القاهرة مكتب الآداب لمكافحة البغاء وضمته لوزارة الشئون الاجتماعية ، وتم ضم هذا المكتب الى وزارة الداخلية بعد اعلان الحرب فى عام ١٩٣٩ • وبانتهاء الحرب العالمية الثانية « زالت الأحكام العرفية ، وأوقفت الحكومة التصريحات التى كانت تمنح لمزاولة الدعارة

(★) كانت الدولة تنظم ظاهرة البغاء فى مصر أى تبيح ممارسة البغاء حيث تسجل البغايا وتخرج لهن بطاقات وتراخيص لمزاولته • وبدأت حركة الغاء البغاء منذ عام ١٩٤٢ ، فصدرت الأوامر العسكرية فى غضون الحرب العالمية الثانية وما بعدها بقليل وتضمنت أحكاما مختلفة تفرض على احتراف البغاء • والغى تنظيم البغاء وبيوت الدعارة بمقتضى الأمر العسكرى رقم ٧٦ الصادر فى سنة ١٩٤٩ • ثم أصدرت القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الخاص بمكافحة البغاء واتسعت أحكامه لعقاب صور شتى من التحريض أو الاتجار أو الاحتراف أو السماح به • انظر فى ذلك : ــ صبرى جرجس وحسن الساعاتى وآخرون ، البغاء فى القاهرة ، بحث أجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٦٠ ، ص ١١ و ١٢ و ١٧ • ومحمد نيازى حتاته ، البغاء بين التنظيم والالغاء ، مجلة الأمن العام ، العدد الأول ، ابريل ١٩٥٨ •

العلنية فازداد عدد الفتيات اللاتى يحترفن ... وانتشرت البيوت المدارة للدعارة السرية انتشارا لم يسبق له مثيل من قبل ، لأن الفتيات اللاتى استقدمتهن ظروف الحرب لم يستطعن العودة بأياد خاوية فاتخذن احتراف البغاء وسيلة للعيش . كما أكدت المجلة أن مواد القانون قاصرة ازاء البغاء ، بالاضافة الى خوف رجال الآداب من النقل الى الصعيد اذا استعمل السلطة التى خولها له القانون مع مزاولات البغاء اللاتى لهن اتصالات بذوى النفوذ والسطوة (١٧١) .

أما الأمراض الاجتماعية المتعلقة بالرشوة والاختلاس والمحسوبية والوساطة فقد وردت فى مجلة « روز اليوسف » خلال فترة حكم الوفد . حيث ذكرت بقولها « مضت أربعة أسابيع عملت فيها الوزارة ، وما حاولنا أن ننساه فى الوفد ذكرنا به الوفد ،... كنا نحاول أن ننسى الاستثناءات التى تمت فى عهد وزارة الوفد السابقة (١٩٤٢ ـ ١٩٤٤) فاذا الوفد يأبى علينا فضيلة النسيان، واذا بالاستثناءات كلها تعود دفعة واحدة تتحدى وتخرج لسانها تشفيا وشماتة ... عادت الاستثناءات وعاد معها الفساد يدب فى المصالح الحكومية وعادت الفوضى الأخلاقية تزحف فوق صدور الموظفين ، وعاد الحقد والنفاق والتزلف » (١٧٢) . وتساءلت « روز اليوسف » بقولها « هل يعلم رفيع المقام النحاس باشا ... أن وزير المالية قد تراجع فى العلاوة التى وعد بها الموظفين ولم يبدأ بعد فى وضع الكادر الذى وعدهم به انتظارا لملء الدرجات الخالية بالاستثناءات ، وذلك بعد أن سحب قانون التوظف الذى وضعته الحكومة السابقة ؟ » (١٧٣) .

---

(١٧١) روزاليوسف ، القانون المصرى يحمى الرذيلة ، مقال ، توقيع م.ف ، ١٩٤٧/٥/١٤ .

(١٧٢) احسان عبد القدوس ، بعد أربعة أسابيع ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٥٠/٢/٧ .

(١٧٣) احسان عبد القدوس ، هل يعلم صاحب المقام الرفيع ؟ ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٥٠/٢/١٤ .

كما ورد مامؤداه « بقى الفساد فى مصر وسيبقى وتستطيع أن تغمض عينيك ثم تدس يدك فى مكان لتخرجها ملوثة سوداء ، تقطر زفتا وقطرانا ، وتتعلق بها أسانيد الرشوة والاختلاس ٠٠٠ وحاول أن تطوف بمكاتب السياسيين المحترمين الذين يتكلمون باسم الشعب ويتشدقون بالكلمات الرنانة لترى كيف تباع الوساطات ، وكيف تسعر مقابلات الوزراء ، وكيف تثمن المواقف السياسية وكيف أصبح هؤلاء الساسة يسعون بالفساد الى الشركات قبل أن تسعى اليهم الشركات ٠ هذا الفساد العام الذى طوى الكبير والصغير ، هو فساد تسأل عنه السياسة العامة والعقلية الخاصة ، اللتان تسيطران على أشخاص الحاكمين ٠والى أن تتغير هذه السياسة وهذه العقلية فلا أمل ٠٠ فى الأقلام لأن الأقلام مهما كشفت عن مواطن الفساد فلن تكشف عن كل موطن » (١٧٤) ٠

وتمثلت القضية الثالثة فى مجلة « روز اليوسف » فى **قضية وضع المرأة ودورها** ب (٢٠) تكرارا ٠ منها تكراران لمنطوق المشكلة اللفظى ، و (١١) مؤيدا وتكرار واحد رافضا **للمؤشرات** ٠ وتمثلت المؤشرات فى العلاقة بين المرأة والرجل والزوجة والزوج ب (٥) تكرارات ، والوضع السياسى للمرأة ودورها (كحق الانتخاب والمناقشة السياسية) بتكرارين ٠ أما حق العمل كمؤشر فقد ورد بتكرارين بالموافقة وتكرار واحد بالرفض فى العام نفسه (عام ١٩٤٩) ٠ وظهر مؤشر حق التعلم والوضع الاقتصادى للمرأة بتكرار واحد لكل منهما ٠ ولم تورد أية **أسباب** للقضية فى « روزاليوسف » ٠ أما **الحلول** ، فقد بلغت (٦) تكرارات ، منها تكراران لاعطاء المرأة حقوقها السياسية ٠ وحصل كل من حتمية مساواة المرأة بالرجل اقتصاديا ، وضرورة تحديد كل من دور الرجل

---

(١٧٤) احسان عبد القدوس ، لا يكفى تغيير الأشخاص بل يجب أن تتغير السياسة ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٥٠/١١/٢١ ٠

والمرأة ، وتشجيع تعليم المرأة ، والمساواة بين الجنسين بتكرار واحد لكل منهما •

وقد تبين فى مجلة « روزاليوسف » خلال فترة الدراسة المعنية ، مجموعة نصائح وارشادات للعلاقات الزوجية ، منها نصائح للزوج اللبق الواعى كى يستطيع أن يحتفظ بحريته كرجل وبزوجته فى وقت واحد ، ومنها ترديد الكلمات المؤثرة العذبة ، والحديث معها وتبادل الضحك ، والخروج معها ، ومعاملتها كعاشق واعطائها الهدايا فى المناسبات التى تجمع ذكرياتهما (١٧٥) •

ووردت مقالات بعضها تؤيد عمل المرأة والبعض الآخر يرفضه • فالمؤيد يرى كل الفخر فى اشتغال المرأة — ويقدم دليلا بعمل زوجته ، حيث ان العمل يمكن الزوجة من الاستقلال الاقتصادى والاعتماد على نفسها فى شئون معيشتها ومعيشة أطفالها اذا لزم الأمر مما يحل أكثر مشاكل الحياة الزوجية • ويؤكد أنه حتى لو ظهرت مشكلة معاناة شىء من النقص فى الحياة المنزلية ، فعلى الدولة أن تواجهها بالحل وذلك بالاكثار من دور حضانة الأطفال والتوسع فى مؤسسات تخريج الخادمات ومديرات البيوت ، مشيرا الى وجود مؤسسة من هذا النوع فى مصر وقتئذ ، والى أنه لو تم هذا لكانت نتيجة اشتغال الزوجات هى زيادة عدد المثقفات المتحررات فى الأمة ، ورفع مستوى المعيشة فى كل أسرة ، وزيادة عدد الأيدى العاملة ، وتحرر نصف الأمة (١٧٦) •

أما الرأى المعارض لعمل المرأة فقد جاء فيه « أننى أعارض بل أقاوم فكرة اشتغال الزوجة بعمل خارجى ؛ لأن عمل الزوجة فى

---

(١٧٥) روزاليوسف ، كيف ترغم زوجتك على حبك ، مقال ، دون توقيع ، ١٩٤٥/١١/٢٩ •

(١٧٦) سامى داود ، الزوجة للعمل ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٤٩/١/٣ •

بيتها هو فى ذاته » شغلة تستغرق كل وقتها ولا تستطيع أن تجمع بينها وبين أى عمــل آخــر • وبين أن تفرغها للبيت يخلق الرجل الصالح للدولة والمتفرغ بكل قواه لعمله فى الحياة العامة والمدفوع بفضل حث زوجته كما يساعدها على اعداد أطفالهــا كى يصبحوا مواطنين ومواطنات صالحين وصالحات لمستقبل الأمم (١٧٧) •

وفى مجـــال حقوق المرأة الســـياسية ، ورد فى مجلـــة « روز اليوسف » حديث صحفى مع شيخ مشايخ الطرق الصوفية ، حيث تم سؤاله عن جدارة المرأة المصرية لعضوية البرلمان ، وأجاب بأن الوقت لا يسمح بالتفكير فى هـــذه الأمور الثانوية فعندنا من وسائل النهضة والاصـــلاح ما يحتاج الى التفكير والعمل أكثر من تفكيرنا فى ترشيح المرأة للبرلمان أو عدمه ! ثم قوله « على كل فالمرأة لم يكتمل نضجها السياسى حتى تستطيع أن تحتل هذه المناصب الخطيرة » (١٧٨) •

وهو هنا لا يطرح أسبابا دينية لرفض حقوق المرأة السياسية ، وانما يعكس نظرة ظالمة للمرأة ولدورها فى المجتمع •

وورد رأى يؤكد على حقوق المرأة السياسية تاريخيا ، وجاء فيه ما يدل على قدم العهد بهذه المشكلة • فأشار الى أن المرأة المصرية قد ظفرت بكثير من الحقوق من أقدم الحقب حيث كان لهـــا رأى مسموع ومكانة ملحوظة فى توجيــه البلاد وسياستها ، حتى انهـــا كانت تلى العهد لأبيهــا الملك ان كانت أكبر أبنـــائه • وأن التاريخ سجل صفحات نسائية مجيدة ، لم تكن فيها همة المرأة أقل من همم

---

(١٧٧) احســـان عبد القدوس ، الزوجة للبيت ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٤٩/١/٣ •

(١٧٨) روزاليوسف ، زعيم الطرق الصوفية ، حديث صحفى ، دون توقيع ، ١٩٤٥/٨/٣٠ •

الرجال • وبين أن ظلام العصور الوسطى قضى على حقوق المرأة سواء في مصر أو فى غيرها من بلدان آسيا وأوربا • ثم أخذت حقها فى التعليم فى مصر فترة حكم محمد على ــ منشىء مصر الحديثة ــ الذى أذن للمرأة بالجمع بين الوظيفة والزواج ، وعمل على ترغيب الرجال المثقفين فى الزواج من نساء عاملات ومحاربة الأفكار الرجعية ــ مؤكدا ان هــذا المعنى « منشور فى كتاب « تقويم النيل » لأمين ســامى « باشا » • وأخذ مستطردا فى دفاع قاسم أمين عن حقوق المرأة الى أن وصل الى فترة نهاية الأربعينيات ، مشيرا الى غرابة وعدم منطقية الدعوة بأن منح المرأة حقوقها السياسية يعبث بنظام الاسرة ويقوض أركان البيت قائلا ان » منحها حقوقها السياسية كالانتخاب مثلا ليس معناه احترافها للسياسة ، وانما معناه أن يكون لها رأى فى اختيار ممثلى الشعب ••• وقد يتمخض هذا المنح عن احتراف فئة قليلة من نسائنا للسياسة •

واحترافهن هذا لن يزيد على احترافهن للطب أو التعليم •• ومع ذلك فبيــوت طبيباتنــا ومعلماتنــا لم تخرب ولم تتقوض أركانها ••• فمادمنا قد سمحنا للمرأة باحتراف المهن المختلفة ، فانه ينبغى أن نسمح ــ لمن تريد ــ باحتراف السياسة الا اذا كانت السياسة فسادا نربأ بالمرأة عن التردى فيه وما أظنها كذلك ••• ووزراؤنا وزعماؤنا وحملة الأقلام منا ، ورجال برلماننا لا يعرفون لهم صفة الا أنهم سياسيون » • (١٧٩) ثم بين توافر فرصة تحقيق مطالب المرأة السياسية فى مصر حيث يتم ــ وقتئذ ــ التعديل العام لقانون الانتخاب الذى ظل جامدا أكثر من ربع قرن • وضرورة أن تسعى الأحزاب النسائية وزعيمات الحركة النسائية فى تكوين رأى

---

(١٧٩) سامى داود ، حق المرأة •• يعطى ولا يؤخذ ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٤٩/٣/٣٠ • أثارت هذه القضية فى ذلك الوقت درية شفيق •

عام نسوى مؤمن بالحقوق السياسية ، حيث يسهل ذلك تحقيقهن لهدفهن (١٨٠) ٠

وحصلت **المشكلة العمالية** على المرتبة الرابعة فى «روزاليوسف» بعدد تكرارات يبلغ (١٦) تكرارا ، منها (٤) تكرارات لمنطوق المشكلة اللفظى ، و (٥) تكرارات **للمؤشرات** ٠ حيث ظهر ازدياد نسبة البطالة كمؤشر أول ب (٣) تكرارات ، يليها كل من معاناة العمال من القهر وسوء العلاقة بين العامل وصاحب العمل بتكرار واحد ٠

أما **الأسباب** فقد بلغت (٤) تكرارات ، منها تكراران لل قصير الحكومى فى معالجة شؤون العمال وايجاد العمل لهم ٠ كما ظهر كل من عمل الحكومات على محاصرة الحركة العمالية واتخاذ اجراءات تعسفية ازاء العمال ، واغلاق الكثير من المصـــانع والاستغناء عن العمال بتكرار واحد لكل منهما ٠ وفيما يتعلق **بالحلول** فقد وردت ثلاثة بتكرار واحد لكل منهـــا ، وهى العمل على رفع مستوى وعى العمال وانشاء نقابات عمالية للدفاع عن حقوق العمال وتوحيدهم ، والعمل على تحسين المستوى الاقتصادى والاجتماعى للعمال الصناعيين والزراعيين ٠

وقد ورد فى مجلة « روزاليوسف » حديث مع « عبـــاس حليم » (*) جاء فيه أن التبرعات التى يقدمها للعمال العاطلين لن تكفى « مهما كثرت لاعالة جيش العمال العاطلين ، الذى يزيد على نصف مليون » ، وحتى لو تبرع بكل ما يملك ٠ وقوله « لكننا على

---

(١٨٠) سامى داود ، النســاء يذبن فى الرجال ، مقــال ، روزاليوسف ، ١٩٥٢/٤/٢٨ ٠

(*) النبيل « عباس حليم » مؤسس حزب العمال المصرى فى يونية عام ١٩٣١ ٠

أية حال سنحاول أن ننشىء بهذه التبرعات مصانع يعمل فيها أكبر عدد ممكن من العمال • ولا شك أن الحكومة ستجد نفسها ملزمة بالمساهمة فى مساعدة هذه الحركة » • وفى السياق نفسه أجرت المجلة حديثا مع « عبد الجليل أبو سمرة » وزير الشئون الاجتماعية ـ وقتئذ ـ والذى قال « ان مشكلة العمال العاطلين ليست بالخطورة التى يصورها بها البعض •• فان الاحصاءات تدل على أنه لا يوجد أكثر من أحد عشر ألف عامل تقريبا ليس لهم عمل » (١٨١) •

ولكن مجلة «روزاليوسف» هاجمت وزارة الشؤون وتصريحاتها بصدد العمال العاطلين وجاء فيها ما مؤداه « القفوا الهواء طعاما أيها العاطلون واربطوا الحجارة على خواء أمعائكم أيها الجوعى المنتظرون حتى يتحنن عليكم مشروع القرون الخمس » (١٨٢) •

كما تناولت مجلة « روزاليوسف » موقف الحكومة الاضطهادى للخلايا الشيوعية فى مصر ، والذى قبضت فيه على بعض زعماء العمال الذين قادوا الحركات العمالية فى نشاطها السياسى أو فى مطالبها التى جدت بعد انتهاء سنوات الحرب العالمية الثانية • وأن منطق الشيوعية يتفق مع منطق الجوع حيث تتسلل أفكارها الى كل عامل عاطل وكل معدة خاوية ، وأن العمال لا يؤمنون بالشيوعية بقدر ما يؤمنون بضرورة الثورة على الوضع الموجود من بطالة وتعطل وذعر دائم • بالاضافة الى تضمنها لمواقف الحكومة أصحاب الأعمال السيئة ازاء مطالب العمال العادلة ، فبدلا من التفاهم مع الطبقات العمالية •• أهملوها واتخذوا قرارات ظالمة بصددها حيث نال العمال المناقشون ، الرفت • ثم طالبت المجلة بضرورة التطور مع الواقع ومقابلة الوضع الجديد بما مؤداه « نحن فى حاجة الى

---

(١٨١) روزاليوسف ، ان العمال لا يفهمون الشيوعية ، حديث صحفى ، دون توقيع ، ١٩٤٦/٦/١٩ •

(١٨٢) روزاليوسف ، صواريخ ، مقال ، دون توقيع ، ١٩٤٦/٥/٨ •

اشتراكية .. الى مذهب جديد يقوم على ايمان الجماعات المتكاتفة بالنظام الاجتماعى فى الدولة ... والى الأخذ بيد نقابات العمال وهى أساس التطور الاقتصادى ، ونرشدهـا الى الطريق الصحيح ونوحد بينها » . مؤكدة أن هناك بين العمال وعيا بضرورة التطور ، ولكنه وعى مشوب باضطراب لتحديد أى طريق يختارون (١٨٣) .

ونالت **مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار** الاهتمام نفسه فى مجلة « روزاليوسف » حيث تماثل عدد تكراراتها مع المشكلة العمالية وذلك ب (١٦) تكرارا منها (٣) تكرارات للمنطوق اللفظى للمشكلة ، و (٧) تكرارات **للمؤشرات** . وقد تمثل مؤشر استمرار ارتفاع أسعار السلع والبضائع والغلاء ب (٥) تكرارات . وكل من مسئولية الحكومة عن زيادة الأسعار ، ونقص التموين بتكرار واحد لكل منهما . أما **الأسباب** فقد وردت ب (٣) تكرارات ، حيث ظهر بتكرار واحد كل من فشـل السياسات الحكومية فى مواجهة المشكلة ، وزيادة معدل الاستهلاك وجشع المنتجين والتجار وأصحاب المصانع والماليين .

أما **الحلول** فقد بلغت (٣) تكرارات . منها تكراران لضرورة تدخل الحكومة للسيطرة على المنتجات والأسعار والتموين ، وتكرار واحد لضرورة القضاء على السوق السوداء .

ويلاحظ من جداول النتائج المذكورة أن المجلة لم تعالجها قبل عام ١٩٥٠ ذلك ان حكومة الوفد كانت قد خرجت من الحكم ولم تعد اليه الا بداية ١٩٥٠ وروزاليوسف على الرغم من استقلالها عن الأحزاب فقد كانت تعادى بشكل خاص حزب الوفد منذ الأزمة التى

---

(١٨٣) أحمد يوسف الجندى ، الشيوعية لم يقض عليها ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٤٦/١٠/٩ . وكاتب المقال من كبار أعضاء حزب الوفد .

نشبت بينها وبينه عام ١٩٣٥ والتى أدت الى سحب اعتراف الوفد بروزاليوسف كصحيفة وفدية ٠

وجاءت آراء فى « روزاليوسف » بصدد هذه المشكلة ، حيث عبرت عن آمالها فى أن تكون الوزارة قد أعدت سياستها للقضاء على الغلاء ، بقولها « كان آملنا كبيرا ٠٠٠ أن تصدر التشريعات الحاسمة ٠٠ وهى الوزارة التى ظل رجالها خمس سنوات ينقدون سياسة الحكومات الأخرى فى مكافحة الغلاء ، ولكن للأسف ـ اشتد الغلاء ـ وارتفعت أسعار اللحم والخضر ، وبدأ الوزير المختص يدرس ٠٠ ثم اعترف أنه لن يستطيع شيئا لأن مقاومة الغلاء تكلف الدولة أموالا قد تقتضى فرض ضرائب جديدة ٠٠٠ فماذا يمكن أن يحدث لو بقى الوفد فى الحكم خمس سنوات ؟ انها ليست مصيبة الوفد ، بل مصيبة الأمة فى الوفد ، وهو ليس خطأ النحاس بل خطأ الشعب فى النحاس ٠٠ حزب وزعيم تمنينا لهما الخلود فاذا بهم يأبيان على أنفسهما الا الغناء » (١٨٤) ٠

ثم أشارت المجلة الى استمرار ارتفاع الأسعار وانكماش وزن الرغيف، ووجهت سؤالا لحزب الوفد مؤداه «لماذا لم يصدر من التشريعات التى تصون تموين الشعب وقوته كما أصدر أكثر من تشريع ليضمن اخماد أنفاس الاخوان المسلمين الى الأبد ؟ » ٠ وحذرت حكومة الوفد من أن مواكب التهنئة قد تنقلب الى مواكب ثورة (١٨٥) ٠

---

(١٨٤) احسان عبد القدوس ، بعد اربعة أسابيع ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٥٠/٢/٧ ٠

(١٨٥) احسان عبد القدوس ، هل يعلم صاحب المقام الرفيع ؟ ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٥٠/٢/١٤ ٠

وورد أن عدم اتخاذ الحكومة لاجراء حاسم تقضى به على الغلاء يعكس تكوينها الطبيعى حيث لا تمثل الجياع وانما تمثل طبقة لم يصل اليها الجوع والسخط (١٨٦) ٠

وأثنت المجلة على « على ماهر » الذى أسندت اليه رئاسة الوزارة بعد اقالة حكومة الوفد ـ لتخفيض أسعار السكر والكيروسين ، داعية له أن يستمر فى هذا الاسلوب (١٨٧) ٠

وحصلت المشكلة **الصحية** على (٦) تكرارات فى مجلة « روزاليوسف » ، فوردت المشكلة بمنطوقها اللفظى بتكرارين ، **والمؤشرات** ب (٣) تكرارات ٠ منها تكراران لانتشار سوء التغذية وضعفها وذلك عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ وتكرار واحد لمسئولية الدولة ازاء المريض الفقير فى عام ١٩٥٠ ٠ ولم تورد أية **أسباب** ٠

أما **الحلول** فقد تمثلت فى ضرورة رفع المستوى المعيشى والصحى للمواطنين بتكرار واحد عام ١٩٤٧ ٠

من ثم يمكننا ملاحظة تصاعد اهتمام المجلة بابراز المشكلة الصحية بعد عام ١٩٥٠ ٠

فقد وردت مقالات تدعو لمكافحة المرض والتثبت من عدد المرضى من الفلاحين وعدد الأصحاء وعدد من يموت من الأطفال وعدد من يبقى على قيد الحياة (١٨٨) ٠

---

(١٨٦) احسان عبد القدوس ، ١١ ألف شخص يملكون ٢١ مليون مصرى ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٥١/٢/١٢ ٠

(١٨٧) سامى داود ، من هنا يبدأ التقشف : تخفيض الايجارات الزراعية ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٥٢/٢/١١ ٠

(١٨٨) احسان عبد القدوس ، لو الغيت هذه الأحزاب ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٤٧/١١/٢٦ ٠

كما أشارت الى أن صرخات الجياع لا تترك مجالا للهزل ، وأن مواجهة الشعب للانجليز لن تلهيه عن جوعه حيث انه لا يوجد بشر يفكرفي جوعه وجوع أولاده ثم يبقى فيه عقل يرقب به الانجليز أو عاطفة تدفعه لمقاتلتهم (١٨٩) • وتساءلت « هل الفقير يستطيع أن يأكل ويصح ويعالج اذا مرض » كالغنى ؟ (١٩٠) •

وبلغت **القضية التعليمية** (٥) تكرارات في مجلة «روزاليوسف» حيث وردت المشكلة بمنطوقهـــا اللفظى بتكرار واحد ، وحصلت **المؤشرات** على تكرارين • تمثل المؤشر الأول في عدم تكافؤ الفرص التعليمية نظرا لارتفاع المصروفات بعدد تكرار واحد ، والمؤشر الثانى فى انتشـــار الأمية والجهل بتكرار واحد أيضـــا • ولم ترد أية **أسباب** • أما **الحلول** فقد بلغت تكرارين ، منها تكرار واحد لضرورة أن تعمل الحكومة للقضاء على الأمية والجهل ووضع خطة للتغلب عليهما ، وتكرار آخر لضرورة تكافؤ الفرص ورفض نظرية العلم للخاصة والجهل للعامة •

ولوحظ في النتائج المشار اليها أن (٤) تكرارات منها ظهرت فى « روزاليوسف » عام ١٩٥٠ ، وتكرار واحد فقط هو الذى ظهر عام ١٩٤٧ ويتعلق بضرورة تدخل الحـــكومة للقضـــاء على الأمية والجهل •

وقد أشارت « روزاليوسف » الى ضرورة تعليم كافة أفراد الشعب المصرى بقولها « يستلزم تكافؤ الفرص بين الفقير والغنى »

---

(١٨٩) احسان عبد القدوس ، من هو العدو الذى يحل محل الانجليز ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٥٢/١/١٤ •

(١٩٠) احسان عبد القدوس ، الاسلام ومصطفى النحاس ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٥٠/٤/٢٥ •

فهل الفقير يستطيع فى هذا البلد أن يتعلم كما يتعلم الغنى؟» (١٩١).

وفى تناول مجلة « روز اليوسف » لمؤشر انتشار الجهل بين الشعب المصرى ، حيث نسبة التعليم لم تزد عن عشرين فى المائة ، قامت المجلة بتحذير الحكومة وحث الشعب باعطاء أمثلة عن الهند وأندونيسيا وفرنسا وروسيا التى قامت بها ثورات وحركات اصلاحية بالرغم من أن شعوبها كانت فى بحر من الجهل مع ندرة المتعلمين بها اعتمادا على هذا الفريق المحدود من المتعلمين ثم أشارت الى مصر بقولها « وفى مصر ، توجد هذه الفئة المتعلمة التى تصلح نواة للاصلاح والتى تستطيع أن تسيطر على عواطف الشعب » ... الذى ينتظر ظهور زعيم جديد ينقذ البلاد مما هى فيه (١٩٢) . فهى اذاً لا تؤمن بزعامة النحاس رئيس الحكومة القائمة آنذاك ..

هكذا يتبين لنا صحة فروض الدراسة ، حيث يلاحظ فى معالجات « روزاليوسف » النقدية للمسألة الاجتماعية أنها قد ازدادت تصاعدا مبرزة جوانب المشكلة الاجتماعية التى واجهت المجتمع المصرى عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، والذى انصب على عجز النظام فى مواجهة المشكلات والقضايا الاجتماعية وزيادة المطالبة بضرورة التغيير الحاسم بما يعكس سياسة تحرير المجلة الذى لا ينتمى لحزب معين أو تيار ايديولوجى معين . ويصدق « احسان عبد القدوس » فى قوله « بهذه السياسة المستقلة أغضبت روزاليوسف الجميع ، وأخافت الجميع » (١٩٣) .

---

(١٩١) احسان عبد القدوس ، الاسلام ومصطفى النحاس ، المقال السابق نفسه ، فى العدد السابق نفسه فى المجلة نفسها .

(١٩٢) احسان عبد القدوس ، من هو الزعيم المنتظر ؟ ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٥٠/٩/٥ .

(١٩٣) احسان عبد القدوس ، من يخلف هذه الحكومة بعد سقوطها ؟ ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٥٢/١/٧ .

٤ ـ مجلة بنت النيل ..

اعتمد اختيارنا لأعـداد مجلة « بنت النيـل » الشـهرية ـ الخاضعة لتحليل المضمون ـ على طريقة العينة العشوائية المنتظمة مع تحديد عينة بديلة تتمثل فى العدد الشهرى التالى لأعداد المجلة التى تم اختيارها بنظام العينات .

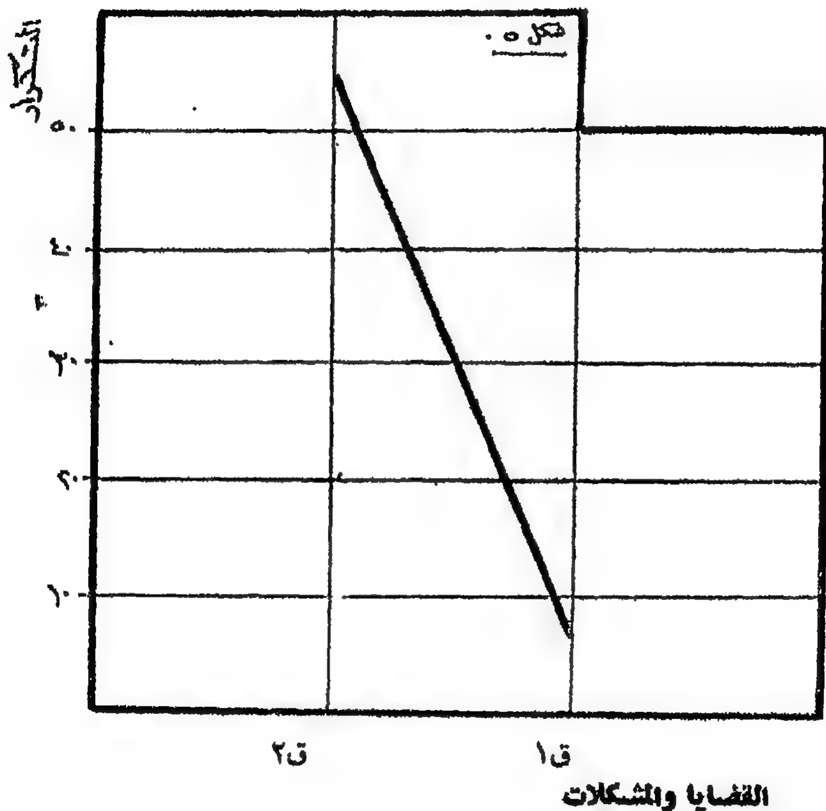
ثم قمنا بحصر عدد المقـالات الصحفية وأعمدة الرأى التى تناولت قضايا ومشكلات اجتماعية منذ صدورها حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ ـ يلاحـظ أن العدد الأول من مجلـة « بنت النيل » التى أصدرتها درية شفيق ورد فى ديسمبر ١٩٤٥ ، ولكن نظرا لعدم وجوده فى مجلد اعداد « بنت النيل » بمبنى دار الكتب ، فقد بدأنا التحليل بالعدد الثانى الذى صدر فى مستهل يناير عام ١٩٤٦ ـ وقد بلغت قوالب الرأى التى تم تحليلها فى بحثنا (١٢) قالب رأى . ظهر منها مقال أو عمود واحد فى السنوات ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٥١ ، وقالبا رأى فى عامى ١٩٥٠ و ١٩٥٢ ، و (٤) قوالب رأى عام ١٩٤٩ .

وقد بين مستوى التحليل الكلى للقضايا والمشكلات التى برزت فى مجلة « بنت النيل » ، أولوية قضية وضع المرأة ودورها . حيث حصل وضع المرأة على (٥٤) تكرارا من (١٢) قالب رأى ـ وذلك من شأنه أن يعكس دور المجلة فى التعبير عن قضايا المرأة والمناداة بحقوقها .

ثم جاء فى الترتيب مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية فى المرتبة الثانية ب (٧) تكرارات . ولم تورد أية قضية أو مشكلة اجتماعية أخرى ، بما يكشف عن ادراك مجلة « بنت النيل » التى صدرت فى خدمة قضايا المرأة كى تنال حقوقها الى ضرورة الاشارة الى القضية الأسـاسية من قضايا ومشكلات

المجتمع المصرى قبل الثورة ـ كما اتفقت عليهـا مجمل الصحف المصرية ـ وهى مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ٠

ويبين الشكل الايضاحى التالى خريطـة القضايا والمشكلات الاجتماعية كما وردت فى قوالب الرأى بمجلة « بنت النيل » من يناير ١٩٤٦ الى يوليو ١٩٥٢ ٠



(★) ق١ هى قضية وضع المرأة ودورها ، ق٢ هى مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ٠

ويلاحظ أن معالجة « بنت النيل » لقضية وضع المرأة ودورها قد تصاعدت تصاعدا ملحوظا عام ١٩٤٩ حيث حصلت فى هـذا العام وحده على (٢١) تكرارا ـ ويظهر هذا المعنى عندما نبين أن درية شفيق صاحبة مجلة بنت النيل قد أنشأت حزب « بنت النيل » وأعلنت أهدافه فى بيان صدر فى جريدة الأهرام عام ١٩٤٩ ، متضمنة الدعوة لحقوق المرأة المصرية التى يتمثل أولها فى تقرير الحقوق السياسية أى أن يكون للمرأة حق الانتخاب وحق التمثيل البرلمانى دون قيد أو شرط · بالاضافة الى حماية المرأة من الطلاق وذلك بأن لا يتم الا بين يدى القاضى وبعد أن تدرس دوافع الطلاق لحفظ حقوق الذى وقع عليه الخطأ قبل المخطىء المصمم على الطلاق · الى جانب تحديد القصد من تعدد الزوجات · ومن ناحية أخرى فقد سعى حزب « بنت النيل » للحصول على تشريع يفرض على أغنياء الريف والأقاليم انشاء مدارس أولية تتعلم فيهـا الفتيات دون العاشرة ، على أن تشرف عليها الحكومة (١٩٤) ·

أما بقية السنوات فقد تقارب عدد التكرارات بها فيما يتعلق بقضية وضع المرأة ودورها ·

وفيما يتعلق بمشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية فقد ظهرت مرة واحدة عام ١٩٥٠ · ثم تصاعدت عام ١٩٥٢ ـ حتى يوليو فقط ـ حيث بلغت (٦) تكرارات ، وهو يعد عددا متميزا بمقارنته حتى بالقضية الأولى وهى وضع المرأة فى العام نفسه ·

ويلاحظ أن مجلة « بنت النيل » قد طرحت المسألة الاجتماعية بمعالجة جزئية طوال الأعوام ـ فترة الدراسة ـ فيما عدا عامى

---

(١٩٤) الأهرام ، العدد الصادر فى ٢٣ فبراير ١٩٤٩ ، بيان تحت عنوان حزب « بنت النيل » بيان عن أهدافه ، عمود ، ص ٦ ·

١٩٥٠ و ١٩٥٢ حيث عرضتها فى اطار مترابط نوعا ما حيث عكست كل من مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية وقضية وضع المرأة ودورها ٠

مما يوضح لنا أنه حتى مع قيام المجلة بتأدية رسالتها التى تعهدت بها ازاء قضية المرأة كقضية اجتماعية تعنى بها ، لم تغفل القضية الأساسية وقتئذ الا وهى عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ٠

وتكشف لنا نتائج تحليل المضمون ، أن مجلة « بنت النيل » قد عنيت بابراز الصفوة كفاعلين مقترحين لاحداث التغيير ب (٤) تكرارات من اجمالى (١٢) قالب رأى ـ ولم تبين غيرها ـ فى السنوات ١٩٤٦ و ١٩٤٩ و ١٩٥١ و ١٩٥٢ ٠

أما الطبقات الاجتماعية التى تضمنتها قوالب الرأى الاجتماعى بالمجلة فقد تمثلت الطبقة العليا والطبقة الدنيا بتكرار واحد لكل منهما فى عام ١٩٥٢ ٠ بمـــا يعكس افتقادها للمفهـــوم الطبقى الاجتماعى ٠

وفيما يتعلق بالمؤسسات فلم تعن الا بالمؤسسات التى تتكون من الصفوة السياسية فى المجتمع ، فالحكومة حصلت على (٦) تكرارات فى كل السنوات ما عدا عام ١٩٤٦ ٠ ثم البرلمان حصل على (٣) تكرارات فى الســـنوات ١٩٤٨ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ ٠ والأحزاب والجماعات السياسية حصلت على تكرارين عامى ١٩٤٦ و ١٩٥٢ ٠ كما ظهرت الجامعات والمدارس بتكرار واحد عام ١٩٤٨ ٠

أما الجماعات الاجتماعية فقد ظهرت المرأة ب (٨) تكرارات توزعت طوال السنوات دون سنة ١٩٥٢ ثم المثقفين بعدد تكرارين عامى ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ٠

كما حصرت أدوات احداث التغيير في اصـــدار قوانين أو تشريعات ب (٤) تكرارات من (١٢) قالب رأى ، فى الأعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ · وهى بهذا تسعى الى تحقيق أهداف حزب « بنت النيل » بصدد التأكيد على ضرورة حل قضايا المرأة باصدار تشريعات ·

واخيرا طرق الكتابة وأساليبها كما انعكست فى (١٢) قالب رأى اجتماعى بمجلة « بنت النيل » لفترة الدراسة · فقد تبين من نتائج التحليل أن المجلة اعتمدت على الآراء الشخصية والذاتيـــه ب (١٢) تكرارا ثم على البرهنة ب (١١) تكرارا توزعت طوال ســـنوات الدراســة · ثم التشخيص مع اقتراح حلول ب (١٠) تكرارات توزعت كذلك طوال فترة البحث · ثم التعميم بدون أمثلة ب (٩) تكرارات ظهرت طوال الفترة ، فيما عـدا عامى ١٩٤٧ و ١٩٤٨ · واعتمدت على ابراز الأسباب والدوافع ب (٥) تكرارات طوال الفترة فيما عدا عامى ١٩٤٨ و ١٩٥٢ · ثم كل من التنبؤ عامى ١٩٤٦ و ١٩٥١ والاعتماد على المصادر عامى ١٩٤٩ و ١٩٥١ بتكرارين لكل منهما ·

من ثم ، يمكننا استخلاص ما مؤداه أن هناك علاقة بين سياسة مجلة « بنت النيل » الشهرية وبين رؤيتها للقضايا الاجتماعية حيث ركزت على قضيتها الأولى التى صدرت من أجل الدفاع عنها ، ألا وهى المناداة بحقوق المرأة · واشارتها الى المشكلة الاجتماعية الأساسية وهى عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية · وكذلك عنايتها بابراز الصفوة كمحدثين للتغيير والحكومة والبرلمان والأحزاب والجماعات السياسية كمؤسسات ترد ذكرها عند معالجتها للقضايا الاجتماعية ، وتركيزها على احداث التغيير فى المجتمع باصـــدار التشريعات والقوانين دون غيرها من الأدوات بما يعكس اتجاهاتها الاصلاحية مما يكون من شأنه بقاء الوضع على ما هو عليه ··

وقد أبرزت نتائج التحليل على المستوى الجزئى التفصيلى ، أن مجلة « بنت النيل » كانت تسعى لحصول المرأة على حقوقها كاملة غير منقوصة ، وبالأخص حقوقها السياسية • وتدعو الى حرية المرأة ، ولكنها لا تسعى للمســـاواة المطلقة بين المرأة والرجل حيث تبرز الفروق بينهما •

وتبين لنا اعتمادا على النتائج الجزئية رؤية « بنت النيل » التفصيلية للقضايا والمشكلات الاجتماعية التى عنيت بها • نجد أن **قضية وضع المرأة ودورها** قد حصلت على (٥٤) تكرارا • منها (٨) تكرارات للمنطوق اللفظى للقضية ، و (٢١) تكرارا للمؤشرات التى تدلل عليها • وقد تمثلت هذه **المؤشرات** فى الوضع السياسى للمرأة ودورها (حق الانتخاب ، وتولى مناصب سياسية وقيادية) وذلك ب (٨) تكرارات ومؤشرى حق العمل والعلاقة بين المرأة والرجل والزوجة والزوج ب (٤) تكرارات لكل منهما • وجاء مؤشرا حق التعلم والوضـــع الاقتصادى للمرأة بتكرارين لكل منهما ، ومؤشر الوضع الاجتماعى للمرأة بتكرار واحد •

أما **الأسباب** فقد بلغت (٦) تكرارات ، منها (٤) تكرارات للعـــادات والتقاليد والأوضـــاع الاجتماعية ، وتكراران للمفاهيم الدينية • وفيما يتعلق **بالحلول** ، فقد بلغت (١٨) تكرارا بالموافقة وتكرارا واحدا بالرفض وتمثلت الحلول فى ضرورة اعطاء المرأة حقوقها السياسية ب (٧) تكرارات ، وضرورة تحديد كل من دور الرجل والمرأة ب (٥) تكرارات ، والمساواة بين الجنسين بتكرارين بالموافقة وتكرار واحد بالرفض ــ وقد ظهر بالرفض عام ١٩٤٦ ثم بالقبول عامى ١٩٤٧ و ١٩٤٩ ، بالاضافة الى ظهور كل من تحرير المرأة ، وتشجيع تعليم المرأة (المدرسى والجامعى) والنهوض بمستوى المرأة المعرفى والثقافى ، ومساواة المرأة بالرجل اقتصاديا ، وذلك بتكرار واحد لكل منهما •

ومن المتفق عليه أن مجلة « بنت النيل » لم تكن لسان حال حزب من الأحزاب السياسية ولا تعبر عن تيار ايديولوجي ما بيد أنها كانت تميل ناحية الأحزاب القريبة من القصر الملكي • وان كانت تعكس رؤية وتصور للقضية الاجتماعية الأساسية وفقا لسياسة التحرير التي سارت عليها والمعنية في الأساس بالمطالبة بحقوق المرأة السياسية • وقد طرحت « درية شفيق » صاحبة المجلة ورئيسة تحريرها هذا التصور فيما يتعلق بقضية وضع المرأة ودورها في مقال نشر في العدد الثاني من المجلة • فقد ذكرت أنه قد « حاولت أحزابنا النسائية في كفاحها الطويل تركيز مطالبها في تحقيق المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة • وأحسب أن الاستقرار الاجتماعي لن يتحقق في مصر اذا نجح هذا السعي وأصبحت المساواة قاعدة بين الرجل والمرأة على السواء » • وأشارت الى أن تحقيق المساواة المطلقة فيها غبن شديد على المرأة المصرية التي عليها أن تعنى بالسعي وراء الحقوق وليس المساواة • وذلك على أساس أن صدور تشريع بتحقيق المساواة بين المرأة والرجل • سيفقد المرأة مميزات قد حصلت عليها ، حيث يتم تعطيل جميع القوانين والاعتبارات التي تعامل المرأة معاملة استثنائية ومثال ذلك ــ كما ذكرت ــ العرف الجاري بمنح موظفات الدولة الحق في مرتب كامل مع أجازة طويلة في فترة الحمل الأخيرة • ومشيرة الى تركيز الكفاح على تعديل القوانين المجحفة بحقوق المرأة • وفندت حجج المتصدرات من النساء لفكرة المساواة المطلقة مع الرجل • بقولها « الفروق بين المرأة والرجل شيء فرضته الطبيعة » و « للمرأة وظائف لا يستطيع أن يؤديها الرجل » كالأمومة ، وان ذلك سيثير « مشكلة من المسئول عن البيت ؟ الرجل أم المرأة » و « أن جميع الأديان قد فرقت بينهما في النظر الى الأمور وتناول طرائق الحياة » و « أن المرأة من الناحية البيولوجية والاجتماعية تتطلب لونا من الرعاية يفرق قطعا بين الجنسين » وأكدت أن المرأة لا تستطيع أن تقوم بالعمل نفسه أو

المساهمة نفسها التى يقوم بها الرجل فى المصنع والحقل (١٩٥) ·
لكن هذا لا يعني أن سياسة المجلة رجعية اذ انها تدافع عن حقوق المرأة ولكن باسلوب يختلف عن الأخريات ، حيث تركز على حقوق معينة لا تحرمها ـ كما عرضت « درية شفيق » ـ من الامتيازات التى حصلت عليها مسبقا · وان كنا نختلف معها فى المبدأ ، اذ ان هذا يعكس اسلوبا غير مباشر لنيل المزايا والحقوق معا ، وهذا لا يعقل ·

وورد في المجلة نفسها أن الديمقراطية الحقة تعنى الا يحرم من التمتع بالحقوق السياسية عامة وحق الانتخاب خاصة ، سوى القاصر والمجنون والمحكوم عليه فى مسائل تمس الشرف · وأن المرأة أسرع من الرجل فى تكوينها العقلى ، لذا لا يوجد ما يدعو المسئولين فى مصر الى منعها من اعطاء صوتها فى الانتخابات · وبخاصة انها أصبحت محامية وطبيبة وأديبة ومدرسة ، وتسير فى طريقى الهندسة والزراعة ، وليس هناك ما يمنع أن تكون ناخبة ، وبخاصة أيضا أنها تدفع الضرائب وتخضع لقوانين البلاد وتعامل كالرجل سواء بسواء · وذلك على أن تتمتع بحق الانتخاب ، المتعلمات المثقفات فقط ، حيث يستطعن انتخاب أكفأ المرشحين لادارة شؤون البلاد · وهذا لن يهدم كيان الأسرة لأن الانتخاب ليس أمرا يوميا ولكنه ساعات معدودات كل خمس سنوات · كما أن الدين لا يعد حائلا ، وبخاصة أنه مسموح للمرأة برفع الحجاب والذهاب الى المسارح والمطاعم واستخدام القطار والسيارة مما يجعلهن يختلطن بالرجال فى صور شتى ، فما يمنع اعطاء صوتهن فى الانتخاب (١٩٦)· وفى رأينا أن حصر حق الانتخاب فى المتعلمات دون غيرهن ، يعد

---

(١٩٥) درية شفيق ، نريد حقوقا لا مساواة ، مقال ، بنت النيل ، العدد (٢) ، ١ يناير ١٩٤٦ ·

(١٩٦) حمدى عزام ، المرأة المصرية وحق الانتخاب ، مقال ، بنت النيل ، العدد (١٥) ، فبراير ١٩٤٧ ··

قصر نظر ، وبخاصة ان السماح للنساء غير المتعلمات بالعمل قد أنضجهن بحيث يستطعن الاختيار الذى يحقق مصالحهن ويمثلهن •

كما ورد أن حصول المرأة على دور سياسي كعضوة فى مجلس النواب أو الشيوخ وكوزيرة يعد حقا لها ، ولكن على أن لا تنسى وظيفتها الأولى كزوجة وأم حميدة السيرة ومثالية (١٩٧) •

وجاء أيضا أنه لا داعى للخوف من حرية المرأة ، التى لا تهدف الا الخير للبيوت والمجتمع المصرى جميعا • حيث لن تنصرف المرأة عن وظيفتها الأولى فى البيت ، ترعى زوجها وتنشىء طفلها • أما مساهمتها فى الشئون العامة فلن تحول بينها وبين أداء التزاماتها جميعا • ولا يدور بخلد أحد أن جميع النساء سيشتغلن بالسياسة وينزلن الى ميادينها فذلك فوق طاقة أى مجتمع (١٩٨) •

كمـــا ورد بمجلة « بنت النيـــل » حقوق المرأة السـيـاسـيـة والاقتصادية والاجتماعية كما نص عليها فى ميثاق « الأمم المتحدة » حيث نصت المادة الثامنة بعدم فرض قيود تحد جواز اختيار الرجال والنساء فى فروعها الرئيسية والثانوية ، ونصت على المساواة المطلقة بين الرجال والنساء فى مزاولة الأعمال والأجور والتعليم • كمـا أبرزت أنه بالرغـم من توقيع مصر على ميثـاق الأمم المتحدة ، فان الأوضاع الاجتماعية والدينية لم تتح للسلطة التشريعية أن تحقق هذه المساواة المطلقة • وأشارت الى أن الحقوق الاقتصادية للمرأة المصرية متحققة حيث تستطيع أن تعين قيمة أو وصية ، وتستطيع أن تدير أموالها وتقبض ما لها من الحقوق وتتصرف فيها كما تشاء •

---

(١٩٧) ابراهيم عبده ، هذه العقليات ، مقال ، بنت النيل ، مارس ١٩٤٨ •

(١٩٨) درية شفيق ، سنكسب المعركة ، مقال ، بنت النيل ، ابريل ١٩٤٩ •

وأن بقيـــة الحقوق الســـياسية والثقافيـــة كفيلة بالتحقق مع الزمن (١٩٩) ٠

وجاء أن نساء مصر انما يطالبن بحقوقهن السياسية رغبة فى الاصلاح ، بوضع التشريعات التى تمس مصـــالح النساء والأسر وبالتالى مصالح المجتمع بأسره ٠ موضحة أن التشريعات التى وضعها الرجال حتى هذا الحين لم تحقق الحماية للنساء من أضرار الطلاق وتعدد الزوجات التى يساء استعمالها بما يتنافى مع روح الشريعة الاسلامية العادلة ٠ كما لم توضـع تشريعات ـ حينئذ ـ لحماية الأمومة من أن تظلم ، وتحمى الطفولة من أن تشرد ، بالرغم من حاجـة المجتمع لهـا (٢٠٠) ٠ وجاء قول « درية شفيق » ومؤداه « ليس لمثلى أن ترجو فى حياتها خيرا من أن تعيش وترى أولئك الفتيات فى مصر أعضاء فى البرلمان ٠٠٠ يدافعن عن حقوق المرأة ويقنن لها ويشرعن لحياتهـا ٠٠٠ حتى لا يجىء التشريع والتوجيه المتصل بالأم والطفل ناقصا على أيدى الرجال وحدهم » (٢٠١) ٠ وطالبت رئيس مجلس الوزراء ـ مصطفى النحاس ـ بتحقيق وعده الذى إذيع على العـالم فى أغسطس ١٩٤٩ ، بمنح المرأة المصرية حقوقها الانتخابية اذا فاز بالأكثرية فى الانتخابات العامة التى كانت ـ وقتئذ ـ على الأبواب (٢٠٢) ٠

ولم تغفل مجلة « بنت النيل » معالجة مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ، وورد بها أن هناك تقصيرا

---

(١٩٩) محمود كامل ، حقوق المرأة الدولية ، مقال ، بنت النيل ، العدد ٤١ ، ابريل ١٩٤٩ ٠

(٢٠٠) حسن شاه صالح الهاكع ، ظاهرة مؤسفة ، مقال ، العدد ٥٤ ، بنت النيل ، مايو ١٩٥٠ ٠

(٢٠١) درية شفيق ، الجيل الجديد ، مقال ، العدد ٥٤ ، بنت النيل ، مايو ١٩٥٠ ٠

(٢٠٢) درية شفيق ، دعاء ، مقال ، العدد ٦٧ ، بنت النيل ، يوليو ١٩٥١ ٠

ازاء الأحياء التى يقطنهـا الفقراء ، وتقصـيرا فى رعايتهم • فجاء ما مؤداه أنه « لا تقع مسئولية التقصير •• على حزب من الأحزاب أو هيئة من الهيئات بل تقع المسئولية على جميع الأحزاب وجميع الهيئات التى تتحدث باسم الفقراء والمعوزين » • وأوضحت أن كل برلمان ينعقد ، يتقدم الحزب الحاكم فيه بطرح الوعود التى تبدل من حياة الفقراء والفلاحين . والتى لو كانت صدقت مرة واحدة لكان حال هؤلاء قـد تغير ، فالكل يحتج بعجز الميزانيـة • وبينت أن الضرائب هى الزكاة المطلوبة من كل مؤمن قادر لرعاية حال اخوانه من الفقراء والمحتاجين ، وأنها لن تدفع طواعية ولكن بالقانون ـ وليس العلاج الناقص الذى تحاوله الأحزاب المختلفة (٢٠٣) •

وهكذا يتبين أن مجلة « بنت النيل » قد كشفت قضية وضع المرأة ودورهـا من ناحية ، ومشكلة العدالة الاجتمـاعية من ناحية أخرى • وأبرزت أن الحكومات الحزبية المتوالية من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ قد عجزت عن حل المسألة الاجتماعية حلا حاسما • وطرحت حلولا اصلاحية للتغيير •

ومن ثم يمكننا القول ان الصحف الأربع المتمثلة فى جريدة الأهرام ، وجريدة أخبار اليوم ، ومجلة روز اليوسف ، ومجلة بنت النيل قد عكست كل منها رؤى تفصيلية بخصوص القضايا والمشكلات الاجتماعية فى مصر • وكان من شأنها تشخيص المسألة الاجتماعية وابراز تصوراته نقدية لجوانبها كما واجهت المجتمع المصرى عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية مما يؤثر بدوره فى تهيئة الرأى العام للتغيير الحاسم ، وذلك من منطلق سياستهـا التحريرية كصحف لا تعبر عن أحزاب أو ايديولوجيات أو جماعات سياسية •

---

(٢٠٣) درية شفيق ، الزكاة المطلوبة ، مقال ، العدد ، ٨٠ ، بنت النيل ، ١ يوليو ١٩٥٢ •

الفصل الثالث

الرؤى الكلية والتفصيلية للقضايا والمشكلات الاجتماعيـة فى الصحف التى تعبر عن أحزاب أو جماعات سـياسية من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢

.. نعني في هذا الفصل بتبيان الرؤى الكلية والتفصيلية للمسالة الاجتماعية بقضاياها ومشكلاتها في الفترة التاريخية الحاسمة المعنية بالدراسة، التي ظهرت في الصحف المصرية التي تعبر عن الأحزاب المصرية أو الجماعات السياسية والتي برزت في فترة الدراسة .

وتتمثل هذه الصحف في مصر الفتاة ، واللواء الجديد ، والأساس والوفد المصري ، وصوت الأمة ، والبعث ، والاخوان المسلمون ، والدعوة ، والفجر الجديد ، والملايين .

ومن ثم نكشف عن خريطة القضايا والمشكلات الاجتماعية كما انعكست في الصحف المذكورة ، وعن رؤية هذه الصحف لجوانب الأزمة وسماتها ، وعن طريقتها في معالجة المسألة . وذلك اعتمادا على التحليل الكلي والتحليل الجزئي لنتائج تحليل المضمون الذي استخدمناه في الدراسة .

١ ـ جريدة مصر الفتاة (الاشتراكية) (*)

ظهرت صحيفة « مصر الفتاة » ممثلة للاتجاه الاشتراكي في نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث أصدر « أحمد حسين » عددها الأول في ٢ أكتوبر ١٩٤٤ برئاسة تحرير محمد صبيح (**) .

(★) تبين من مجلدات جريدة مصر الفتاة بمبنى دار الكتب عدم وجود أعدادها من يوليو ١٩٤٧ الى ديسمبر ١٩٤٧ (أى ستة اشهر) . ومن اغسطس الى اكتوبر ١٩٤٩ (أى ثلاثة اشهر) . وقد صدرت الجريدة باسم « مصر الفتاة » حتى العدد (٢٣٣) الصادر في ٣٠ مارس ١٩٥٠ حيث توقفت الجريدة ، ثم عادت الى الصدور ابتداء من العدد (٢٣٤) بتاريخ ١٥ يونية ١٩٥٠ بعد أن اضافت الى اسمها « لسان الاشتراكية » وذلك بعد أن تحول إسم الحزب الى « حزب مصر الاشتراكي الديمقراطي » . ثم توقفت لمحاكمة صاحبها عقب حريق القاهرة .

(★★) تبين ملفات الصحف المصرية بالهيئة العامة للاستعلامات ، أن محمد صبيح قد اخطر بأنه منذ ١٩ مايو ١٩٤٥ لم يعد المحرر المسئول عن جريدة مصر الفتاة .

واعتبارا لصدور الجريدة فى فترتنا الدراسية من مايو ١٩٤٥ الى يناير ١٩٥١ كجريدة اسبوعية ، فقد اعتمدنا على طريقة العينة العشوائية المنتظمة فى اختيار أعداد الجريدة التى تخضع المقالات واعمدة الرأى المتضمنة لقضايا ومشكلات اجتماعية بها للتحليل ـ مع تحديد عينة بديلة تتمثل فى الاسبوع التالى لصدور العدد الذى تم اختيازه .

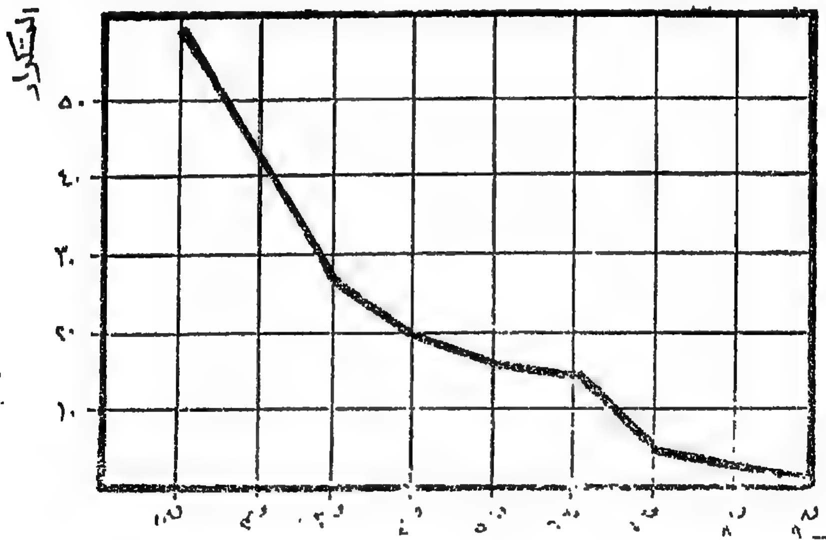
ونتج عن حصر عدد المقالات والأعمدة المعنية بالقضايا والمشكلات الاجتماعية فى جريدة « مصر الفتاة » من مايو ١٩٤٥ الى ديسمبر ١٩٥١ ـ حيث توقفت الجريدة عقب حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ ـ أن توافر عدد (٣٤) قالب رأى تخضع لتحليل المضمون فى بحثنا هذا . تمثلت فى (٨) قوالب عام ١٩٤٦ و (٧) قوالب فى عام ١٩٥١ و (٦) قوالب فى عام ١٩٥٠ ، ثم عدد (٤) قوالب فى كل من السنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ، وقالب واحد عام ١٩٤٥ . بما يؤكد الحقيقة التى أثبتناها أكثر من مرة فى عرض النتائج الكلية للصحف المذكورة آنفا ، ومؤداها أن مقالات الرأى المتعلقة بالقضايا والمشكلات الاجتماعية تزداد فى الفترات التى تسود فيها الحرية .

ومما لاشك فيه أن تحديد خريطة القضايا والمشكلات الاجتماعية كما ظهرت فى المقالات وأعمدة الرأى بجريدة « مصر الفتاة » تعكس لنا تصورها الأيديولجى لترتيب القضايا والمشكلات المتداخلة فى المسألة الاجتماعية .

شغلت مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية المرتبة الأولى ب (٥٨) تكرارا . ثم جاءت مشكلة الأمراض الاجتماعية فى المرتبة الثانية ب (٤٢) تكرارا . وتوالت القضايا والمشكلات الأخرى بتكرارات منخفضة عن المشكلتين الأوليين بما يعكس رؤية « مصر الفتاة » المتميزة لهما كمشكلات أساسية فى المسألة

الاجتماعية • فقـــد حصلت المشكلة الصحية وســوء التغذية على (٢٧) تكرارا ، والقضية التعليمية على (٢٠) تكرارا ، ومشكله التموين والغلاء وارتفاع الأســعار على (١٦) تكرارا ، والمشكلة العماليــة على (١٥) تكرارا ، وقضية وضـــع المرأة ودورها على (٤) تكرارات ، ومشكلة زيادة الســـكان على (٣) تكرارات ، ومشكلة الاسكان حصلت على تكرارين • مما يبين أن « مصر الفتاة » قد أدركت وتلمست كافة القضايا والمشكلات التى تمثلت فى الفترة من ١٩٤٥ حتى ١٩٥٢ ، فلم تغفل واحدة منها •

ويمكن ملاحظة ترتيب القضـــايا والمشكلات الاجتماعية فى « مصر الفتاة » من ١٩٤٥ الى ١٩٥١ بالرسم البيانى الموضح :



★ القضايا والمشكلات

(★) ق١ مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ، ق٢ مشكلة الأمراض الاجتماعية ، ق٣ المشكلة الصحية وسوء التغذية ، ق٤ القضية التعليمية ، ق٥ مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، ق٦ المشكلة العمالية ، ق٧ قضية وضع المرأة ودورها ، ق٨ مشكلة زيادة السكان ، ق٩ مشكلة الاسكان •

ونلحظ من الشكل الايضاحي لترتيب القضـــايا والمشكلات الاجتماعية فى « مصر الفتاة » أن المشكلات والقضايا المعنية بالصحه والتعليم والتموين وارتفاع الأسعار احتلت المرتبة الوسطى كنتائج مجمل الصحف الا أن مشكلة العمال قد ارتفعت مرتبتها فى الجريدة فى حين انخفضت قضية وضع المرأة ودورها • أما رؤية «مصر الفتاة» لمشكلتى زيادة السكان والاسكان ، فقد تمثل فى مؤخرة القضايا والمشكلات كغيرها من الصحف المصرية • وظهر تميزها الواضح فى وضع مشكلة الأمراض الاجتماعية عقب مشكلة عدم المســاواة والعدالة الاجتماعية الذى يعكس دورها فى تبيان الشقين الأساسيين فى منظورها للمشكلة أو المسألة الاجتماعية •

وبالنظر الى تصاعد الاهتمام بمعالجة القضايا الاجتماعية فى « مصر الفتاة » يمكننا أن نلحظ حدوث تصاعد فى شــدة المعالجة للمشكلات والقضايا الأساسية • حيث تصاعد اهتمام مقالات الرأى وأعمدته بالجريدة فى كشف مشكلة عدم المســاواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ، فبينما لم تورد فى سنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٧ و ١٩٤٩ ووردت بـ (١٣) تكرارا فى كل من ســنتى ١٩٤٦ و ١٩٤٨ ـ وهما يمثلان أعلى تكرار بالمقــارنة بالقضــايا والمشكلات الأخرى فى العامين نفسيهما ـ فقد حدث تصـاعد فى الاهتمام بتناولهـــا عام ١٩٥٠ حيث حصلت على (٢١) تكرارا واحتلت بهذا الأولوية بالمقارنة مع كافة السنوات ومع كافة القضايا من حيث رؤية « مصر الفتاة » لها •

وكذلك مشكلة الأمراض الاجتماعية فقد تصـــاعد اهتمـام « مصر الفتاة » بها ، من (٣) تكرارات عامى ٤٦ ، ١٩٤٨ ، ومن (٦) تكرارات عام ١٩٤٩ ، الى (١٢) تكرارا عام ١٩٥٠ و (١٨) تكرارا عام ١٩٥١ لتحتل بذلك الأولوية بالمقارنة مع كافة السنوات

ومع كافة القضايا فى العام نفسه • وقد ظهر تأثير هذا التصاعد فى معالجة القضايا والمشكلات الأساسية على رد فعل السلطات ازاء جريدة « مصر الفتاة » حيث رفعت وزارة الداخليه مذكرة الى مجلس الوزراء فى ٢٦ يناير ١٩٥١ تقول فيه « دأبت جريدة مصر الفتاة وصاحب امتيازها أحمد حسين على محاولة قلب النظام الاجتماعى فى البلاد والدعوة الساخرة للثـــورة ، وحرصـــت على اثارة الفتن والبغضاء بين مختلف الطوائف ولم تترك وسيلة لبلوغ هدفها » • ثم وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢٨ يناير ١٩٥١ على طلب وزارة الداخلية بالغاء جريدة « مصر الفتاة » وتحرر بذلك الى الجهات المختصة فى ٦ فبراير ١٩٥١ • الا أن محكمة القضاء الادارى ، حكمت فى ٢٦ يونيه ١٩٥١ بالغاء قرار مجلس الوزراء بتعطيل الجريدة (٢٠٤) •

أما المشكلة الصحية وسوء التغذية فقد تصـــاعد اهتمـــام « مصر الفتاة » بها عام ١٩٤٩ وحصلت فيه على (١٠) تكرارات ــ ونالت بذلك الأولوية بالمقارنة بكافة القضايا والمشكلات فى العام نفسه • وجاءت تكرارات القضية التعليمية متقاربة حتى ســـنة ١٩٤٩ ثم تضـــاءلت عام ١٩٥٠ ــ مما يعكس تأثير قرار تعميم المجانية بالمرحلة الثانوية وفقا لقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٠ • كما تصاعد الاهتمام بمعالجة مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار تصاعدا نسبيا عام ١٩٥١ مقارنة بالأعوام السابقة عليه •

وجاءت المشكلة العماليـــة بنفس تصاعد الاهتمام فى مجمل الصحف حيث تصاعدت عام ١٩٤٦ ــ بما يدلل على أن القوانين التى اتخذتها الحكومات لتحسين حال العمال أحدثت بعض الأثر على تناول

---

(٢٠٤) انظر فى ذلك ملفات الصحف المصرية بالهيئة العامة للاستعلامات •

الصحف لقضية العمال من حيث الكم فى المعالجة كما تعرض هنا نتائجنا الكمية ، وسوف نتعرض بعند ذلك للجانب الكيفى التفصيلى •

وقللت « مصر الفتاة » من شأن قضية وضع المرأة ودورها من حيث ترتيبها في مؤخرة القضايا وبكم قليل ، بالاضافة الى انحصار الاهتمام بها فى عام ١٩٤٧ فقط •

أما مشكلة زيادة السكان فقد عالجتها بتكرارات متقاربة عامى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ومشكلة الاسكان عام ١٩٥١ فقط •

وفيما يتعلق بنمط المعالجة للمسألة الاجتماعية طوال سنوات الدراسة فى جريدة مصر الفتاة • فقد تبين من النتائج أنها فى عام ١٩٤٥ قد عالجت مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار معالجة جزئية • أما فى عام ١٩٤٦ فقد ظهر ارتباط فى معالجة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والعمالية ، والتعليمية ، والصحية وسوء التغذية ، والأمراض الاجتماعية •

وفى عام ١٩٤٧ ظهر ارتباط بين القضية التعليمية وقضية وضع المرأة ودورها • ولوحظ أنه فى عام ١٩٤٨ ظهر أكبر عدد من الارتباط بين مختلف القضايا والمشكلات الاجتماعية دون قضيتى وضع المرأة ودورها والاسكان • أما فى عام ١٩٤٩ فقد ظهر الارتباط بين كل من القضية التعليمية ، والصحية وسوء التغذية وزيادة السكان ، والأمراض الاجتماعية • وفى عام ١٩٥٠ ظهر عدد كبير من الارتباط بين القضايا المتعلقة بعدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والعمالية والتعليمية والصحية وسوء التغذية ، والتموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، والأمراض الاجتماعية • وفى عام ١٩٥١ ظهر الارتباط بين قضية عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والقضية

العمالية ، والمشكلة الصحيـــة وسوء التغذية ، والتموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، والاسكان ، والأمراض الاجتماعية ٠

من هنا يظهر لنا أن « مصر الفتاة » قد ازدادت وعيـــا عبر السنوات بأن المســـألة الاجتماعية متعددة الفروع التى ينبغى أن تلقى الضوء عليها دون الاكتفاء بعرضها فى اطار جزئى ٠ وذلك دون شك يهيىء الرأى العام ليكون أكثر وعيا بقضاياه الاجتماعية ومشكلاته الأساسية ٠

وبالاعتماد على مستوى التحليل الكلى لنتائج تحليل المضمون المتعلقة بجريدة « مصر الفتاة » ، يتكشف لنا رؤية « مصر الفتاة » للفاعلين المقترحين لاحداث التغيير ٠

فقد ركزت على الصفوة لاحداث التغيير فى المجتمع بـ (١٢) تكرارا من (٣٤) قالب رأى وذلك طوال سنوات الدراسة دون سنة ١٩٤٥ ٠ كما أشارت الى الجماهير كفاعلين مقترحين لاحداث التغيير بتكرار واحـد عام ١٩٤٦ ٠ ثم حـددت جماهير الحركات العفوية بتكرارين عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ ، وجماهير الحركات المنظمة فى نقابات بتكرار واحد عام ١٩٥١ ٠ مما يعكس نضـــج ادراك « مصر الفتاة » بتعدد نوعيات المقترحين لاحداث التغيير فى المجتمع ، دون حصرها فى نوعية واحدة ، وذلك بدوره يبرز تصاعد مطالبتها بضرورة التغيير الحاســـم عبر فاعلين متعددين خـــلال ســنوات الدراســـة ٠

كما أن اهتمام « مصر الفتاة » قد ازداد وعيا بابرازها للطبقات الاجتماعية عند تناولها للقضايا والمشكلات الاجتماعية ــ كما تؤكد على ذلك النتائج المشار اليها ــ حيث حصلت الطبقة الدنيا على (٢٦) تكرارا من (٣٤) قالب رأى ، وتصاعدت عام ١٩٥١ ٠ أما الطبقة

العليـــا فقـــد حصلت على (٢٢) تكرارا وتصـــاعدت عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ · ولم تغفل الطبقة الوسطى والتى حصلت على (٧) تكرارات توزعت بتقارب أعوام ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ ·

وبينت النتائج المذكورة أن « مصر الفتاة » قد تصاعدت رؤيتها للمؤسسات الواردة الذكر عنـــد تناولهـــا للقضايا والمشكلات الاجتماعيـــة فى مستهل الخمسينيات · حيث وردت الحكومة ب (٢١) تـكرارا وتـوزعت بتقـارب حتى تصـــاعدت عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ · يليها الجامعات والمدارس ب (٥) تكرارات ثم كل من السفارة البريطانية والبرلمان ب (٤) تكرارات ، وكل من القصر الملكى والصحافة والنقابات بتكرارين ·

كما ورد الجيش والأحزاب والجماعات السياسية والشرطة بتكرار واحد لكل منهـا عام ١٩٥١ · مما يعكس توســع ادراكها بوجود مؤسسات أخرى ينبغى ذكرها عند تناول القضايا والمشكلات الاجتماعية ·

أما الجماعات الاجتماعية فقد وردت فئة طلبة المدارس والجامعات ب (٤) تكرارات ، ثم كل من رجال الدين والجاليـــات الأجنبية بتكرارين ، وكل من المثقفين والمرأة بتكرار واحد ·

وفيما يتعلق برؤية « مصر الفتاة » لأدوات احداث التغيير فى المجتمع ، فقد تبين من النتائج المذكورة أن الجريدة ذكرت اصـــدار قانون أو تشريع ب (٧) تكرارات فى السنوات ٤٦ و ٤٨ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ ، ووردت فئـــة اتفـــاق الجمـــاعات بتكرارين عامى ١٩٤٦ و ١٩٥١ · واحداث وضع ثورى باستخدام القوى الشعبية بتكرار واحـــد عـــام ١٩٥٠ · وذلك يبين أن أدوات احداث التغيير قد تعددت وتنوعت فى مستهل الخمسينيات من منظورها ·

كما تبين النتائج طرق الكتابة وأساليبها كما ظهرت فى مقالات وأعمدة الرأى بجريدة « مصر الفتاة » طوال الفترة • حيث ظهر اعتمادها على الآراء الشخصية والذاتية بـ (٣٠) تكرارا من (٣٤) قالب راى ، وتصاعد الاعتماد عليها عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١ ولجأت الى البرهنة بـ (٢٩) تكرارا تصاعدت أيضا عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ • واعتمدت على التعميم دون أمثلة بـ (٢٤) تكرارا وتصاعدت تصاعدا تدريجيا متقاربا • ثم التشخيص مع اقتراح حلول بـ (٢٢) تكرارا فى توزيع متقارب • ثم لجأت الى ابراز الأسباب والدوافع بـ (١٥) تكرارا وتوزعت بتقارب طوال الفترة ، دون عام ١٩٤٧ • وظهر التنبؤ بـ (٧) تكرارات أعوام ١٩٤٦ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ وتصاعدت تصاعدا تدريجيا • وجاءت فئة الاعتماد على المصادر بـ (٣) تكرارات خلال الأعوام ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ •

من ثم يمكننا القول بأن مستوى التحليل الكلى لنتائج تحليل المضمون الكمى قد أثبت صحة فروض البحث حيث تبين شمول معالجة جريدة « مصر الفتاة » من نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ الى قيام ثورة ١٩٥٢ ، للمسألة الاجتماعية ، وتركيزها على القضايا الأساسية مما يساعد على تهيئة الرأى العام للوعى بالقضايا التى يعانى منها المجتمع الذى يعيش فيه من وجهة النظر الاشتراكية التى تعكسها الجريدة بأكثر من محور ـ خاصة من حيث تصاعد مطالبتها بضرورة التغيير سواء كان اصلاحيا أو ثوريا ، وتعدد الفاعلين الذين اقترحتهم لاحداث التغيير وتركيزها على ابراز الطبقة الدنيا المستفيدة الأولى من التغيير فى المجتمع •

وتمثل جريدة « مصر الفتاة » اتجاها اشتراكيا غير مخالف للدين الاسلامى كما أوضحت فى مقالاتها ـ خلال الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ • فقد ورد بها ما مؤداه « لسنا من أهل اليسار الذين

يهدفون الى القاء البلاد فى أحضـــان الفوضى والفتن ويحـاربون الطبيعة والخالق ويســـخرون بالدين والأسرة والفضيلة ويمقتون الحرية » (٢٠٥) ٠

كما ورد بها « أنه لايمكن أن يصدر عن حركتنا الاشتراكيــة تعارض مع الأديان فنحن اذا اتجهنا الى التشريع الاســلامى وجدناه يقف الى جوار الاشتراكية » (٢٠٦) ٠

وقد سبق أن أوضحنا خريطة القضايا والمشكلات الاجتماعية اعتمادا على مستوى التحليل الكلى لنتائج تحليل مضمون جـريدة « مصر الفتاة » ، وتبين أنها تعكس المسألة الاجتماعية وفقا لتصورها الأيديولوجى واتجاهها السياسى ٠

من ثم ، يمكننا استعراض رؤية « مصر الفتــاة » التفصيلية لكل قضية ومشكلة اجتماعية منذ انتهــاء الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٩٥٢ ، اعتمادا على مستوى التحليل الجزئى والتفصيلى لتحليل مضمون عينة الدراسة ٠

تمثلت المشكلة الاجتماعية الأولى فى **عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية** ب (٥٨) تكرارا ، منها (١٦) تكرارا للمنطوق اللفظى للمشكلة ، و (١٥) تكرارا **للمؤشرات** ٠ يمثـل المؤشر الأول فى معاناة الأغلبية من الفقر وسوء الحالة الاجتماعية وقلة الدخل ب (٩) تكرارات والمؤشر الثانى فى ارتفاع معـــدل الملكيات الكبير وتكدس الثروة ب (٦) تكرارات ٠ أما **الأسـباب** ،

---

(٢٠٥) أحمد حسين ، أقدم للناس برنامجا ينفذ فى خمس عشرة سنة فيجعل مصر دولة عظمى ، مقال ، مصر الفتاة ، ١٩٤٨/٣/٢٩ ٠

(٢٠٦) عبد الوارث محمد رضوان ، الجديد فى حركتنا ، مقال ، مصر الفتاة ، ١٩٥٠/٢/١٣ ٠

فقد بلغت (١٢) تكرارا • تمثلت فى فشل السياسات الحكومية فى توزيع الدخل والثروات ورفع مستوى المعيشة بـ (٤) تكرارات ، وسوء توزيع الملكية الزراعية بـ (٣) تكرارات ، وعدم تنظيم العلاقة بين ملاك الأطيان الزراعية ومستأجريها بتكرارين والاستعمار بتكرارين ونظام الضرائب المطبق لايحقق العدالة بين الطبقات بتكرار واحد • أما **الحلول** المقترحة فبلغت (١٥) تكرارا • تمثلت فى الاصلاح الضريبى وفرض ضرائب تصاعدية ، والاصلاح الاجتماعى فى الريف والمدينة بـ (٣) تكرارات لكل منها • وفى كل من اصلاح الأداة الحكومية ، وتحديد الملكية الزراعية واعادة توزيع الملكيات الزراعية الشاسعة على صغار الفلاحين ، ورفع مستوى معيشة المواطنين بتكرارين لكل منهم • وفى كل من تحقيق تكافؤ الفرص لكل الشعب ، والتكافل والتضامن الاجتماعيين ، واستصلاح الأراضى البور الصالحة للزراعة وتوزيعها على صغار الفلاحين بتكرار واحد لكل منها •

أبرزت جريدة « مصر الفتاة » كلمة الملك التى أذاعها على مصر والشعوب الاسلامية ، واعتبرتها بمثابة انذار يوجهه الملك الى حكومته وأغنياء بلاده بأن أحوال مصر لايمكن أن تستمر على ما هى عليه من فوارق فاحشة بين طائفة قليلة احتكرت كل شىء فى مصر وسواد أعظم من الشعب يتضور جوعا وذلا ، وقوله : « ان الفقر لا يسأل عنه الفقراء ولكن يسأل عنه الأغنياء فاعطوا الفقير حقه دون أن يطلبه » (٢٠٧) •

---

(٢٠٧) مصر الفتاة ، الأغنياء هم المسؤلون عن فقر الفقراء ، تعليق على خبر ، دون توقيع ١٩٤٥/٨/١٥ •

وورد فى الجريـدة أن العمال والفلاحـين يجترون الأمانى ويعيشون فى أحـــلام العدل الاجتماعى وهم وأولادهم فى مسغبة شاملة (٢٠٨) • ونبهت الشعب كى يدرك دجـــل الحكومة حيث « يعلن صدقى باشا ما يسميه الحرب على الفقر ثم يقف فى البرلمان ليقول انه مضطر لبيع مساحات كبيرة من الأراضى البور لكبار الملاك لأن اصلاح هذه الأراضى يحتاج الى الوقت » (٢٠٩) •

كما أبرزت « مصر الفتاة » فوضى توزيع الثروة الزراعية ، والذى ساعد على ايجاده الانجليز لاضعاف الشعب بتقسيمه الى قسم السادة ويعتبرون الانجليز أولياء نعمتهم والمحافظين عليها ، وقسم بقية الشعب الذى يعيش على الفتات • وان علاج هذه الفوضى يتأتى بتطبيق مشروع اصلاحى مؤداه تحديد الملكية الزراعية ، وذلك بأن تحدد الحكومة حدا أعلى للملكيات الزراعية ولتكن مائة او مائة وخمسين فدانا فتستولى الحكومة من جراء ذلك على ما يقرب من مليون ونصف مليون فدان ، تضاف الى ملكياتها فتصبح ثلاثة ملايين فدان ، ثم توزعها على صغار الملاك والأجراء بمعدل ثلاثة أو خمســـة أفدنة حسب عدد أفراد الأسرة وقدرتهـــا على انتاج الزراعى • مؤكدة أن هذا هو الحـــل الحقيقى للاصــــلاح الاجتماعى ولتحقيق العدالة الاجتماعية ، حيث ان علة ضعف مصر وتأخرها يرجع الى الفقـــر وما الجهل والمرض الا تابعان (٢١٠) •

---

(٢٠٨) محمد متولى عوض ، أهذه هى الحياة ؟ ، مقــال ، مصر الفتاة ، ١٩٤٦/٢/٢٠ •

(٢٠٩) فتحى أبو الوفا ، ابشروا أيها المصريون فلا فقر ولا مرض ولا جهل •• فقد أعلنت الوزارة عليها الحرب ، مقال ، مصر الفتاة ، ١٩٤٦/٥/٨ •

(٢١٠) بدرخان يونس أرسلان ، الصناعة وأثرها فى الاصلاح الاجتماعى ، مقال ، مصر الفتاة ، ١٩٤٨/١/١٢ •

وبينت كيف تقوم الحكومة بمضاعفة آثار البؤس والفقــــر بما مؤداه « اذا أريد اصلاح حال » الفلاح والعامل جعلت الوزاره يدها مغلولة ·· فاذا أريد الانفــــاق فى المظــاهر ·· والأبهة ·· بسطت الوزارة يدها ، مما يعكس العقلية الرأسمالية التى تقف حجرا عثرة في سبيل قانون الضريبة التصاعدية · والأخير من شأنه تحقيق بعض التقريب بين الطبقات (٢١١) · وأبرزت أن سبب التدهور هو بســـوء التوزيع الذى جــــاء نتيجـــة الاحتـــــلال البريطانى (٢١٢) ·

وأن الأغنياء يتفننون فى صنوف الاسراف والبذخ ، ويعنون « بكلابهم » بينما يرزح الفقراء فى البؤس · وذكرت الأغنياء بالفقراء بقولها « أيها السادة افتحوا عيونكم » و « الحق فى الحياة والمساواة فى الفرص » (٢١٣) · « وكل ذلك لن يزيد النار الا اشتعالا لأن المساواة التى هى الأساس لكل مجتمع راق منعدمة فى مصر ولا أثر لهــــا فى تصرفات الحكومة » « وهذا هو الظــلم الذى لن يكون له الا أثر واحد ونتيجة واحدة وهى الفوضى والاضطراب والخلل التى هى مقدمات الثورة والفتنة العميـــــاء التى أذا اشتعلت فلن تبقى ولن تذر » (٢١٤) ·

كما نقدت « مصر الفتاة » اقتراحـــا بقانون الاصلاح الزراعى قدمته جماعة النهضة القومية (منهــــا مريت غالى وابراهيم بيومى مدكور وبعض المفكرين المعنيين بالاصلاح والتقدم الاجتماعى) الى

---

(٢١١) عبد المجيد نافع ، وجوه جديدة ، مقال ، مصر الفتاة ، ١٩٤٨/٥/٣ ·

(٢١٢) كامل حسين نصحى ، « نحن ندعو الى نهضة اقتصادية » ، مقال ، مصر الفتاة ، ١٩٤٨/٩/٦ ·

(٢١٣) سعد زغلول فؤاد ، نف هنا ، عمود ، مصر الفتاة ، ١٩٥٠/٨/٢٥ ·

(٢١٤) مصر الفتاة ، الخدمة السايرة أو الطاقة المنبوذة ، مقال ، بدون توقيع ، ١٩٥٠/٨/٢٥ ·

مجلس الشيوخ فى أوائل عام ١٩٤٨ ٠ وذلك بكونه قانونا رجعيا ، يتصور أنه يقوم باصلاح زراعى بالحد من التوسع فى زيادة الأراضى المملوكة فى المستقبل ، فى حين أنه يحافظ على الوضع الراهن لكبار الملاك ٠ لذا فقد اعتبرت « مصر الفتاة » المنع فى هذه الحالة ضد الدستور والديمقراطية والمساواة بين المصريين ٠ ورأت ضرورة تحديد المسألة من زاوية أن يكون هناك كبار ملاك أو لايكون ٠

من هنا ، فانها تؤيد الاقتراح المقدم من « الحزب الاشتراكى » وهو اقتراح « ابراهيم شكرى » ومؤداه التسوية بين الملاك جميعا بنزع ملكية ما زاد على الخمسين فدانا مقابل الحصول على سندات بقيمة الأطيان المنزوعة (٢١٥) ٠ ثم تقوم الحكومة بتوزيع الأطيان المنزوعة على المزارعين الذين يعملون فى هذه الأراضى تطبيقا لمبدأ « الأرض ملك لمن يعملون عليها » ٠ وأشارت الى مسئولية الحكومة والبرلمان ، بقولها « منذ أعلن الدستور ٠٠ لم يعد الملك مسئولا عن ادارة مصر والانفاق على مرافقها مسئولية مباشرة بل ان ذلك قد أصبح من اختصاص الحكومة والبرلمان ، الذى يجمع الضرائب من الناس ثم ينفقها ويوزعها بمقتضى الميزانية على مرافق الدولة » (٢١٦) ٠

كما ورد بالجريدة فى سياق حديث مع « سيد قطب » أن العدالة الاجتماعية ينبغى أن تقوم على أسس ومبادىء اسلامية ، التى بها الكفاية لاقامة عالم متحضر تتحقق فيه كل الضمانات

---

(٢١٥) مصر الفتاة ، السيد مريت غالى يقدم قانونا للاصلاح الاجتماعى يعارض فيه القانون المقدم من الأستاذ ابراهيم شكرى باسم الحزب الاشتراكى ، تحقيق صحفى ، بدون توقيع ، ١٩٥٠/٣/١٣ ٠

(٢١٦) أحمد حسين ، من أحمد حسين الى رجال الخاصة ، مقال ، مصر الفتاة ، ١٩٥٠/٩/١ ٠

الاجتماعية التى تحققهـا الاشتراكيـة والشيوعية مع تجنب كل المسـاوىء التى تؤخذ على مبادىء النظريات المذكورة • حيث ان الاسلام أوسع أفقا وأشمل مجالا لكل الحاجات الانسانية ، فردية أو اجتماعية ، من كل نظام آخر معروف (٢١٧) •

كما ذكرت « مصر الفتاة » التوجيه الملكى للحكومة بالتعرف على مطالب الشعب وارادته والعمل على تنفيذها • موضحة أن الشعب الفقير يعانى ، ومطالبة الحكومة أن تعمل على اغنائه بفرض الضرائب على الثروات الكبيرة وتسييد العدل (٢١٨) • ومشيرة الى فساد الأداة الحكومية التى لم تعد موجهة للخدمة العامة ، وانما للتعقيد وتضييع الحقوق والوقت • بالاضافة الى عدم تطبيقهـا لقانـون الضرائب التصاعدية على الرأسماليين أصـحاب الملايين وأصحاب الأراضى الزراعية ملاك الثروة الثابتة لايدفعون ثمن ما تفيض عليهم الدولة من الأمن ــ وانما يدفعون على الفدان جنيها واحدا فى المتوسط مع أن متوسط ايجار الفدان قد بلغ خمسين جنيها • منادية بأنه قد حان الوقت للتكافل والتضامن ، واعتبار كل مصرى مواطنا له حقوق وعليه واجبات (٢١٩) • مؤكدة أن الشعب أعلن ارادته فى أنه يريد نظاما يحقق العدالة الاجتماعية ويضمن لكل فرد أن يحيا حياة كريمة • داعية الشعب كى يغير النظام السائد ويضع حدا للذل والبؤس والعبودية ، بقولها « لسنا نريد ثورة أو فتنة وانما نريد ألا تستكين أو تقف موقف المتفرج •• فليستعمل المواطنون

---

(٢١٧) مصر الفتاة ــ لسان الاشتراكية ، « حديث مع الأستاذ سيد قطب بعد عودته من أمريكا » ، حديث صحفى ، بدون توقيع ، ١٩٥٠/٩/٨ •

(٢١٨) أحمد حسين ، الشعب يريد ، مقال ، مصر الفتاة ــ لسان الاشتراكية ، ١٩٥٠/١١/١٧ •

(٢١٩) محمد متولى عوض ، نحو مجتمع أسعد ، مقال ، مصر الفتاة لسـان الاشتراكية ، ١٩٥٠/١١/١٧ •

حقهـــم فى الضغط على السلطان بالطـرق المشروعة ·· فليضغط الناخبون فى كل دائـرة انتخابية على نائبهـــم لحمله على رفض التشريعـــات التعسفية » (٢٢٠) · وقولها « لطالما قلنا للناس ان السياسة المصرية انما تهدف الى ·· غاية واحـــدة وهى حـــدمه الرأسماليين والاقطاعيين ·· وان كل النظام الذى نعيش فى ظله ·· هذا البرلمان بمجلسيه وهذا الجيش وهذا البوليس وهذه النظـم كلها قد وضعت « لخدمة الرأسماليين والاقطاعيين ، ولاســـتغلال الشعب · كما أشارت الى فشل حكومة الوفد الذى نشأ عن وقوفها متأرجحة بين اليمين واليسار ، أتعمل لصالح الطبقة العليا الرأسماليه أم الشعب (٢٢١) ؟

كما ورد فى جريدة « الاشتراكية » (مصر الفتاة) الأوضاع الجائرة السائدة فى العلاقة بين الملاك والمستأجـرين ، بقولهـــا « كيف نصف علاقة تحرم المستأجرين حرية بيع قطنه وحيازته ؟ ·· كيف نصف علاقة تجعل تحديد أسعار الأرز الذى يورده المستأجر للدائـــرة خاضـــعا لارادة الدائرة بدون اعتراض ؟ ·· أى وصف نصفه لهذه الأوضاع التى تجعل للدائرة (المقصود بها دائرة الأمير عمر طوسون باشا) الحق فى الرجوع من جانبها وحدها فى تعاقدها فى أى وقت ، واسترداد الأرض التى قام المستأجـــر بزراعتها فى الظروف التى تحلو لها » · وأوضحت انها علاقة صاحب الاقطـــاع برقيق الأرض (٢٢٢) · ثم وجهت للحكومة رأيها بقولها « ليس

---

(٢٢٠) ابراهيم شكرى ، أيها الشعب ·· أين غضبتك ، مقال ، مصر الفتاة (الاشتراكية) ، ١٩٥١/٧/٢٩ ·

(٢٢١) أحمد حسين ، نهاية حافظ عفيفى ! ، مقال ، مصر الفتاة (الاشتراكية) ١٩٥١/٨/٢٦ ·

(٢٢٢) سيد قطب ، فلنصمت نحن ·· وليتكم معالى سراج الدين ، مقال ، الاشتراكية (مصر الفتاة) ، ١٩٥١/٩/٢ ·

هناك ما يجمع الشعوب ساعة أخطر الا الشعور بالمساواة ، وأنها تكافح من أجل كيانها ومن أجل رفاهيتها ٠٠ وبيوتها وأراضيها ٠٠ وأعراضها وكرامتها » وأن « هذه المعانى لن تغيب عن الحكومة ٠٠ ولذلك فنحن على ثقة أنها ستبادر بمواجهة الموقف ٠٠ وأننا لن نسمع بعد اليوم الا ما يشعرنا بأن الحكومة لمصر كلها ، للشعب ٠٠ صغاره قبل كباره ، وفقرائه قبل أغنيائه ٠٠ وأن الفلاح والعامل والموظف الصغير والتاجر الصغير سيكونون هم هدف الحكومة في كل خطوة تخطوها وكل تشريع تصدره وكل حركة تتحركها » (٢٢٣)٠٠

وتمثلت المشكلة الاجتماعية الثانية فى جريدة « مصر الفتاة » لسان الاشتراكية ، فى **مشكلة الأمراض الاجتماعية** التى وردت فى مجملها ب (٤٢) تكرارا ، منها (١٢) تكرارا للمنطوق اللفظى للمشكلة ، و (٢٢) تكرارا **للمؤشرات** ٠ فورد مؤشر الاسراف والفساد الحكومى ب (٦) تكرارات ، ومؤشر المحسوبية والوساطة واستغلال النفوذ ب (٥) تكرارات ، والمؤشرات المتضمنة الرشوة ، والغش والتزوير والاختلاس ، ولعب الميسر فقد حصلت كل منها على (٣) تكرارات ، والمؤشران المتضمنان البغاء ، وتعاطى المخدرات فقد حصل كل منهما على تكرار واحد ٠ أما **الأسباب الكامنة** وراء المشكلة فقد بلغت (٥) تكرارات ، منها (٣) تكرارات لفساد الأداة الحكومية وتكرارين للاستعمار ٠وبلغت الحلول (٣) تكرارات ، منها تكراران لضرورة اصدار قوانين حسابية وعقابية ، وتكرار واحد لضرورة تنظيم الرقابة الحكومية ٠

---

(٢٢٣) ابراهيم شكرى ، من ابراهيم شكرى الى مصطفى النحاس ، مقال ، الاشتراكية (مصر الفتاة) ، ١٤/١٠/١٩٥١ ٠

فقد صورت جريدة « مصر الفتاة » الأمراض الاجتماعية فى مصر ، وكشفت عن مؤشراتها والأسباب الكامنة وراءها ، كما قدمت الحلول لمواجهتها • ويمكننا باستخدام التحليل الكيفى أن نحدد تصوراتها الكيفية للمشكلة •

فقد ورد بها أنه قد « أصبحت الحياة العامة فى مصر ... قائمة على الرشوة والنفاق والرياء والغش والتحايل » (٢٢٤) • كما أن البغاء مصرح به نظاما حكوميا لتأمين الزانى والزانية ، مما يعد وصمه فى جبين البلاد ، حيث صرحت ولاتزال تصرح لبعض النساء باحتراف مهنة البغاء » (٢٢٥) • بالاضافة الى خطر ادمان تعاطى المخدرات السوداء (الحشيش والأفيون) الذى تمارسه كافة الطبقات ، الارستقراطية والمتوسطة والفقيرة • وورد أن المستعمر وراء انتشار الظاهرتين الأخيرتين لاضعاف الشعب (٢٢٦)•

وجاءت أيضا ظواهر التفنن فى الاسراف والبذخ الذى تمارسه الطبقات الغنية (٢٢٧) ، كما تمارسه الحكومة • منبهه اياها أنه « لايحق لكم أن تعيشوا فى هذا البذخ وهذا الاسراف •• امنعوا استيراد الكماليات وصنوف البذخ » •• بالاضافة الى اشارتها « للجرائم التى ترتكبها الحكومة •• وهى ترقى من تشاء الى ما تشاء بغير حساب ولا قواعد ولا قانون » • وقولها « لا واسطة ولا محسوبية

---

(٢٢٤) محمد متولى عوض ، أهذه هى الحياة ؟ ، مقال ، مصر الفتاة ، ١٩٤٦/٢/٢٠ •

(٢٢٥) كامل حسين نصحى ، موضوع البقاء ! تحريم البغاء عند قدماء المصريين ، مقال ، مصر الفتاة ، ١٩٤٩/١/١٠ •

(٢٢٦) أحمد شفيق أبو اليسر ، المخدرات السوداء : الحشيش ، مقال ، مصر الفتاة ، ١٩٤٩/١/١٠ •

(٢٢٧) سعد زغلول فؤاد ، قف هنا ، عمود ، مصر الفتاة ، ١٩٥٠/٨/٢٥ •

ولا استثناء وانما المصريون جميعا سواء لدى القانون » (٢٢٨) ·
و « أتريدون منا أن نري الفساد قد استشرى ·· فأصبحت تصف مصر بأنها مجتمع منحل ·· استشرى فيه الفساد ·· ويتخذونه أداة للهزء والسخرية بمطالب مصر القومية ·· قولوا لنا ماذا تريدون · تريدون أن نفرح ونطرب لمجرد أن مصطفى النحاس وسراج الدين فى الحكم يصرف الأمور ويوزع المناصب على المحاسيب والأنصار والأصهار » (٢٢٩) ·

كما بينت أن الأغنياء يبعثرون الأموال على موائد القمار ، وكبار رجال الحكم احترفوا النهب والسلب دون خجل ، والشعب ومرافق الدولة وضعوا فى خدمة ذوى السلطان والنفوذ وأقاربهم وأصهارهم ·

وذكرت الصحيفة انه « لا يقبل أن يقول فرد أن مثل هذا النظام يجب تقديسه والابقاء عليه والتسبيح بحمده « فهو يعد » نظاما فاسدا داعرا لايروج فيه الا الفسق والقمار ·· والاختلاس والارتشاء » (٢٣٠) ·

وتساءلت « أمقدسات هذا البلد أن تترك الشركات الأجنبية وحفنة من الرأسماليين والاقطاعيين يمتصون دماء الشعب لينفقوها على الكباريهات وموائد القمار ·· هل نظامك الاجتماعى ياسراج الدين هو لعب القمار وهو الرشوة وهو الاختلاس وهو الفضائح وهو

---

(٢٢٨) أحمد حسين ، الشعب يريد ، مقال ، مصر الفتاة لسان الاشتراكية ، ١٩٥٠/١١/١٧ ·

(٢٢٩) أحمد حسين ، ماذا تريدون منا ؟ ، مقال ، مصر الفتاة (الاشتراكية) ١٩٥١/١/٥ ·

(٢٣٠) ابراهيم شكرى ، أيها الشعب ·· أين غضبتك ، مقال ، الاشتراكية ، ١٩٥١/٧/٢٩ ·

النصب والسلب •• اعتبرنا دعاة فتنة •• شيوعيين •• عصاة •• ولكننا سنحارب •• سنمضى حتى نضع من القوانين ما نحاكمكم ونحاكم أقاربكم ونحاكم كل مرتش وكل مختلس وكل متجر بالنفوذ » (٢٣١) •

أما المشكلة الثالثة التى أبرزتها « مصر الفتاة » كمشكلة اجتماعية أساسية بـ (٢٧) تكرارا فهى **المشكلة الصحية وسوء التغذية** • وقد وردت المشكلة بمنطوقها اللفظى بـ (٣) تكرارات ، أما **مؤشراتها** فقد بلغت (٨) تكرارات منها (٤) تكرارات لمؤشر تفشى الأمراض والأوبئة ، وانتشار سوء التغذية وضعفها بتكرارين، ومسئولية الدولة ازاء المريض الفقير بتكرارين آخرين •

أما **أسباب** المشكلة فقد وردت بـ (٤) تكرارات ، منها تكراران لانخفاض مستوى معيشة الأغلبية من المواطنين • كما ورد كل من قلة عدد الأطباء ، وقلة وسوء الأجهزة الطبية والأدويه والأسرة بعدد تكرار واحد لكل منها •

وبلغت **الحلول** (١١) تكرارا بالموافقة ، وتكرار واحد بالرفض ، فقد ورد رفع المستوى المعيشى والصحى للمواطنين بـ (٤) تكرارات ، كما ورد كل من العمل على تنقية مياه الشرب للأهالى ، وضرورة مشاركة الأغنياء بالمال فى المشروعات الصحيه بعدد تكرارين لكل منهما • وظهر كل من انشاء مساكن صحية ، وانشاء وحدات صحية مع الاهتمام بها بتكرار واحد لكل منهما •

وأخيرا بناء المزيد من المستشفيات والمصحات ومعامل المصل بتكرارين أحدهما موجب والآخر سالب • وذلك ما سنوضحه فى التحليل الكيفى •

---

(٢٣١) أحمد حسين ، فليسقط نظام سراج الدين الاجتماعى ، مقال ، الاشتراكية ، ١٩٥١/٩/٣ •

فقد ورد في « مصر الفتـــاة » ما مؤداه « ماذا تفيـــد عشر مستشفيات تنشئها الدولة في قرية واحدة لعلاج مرض كالبلهارسيا اذا كان المريض سيخرج من باب المستشفى ليشرب من مصـــدر الاصابة ؟ » أي من المياه الملوثة ، ويعيشون في زرائب تعد أصلح بيئة للحشرات والأمراض •

وأكدت على أهمية العمل على توافر الماء النقي والمسكن الصحي لحل مشـــكلة المرض (٢٣٢) • وتســـاءلت « كيف ينتظـــر وهو (الفقير) فاقد الحيوية أن تكون بجسمه مناعة ضد الأمراض ؟ ان العلاج ليس بالاكثار من المستشفيات والعقاقير كمـــا يدعون • ان علاجهم أولا وقبل كل شيء ملء بطونهم بالطعام والغذاء الضروري والشراب النقي » (٢٣٣) •

وفي سياق آخر ، أشارت الى وجوب انشاء مستشفيات عامة لجميع الأمراض ، وأن تقوم الحكومة ويقوم الأغنياء بالتبرع لانشاء هذه المستشفيات التي نحتاج اليها • بالاضافة الى انشاء وحدات علاجية ومستشفيات قروية ومساكن صحية في العزب والضياع • مشيرة الى انتشار الأمراض في مصر انتشارا مخيفا بين الطبقات الفقيرة (٢٣٤) •

كما بينت « مصر الفتـــاة » أن الدواء من حقوق المواطن على الدولة (٢٣٥) • الى جانب ضرورة اطعام الشعب أولا ، والى أن

---

(٢٣٢) فتحي أبو الوفا ، ابشروا أيها المصريون فلا فقر ولا مرض ولا جهل ـ فقد أعلنت الوزارة عليها الحرب ، مقال ، مصر الفتاة ، ١٩٤٦/٥/٨ •

(٢٣٣) بدرخان يونس رسلان ، الصناعة وأثرها في الاصلاح الاجتماعي ، مقال ، مصر الفتاة ، ١٩٤٨/١/١٢ •

(٢٣٤) كامل حسين نصحي ، كافحوا المرض ، مقال ، مصر الفتاة ، ١٩٤٩/٤/٢٥

(٢٣٥) محمد متولي عوض ، نحو مجتمع أسعد ، مقـــال ، مصر الفتـــاة ، الاشتراكية ١٩٥٠/١١/١٧ •

يتحقق ذلك فليجع كبار رجال الدولة حتى يعانوا كما يعانى الشعب ، فيطمئن خاطره (٢٣٦) ·

وأشارت الى أنه « فى مصر مائة وخمسون ألف مواطن يعيشون على « زبالة » المعسكرات البريطانية ، يختطف منهم الموت عشرات وعشرات كل شهر ، كما انتقلت منهم الكوليرا الى سائر المواطنين ·· كل ذلك يجرى والدولة ·· بهيلمانها تتعامى وتتجاهل هذه الحقائق الصارخة » (٢٣٧) ·

وتمثلت القضية الاجتماعية الرابعة فى **القضية التعليمية** بعدد (٢٠) تكرارا فى « مصر الفتاة » ، منها (٤) تكرارات للمنطوق اللفظى للقضية ، وعدد (٧) تكرارات **للمؤشرات** · وقد وردت كل من المؤشرات المتضمنة عدم تكافؤ الفرص التعليمية نظرا لارتفاع المصروفات ، وانتشار الأمية والجهل والسياسة والأهداف التعليمية بتكرارين لكل منهما · بالاضافة الى الخلاف حول سياسة ارسال البعثات التعليمية الى الخارج بتكرار واحد ·

أما **الأسباب** فقد ورد سوء نظام التعليم بتكرار واحد · بينما وردت **الحلول** بـ (٨) تكرارات ، منها تكراران لكل من حتمية أن تعمل الحكومة بجدية للقضاء على الأمية والجهل ووضع خطة للتغلب عليهما ، وتكافؤ الفرص ورفض نظرية العلم للخاصة والجهل للعامة ، وتعديل برامج التعليم واصلاح السياسة التعليمية مع مراعاة تطور المجتمع المصرى · بالاضافة الى ظهور كل من الدعوة الى التعليم المجانى ، ورفض التعليم الأجنبى واعتماد اللغة العربية فى برامج المدارس الأجنبية بتكرار واحد لكل منها · هذا بالنسبة

---

(٢٣٦) أحمد حسين ، الشعب يريد ، مقال ، مصر الفتاة ، الاشتراكية ، ١٩٥٠/١١/١٧ ·

(٢٣٧) سعد زغلول فؤاد ، نقط الدم ، عمود ، الاشتراكية ، ١٩٥١/٩/٢ ·

لنتائج التحليل الكمى اعتمادا على مستوى التحليل الجزئى والتفصيلى .

وفيما يتعلق بالتحليل الكيفى ، فقد عالجت جريدة « مصر الفتاة » القضية التعليمية معالجة نقدية .

فقد ورد بها أن المدارس قد أصبحت بيئة فاسدة تستخدم فيها وسائل الضرب والتوبيخ بالفاظ نابية ، كما أن نظام التعليم نفسه يقع فى ارتباك حول أى البرامج التعليمية والأساليب التى تناسب مصر وطلابها (٢٣٨) . وأشارت الى مشكلة الجهل ، وحتمية أن يتعلم الشعب (٢٣٩) .

وكشفت « مصر الفتاة » عن المحنة القاسية التى يواجهها العلم فى مصر فى عهد الوزارة الصدقية ، التى أصدرت أمرا باغلاق المدارس الثانوية والخصوصية وجامعتى فؤاد وفاروق الى أجل غير مسمى ، والتى أوصدت الجامعة والمدارس أمام الطلبة الذين لم يسددوا المصروفات مهما كانت ظروفهم . وورد بها ما مؤداه « هلا اتقى المسئولون ربهم فى أبناء اليوم ورجال المستقبل ؟ » (٢٤٠) .

وأبرزت انتشار المدارس الأجنبية فى مصر ، التى لاتخضع فى نظمها أو تعاليمها وأهدافها لنظمنا التعليمية ولا لقوانيننا التربوية . وبينت عجز وزراء المعارف المتتابعين عن الاشراف الفعلى

---

(٢٣٨) محمد متولى عوض ، أهذه هى الحياة ، مقال ، مصر الفتاة ، ١٩٤٦/٢/٢٠ .

(٢٣٩) فتحى أبو الوفا ، ابشروا أيها المصريون ... ، مقال ، مصر الفتاة ، ١٩٤٦/٥/٨ .

(٢٤٠) ابراهيم طلعت ، العلم فى محنة ، مقال فى باب « خواطر الاسبوع » ، مصر الفتاة ، ١٩٤٧/١/٨ .

على هذه المدارس ، اكتفـــاه بالاشراف الصـــــورى الذى لايغنى فتيـــلا (٢٤١) ٠

كما أكدت على أهمية ارســال البعثات العلمية الأزهرية الى الخارج ، مع الاختلاف ورأى الأزهــــر فى وجوب ارســــال بعثات للتخصص فى التربية العلمية والعملية وتاريخ التربيـــة والفلسفة والأخلاق وعلم النفس والتاريخ والقانون والمال وفقه اللغة والأدب، وفى العلوم الاســـلامية نفسها استفادة من نظـم وطرق الغربيين والمستشرقين فى تدريس هذه العلوم ، هذا فى حين رأى الأزهــر ايفاد بعثات علمية الى أوربا للتخصص فى احدى اللغتين الانجليزية والفرنسية (٢٤٢) ٠

وأشارت الى حق الفرد فى التعليم وعدم اغلاق المدارس أمام الراغبين فى العلم ، مع تكليف القادرين على أداء نفقات التعليم ـ وأن تقاس القدرة بالايراد السنوى الذى يزيد على ٣٠٠ جنيه ـ بدفع مصروفات التعليم عن أفراد أسرته ، ولتكن كبيرة حتى يساهم فى تعليم الفقير (٢٤٣) ٠

بالاضافة الى مسئولية الدولة فى تعليم المواطن (٢٤٤) ٠

---

(٢٤١) أحمد الشرباصى ، انما يستجيب الذين يسمعون ، مقال ، مصر الفتاة ، ١٩٤٧/٣/١٩ ٠

(٢٤٢) أحمد الشرباصى ، بعثات الأزهر الى الخارج ، مقال ، مصر الفتاة ، ١٩٤٧/٥/٧ ٠

(٢٤٣) مصر الفتـــاة ، مجانية التعليم أيضـــا ، مقال ، بدون توقيع ، ١٩٤٩/٣/٢١ ٠

(٢٤٤) محمد متولى عوض ، نحو مجتمع أســـعد ، مقال ، مصر الفتاة ، (الاشتراكية) ، ١٩٥٠/١١/١٧ ٠

وتمثلت المشكلة الاجتماعيــة التاليــة كمــا وردت فى « مصر الفتــاة » فى **مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأســعار** ب (١٦) تكرارا . منها (٥) تكرارات للمنطوق اللفظى للمشكلة، و (٦)تكرارات **للمؤشرات** ، التى تمثلت فى مسئولية الحكومة عن زيادة الأسعار ب (٣) تكرارات واستمرار ارتفاع أسعار السلع والبضــائع والغلاء بتكرارين ونقص التموين بتكرار واحــد . أما **الأســباب** فقد حصلت على تكرارين ، واحــد للاحتكار والمال الفائض ، والآخــر لعجز الانتاج . وفيما يتعلق **بالحلول** ، فقــد وردت ب (٣) تكرارات ، منها تكرار بالموافقة على العمل والانتاج وتكرار بالموافقة على تدخل الحكومة للسيطرة على المنتجات الضرورية والأسعار والتموين وذلك عام ١٩٤٨ ، وتكرار بالرفض لتدخــل الحكومة المذكورة وذلك عام ١٩٤٥ .

ويتضح ذلك من التحليل الكيفى لجريدة « مصر الفتاة » حيث بينت رفضها لتدخل الدولة المذكور وذلك عام ١٩٤٥ ، فجاء ما مؤداه « أن تدخل الدولة .. ووضعها القيود على حرية التجارة خطر وشر يصيبان المستهلك كما لا ينجو منهما المنتج أو الوسيط . وما تحديد أسعار رسمية لبعض السلع وايقاع أشد العقاب بمن يخالف هذا التسعير الا مظهر من مظاهر تحكم الدولة فى حرية التداول ليس له ما يبرره ، وكثيرا ما يؤدى التسعير الجبرى الى شل حركة الانتاج والتجارة . وأنه « لايحق لمصرى .. أن لايصرخ ويزأر لتدخــل الحكومة فى تحديد ما يزرع وكيف يزرع وكم يزرع واستيلائها على بعض ما يزرع » (٢٤٥) .

---

(٢٤٥) محمود المليجى ، حرية السلع من حرية الشعب ، مقال تحت باب « الرأى العام » ، مصر الفتاة ، ١٩٤٥/٧/١٨ .

ولكن يبدو أن اشتداد وطأة الغلاء وارتفاع الأسعار كما طرحتها جريدة « مصر الفتاة » جعلتها ترى فى تدخـــل الحكومة لتخفيض الأسعار أو على الأقل تثبيتها حتمية ، حيث يقاسى ذوو الدخــل الثابت والمحدود من ارتفاع الأسعار بما يصل الى ثلاثمائة فى المائة أو أكثر كما تنطق بذلك الأرقام القياسية لمستوى المعيشة (٢٤٦) .

وأخذت الجــريدة مع مرور السنوات تثير الشعب بقولهـــا « أيهـــا المجاهدون .. هل ترون كيف طغى الاحتكاريون فأرهقوا الشعب من أمره عسرا فبلغ الغلاء أشـــده لتنعم قلة مسحوقه على حساب الشعب المسكين .. ساعدونى وشدوا أزرى فان لم تفعلوا فحسبى الله ونعم الوكيل ولكنكم فاعلون ان شاء الله (٢٤٧) .

وخاطبت الحكومة الوفدية بقولها « أتريدون منـــا أن نفرح ونطرب لأن هذا الشعب الذى كان يئن من الغلاء .. فالتمس على أيديكم الأمل والفـــرج فاذا به يرزأ فى كل يوم بنكبة جديدة على أيديكم فالأسعار فى ارتفاع مستمر لاينقطع بل وتختفى السلع من الأسواق . أتريدون أن نقـــول لكم لقد أكثرتم من الزيت فى مصر وأكثرتم من الفول بدليل أن الأول ارتفع سعره وأنقص نصيب الفرد فيه والثانى يوزع بالبطاقات ، أما اللحم فقد أوقفتم الذبـــح فى ثلاثة أيام » (٢٤٨) .

وأشارت الى سوء انفـــاق الدولة على كماليات وحفلات بآلاف الجنيهات كانت كفيلة بتحطيم الغلاء (٢٤٩) .

---

(٢٤٦) نظمى حسين ، حكومات الجيل القديم تحرض الموظفين على الاضراب ، مقال ، مصر الفتاة ، ١٩٤٨/٢/٩ .

(٢٤٧) أحمد حسين ، الى أيها المجاهدون ، مقال ، مصر الفتاة ، ١٩٥٠/٦/٢٢ .

(٢٤٨) أحمد حسين ، ماذا تريدون منا ؟ ، مقال ، مصر الفتاة (الاشتراكية) ، ١٩٥١/١/٥ .

(٢٤٩) سعد زغلول فؤاد ، نقط الدم ، عمود ، الاشتراكية ، ١٩٥١/٩/٢ .

وتمثلت المشكلة التالية فى **المشكلة العمالية** ب (١٥) تكرارا ، منها تكرار واحد لمنطوقها اللفظى • و (٥) تكرارات **للمؤشرات** ، حيث تمثلت فى معاناة العمال من القهر ب (٣) تكرارات وكل من ازدياد نسبة البطالة وسوء العلاقة بين العامل وصاحب العمل بتكرار واحد لكل منهما

أما **الأسباب** ، فقد وردت فئة تقصير حكومى فى معالجة شئون العمال وايجاد العمل لهم بتكرارين • أما **الحلول** ، فقد بلغت (٧) تكرارات حيث نالت كل من الحلول التالية تكرارا واحدا وهى تشغيل الحكومة للعمال المتعطلين ، وتنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل ، واستثمار المصادر الطبيعية واصلاح الأراضى الصحراوية ، والتوسع فى الصناعات المعدنية ، وتشجيع الصناعات الوطنية والريفية ، والعمل على تحسين المستوى الاقتصادى والاجتماعى للعمال الصناعيين والزراعيين ، وضرورة اصدار تشريعات وقوانين العمل •

فقد ظهرت المقالات المتعددة فى جريدة « مصر الفتاة » التى تبرز المشكلة العمالية بمؤشراتها وأسبابها وحلولها • حيث تحدثت عن استفحال أزمة العمال العاطلين عقب الحرب وضرورة ايجاد عمل لهم ، وأن ذلك لن يتم الا عن طريق انشاء صناعات جديدة ، وأكدت أنه لا حياة لهذا البلد الا بالصناعة ، مع منع رءوس الأموال الأجنبية من الاشتراك بها أو محاربة المشروعات الأجنبية لها (٢٥٠)•

كما رأت أن وجود النقابات العمالية وعقد المؤتمرات العمالية وتوزيع النشرات ليس دليلا كافيا على وجود نهضة عمالية فى مصر ،

---

(٢٥٠) مصر الفتاة ، مشاكل فى الغد وعلاجها ، مقال فى باب « نحو المجد » ١٩٤٥/٤/٢٣ •

وأبرزت وجود وعي اجتماعي لدى بعض العمال المثقفين الذين طالبوا بحقوق العمال ومنها سن تشريع يضع حدا أدنى للأجـــور ورفع مستوى المعيشة وتحديد ساعات العمل • وكشفت الظلم والاضطهاد الذى واجهه العمال المطالبين بحقوقهم من أصحاب الأعمال فى مصر ، حيث تم فصلهم وحرموا من أرزاقهم ، فى حين وقف زملاؤهم العمال فى واد آخر ولم يشدوا أزرهم (٢٥١) •

وأشارت الى سوء حالة العمال المعنوية ، حيث يئسوا من كل اصلاح • مطالبة الحكومة بالانتباه الى المسألة العمالية ، بدلا من التشـــدق بما يقومون به لصــــالح العمال معتبرين أنه تفضــــلا وامتنانا عليهم •

وهو مجرد واجب تفرضه المصلحة العامة فى مصر • وقولها فى وصف الحالة الاضطرابية بين العمال بأنه « قد استوى الجرح وهو فى حاجة الى طبيب ماهر يحسن مسك المبضع واجراء العملية الجراحية الناجحة » (٢٥٢) •

كما أشارت الى « الفوضى والاضطراب والخلل التى هى مقدمات الثورة والفتنــة العميــاء التى اذا اشـتعلت فلن تبقى ولن تذر ، وأبرزت أنها نتجت عن الظلم وعدم المساواة فى تصرفات الحكومة ازاء طائفـــة العمــال الزراعيين الذين استثنتهم من القوانين التى أنشئت لتنظيم أحوال العمال كقانون عقد العمال ، وقانون الاصابات المهنية ، وقانون النقابات ، وقانون تحديد ساعات للعمل ، وقوانين اعانة الغلاء ، وقوانين التوثيق والتحكيم وكل ما يتصل عن قرب

---

(٢٥١) عزت محمد حامد ، لا توجد فى مصر نهضة عمالية ، مقال فى باب « صحيفة العمال » ، مصر الفتاة ، ١٩٤٦/٢/٢٠ •

(٢٥٢) أحمد محمد الحصرى ، هؤلاء العمال ، مقال فى باب (صحيفة العمال) مصر الفتاة ، ١٩٤٦/١٠/٩ •

أو.يعد بالعمال . هذا بالاضافة الى طائفة الخدمة السايرة التى وقع عليها الظلم نفسه ، وهى تشمل القائمين بالأعمال الكتابية أو باعمال ممتازة كسعاة البريد وموظفى مكاتبه (٢٥٣) .

كما أبرزت استفحال مشكلة البطالة عام ١٩٥١ حيث ذكرت أنه « فى مصر اليوم أربعون ألفا من العمال العاطلين » (٢٥٤) .

مؤكدة على حق المواطن فى العمـــل بمـــا يلزم الدولة على ايجاده له (٢٥٥) .

وتمثلت **قضية وضع المرأة ودورها** فى جريدة « مصر الفتاة » ب (٤) تكرارات فى مجملها . حيث ظهرت بتكرار واحد **كمؤشر** يتعلق بالوضع الاجتماعى للمرأة ودورها . ولم تورد لها **أسباب** . فى حين ظهرت **الحلول** ب (٣) تكرارات عام ١٩٤٧ وذلك بعـدد تكرار واحد لكل من النهوض بمستوى المرأة المعـــرفى والثقافى ، وفى الشئون المنزلية ، ووجوب عمل المرأة بالأنشطة المنزلية .

وقد جاء فى « مصر الفتاة » أن المرأة فى برنامج « مصر الفتاة » هى حجر الأساس فى الاصـــلاح الاجتماعى وفى تـكوين الأسرة . وبالرغم من تعلمها الا أنهـا تعلمت علما محضـا لا يعطى الزوجـة المثالية التى لديها التربية الاجتماعية . ورأت الجريدة أن الزوجة الناجحة عليها أن ترعى منزلهـــا ، وذلك لأن الرجـــال يفكرون

---

(٢٥٣) مصر الفتاة ، الخدمة السايرة أو الطائفة المنبوذة ، مقال ، بدون توقيع ، ١٩٥٠/٨/٢٥ .

(٢٥٤) سعد زغلول فؤاد ، نقط الدم ، عمود ، الاشتراكية ، ١٩٥١/٩/٢ .

(٢٥٥) محمد متولى عوض ، نحو مجتمع أسعد ، مقال ، مصر الفتاة لسان الاشتراكية ، ١٩٥٠/١١/١٧ .

بمعداتهم . مطالبة الزوجات بأن يكن أمهات وزوجات من طراز آخر غير ما عرفته فى الماضى والحاضر (٢٥٦) .

وتمثلت مشكلة زيادة السكان فى « مصر الفتاة » ب (٣) تكرارات منها تكرار واحد للمنطوق اللفظى للمشكلة ، وتكراران للمؤشرات . حيث جاء المؤشران سرعة تكاثر السكان ، وتحولات فى توزيع السكان وتكدس بعض المدن بتكرار واحد لكل منهما . ولم ترد أسبابا أو حلولا .

فقد ربطت بين التدهور الاقتصادى والاجتماعى فى مصر وكثرة السكان مع سوء توزيعهم (٢٥٧) . كما ركزت على ازدحام السكان فى الأحياء الفقيرة بالمدن ازدحاما مسببا لأزمات اجتماعية (٢٥٨) .

وأخيرا مشكلة الاسكان فقد وردت فى جريدة « مصر الفتاة » بتكرارين تكرار واحد لمنطوق المشكلة اللفظى ، وتكرار لسبب المشكلة مؤداه تقصير الحكومة فى تهيئة مساكن شعبية صالحة .

ووجهت تساؤلا للحكومة مؤداه « أتريدون منا أن نقول الكم حللتم أزمة المساكن فأنشأتم ألوف العمارات وعشرات الألوف من الشقق لاسكان المواطنين البؤساء » (٢٥٩) .

---

(٢٥٦) محمد متولى عوض ، أيتهـا الزوجات ، مقال ، مصر الفتـاة ، ١٩٤٧/٦/١١ .

(٢٥٧) كامل حسين نصحى ، « لحن للدعو الى نهضة النعسادية » ، مقال ، مصر الفتاة ، ١٩٤٨/٩/٦ .

(٢٥٨) كامل حسين نصحى ، كالحوا المرضى ، مقـال ، مصر الفتـاة ، ١٩٤٩/٤/٢٥ .

(٢٥٩) أحمد حسين ، ماذا تريدون منا ! ؟ ،مقال ، مصر الفتاة (الاشتراكية) ١٩٥٩/١/٥ .

ومن ثم يمكننا القول ان تحليل مضمون جريدة « مصر الفتاة» قد أثبت لنا صحة فروض الدراسة حيث طرحت معالجـة صحفية نقدية لجوانب المسالة الاجتماعية بقضاياها ومشكلاتها كما واجهت المجتمع المصرى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية • ومن ثم ساعدت على تهيئة الرأى العام ليصبح أكثر نقدا للنظام وأكثر اســـتعدادا للتغيير • بالاضافة الى انعكاس اتجاه سياسة تحرير الجريدة على وجهة النظر أو التصور الذى تطرحـــه في معالجتها للقضـــايا والمشكلات ، حيث عرضت رؤية اشتراكية الى جانب رؤية اسلامية ورؤية اصلاحية للتغيير بالرغم من كثرة استخدامها لكلمة ثورة التى كانت تعود وتوضح المقصود بها ـ من رؤيتها ـ وذلك بكونها حركة أو الوقوف موقف غير المتفرج أو الضغط بالطرق المشروعة •

٢ ـ جريدة اللواء الجديد

تعبر جـــريدة « اللواء الجديد » عن الحزب الوطنى ، وقد أصدرها « فتحى رضوان » فى ١٢ نوفمبر ١٩٤٤ ؛ الذى أوضح فى عددها الثانى بأنها تهدف الى الاصـــلاح الاجتماعى والتوازن الاقتصادى ومحاربة الفقر والجهل • وهى تمثل اتجاها اشتراكيا اصلاحيا • وصدرت أكثر من عامين فى فترة دراستنا ، حيث وردت طـوال الفترة فيما عدا الفتــرات من فبرايـر ١٩٤٧ الى ديسمبر ١٩٤٨ ، ومن يونيو ١٩٤٩ الى مارس ١٩٥١ •

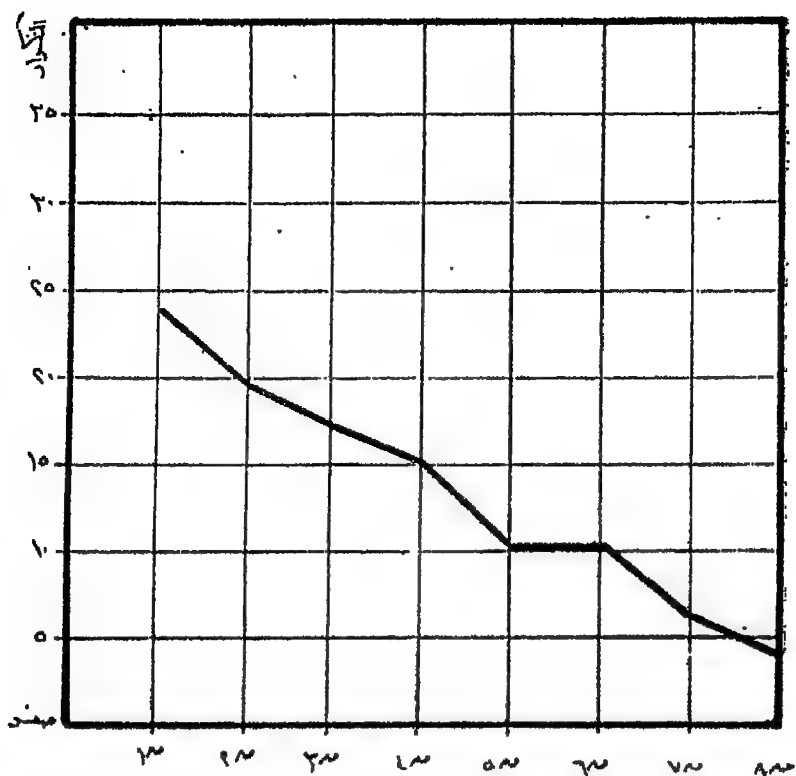
وبعد حصر عدد المقالات والأعمدة المعنية بالقضايا والمشكلات الاجتماعية فى أعداد جريدة « اللواء الجديد » التى وقعت فى العينة طوال فترة صدورها ، توصلنا الى (١١) قالب رأى • تمثلت فى عـــام ١٩٤٥ بقالبين ، وعام ١٩٤٦ بالمثل ، ثم فى كل من عامى ١٩٤٧ و ١٩٤٩ بقالب واحد وفى عام ١٩٥١ بـ (٣) قوالب ، وفى عام ١٩٥٢ بقالبين • أى توافر التــوازن فى اهتمامها بابراز المقالات والأعمدة المتضمنة للقضايا والمشكلات الاجتماعية طوال فترة صدورها مهما تختلف دورية الصدور •

ويمكننا تحديد خريطة القضــايا والمشكلات الاجتماعية كما عنيت بابــرازها « اللواء الجديد » ، فقد تبين من النتائج تماثل رؤية الجريدة التى نحن بصدد عرضها مع جريدة « مصر الفتاة » فى ترتيب أولويات القضايا والمشكلات فيما عدا بعض التميزات القليلة والتى سنوردها فى مكانها ٠

جاءت مشكلة عدم المســاواة بين طبقات الشعب والعــدالة الاجتماعية فى المرتبة الأولى ب (١٩) تكرارا ٠ ثم جاءت مشكلة الأمراض الاجتماعية فى المرتبة الثانية ب (١٥) تكرارا ٠ والقضية التعليميــة ب (١٢) تكرارا ثم المشكلة الصحية ب (٩) تكرارات وهنا حدث التميز حيث تبدلت المشكلتــان الأخيرتان فى ترتيبهما بجريدة « مصر الفتاة » ، وان كان كليهما قد شغل مرتبة متقدمة ـ ثم جاءت مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسـعار فى المرتبــة الخامسة ب (٦) تكرارات ٠ والقضية العمالية ب (٥) تكرارات ثم قضية وضع المرأة ودورها ب (٤) تكرارات ٠

وأخيرا مشكلة زيادة الســكان بتكرار واحد ٠ أما مشــكلة الاسكان فلم تورد فى مقالات « اللواء الجديد » وأعمدتها فى حين ظهرت فى « مصر الفتاة » كما رأينا ٠

ويوضح الرسم البيانى ترتيب القضايا والمشكلات الاجتماعية كما ظهرت فى « اللواء الجديد » من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ٠



(★) القضايا والمشكلات ٠

(★) ق١ مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ، الأمراض الاجتماعية ، ق٣ القضية التعليمية ، ق٤ المشكلة الصحية وسوء التغذية ، ق٥ مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، ق٦ المشكلة العمالية ق٧ قضية وضع المرأة ودورها ، ق٨ مشكلة زيادة السكان ٠

ويمكننا تبين النتيجة نفسها التي استدللناها بالنسبة لجريدة « مصر الفتاة » وهي أن المشكلة العمالية قد ارتفعت مرتبتها في جريدة « اللواء الجديد » في حين انخفضت قضية وضع المرأة ودورها . بالاضافة الى تحديدهما للقضيتين الأساسيتين نفسيهما وهما عدم المساواة والعدالة الاجتماعية والأمراض الاجتماعية .

وبالتمعن فى نتائج تحليل المضمون ، نلحظ تصاعدا وهبوطا فى ابراز قضايا ومشكلات اجتماعية بعينها . فقد وردت مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية عام ١٩٤٥ ب (٧) تكرارات وفى عام ١٩٤٧ بتكرار واحد ووردت عام ١٩٤٩ ب (٣) تكرارات، وعامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ ب (٤) تكرارات لكل منهما بما يبرز تصاعد اهتمام « اللواء الجديد » بابراز المشكلة فى ١٩٥٢ التى استغرق التحليل فيها فترة أقل من سابقتها .

والشيء نفسه حدث بالنسبة لمشكلة الأمراض الاجتماعية حيث تركز بروزها عام ١٩٥٢ فظهرت بتكرار واحد عام ١٩٥١ وب (١٤) تكرارا عام ١٩٥٢ ـ وحصلت بذلك على الأولوية بين كافة القضايا والمشكلات الاجتماعية فى العام نفسه ـ ولم تظهر فى السنوات الأخرى .

أما القضية التعليمية فقد كان صعودها فى عام ١٩٤٦ فحصلت على (٧) تكرارات ، فى حين حصلت على (٣) تكرارات عام ١٩٤٥، وتكرار واحد لكل من عامى ١٩٤٧ و ١٩٤٩ . ولم تظهر كل من المشكلة العمالية سوى عام ١٩٤٥ ، وقضية وضع المرأة ودورها سوى عام ١٩٤٦ ، ومشكلة زيادة السكان سوى عام ١٩٤٥ .

ومن ثم ، يتبين أن تركيز تصاعد اهتمام « اللواء الجديد » قد تزايد فى الخمسينيات بالنسبة للقضايا الأساسية الملحة وهى

عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والأمراض الاجتماعية ، وقضية التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ٠

ويلاحظ أن « اللواء الجديد » قد اتسمت بمعالجة القضايا الاجتماعية عبر سنوات الدراسة بنمط مترابط ولم تعالجها فى اطار جزئى ٠

ففى عام ١٩٤٥ اهتمت الجريدة بمعالجة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والمشكلة العمالية ، والقضية التعليمية ، والصحية وسوء التغذية ، وزيادة السكان ، وفى عام ١٩٤٦ ارتبطت القضية التعليمية بقضية وضع المرأة ٠

وفى عام ١٩٤٧ ظهر الارتباط بين عدم المساواة والعدالة ، والقضية التعليمية ، وفى عام ١٩٤٩ ظهر الارتباط بين القضايا نفسها بالاضافة الى الصحية ٠ وفى عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ ظهر الارتباط بين عدم المساواة والعدالة ، والتموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، والأمراض الاجتماعية ٠ واعتمادا على مستوى التحليل الكلى لنتائج تحليل المضمون لجريدة « اللواء الجديد » يتبين انها قد ركزت على الصفوة دون الجماهير عامى ١٩٤٥ و ١٩٤٦ كفاعلين مقترحين لاحداث التغيير ٠ بالاضافة الى ابرازها للطبقات العليا فى السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٧ و ١٩٤٩ و ١٩٥١ أكثر من الطبقة الدنيا التى ظهرت مرة واحدة عام ١٩٤٥ بما يعكس رؤيتها الى التغيير فى المجتمع من خلال القيادات السياسية والفكرية فى المجتمع ٠

كما ظهر من النتائج عنايتها بابراز عدد قليل من المؤسسات فى تناولها للقضايا والمشكلات الاجتماعية حيث جاءت الحكومة طوال فترة صدورها دون عام ١٩٤٩ ب (٦) تكرارات ، ثم الأحزاب والجماعات السياسية بثلاثة تكرارات أعوام ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٩ ،

والجامعات والمدارس بتكرارين عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ ، وأخيرا بتكرار واحد لكل من السفارة البريطانية فى عام ١٩٤٦ والبرلمان فى عام ١٩٥٢ .

كذلك بابراز عدد قليل من الجماعات الاجتماعيـة ، وهي طلبة المدارس والجماعات بتكرارين عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ ، والمرأة بتكرار واحد عام ١٩٤٦ .

وبالنسبة لأدوات احداث التغيير فقد اقترحت الحلول الاصلاحية مرة واحدة عام ١٩٤٥ ، وحددت اصدار القوانين والتشريعات مرة واحدة عام ١٩٥٢ . من هنا يتبين أن سياسة « اللواء الجديد » الاصلاحية قد انعكست على تصوراتها لأدوات التغيير .

أما طرق الكتابة وأساليبها ، فقد اعتمدت الجريدة على الآراء الشخصية والذاتية ب (١١) تكرارا عدا عامى ١٩٤٨ و ١٩٥٠ . ثم البرهنة ب (١٠) تكرارات طوال الفترة عدا العامين المذكورين نفسيهما . ثم على كل من التعميم بدون أمثلة فى السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٩ و ١٩٥١ والتشخيص مع اقتراح حلول فى السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٥٢ ب (٧) تكرارات.

وجاء ابراز الأسباب والدوافع ب (٦) تكرارات فى السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٥٢ . ثم التنبؤ ب (٥) تكرارات فى السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٩ وأخيرا الاعتماد على المصادر بتكرار واحد عام ١٩٤٥ .

وهكذا تبين نتائج الدراسة صحة الفروض من حيث تحديد « اللواء الجديد » للقضايا الأساسية التى تمثل المشكلة أو المسألة الاجتماعية من وجهة نظر اصلاحية اشتراكية ، وان كانت اختلفت عن رؤية (مصر الفتاة) الاشتراكية الاتجاه أيضا فى تركيزها على

الطبقة العليا وكذلك على الصفوة من القيادات السياسية والحاكمة والفكرية في احداث التغيير الاصلاحي الحاسم ٠

هنا نستعرض الرؤية التفصيلية للقضايا والمشكلات الاجتماعية (١٩٤٥ ـ ١٩٥٢) كما انعكست فى جريدة « اللواء الجديد » بناء على تحليل المضمون الكمى لاحد عشر قالب رأى ـ عينة البحث ـ وتحليل المضمون الكيفى ، الذى تضمن قوالب صحفية لم تتمثل فى العينة وتناولت موضوع الدراسة ٠

تمثلت المشكلة الاجتماعية الأولى فى **عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية** ب (١٩) تكرارا ، منها (٣) تكرارات للمنطوق اللفظي للمشكلة ٠ وظهرت **مؤشراتها** فى « اللواء الجديد » ب (٥) تكرارات ، تمثل المؤشر الاول فى معاناة الأغلبية من الفقر وسوء الحالة الاجتماعية وقلة الدخل ب (٤) تكرارات ، والثانى فى ارتفاع معدل الملكيات الكبيرة وتكدس الثروة بتكرار واحد ٠

وظهرت **الأسباب** بتكرار واحد يتمثل فى عدم تنفيذ مشروعات الاصلاح ٠ أما **الحلول** ، فقد ظهرت ب (١٠) تكرارات ٠ منها (٨) تكرارات بالموافقة ٠ تتمثل فى رفع مستوى معيشة المواطنين ومحاربة الفقر واطعام الفقراء ومساعدة المحتاجين بتكرارين لكل منهما ٠ وكل من اصلاح الأداة الحكومية ، وسيطرة الدولة على مصادر الثروة الكبيرة والمؤسسات القومية المهمة والمرافق العامة والاصلاح الاجتماعى فى الريف والمدينة ، واستصلاح الأراضى وتوزيعها على صغار الفلاحين بتكرار واحد لكل منها ٠ كما ظهر تكراران بالرفض لحلين ، الأول تحديد الملكية الزراعية واعادة توزيع الملكيات الزراعية الشاسعة على صغار الفلاحين عام ١٩٤٥ والثانى محاربة الفقر واطعام الفقراء ومساعدة المحتاجين فى العام نفسه ٠

ومن واقع التحليل الكيفي لجريدة « اللواء الجديد » في فترة الدراسة ، تبين ورود مقال يعكس سياسة الجريدة الاصلاحية . فقد جاء أنه يجب الاتفاق « أولا على سياسة اصلاحية تنفذ تدريجيا ونبدأ بالأهم ثم المهم .. وتحديد أهم المشروعات القومية التي يجب أن تبدأ بها سلسلة الاصلاحات في الميادين الاقتصادية والاجتماعية» وورد أن الفقر هو « أس البلايا ومصدر الشقاء وهو الذي قيل فيه أنه يكاد يكون كفرا .. وحل مشكلة الفقر في مصر ليست سهلة هينة فهي لاتحل بوسائل الاحسان المختلفة لأن الاحسان اذا أصاب غير مستحق كان مفسدة . **وهي لاتحل بتوزيع أملاك الأغنياء على الفقراء** لأننا اذا وزعنا جميع الأراضي الزراعية على كل سكان القطر بالتساوي لأصاب كل مصري نحو ثلث فدان ومعنى هذا افقار الجميع . انما قد نستطيع أن نحل هذه المشكلة في مصر بالعمل على استثمار جميع موارد الثروة في البلاد » وهي الزراعة والصناعة ــ وذلك باتباع الطرق العلمية لاستغلال الأراضي ، وكهربة خزان أسوان واستخدامه في صناعة الأسمدة اللازمة للزراعة (٢٦٠) . وجاء أيضا أن « الفقر في كل مكان لايخطئه كل ذي عين تريد أن ترى » (٢٦١) .

كما ذكرت أن رجال هذا البلد ممن في الحكم أو خارجه ، ومن المعارضين والمؤيدين في مجلس التشريع يرون أن مصر أصبحت في حاجة ملحة الى الاصلاح ونشر العدالة . وبالرغم من اتفاقهم على وجوب الاصلاح ولزوم التغيير والتبديل ، الا أنهم ــ كل في دائرة

---

(٢٦٠) يحيى نامق ، مشاكلنا الوطنية ، مقال ، اللواء الجديد ، ٤٥/٥/١٣ .

(٢٦١) مصطفى فايد ، انتاج العامل المصري : ضعفه وعلاجه ، مقال ، اللواء الجديد ، ١٩٤٥/٦/٢٠ .

اختصاصه ـ يعارضون أشد المعارضة كل فكرة أو وسيلة لهذا الاصلاح المرجو . مما يعكس عدم جديتهم في احداث التغيير .

وطرحت « اللواء الجديد » مثالا على معارضتهم لمشروع تحديد الملكية الزراعية ، والذى لا يمس الملكيات الراهنة (وقتئذ) ـ وهو مشروع متواضع جدا ودون أقل ما ينبغى تحقيقه ليصل الانتاج الزراعى الى أوجه . وأكدت أن عدالة توزيع الثروة الزراعية هى شرط أساسى للحد من الفقر الذى يعانيه المنتجون الزراعيون الحقيقيون . وأن كل المشروعات لا تغنى فتيلا مالم تقم على قاعدة من عدالة التوزيع (٢٦٢) . وقد استطردت « اللواء الجديد » قائلة ان تحقيق المساواة التامة بين الجميع فى توزيع الثروة ، يعد عملا مستحيلا . وقدمت أمثلة تؤكد على استحالة هذا العمل ، كما أكدت أنها ارادة الله أن يوجد أغنياء وفقراء . منادية المطالبين بالعدالة الاجتماعية أن يبحثوا عن دواء آخر غيرها (٢٦٣) . كما جاء فى سياق آخر بصدد الاصلاح الاجتماعى أن حكومة الحزب الوطنى ستكون حكومة اشتراكية خالصة تأخذ من الأغنياء والقادرين المسرفين وتعطى الفقراء المعدمين (٢٦٤) .

كما كتبت تقول : « أخذ الوعى العام يستيقظ ويلح فى التعجيل بالاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التى ترتفع بمعيشة سواد المصريين الى المستوى اللائق بالانسان » (٢٦٥) .

---

(٢٦٢) مصطفى فايد ، فى الاصلاح الاقتصادى أقوال تنقضها افعال ، مقال ، اللواء الجديد ، ١٩٤٥/٧/١١ .

(٢٦٣) ابراهيم عازر ، العدالة الاجتماعية ، مقال ، اللواء الجديد ، ١٩٤٦/١٢/١٥ .

(٢٦٤) فكرى أباظة ، حكومة الحزب الوطنى ، مقال ، اللواء الجديد ، ١٩٤٩/١/١٥ .

(٢٦٥) زهير جرانة ، مشاكل مصر ورسالة اللواء ، مقال ، اللواء الجديد ، ١٩٥١/٤/٢٤ .

وتمثلت المشكلة الاجتماعية الثانية فى جريدة « اللواء الجديد » فى **الأمراض الاجتماعية** ب(١٥) تكرارا ، منها (٤) تكرارات للمنطوق اللفظى للمشكلة ، و (٧) تكرارات **للمؤشرات** • التى تمثلت فى الرشوة ، والاسراف والفساد الحكومى بتكرارين لكل منها • وظهور كل من لعب الميسر ، والمحسوبية والوسـاطة واستغلال النفوذ ، والغش والتزوير والاختلاس بتكرار واحد لكل منها •

أما **الأسباب** فقد ظهرت ب (٣) تكرارات ، منها تكراران لفساد الأداة الحكومية وتكرار واحد لتناقض وضعف مواقف الحكومة ازاء الأمراض الاجتماعية •

أما **الحلول** ، فقد وردت بتكرارين فى فئة ضرورة اصدار قوانين حسابية وعقابية •

فقد بين التحليل الكيفى لجريدة « اللواء الجديد » اشارتها الى وجود أمراض اجتماعية كثيرة وعديدة فى مصر ـ وقتئذ ـ وان هذه الأمراض لن تعالج الا بمعرفة أسبابها ثم علاج هذه الأسباب • وبينت أنه يسهل علاج الأمراض الاجتماعية التى نتألم لها ـ كتعاطى المكيفات مثلا ـ على ضوء دراستها ودراسة مصادرها دراسة علمية (٢٦٦) •

كما طرحت « اللواء الجديد » تسـاؤلا مؤداه « لماذا لم يعن الشعب المصرى بوقف الحياة النيابية فى مصر (عام ١٩٥٢) ولماذا هز كتفيه ازاء تأجيل الانتخابات الى أجل غير مسمى ؟ » واجابتها على تساؤلها بأن « السبب •• والعلة الواضحة أن الشعب قد فقد ثقته فى هذا النظام النيابى الذى طبق فى مصر فلم ينتج الا فسادا وتحللا واستغلالا ورشوة • كراسى النيابة تباع وتشترى ••• وزراء يتجرون بمناصبهم ويثرون باستغلال نفوذهم ، رؤسـاء حكومات

(٢٦٦) ابراهيم عازر ، العدالة الاجتمـاعية ، مقـال ، اللواء الجديد ، ١٩٤٦/١٢/١٥ •

يثرون ۰۰۰ وكانوا لا يملكون شيئا ۰۰۰ كل ذلك ويد القانون عاجزة عن أن تصل الى واحد من هؤلاء المستغلين مع تعدد الوان الحكومات واختلافها فى الألوان الحزبية » وبينت أيضا أن الصفقات والوساطات قد قلت منذ تعطل الحكم النيابى — عقب انتهاء فترة الحكم الوفدى ۰ ونادت بأن يطبق القانون على اللصـوص الكبار والمستغلين والمرتشين مهما علت مراكزهم (٢٦٧) ۰ وأوضحت أن الوزارة الهلالية قد اقتصرت من ناحية التطهير ، على تأليف اللجان التى ستتولى التحقيق مع المسئولين ۰ وأنها لم تبدأ بعد فى تحقيق الوقائع التى تتصل بمفاسد الحكم ونزاهته (٢٦٨) ۰

وتمثلت القضـية الاجتماعية الثالثة فى **القضـية التعليميـة** ب(١٢) تكرارا منها تكراران للمنطوق اللفظى للمشكلة ۰ و (٣) تكرارات **لمؤشر** انتشار الأمية والجهل ۰ وتكرارين للأسباب ، منها تكرار واحد للاستعمار الذى يشل التعليم ويحارب مكافحة الأمية ، وتكرار آخر لسوء نظام التعليم ۰ أما **الحلول** فبلغت (٥) تكرارات ، منها تكراران لضرورة عمل الحكومة بجدية للقضاء على الأمية والجهل ووضع خطة للتغلب عليهمـا ۰ ووردت كل من انشـاء المزيد من المدارس والفصول الليلية ، وتكـافؤ الفرص ورفض نظرية العلـم للخاصة والجهل للعامة ، والتوسع فى التسهيلات التعليمية لكل المصريين حيث ظهرت كل منها بتكرار واحد ۰

لقد ورد فى « اللواء الجديد » ان « الجهل هو المجال الخصب الذى ينمو فى ظله الاستعمار ۰۰ لذلك عنى المستعمر ۰۰۰ بالحيلولة

(٢٦٧) نور الدين طراف ، من « كوبا » الى « مصر » ، مقال ، اللواء الجديد ، ١٩٥٢/٤/٢٩ ۰

(٢٦٨) مصطفى المنزلاوى ، ماذا انجزت الحكومة مما وعدت ، مقال ، اللواء الجديد ، ١٩٥٢/٥/٦ ۰

بين سواد الشعب ··· وبين نور العلم حتى اذا ما أحس الأخير بحاجته الماسة الى المعرفة تحايل عليه المستعمر بنظم متضاربة تعطيه القشور دون اللباب ··· تشوه الحقائق وتمسخ الوقائع وتزور فى كل شيء حتى التاريخ » وأوضحت أنه فى هذا الوقت لم تتعد مكافحة الامية بين الغالبية العظمى من الشعب ، لجان تجتمع وتنفض ويعاد تشكيلها وادارة تنشأ فى وزارة الشؤون الاجتماعية لتتنازعها وزارة المعارف العمومية · ونادت الوطنيين بفتح المدارس الشعبية وجعل أندية الأحزاب دور علم ومنتدى للمحاضرات (٢٦٩) : ونادت حكومه محمود فهمي النقراشي باشا بفتح أبواب المدارس لكل الطلاب دون تفرقة ، على أساس أن هذا هو السبيل الذى يجمع الأمة ويوحد صفوفهـا (٢٧٠) ··

وجاءت **المشكلة الصحية** فى المرتبة الرابعة من اهتمام جريدة « اللواء الجديد » بالقضايا والمشكلات الاجتماعية · وقد حصلت فى مجملها على (٩) تكرارات ، منها (٣) تكرارات للمنطـوق اللفظى للمشكلة ، و (٤) تكرارات **للمؤشرات** تمثل المؤشر الأول فى تفشى الأمراض والأوبئة بتكرارين ، ثم مؤشر انتشار سوء التغذية وضعفها بتكرار واحد ، وأخيرا مؤشر مسئولية الدولة ازاء المريض الفقير بتكراز واحـد ·

وانحصرت **الأسباب** فى انخفاض مستوى معيشة الأغلبية من المواطنين بتكرار واحد · أما **الحلول** ، فقد تمثلت فى رفع المستوى المعيشى والصحي للمواطنين بعدد تكرار واحد أيضا ·

---

(٢٦٩) ابراهيم حسنين حلمى ، نحو الحرية ، عمـود ، **اللواء الجديد** ، ١٩٤٦/١١/٢٤ ·

(٢٧٠) فتحى رضوان ، هذا هو السبيل الى الوحدة ، مقال ، **اللواء الجديد** ، ١٩٤٧/١/٦ ·

فقد أبرزت « اللواء الجديد » أن الحالة السياسية لن تستقر فى البلاد مادام تسعون فى المائة من الشعب اما فقراء أو جهلاء أو مرضى (٢٧١) · وأكدت أن حكومة الحزب الوطنى ستكون حكومة اشتراكية تسعى لشفاء المرضى والموجوعين (٢٧٢) ·

وتمثلت المشكلة الاجتماعية الخامسة فى **التموين والغلاء وارتفاع الأسعار** بـ(٦) تكرارات ، منها (٣) تكرارات للمنطوق اللفظى للمشكلة ، وتكراران **للمؤشرات** · وتمثلت فى مؤشرى استمرار ارتفاع أسعار السلع والبضائع والغلاء ، ونقص التموين بتكرار واحد لكل منها · وورد سبب واحد للمشكلة بتكرار واحد ، وتمثل فى فشل السياسات الحكومية فى مواجهة الغلاء وارتفاع الأسعار ونقص التموين · **ولم تورد أية حلول** · وجاء فى « اللواء الجديد » أن مشكلة غلاء المعيشة قد أدت الى انتشار ضيق النفوس وازدياد الوعى العام الذى يلح فى التعجيل بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية (٢٧٣) · وأبرزت أن الأسعار ترتفع على هواها ، والسلع تختفى من السوق ، فى حين أن وزراء التموين والتجارة والاقتصاد يشاهدون الموقف ويسجلونه (٢٧٤) ·

ثم جاءت **المشكلة العمالية** من حيث الترتيب فى اهتمام « اللواء الجديد » بالقضايا والمشكلات الاجتماعية ، وذلك بـ(٥) تكرارات ، منها تكرار واحد للمنطوق اللفظى للمشكلة · وورد مؤشر واحد

---

(٢٧١) يحيى تامق ، مشاكلنا الوطنية ، مقال ، اللواء الجديد ، ١٩٤٥/٥/١٢ ·

(٢٧٢) فكرى أباظة ، حكومة الحزب الوطنى ، مقال ، اللواء الجديد ، ١٩٤٩/١/١٥ ·

(٢٧٣) زهير جرانة ، مشاكل مصر ورسالة اللواء ، مقال ، اللواء الجديد ، ١٩٥١/٤/٢٤ ·

(٢٧٤) اللواء الجديد ، الموقف السياسى ، عمود ، دون توقيع ، ١٩٥١/٦/١٩ ·

بتكرار واحد وتمثل فى معاناة العمـال من القهر • ولم تورد اية أسـباب •

أما الحلول ، فقد بلغت (٣) تكرارات ، وتوزعت بتكرار واحد على كل من تشجيع المشروعات الانتاجية لزيادة فرص العمل ، واستثمار المصادر الطبيعية واصلاح الأراضى الصحراوية ، والعمل على تحسين المسـتوى الاقتصادى والاجتماعى للعمال الصناعيين والزراعيين •

وقد أبرزت « اللواء الجديد » أهمية استثمار موارد الثروة فى البلاد ، والاعتماد على الصناعة (٢٧٥) • كما أشارت الى رفضـها القول بضعف انتاج العامل المصرى ووضعه فى مرتبه أقل العمال انتاجا مقارنة بالعامل البريطانى والأمريكى• وأكدت أنه ينبغى تحديد العلة التى تتمثل فى قلة دخل العامل المصرى بما لا يتناسب حد الكفاية • ونادت بضرورة العمل على كفاية الغذاء والرداء الواقى كى يعطى العامل حقه الوافر (٢٧٦) •

وتمثلت قضية وضع المراة ودورها فى جريدة « اللواء الجديد » ب(٤) تكرارات ، منها تكرار واحد لمؤشر الوضع الاجتماعى للمرأة ودورها ، وتكرار واحد لتحديد السبب فى أن نظرة الرجل للمرأة نظرة متعصبة وظالمة ، وتكراران للحلول التى تمثلت فى النهوض بمستوى المرأة فى الشئون المنزلية والمساواة بين الجنسين• فقد أكدت « اللواء الجديد » على أن المرأة لا تقل عن الرجل ، وقد أثبتت ذلك ، الا أنها بعيدة كل البعد عن الحياة الاجتماعية • فالمرأة تلحظ عيوب المجتمع المصرى ونقائصه عن بعد ، ولم تفكر احداهن أن لها رسالة فى

---

(٢٧٥) يحيى نامق ، مشـاكلنا ، الوطنية ، مقـال ، اللواء الجديد ، ١٩٤٥/٥/١٢ •

(٢٧٦) مصطفى فايد ، انتاج العامل المصرى - ضعفه وعلاجه ، مقـال ، اللواء الجديد ، ١٩٤٥/٦/٢٠ •

الحياة وهي اصلاح المجتمع بشتى الطرق . أهابت « اللواء الجديد » بالمرأة « أن تخلع رداء الكسل وتقبل على أوجه النشاط المختلفة التى تناسبها وتعرف كيف تستفيد منها فتفيد المجتمع وتكون عضوا عاملا .. فى بناء المجتمع » (٢٧٧) .

وأخيرا جاءت مشكلة زيادة السكان بتكرار واحد فى ترتيب اهتمام « اللواء الجديد » بالقضايا والمشكلات الاجتماعية . وقد تمثل ذلك فى مؤشر سرعة تكاثر السكان . حيث ورد بالجريدة « أننا أصبحنا من أكثر بلاد العالم ازدحاما بالسكان ، فقد بلغ عدد السكان خمسة أضعافه فى خلال قرن واحد ... فقد تفوقنا على العالم كله فى كثرة الذرية اذ ازدادت نسبة المواليد عندنا » (٢٧٨) .

من ثم يمكننا القول بأن جريدة « اللواء الجديد » قد أبرزت مختلف جوانب القضية الاجتماعية ، مما يجعل الرأى العام أكثر نقدا لموجهات النظام وأكثر استعدادا للتغيير الاصلاحى . كما أبرزت وجهة نظرها للمشكلات والقضايا من حيث مؤشراتها وأسبابها وحلولها بما يعكس اتجاهها السياسى .

---

(٢٧٧) عطيات محمود جاد ، همسة فى أذن الفتاة المصرية ، مقال ، اللواء الجديد ، ١٩٤٦/١/٩ .

(٢٧٨) يحيى نامق ، مشاكلنا الوطنية ، مقال ، اللواء الجديد ، ١٩٤٥/٥/١٢ .

٣ ـ جريدة الأساس ..

صدرت جريدة « الأساس » خلال فترة حكم السعديين ، وذلك في ٨ يونيه عام ١٩٤٧ ، بهدف تدعيم وتأييد نظام الحكم السعدى وكسب التأييد الشعبى له بابراز انجازاته (*) وشن حملات نقدية صحفية على خصومه السياسيين ـ وبالأخص الوفديين والشيوعيين ـ لذا ضمت عددا من كبار الكتاب لكتابة مقالات وأعمدة الرأى بها .

واعتمادا على أسلوب اختيار عينة الدراسة ، فقد أجرينا مسحا على الأعداد التى وقعت فى العينة وبناء على ذلك استخرجنا (٤٦) قالب رأى من جريدة « الأساس » . ورد منهـا (٥) قوالب رأى فى عـام ١٩٤٧ ، و (٤) قوالب فى عـام ١٩٤٨ ، و (٧) قوالب عام ١٩٤٩ ، و (١٣) قالبا عام ١٩٥٠ ، و (١١) قالبا عام ١٩٥١ ، و (٦) قوالب عام ١٩٥٢ . والأخيرة تمثلت فى سبعة أشهر فقط ـ

(*) أبرز « السيد عشماوى » انجازات السعديين خلال فترة حكمهم فى مصر ، وأوجزها فى اصدار قانون انشاء البنك الصناعى وقانون زيادة نسبة الضريبة على الأرض الزراعية وقانون الشركات رقم ١٣٨ لعام ٤٧ وزيادة حد الاعفاء من الضريبة على صغار ملاك الأرض الزراعية بقانون رقم ٤٥ لسنة ٤٥ وقانون الضريبة التصاعدية وقانون ضريبة الايراد العام ، وانشاء قناطر ادفينا وتامين شركة النور والاعتراف بنظام التامين الاجتماعى ، انظر : السيد محمد عشماوى ، تاريخ الفكر السياسى المصرى ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، رسالة دكتوراة ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب قسم التاريخ ، ١٩٧٧ . ص ١٠٦ .

من هنا يمكننا أن نتبين ازدياد عدد قوالب الرأى (المقالات والأعمدة) الخاضعة للدراسة فى فترة الخمسينيات ـ وهى فترة حكم الوفد ـ تحقيقا لسياسة جريدة « الأساس » المعنية بشن حملات نقدية على خصوم السعديين وابراز انجازات الحكومة السعدية وقت حكمهـا فى فترة الدراسة ٠

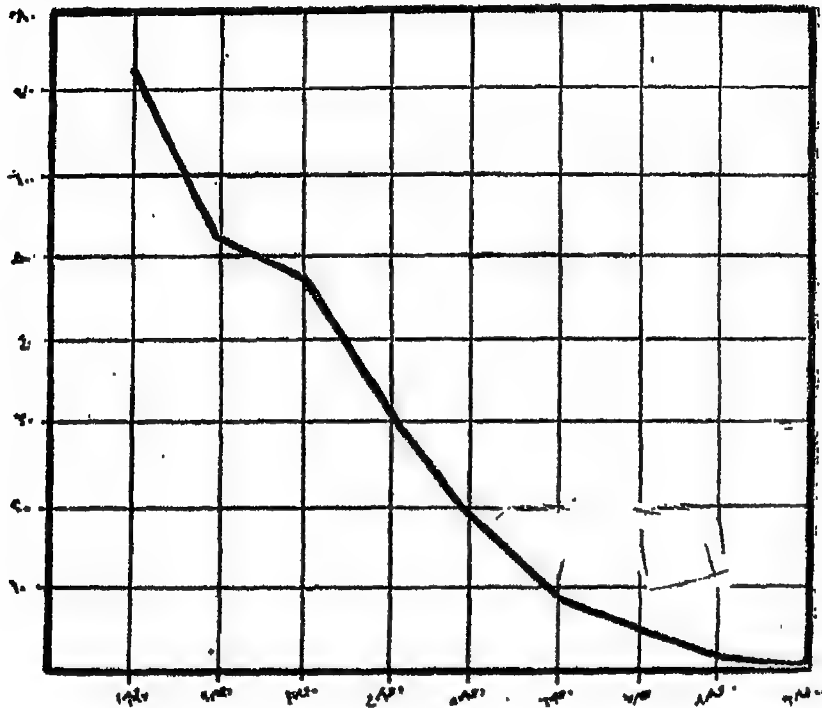
وفيما يتعلق بخريطة القضايا والمشكلات الاجتماعية كما عنيت بابرازها جريدة « الأساس » من خلال مقالات وأعمدة الرأى فيها ٠ فقد برزت مشكلة الأمراض الاجتماعية بـ(٧٣) تكرارا ، لتمثل القضية الأساسية الاجتماعية لدى « الأساس » التى تتمثل سياستها فى شن حملات يهاجم فيها حزب الوفد بأنه حزب الفساد والمحسوبية ٠ لذا فان تناول « الأساس » للمشكلة المذكورة يعد مدخلا لتحقيق سياستها ٠ ثم جاءت القضية التعليمية بـ(٥٣) تكرارا ، يليها مشكلة التموين والغلاء بـ(٤٨) تكرارا . ثم مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية بـ(٣٢) تكرارا ـ وهى مشكلات وقضايا أساسية فى رؤية « الأساس » ولكنها تبتعد كثيرا عن اهتمامها المكثف بكشف الأمراض الاجتماعية ٠ ثم وردت المشكلة الصحية وسـوء التغذية بـ(١٩) تكرارا ٠ وحصلت قضية وضع المرأة ودورها على (٩) تكرارات ٠ ثم الاسكان بـ(٦) تكرارات ٠ وتأتى المشكلة العمالية فى المؤخرة بـ(٣) تكرارات ٠ بالاضافة الى زيادة السكان بتكرار واحـد ٠

ويبين الرسم البيانى التالى خريطة القضـايا والمشـكلات الاجتماعية كما وردت فى قوالب الرأى المعنية بالدراسة فى جريدة « الأساس » من يونيه ١٩٤٧ الى يوليو ١٩٥٢ ٠

ولا شك أن تناول أعوام تصاعد وهبوط معالجة « الأساس » للقضايا والمشكلات الاجتماعية يعكس لنا سياستها العدائية الكامنة ازاء خصومها حيث ازدادت ـ معالجتها للمسألة الاجتماعيـة فى

فترات الحكم التى جاءت بعدها وكان القضايا والمشكلات تصاعدت فجأة فى غير فترة حكمها .

وتبين النتائج الكمية أن مشكلة الأمراض الاجتماعية وهى أولى المشكلات فى منظور « الأساسى » قد تصاعدت من تكرارين عام ١٩٤٧



القضايا والمشكلات

(★) ق١ مشكلة الأمراض الاجتماعية ، ق٢ القضية التعليمية ، ق٣ مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، ق٤ مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ، ق٥ المشكلة الصحية وسوء التغذية ، ق٦ قضية وضع المرأة ودورها ، ق٧ مشكلة الاسكان ، ق٨ المشكلة العمالية ، ق٩ مشكلة زيادة السكان .

و (٥) تكرارات عام ١٩٤٨ و (١٣) تكرارا عام ١٩٤٩ الى (١٩) تكرارا عام ١٩٥٠ و (٢٠) تكرارا عام ١٩٥١ و (١٤) تكرارا فى السبعة الأشهر الأولى من عام ١٩٥٢ ٠

كذلك القضية التعليمية فان « الأساس » لم تعالجها سوى عام ١٩٤٨ ب(٦) تكرارات ، وعام ١٩٤٩ تصاعدت لعدد (١٩) تكرارا ثم انخفضت الى (٣) تكرارات عام ١٩٥٠ ــ بما يعكس أثرا مهدئا وتسكينيا للقوانين التى اصدرها الوفد فى الجانب التعليمى ومنها تعميم مجانية التعليم على المرحلة الثانوية الذى صدر فى العام نفسه ــ ولم ترد فى عام ١٩٥١ ، ثم تصاعدت تصاعدا مرتفعا عام ١٩٥٢ ب (٢٥) تكرارا ٠

كما أن مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار قد تصاعدت عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ فى جريدة « الأساس » أما مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية فقد وردت بتكرارات متقاربة ثم زادت زيادة طفيفة من عام ١٩٥٠ الى عام ١٩٥٢ ٠ وظهرت المشكلة الصحية وسوء التغذية بتقارب فى السنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٥١ و ١٩٥٢ ٠

أما قضية وضع المرأة ودورها فلم تعالجها « الأساس » سوى عام ١٩٤٩ بتكرارين ثم ب(٧) تكرارات عام ١٩٥٠ ٠ كذلك مشكلة الاسكان فلم تعالجها سوى عام ١٩٤٩ بتكرار واحد ثم عام ١٩٥١ ب(٥) تكرارات ٠ والقضية العمالية ظهرت بتكرار واحد عام ١٩٤٩ وبتكرارين عام ١٩٥٢ ٠ وأخيرا مشكلة زيادة السكان التى ظهرت مرة واحدة عام ١٩٥٢ ٠

من ثم ، يمكننا القول ان اهتمام جريدة « الأساس » قد ازداد بالقضايا والمشكلات الاجتماعية بعد انتهاء فترة النظام الذى تدافع عنه وهو حكم السعديين ٠

ويلاحظ من نتائج الدراسة الكمية أن جريدة « الأساس » عالجت المسألة الاجتماعية في اطار مترابط طوال سنوات الدراسة . ففي عام ١٩٤٧ ظهر الترابط بين مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والمشكلة الصحية وسوء التغذية ، ومشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، ومشكلة الأمراض الاجتماعية . وفي عام ١٩٤٨ ظهر الترابط بين القضية التعليمية ، والمشكلة الصحية وسوء التغذية ، ومشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، والأمراض الاجتماعية . وفي عام ١٩٤٩ ، الذي يعد من أكثر الأعوام التي اهتمت بها « الأساس » بمعالجة أكثر من قضية ومشكلة ، حيث ظهر الارتباط في معالجة كافة القضايا والمشكلات الاجتماعية دون المشكلة الصحية وسوء التغذية ، ومشكلة زيادة السكان . أما عام ١٩٥٠ فقد ظهر الارتباط بين مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والقضية التعليمية ، والتموين والغلاء وارتفاع الأسعار ووضع المرأة ودورها ، والأمراض الاجتماعية . وفي عام ١٩٥١ ظهر الارتباط بين عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والمشكلة الصحية وسوء التغذية ، ومشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، والاسكان ، والأمراض الاجتماعية .

أما عام ١٩٥٢ ، فقد تصاعد فيه الاهتمام بمعالجة كافة القضايا والمشكلات كعام ١٩٤٩ ، ولكن مع عدم ورود قضية المرأة ومشكلة الاسكان .

وذلك يعكس شمول معالجة جريدة « الأساس » للمسألة الاجتماعية طوال سنوات الدراسة ، حيث عالجتها بقضاياها ومشكلاتها المتعددة في اطار مترابط ، مما يهيىء الرأى العام لادراك المسألة بزواياها المتكاملة .

كما تكشف لنا نتائج تحليل المضمون ، أن جريدة « الأساس » قد ركزت على ابراز الصفوة دون غيرها كفاعلين مقترحين لاحداث

التغيير فى المجتمع بـ(١٩) تكرارا ، توزعت بأعداد متقاربة من ١٩٤٧ الى ١٩٥٢ وذلك من (٤٦) مقالا وعمود رأى . كما عنيت بابراز كافة الطبقات الاجتماعية مع التركيز على الطبقة العليا بـ(٨) تكرارات وقد توزعت طوال الفترة فيما عدا سنة ١٩٤٩ . ثم وردت الطبقة الوسطى بـ (٦) تكرارات، وقد عنيت بابرازها عام ١٩٥٠ بتكرار واحد ثم عام ١٩٥١ بـ(٥) تكرارات . اما الطبقة الدنيا فقد وردت مرتين فقط عام ١٩٤٩ — وهى نتيجة تتفق مع رؤية الجريدة لترتيب القضايا والمشكلات التى عنيت بابرازها ، حيث جاءت المشكلات المتصلة بالطبقة الدنيا كعدم المساواة بين الطبقات والعدالة الاجتماعية والمشكلة العمالية فى مرتبة تبعد بها عن مقدمة القضايا .

وفى اطار المؤسسات ، فقد أثبتت نتائج التحليل المشار اليها آنفا ، أن « الأساس » قد أعطت أولوية التناول للحكومة بـ(٤١) تكرارا . وأن تناولها للأخيرة تصاعد عبر السنوات حيث وردت بـ(٤) تكرارات فى كل من عامى ١٩٤٧ و ١٩٤٨ . ثم بـ(٦) تكرارات عام ١٩٤٩ ، وتصاعدت عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ حيث حصلت على (١١) تكرارا فى كل منهما ، ووردت بـ(٥) تكرارات فى السبعة أشهر الأولى من عام ١٩٥٢ .

أما البرلمان فقد ورد فى (٨) تكرارات ، توزعت بتقارب طوال الفترة .

كما وردت الجامعات والمدارس بـ(٧) تكرارات ، ظهرت متقاربة طوال السنوات ، ولم تظهر عامى ١٩٤٧ و ١٩٥١ . ثم ورد بـ(٤) تكرارات كل من القصر الملكى فى السنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٥١ ، والسفارة البريطانية فى السنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٩ و ١٩٥١ . ووردت الصحافة بتكرارين عامى ١٩٥٠ و ١٩٥٢ . فى حين ظهرت النقابات مرة واحدة عام ١٩٥١ . وهذا من شأنه أن يعكس وعى

جريدة « الأسـاس » بالمؤسسات المرتبطة بالقضـايا والمشـكلات الاجتماعيـة ٠

كذلك تناولت الجماعات الاجتماعية المتمثلة في طلبة المدارس والجماعات بـ(٧) تكرارات فى السنوات ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ١٩٥٢ ٠ ثم المرأة بتكرارين عام ١٩٥٠ ، والمثقفين بتكرار واحد عام ١٩٤٨ ٠

اما أدوات احداث التغيير فى المجتمع ، فان النتائج قد كشفت تعددها فى جريدة « الأساس » ابتداء من نهاية فترة الأربعينيات ، حيث وردت فئة اصدار القوانين أو التشريعات بـ(٤) تكرارات فى السنوات ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ ٠ بالاضافة الى احداث وضع ثورى باستخدام القوى الشعبية بتكرار واحد عام ١٩٥٠ ٠ بما يعكس اهتمامهـا الفجائى بضرورة التغيير ، وبالأخص فى فترة الحـكومة الوفدية (١٩٥٠ ـ ١٩٥١) ٠

أما طرق الكتابة وأساليبها كما لجأت إليها « الأساس » فى تناولها للقضايا والمشكلات الاجتماعية خلال مقالاتها وأعمدتها ، فقد تمثلت فى الاعتماد على الآراء الشخصية والذاتية بـ(٤٤) تـكرارا وتصاعدت عام ١٩٥٠ واستمرت متصاعدة بالمقارنة بسنوات ما قبل الخمسينيات ٠ ثم البرهنة بـ (٣٩) تكرارا وقد ظهرت متقاربة طوال الفترة ، ولكنها تصاعدت عام ١٩٥٠ فقط ٠ كذلك التشخيص مع اقتراح حلول بـ(٢٤) تكرارا فقد تصاعدت عام ١٩٥١ ٠ وبلغت فئة ابراز الأسباب والدوافع التكرارات الأخيرة نفسها وتصاعدت نسبيا عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ ٠ بالاضافة الى التعميم بدون أمثلة بـ(٢٣) تكرارا والتى تصاعدت عام ١٩٥١ وظهرت طوال الفترة ٠ أما الاعتماد على المصادر فقد وردت بـ(١٣) تكرارا وظهرت طوال الفترة بتقارب ، ولم تظهر عام ١٩٤٨ ٠ وأخيرا التنبؤ بـ(١٠) تكرارات طوال الفترة بتوزيع متقارب فيما عدا عام ١٩٤٧ ٠

من ثم ، يمكننا القول بأن جريدة « الأساس » قد كشفت القضايا والمشكلات الاجتماعية في الفترة الخاضعة للدراسة في إطار مترابط • وأن اهتمامها قد ازداد بإبراز كل ما يتعلق بالمسألة الاجتماعية عندما نجحت وزارة مصطفى النحاس الوفدية في ١٢ يناير ١٩٥٠ وتولت الحكم •

وذلك يعكس سياسة الجريدة المحددة آنفا في كسب التأييد الشعبي لنظام الحكم السعدي وشن حملات عدائية على الخصوم • وهذا من شأنه أن يثبت صحة فروض الدراسة •

من هنا نكون بصدد كشف رؤية « الأساس » التفصيلية لكافة القضايا والمشكلات الاجتماعية كما وردت بها في عينة الدراسة •

تمثلت المشكلة الاجتماعية الأولى في مشكلة **الأمراض الاجتماعية** بـ(٧٣) تكرارا ، منها (٢٤) تكرارا للمنطوق اللفظي للمشكلة • ووردت **المؤشرات** بـ(٢٦) تكرارا ، منها (١٦) تكرارا للمحسوبية والوساطة واستغلال النفوذ • ثم مؤشر الاسراف والفساد الحكومي بـ(٤) تكرارات • وكل من مؤشري الرشوة والغش والتزوير والاحتلاس بتكرارين لكل منهما • بالاضافة الى مؤشري البغاء وتعاطي المخدرات بتكرار واحد لكل منهما •

أما **الأسباب** فقد بلغت (١٦) تكرارا ، منها (١٤) تكرارا لفساد الأداة الحكومية ، ثم تكرار واحد للاستعمار ، ثم تكرار واحد للحروب العالمية وتمثلت الحلول في ضرورة اصدار قوانين حسابية وعقابية بـ(٥) تكرارات •

ويبرز التحليل الكيفي تصور « الأساس » لمشكلة الأمراض الاجتماعية في مصر منذ صدور الجريدة حتى قيام ثورة ١٩٥٢ •

فقد تبين من معالجاتهـــا أن الحـكومة (*) قد عالجت مشـــكلة البغاء (٢٧٩) ٠

وان محكمة الجنايات تصدر أحكاما رادعة فى قضايا الاختلاسات كى تحمى المجتمع المصرى من هذه الآفة ٠ لذا فقد نوهت الجريدة بالأحكام الرادعة التى تصدر فى وقت تتعدد فيه حوادث الاختلاس ، لتقضى عليها ٠ أو حصرها على الأقل فى أضيق نطاق ٠ كما أبرزت « الأساس » أسباب ظاهرة الاختلاس وأوجزتها فى الاستعمار وأعوانه من الحكومات التى تتبادل معه المنفعة ، بالاضافة الى تأثير الحرب العالمية على الضمائر والأخلاق ٠ ويظهر تأكيدها على وجوب مكافحة ظاهرة الاختلاس بما مؤداه « فاذ أصدمتنا حوادث الاختلاس فى مصر فحسبنا من أثر الصدمة أن نتيقظ لها ونمنع تكرارها ، ثم لا نغلو فى التشاؤم منها غلوا يفقدنا القدرة على مكافحتها » (٢٨٠) ٠

وبينما تنوه الجريدة السعدية بنجاح حكومتها فى مواجهة بعض الأمراض الاجتماعية ، والوقوف منها موقفا رادعا ٠ نجدها توجه النقد للعهد الوفدى بقولها « من عبث القول أن نشير الى نزاهة الحكم فى عهد اناس يحصى لهم عشرة آلاف استثناء فى وظائف الحكومة وحدها ٠٠٠ كانت الرشوة فى عهدهم تطلب وتعطى فى الطرقات ، وكانت مكـاتب السمسرة فى عهدهم تدار علانية فى العواصـــم والأقاليم » (٢٨١) ٠ وأشارت الى استغلال النفوذ خلال فترة حكم الوفد (١٩٤٢ ـ ١٩٤٤) الذى كشفه الكتاب الأسود ، وقيام النائب

(*) أصدرت حكومة الائتلاف الأمر العسكرى رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ بشأن الغاء بيوت الدعارة ، ثم أصدرت حكومة الوفد القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ الخاص بمكافحة الدعارة ٠ انظر فى ذلك : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بحث « البغاء فى القاهرة » ، ص ١١ ـ ١٧ ٠

(٢٧٩) عبـــاس محمود العقـــاد ، أعداء الاصلاح ، مقال ، الأســـاس ، ١٩٤٩/٣/١٤ ٠

(٢٨٠) عباس محمود العقاد ، حكم عادل ، مقال ، الأساس ، ١٩٤٩/٣/٣٠ ٠

(٢٨١) عباس محمود العقاد ، اعلان دائم عن بضاعة واحدة ، مقال ، الأساس ، ١٩٤٨/١/٢٣ ٠

التتعدى « سيد جلال » بتقديم تشريعين الى البرلمان . أولهما بصدد محاكمة الوزراء وثانيهما مشروع قانون « من أين لك هذا ؟ » . الذى جاء بصدده أن السعديين قصدوا به « معاقبة غير الوزراء الذين انتفخت جيوبهم بالمال الحرام .. فلا يعود واحد منهم الى استغلال نفوذ أقربائه وأصحابه من الحكام النحاسيين لتضخيم ثروته »(٢٨٢) . واشتدت « الأساس » حدة فى نقدها للوفد خلال فترة حكمه عام ١٩٥٠ ، وجاء بها « كم عدد الاستثناءات التى تعاقبت سراعا على عهد الوزارة الحاضرة فى مدى خمسة شهور . وكم عدد الاستثناءات التى سجلتها الاحصاءات على الوزارة النحاسية الماضية فى نحو سنتين اثنتين . بضعة آلاف حالة ... ان لم يبد اليوم فانه فى الغد القريب لا محالة سيبيد » (٢٨٣) . وقولها « كتبت الجرائد السويسرية صحفا سوداء عن البلاء النازل والفساد الشامل » ... عن الحكومة ــ التى كان مفروضا أن تعنى بالمسائل العامة ، ولكنها عنيت بالمسائل الخاصة بقدر ما أهملت الشئون العامة . فأخذت تراعى مصالح فئة قليلة من الموظفين المقربين فتعيد اليهم استثناءات ألغيت مضافا اليها أخرى وفدت ، لتستحدث « نظرية رد الفرق » (٢٨٤) و « لم تلتفت حتى الآن ــ وقتئذ ــ الا للاستثناءات والدرجات والعلاوات التى تمنح للأقارب والأنصار ــ والأصهار » (٢٨٥) .

---

(٢٨٢) على الخشخانى ، جرأة ، مقال ، الأساس ، ١٩٤٩/١٢/٢٧ .

(٢٨٣) عباس محمود البقاد ، العهد الذى سيبيد ، مقال ، الأساس ١٩٥٠/٦/٥ .

(٢٨٤) أحمد محمد بربرى ، البلاء النازل .. والفساد الشامل ، مقال ، الأساس ، ١٩٥٠/١٠/٢ .

(٢٨٥) محمد حامد جودة ، شئوننا العامة . التوجيهات السامية ، مقال ، الأساس ، ١٩٥٠/١٠/٢٦ .

... و « فضائح الاستثناء بالمئات والالوف ، وفضائح الفساد والرشوة تزكم الأنوف وتهريب المحظورات والمخدرات ... ويتحكم المستغلون وتتضخم الثروات ثم تنتهي المأساة باحتراق القاهرة»(٢٨٦) واشارتها الى وجوب محاسبة وعقاب الذين استهتروا بالمسئوليات ، وأسرفوا في الانفاق على التافه من الأمور ، وأغدقوا على رجال حزبهم من مال الدولة وكأنه مال الحزب ، واقامة أسلوب حكمهم في مصر على الرشوة والسلب وكسب المغانم واستغلال النفوذ للوصول الى الثراء عن غير طريق مشروع (٢٨٧) . وقولها انه « من الجائز ، أن يأتي جيل قريب في مصر يطلع على تاريخها » العصري « فيداخله الشك ... ويستبعد جدا أن ترتكب هذه الفضائح والآثام في بلاد دستورية » (٢٨٨) .

وفيما يتعلق بالمشكلة الاجتماعية الثانية التي عنيت بابرازها « الأساس » فهي **القضية التعليمية** ، وذلك بعدد (٥٣) تكرارا . منها (٦) تكرارات للمنطوق اللفظي للمشكلة . وحصلت **مؤشراتها** على (١٦) تكرارا ، فجاء المؤشر المتعلق بانتشار الأمية والجهل بـ(٤) تكرارات . يليها كل مؤشرات عدم كفاية عدد المدارس والجامعات ، ونقص عدد المعلمين ، والسياسة والأهداف التعليمية بـ (٣) تكرارات لكل منها . ثم مؤشر عدم تكافؤ الفرص التعليمية نظرا لارتفاع المصروفات بتكرارين ، ومؤشر الخلاف حول سياسة ارسال البعثات التعليمية الى الخارج بتكرار واحد . أما **الأسباب** فقد بلغت (٤) تكرارات منها تكراران لسوء نظام التعليم ، ثم سوء الحالة المالية

---

(٢٨٦) عباس محمود العقاد ، ازجروا عن هذه الأمة ، مقال ، الأساس ، ١٩٥٢/٤/٧ .

(٢٨٧) على الرجال ، واجهوا الحقائق ، مقال ، الأساس ، ١٩٥٢/٧/٢٠ .

(٢٨٨) عباس محمود العقاد ، قاعدة لعلاج الاستثناءات ، مقال ، الأساس ١٩٥٢/٣/٥ .

للمعلمين بتكرار واحد وامتناع الحكومة عن التوسع فى التعليم والقضاء على الأمية بتكرار واحد أيضا ٠ أما **الحلول** فقد بلغت (٢٧) تكرارا وتمثلت فى ضرورة انشاء المزيد من المدارس ب (٧) تكرارات وتكافؤ الفرص ب (٥) تكرارات ، وضرورة عمل الحكومة بجدية للقضاء على الأمية والجهل ب(٤) تكرارات ، والتوسع فى التسهيلات التعليمية لكل المصريين ب (٣) تكرارات ، وكل من رفع مستوى اعداد المدرسين وتعديل برامج وسياسة التعليم بما يراعى تطور المجتمع المصرى بتكرارين لكل منهما ، والظهور بتكرار واحد لكل من اصلاح الحالة المالية للمعلمين وأساتذة الجامعة ، وانشاء المزيد من الجامعات والأقسام الجامعية ، والدعوة الى التعليم المجانى ، والحد من ارسال المدرسين للخارج (*) لتوفيرهم فى الداخل ٠

ويبين التحليل الكيفى انعكاس سياسة « الأساس » التحريرية على تصورها للقضية التعليمية طوال فترة البحث ، حيث أشادت بالنهضة الشاملة العظمى فى مجال التعليم ، التى تقوم بها وزارة المعارف ٠ وحاولت أن تبين تباطؤ وتعثر خطوات النهوض بالتعليم فى العهد الذى سبقها ٠

وأظهرت أن « التعليم من أول ما اتجهت اليه همة الدولة ٠٠٠ بما يتطلبه التوسع فى التعليم من أموال حتى لقد بلغت ميزانية وزارة المعارف عام ١٩٤٨ أكثر من خمسة عشر ضعف ما كانت عليه ٠٠ عقب الحرب العالمية الأولى وقد حدثت الوثبة الكبرى فى التعليم خلال السنوات الخمس الأخيرة ٠٠٠ من توسع واصلاح » وبينت أن هذا الاصلاح شمل التوسع فى انشاء المدارس فى مختلف المراحل واعادة النظر فى برامجها الدراسية بحيث لا تقتصر على مجرد حفظ الدروس المقررة لتأدية امتحان ، وانما تساعده على أن يكتسب المقدرة على تحصيل المعرفة بنفسه والبحث عن كنوزها ٠

(★) يلاحظ أن ارسال المدرسين الى الدولة العربية بدأ قبل الثورة بوقت طويل وفى أعداد كبيرة مما يبدو مما كتبته الأساس ٠

أي صارت تتجه لتنمية شخصية الطالب بما يمكنه من المعرفة ومقابلة مشاكل الحياة (٢٨٩) . وأكدت أن عدد المدارس ازداد حتى بلغ ٧٤ مدرسة ثانوية ، عدا الأقســام الثانوية الملحقة بالمدارس الابتدائية وعددها ستون قسما . مبينة ان معظم الزيادة حدثت منذ الحرب العالمية الثانية (٢٩٠) .

وأشارت الى اهتمام الحكومة بالقضاء على الأمية ، حيث وكلتها الى هيئة التعليم فى وزارة المعارف وأعادت افتتــاح معاهد التربية الثانوية والابتدائية لاعداد المعلم الصالح لمهمة القضاء على الأمية .

وبهذا فالحكومة توسع أفاق التعليم وتتيح فرصــه بالتساوى لجميع المواطنين . وان وزارة المعارف تعمل على زيادة عدد المدرسين بالاكثار من معاهد التربية وايفاد البعوث الى الخارج لاعداد أساتذة هذه المعاهد (٢٩١) .

ومن منطلق حرص الحكومة على زيادة عدد المدرسين المتوافرين، طالبت الجريدة ، وزير المعارف بمراجعة المسائل الخاصة بالتبادل الثقافى وعدم حرمان مصر من المدرسين والمدرسات الذين تطلبهم امارة الكويت بشروط غير مستســاغة (٢٩٢) . وسرعان ما تغير أساوب وسياسة التحرير بالجريدة فى معالجتها للقضية التعليمية فترة حكم الوفد ، حيث بدأت تظهر وزارة المعارف فى عهد الوفد

---

(٢٨٩) محمد فريد أبو حديد ، برنامجنا .. أن تثقف الأمة ، مقال ، الأساس ١٩٤٨/٦/٢٢ .

(٢٩٠) محمد فريد أبو حديد ، خواطر ، مقال ، الأساس ، ١٩٤٩/٢/٢٥ .

(٢٩١) محمد صبيح ، مشكلة وعلاجها ، عمود « من النافذة » ، الأساس ، ١٩٤٩/٧/١٣ .

(٢٩٢) محمد صبيح ، ابدأ بنفسك ، عمود « من النافذة » ، الأســاس ، ١٩٤٩/٩/٥ .

بمظهر غير المهتم بانشاء مدرسة واحدة ولا بمتابعة البرنامج العلمى . وبينت "أنها حريصة فقط على الاسراع باقامة بضعة فصول فى المدارس القائمة ، بلا توسيع فى المعامل أو المكتبات التى تتناسب وذلك . وأبرزت قول « طه حسين » للشعب مامؤداه « أغنياؤكم آثرهم الله بالثروة ، ولكم فى ثروتهم حقوق ، يجب أن تؤخذ منهم » ، وانه هدد الأغنياء لبناء المدارس ، وخاطب الفقراء بقوله « ابغضوهم ما بخلوا ، فهم فى حاجة الى حبكم منكم الى أموالهم » ، بينما استغنى عن ارهاق الحكومة ميزانيتها بالصرف (٢٩٣) . وأشارت الى « اجماع رجال التعليم على وجوب قيام نقابة تجمع رجال التعليم ... ووجوب اصدار قانون بنقابة المعلمين » ووصف تأخير ذلك بالتعثر والتواكل (٢٩٤) .

كما نقدت السياسة التعليمية التى وضعها « طه حسين » للقضاء على الجهل فى مصر وتيسير التعليم لكل أبناء الشعب حتى يصبح كالماء والهواء فى متناول كل انسان ، وذلك من منطلق التشكيك فى عمل الوزارة بالسياسة التعليمية المشار اليها وليس نقد الهدف ذاته .

ولكنها عادت فى السياق نفسه لتقول انه « منذ تنفيذها لم يعد فى المدارس تعليم » وان المدرسين ونظام المدارس والمفتشين يعترفون فى أحاديثهم الخاصة بأنها قد أفسدت التعليم وأشاعت فيه الفوضى والاضطراب . وأوضحت بالاحصاءات أن الهدف الأول للسياسة التعليمية التى سارت عليها وزارة المعارف عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ ، ليس هو القضاء على الجهل الذى يعيش فيه ١٥ مليونا

---

(٢٩٣) محمد حامد جوده ، انها الدعوة السافرة الى الشيوعية ، مقال ، الأساس ، ١٩٥٠/١١/٣ .

(٢٩٤) أحمد ابراهيم عيسى ، المتبتر الحر - النقابة الموعودة ، عمود ، الأساس ، ١٩٥١/٢/٧ .

من سكان مصر ، وانما هو التوسع في التعليم الثانوى الى الحد الذى يتماشى مع زيادة عدد الحاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية كل سنة ليظهروا أنفسهم وحكومتهم بأنهم لم يصدوا عن أبواب التعليم الثانوى أحدا (٢٩٥) ٠

وأوضحت أيضا أن سياسة وزارة طه حسين قد حولت الدراسة الى مجرد استظهار للمعلومات النظرية بقصد تخطى الامتحان ليس الا ، وضحت بمستوى التعليم فى سبيل تضخم عدد المقبولين فى المدارس حيث ازداد عدد تلاميذ الفصل الواحد حتى بلغ بين ٦٠ و ٧٠ تلميذا ، فاكتظت الفصول اكتظاظا أصبحت معه عاجزة عن التعليم المثمر والاشراف والتوجيه الاجتماعى ٠ كما ذكرت « الأساس » مامؤداه أن « الأمة التى تضحى بالكيف فى سبيل الكم ٠٠٠ هى أمة تنتحر » (٢٩٦) ٠

وتمثلت المشكلة الثالثة فى « الأساس » فى مشكلة التموين وارتفاع الأسعار بـ(٤٨) تكرارا ، منها (٩) تكرارات للمنطوق اللفظى للمشكلة ٠ وبلغت المؤشرات (٢٢) تكرارا ، منها (١٣) تكرارا لمؤشر استمرار ارتفاع أسعار السلع والغلاء و (٨) تكرارات لمسئولية الحكومة عن زيادة الأسعار ، وعدد تكرار واحد لمؤشر نقص التموين ٠ أما الأسباب فقد بلغت (١٢) تكرارا ، منها (٥) تكرارات لكل من فشل السياسات الحكومية فى مواجهة المشكلة وجشع المنتجين والتجار والماليين ، وتكرار واحد لكل من رفع الحكومة رقابتها عن أسعار الحاجات المعيشية وعجز الانتاج ٠

---

(٢٩٥) اسماعيل القبانى ، سياسة التعليم ، مقال ، الأساس ، ١٩٥٢/٦/٢٦ ٠

(٢٩٦) اسماعيل القبانى ، سياسة التعليم ، مقال ، الأساس ، ١٩٥٢/٧/٣ ٠

يلاحظ أن اسماعيل القبانى كان يهتم بالكيف على حساب الكم ، اما طه حسين ـ وكان وزيرا للمعارف فى آخر وزارة وفدية كان يؤثر الكم على الكيف ٠

واخيرا **الحلول** ، فقد بلغت (٥) تكرارات · تمثلت فى ضرورة تدخل الحكومة للسيطرة على المنتجات والأسعار والتموين ب(٣) تكرارات ، وكل من القضاء على السوق السوداء والعمل الانتاجى بتكرار واحد لكل منهما ·

وقد تبين من التحليـل الكيفى تصور ورؤية « الأســاس » للمشكلة بما يعكس سياستها التحريرية المذكورة حيث أخذت تهاجم المعارضين للحكومة السعدية الذين يبرزون سوء الحالة المالية فى مصر وغلاء المعيشة فيها وصعوبة الاستيراد والتصدير ، ويتضح ذلك من قولها : « يا أيها الأدعياء المصريون الصاخبون بالويل والثبور، ألا تخلصون ؟ فقراؤنا يجدون الخبز على الأقل وليس فقرهم حدثا جديدا ، وانما هو آفة اجتماعية قديمة – آفة أنتم من أسبابها ، بل من أبرز أسبابها ، ولن يتم لها علاج ··· قوم أنانيون تريدون مضاعفة أرباحكم أضعافا كثيرة ، فان حيل بينكم وبين مطامعكم بتحديد الأرباح أو بالتدقيق فى رخص التصدير والاســتيراد بكيتم على ما نقص من كسبكم للملايين » (٢٩٧) · و « يســألون عن الغلاء ما علته ؟ ولماذا لا تستطاع مقاومته ؟ ··· أتريدونها كلمة صريحة ؟ اذن فليضربوا ! ولتعمل وزارة التجارة ··· على حماية هذا الشعب من الجشع » (٢٩٨) و « لا وجود لشىء يسمى الغلاء بل الموجود هو أناس جشعون يختلقون الغلاء ويعملون على ابقائه وزيادة المغالاة فيه · وهؤلاء هم الجديرون بالمحاربة بماذا ؟ بالتشريع وحده ؟ كلا بل بتنفيذ التشريع ·· التشريع الذى يبيح لها (للحكومة) مراقبة

---

(٢٩٧) محمد توفيق دياب ، ضجة « الماليين » لأنفسهم – لا مصر ، مقال ، الأساس ، ١٩٤٧/١١/١٢ · يلاحظ أن دياب كان وفديا ثم أصبح مستقلا ·

(٢٩٨) ابراهيم عبد القادر المازنى ، بدعة سخيفة ، مقال ، الأســاس ، ١٩٤٨/٢/٨ ·

الأسعار ... وتعميم نظام « التعاون المنزلي » الذي ينتفع به أصحاب الدخل المحدود » (٢٩٩) .

كما أبرزت أن الغلاء قد ازداد ـ فترة الخمسينيات ـ في كل مادة من مواد المعيشة الضرورية ، وأن ذلك دليل على الاضطراب والارتباك لدى الوزراء الوفديين حيث انهم لا يتفقون على خطه مرسومة لمكافحة الغلاء . وان مكافحة الغلاء ينبغي أن تكون مكافحة المستغلين وأصحاب الاموال (٣٠٠) . وان الحكومة تركت الملايين يلفحهم وهج الغلاء المستعر استعارا . وأشارت الى ترك الحكومة لشركة «عبود» التحكم في سوق السكر البيضاء والسوداء ، وأنها لو استوردته لكفت الفقراء أموالا ولكسبت لخزانة الدولة أموالا تسد بها جزءا من العجز (٣٠١) .

وان هذه التصرفات الحكومية هي السبب الأكبر في الغلاء (٣٠٢) . فإن « أسعار الضرورات قد ارتفعت على عهد الوزارة النحاسية ولم تكن بهذا الارتفاع على عهد الوزارة الابراهيمية أو الوزارة النقراشية » (٣٠٣) . وأشارت أيضا الى اشتداد الغلاء نتيجة لتعطيل المشروعات وتحكم المستغلين لتضخيم الثروات (٣٠٤) .

---

(٢٩٩) عباس محمود العقاد ، سماسرة الغلاء قبل الغلاء ، مقال ، الأساس ، ١٩٥٠/١/٢٧ .

(٣٠٠) عباس محمود العقاد ، كشفوا ورقهم كله ، مقال ، الأساس ، ١٩٥٠/٢/٢٠ .

(٣٠١) أحمد محمد بريري ، البلاء النازل .. والفساد الشامل ، مقال ، الأساس ١٩٥٠/١٠/٢ .

(٣٠٢) محمد حامد جوده ، شؤوننا العامة التوجيهات السامية ، مقال ، الأساس ، ١٩٥٠/١٠/٢٦ .

(٣٠٣) عباس محمود العقاد ، موعدهم بزوال الغلاء بعد استقرار الحالة الدولية ان شاء الله ، مقال ، الأساس ، ١٩٥٠/١١/١٩ .

(٣٠٤) عباس محمود العقاد ، ارجعوا عن هذه الأمة ، مقال ، الأساس ، ١٩٥٢/٤/٧ .

مشيرة الى سيطرة الأغنياء على الوزارات بقول « حسين سرى » وهو من الوجوه السياسية المستقلة ؛ لأنه لم يكن فى أى وقت سياسيا حزبيا (٣٠٥) ـ الذى أطلقت عليه الجريدة وصف السياسى العملى حيث ذكر أن حل مشكلات الغلاء لن يكون الا بشد الحزام الى أقصاه على البطون وتساؤله : أين هو الحاكم الذى يستطيع أن ينفذ مثل هذه السياسة ؟ وقوله « لمسنا بالتجربة أن القوة فى مصر للأغنياء وهؤلاء لا يلبثون أن ينتزعوا من كرسى الحكم من أراد أن يفرض عليهم سياسة الزهد والتقشف » واستخلصت الجريدة من هذا القول أن يد الأغنياء هى القوة الفعالة فى سند الوزارات وهدمها • وذكرت أنه « اذا كان الأمر كذلك ، فلا صلاح للتموين ولا علاج للغلاء » (٣٠٦) •

وجاءت **مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية** بـ(٣٢) تكرارا فى جريدة « الأساس » لتشغل بذلك المرتبة الرابعة فى ترتيب أهمية القضايا والمشكلات الاجتماعية من وجهة نظرها • فقد وردت المشكلة بمنطوقها اللفظى بـ(٤) تكرارات ، وتمثلت **المؤشرات** فى مؤشر معاناة الأغلبية من الفقر وسوء الحالة الاجتماعية وقلة الدخل بـ(٧) تكرارات • ووردت **الأسباب** بـ(٩) تكرارات ، حيث جاءت كل من فساد الجهاز الحكومى وعدم تنفيذ مشروعات الاصلاح بـ(٣) تكرارات لكل منهما ، كما وردت بتكرار واحد كل من الاستعمار ونظام الضرائب المطبق لا يحقق العدالة بين الطبقات ، وفشل السياسات الحكومية فى توزيع الدخل والثروات ورفع مستوى المعيشة • أما **الحلول** ، فقد بلغت (١٢) تكرارا • فجاءت فئة رفع مستوى معيشة المواطنين بـ(٥) تكرارات ، ثم محاربة

---

(٣٠٥) يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨ ــ ١٩٥٣) ، اشراف : حسن يوسف ، القاهرة ، الأهرام ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، وحدة الوثائق والبحوث التاريخية ، ١٩٧٥ ، ص ٤٩٢ •

(٣٠٦) محمد صبيح ، موسم الحكمة ، مقال ، الأساس ، ١٩٥٢/٦/١٧ •

الفقر واطعام الفقراء ومساعدة المحتاجين بتكرارين • وحصل على تكرار واحد كل من تحديد الملكية الزراعية واعادة توزيع الملكيات الزراعية الشاسعة على صغار الفلاحين ، والاصلاح الضرائبى وفرض ضرائب تصاعدية ، وضرورة دفع زكاة المال وانفاقها جزئيا على الفقراء ، والتكافل والتضامن الاجتماعى ، واستصلاح الأراضى البور وتوزيعها على صغار الفلاحين •

فقد تبين لنا من التحليل الكيفى لجريدة « الأساس » أنها، أبرزت دور الانجليز فى غرس بذرة الفقر فى مصر ، ورأت أن علاجها يكون بفرض ضريبة الزكاة ، مستشهدة بقول « على ابن أبى طالب » ان « لو كان الفقر رجلا لقتلته » (٣٠٧) • ثم أشارت الى جهود الحكومة فى تنفيذ المشروعات للاصلاح وتيسير أسباب المعيشة ، وجاء بها ما مؤداه : « يعجب المخدوعون فى الشيوعية لهذا النشاط المتضاعف فى هذه الأيام خاصة لأنهم يتوهمون أن الشيوعية دعوة ترمى الى الاصلاح وتحسين المعيشة بين الفقراء على الخصوص فمن الواجب على هذا أن تنشط كلما قلت مشروعات الاصلاح وأن تهدأ وتستقر كلما تعددت هذه المشروعات • ولكن الواقع يناقض هذا الفهم للشيوعية كل المناقضة » (٣٠٨) •

كما أبرزت سوء المعيشة وحالة الفقر التى يعانى منها الشعب (٣٠٩) ، التى تزداد خطرا عاما بعد عام (٣١٠) ، وذلك لانعدام الحكم الصالح حيث ان التكافل الاجتماعى ينعدم بانعدام

---

(٣٠٧) جريدة الأساس ، افكار ، عمود ، توقيع « المحتسب » ، ١٩٤٧/٩/١٨ •

(٣٠٨) عباس محمود العقاد ، أعداء الاصلاح ، مقال ، الأساس ، ١٩٤٩/٣/١٤ •

(٣٠٩) الأساس ، جوع واثراء ، مقال افتتاحى ، ١٩٥٠/١١/٢٧ •

(٣١٠) على الرجال ، « وقضية الانشاء والتعمير » ، مقال ، الأساس ، ١٩٥٢/٥/٢٥ •

الحكم الصالح ، بينما أن التكافل الاجتماعى هو أساس الوطنية ويعد أول مبادئها متمثلا فى تحمل الأغنياء التضحية قبل الفقر (٣١١) • ولكن الأغنياء لا يتداركون لحال الفقراء (٣١٢) •

وتمثلت **المشكلة الصحية** بـ(١٩) تكرارا فى جريدة الأساس لتشغل المرتبة الخامسة بها • ووردت المشكلة بمنطوقها اللفظى بـ (٤) تكرارات ، **المؤشرات** بـ (٦) تكرارات • فورد المؤشر الأول المتمثل فى تفشى الأمراض والأوبئة بـ(٣) تكرارات ، ثم مسئولية الدولة ازاء المريض الفقير بتكرارين ، وانتشار سوء التغذية وضعفها بتكرار واحد • أما **الأسباب** ، فقد وردت بتكرارين ، وتمثلت فى الاستعمار والعالم الخارجى بتكرار واحد ، وقلة عدد الأطباء بتكرار واحد ، وبلغت **الحلول** بـ(٧) تكرارات ، فجاء كل من رفع المستوى المعيشى والصحى للمواطنين وبناء المزيد من المستشفيات والمصحات والعيادات ومعامل المصل بتكرارين لكل منهما ، كما ورد بتكرار واحد كل من : العمل على تنقية مياه الشرب للأهالى ، وتدريب الأطباء والممرضات وزيادة مرتبات الأطباء ومكافآتهم •

وقد تبين لنا رؤية « الأساس » الكيفية للمشكلة الصحية ، حيث دافعت عن الجهود التى تبذلها وزارة الصحة المصرية ــ متمثلة فى معمل المصل واللقاح ــ ورجال المعامل المصرية الذين يعملون طوال اليوم لمواجهة وباء الكوليرا الذى نقلته اليها طائرات وبواخر قادمة من الخارج لأن مصر مركزا للمواصلات العالمية (٣١٣) • ثم عادت الجريدة وأكدت انه لم يقم الدليل القاطع على مصدر الوباء الذى تسرب الى مصر ، وأنه من الأفضل ترك المسألة للباحثين العلميين

---

(٣١١) أحمد محمد بريرى ، هذه الحكومة الساهية الذاهلة ، مقال ، الأساس ، ١٩٥١/٩/٢٠ •

(٣١٢) محمد صبيح ، موسم الحكمة ، مقال ، الأساس ، ١٩٥٢/٦/١٧ •

(٣١٣) محمد صبيح ، من النافذة ، عمود ، الأساس ، ١٩٤٧/١٠/٣ •

بمعزل عن المنازعات الحزبية والمآرب السياسية (٣١٤) ٠

وأشارت « الأساس » الى أن مصر قد عانت وقاست من انتشار أمراض كالكوليرا والملاريا والرمد والحمى الصفراء والتيفوس ، نتيجة للقذارة العامة التى يزاحم فيها كثير من الحضر جميع القرى ٠ وتساءلت الجريدة بقولها : « ترى لو طهرت كل القرى كم يعمر ريفنا ويرقى ٠ بعد أن يجتذب هاجريه ! وكم يصح فلاحنا ويقوى » (٣١٥) ٠

وأنكرت « الأساس » الاتهام الموجه للحكومة فى تقرير لجنة مؤلفة من كبار أطباء الحكومة وكبار موظفيها نشرته وزارة الصحة العمومية بشأن وجود مسئولين حكوميين يعارضون فى تحسين تغذية الطبقات الفقيرة عموما ، وعلى الأخص من تقوم الحكومة باطعامهم فى الملاجىء والمعاهد المختلفة (٣١٦) ٠

ووردت **قضية وضع المرأة ودورها** فى جريدة « الأساس » ب(٩) تكرارات منها (٣) تكرارات ظهرت **كمؤشرات** وتمثلت فى تكرار بالرفض لمؤشر الوضع السياسى للمرأة ودورها ٠ بالاضافة الى مؤشرين بالقبول ، فجاء حق التعلم بتكرار واحد وحق العمل بتكرار آخر ٠ أما **الأسباب** فقد بلغت (٣) تكرارات منها تكراران للعادات والتقاليد والأوضاع الاجتماعية ، وتكرار واحد للمفاهيم الدينية ٠ أما **الحلول** فقد بلغت (٣) تكرارات ، حيث ورد كل من ضرورة تحديد دور الرجل والمرأة ، والنهوض بمستوى المرأة فى المعرفة والثقافة والمساواة بين الجنسين بتكرار واحد لكل منهما ٠

---

(٣١٤) عباس محمود العقاد ، بين التحقيق والاشاعة ، مقال ، الأساس ، ١٩٤٧/١٢/٣١ ٠

(٣١٥) محمد المعلم ، القرية المسحورة ، مقال ، الأساس ، ١٩٤٨/٣/١٢ ٠

(٣١٦) محمد حامد جوده ، شؤوننا العامة ، التغذية ، عمود ، الأساس ، ١٩٤٨/٩/٢٦ ٠

فقد حددت الجريدة جهاد المرأة بقيادة « هدى شعراوى » لتحارب التقاليد الظالمة وقسوة الفروق الاجتماعية ، فى سعيها كى تنزل المرأة الى ميدان الخدمة العامة وتتعلم مع الرجل وتعمل معه بحيث تتحقق المساواة بينهما فى الحقوق والواجبات • وأبرزت أن « هدى شعراوى » لم تطالب مطلقا بأن تهجر المرأة المصرية مملكتها المنزلية ، وانما طالبتها بأن تستزيد من التثقيف لتؤدى وظيفتها الطبيعية وتخرج جيل ينهض البلاد (٣١٧)

كما أيدت حق وزارة المعارف فى طلب وضع رقابة على الفتيات المرسلات الى البلاد الاجنبية حرصا على كرامة مصر من منطلق العناية بآداب الاسلام وعادات الشرقيين ومحافظة على الفتيات (٣١٨) •

كما بينت « الأساس » وجود فوارق بين الجنسين فى الأخلاق والتفكير حيث تغلب الغريزة عند المرأة على الارادة والعكس عند الرجل • بالاضافة الى وجود فوارق عقلية بينهما ، والدليل على تفوق الرجل عقليا وجسديا عليها هو تمكنه من الحجر على جميع النساء فى القرون الماضية ـ ونلحظ من هذا الرأى ـ وهو رأى عباس محمود العقاد ـ تعصب نظرة الرجل للمرأة حتى أنه يعطى حكما بالتفوق عليها بناء على تعسف وظلم ، والتفوق لا يقاس بقوة القهر ـ واستمرت الجريدة توضح أن العالم يستغنى عن اشتراك المرأة فى ميدان السياسة حيث يجب تغلب العقل على الهوى ، فى حين أن المرأة لا تمتاز بذلك، وانما تمتاز فى ميدان البيت والأسرة (٣١٩)•

وتمثلت **مشكلة الاسكان** بـ(٦) تكرارات فى « الأساس » ، تمثلت كمؤشر فى زيادة أجور المســاكن بتكرار واحد ، ووردت

---

(٣١٧) طلعت يونان ، « هدى شعراوى » ، عمود ، الأساس ، ١٩٥٠/١/١٩ •

(٣١٨) نبوية موسى ، فضيحة ، عمود ، الأساس ، ١٩٤٩/٨/٢٨ •

(٣١٩) عباس محمود العقاد ، المرأة والسلام ، مقال ، الأساس ، ١٩٥٠/٥/١٢ •

أسبابها فى تكرارين • حيث جاءت الحروب بتكرار واحد ، وتملك القادرين والأغنياء لآلاف من المساكن غير المستعملة بتكرار آخر • وبلغت الحلول (٣) تكرارات حيث تمثلت فى تكرار واحد لكل من اعطاء قروض طويلة الأجل لعمليات البناء والحث على تشييد المساكن الشعبية الرخيصة ، واستيلاء الحكومة على الأراضى أو المساكن غير المستعملة أو السيئة باستخدام القانون •

وقد عكست « الأساس » أزمة الاسكان بابرازها لتصريح وزير الاقتصاد الوفدى والذى سماه مشروع حل أزمة المساكن ، ويتمثل فى مضاعفة أجور المساكن القديمة أو تركها لقانون العرض والطلب • وأكدت أن تبرير هذا التصريح يكمن فى ايجاد تناسب بين مستوى الايجارات قديمها وحديثها ، وحصول الحكومة على نسبة من المال المحصل فتبنى مساكن جديدة يشغلها سواد الشعب (٣٢٠) •

كما أشارت الى الحلول السابق ذكرها فى سياق التأكيد على اشتداد أزمة المساكن المتمثلة فى ارتفاع الايجارات الى الحد الذى يدفع فيه البعض خلوا للسكن بالايجار القديم (٣٢١) •

وأشارت جريدة « الأساس » الى المشكلة العمالية بـ(٣) تكرارات ، تمثلت فى اقتراح حلول فقط • فقد ورد ضرورة تشجيع الصناعات الوطنية والريفية بتكرارين ، وتشجيع المشروعات الانتاجية لزيادة فرص العمل بتكرار واحد • حيث أشارت الى توسيع الصناعة الوطنية فى ظل حكومة الأقلية (٣٢٢) • والى زيادة الانتاج الصناعى

---

(٣٢٠) الأساس مضاعفة أجور المساكن كوسيلة لتفريج أزمة السكن ، تحقيق صحفى ، بدون توقيع ، ١٩٥١/١/٧ •

(٣٢١) أحمد بكير ، واجب الحكومة نحو المساهمة فى تفريج أزمة المساكن ، مقال ، الأساس ، ١٩٥١/٤/٢٩ •

(٣٢٢) عباس محمود العقاد ، أعداء الاصلاح ، مقال ، الأساس ، ١٩٤٩/٣/١٤ •

لتعويض النقص فى الانتاج عموما (٣٢٣) • ولا شك أن الجريدة عكست رؤية غير واضحة للمشكلة العمالية ، وكادت تسقطها من اعتبارها • وذلك بدوره يكشف لنا عن محاولة « الأساس » اغضاء الطرف عن المشكلة العمالية حتى لا تؤذى مصلحة أعضائها الأغنياء من رجال الأعمال حيث انها جريدة الحزب السعدى الذى كان حزب الرأسماليين ورجال الصناعة •

ووردت بها مشكلة « **زيادة السكان** » بتكرار واحد فى عام ١٩٥٢ ، تمثل فى مؤشر سرعة تكاثر السكان (٣٢٤) •

من ثم يتبين لنا صحة فروض الدراسة، حيث عنيت « الأساس » بابراز القضايا والمشكلات الاجتماعية من منظورها السياسى الذى يهدف الى تدعيم وتأييد نظام الحكم السعدى بابراز انجازاته وكسب التأييد الشعبى له • بالاضافة الى حملاتها النقدية على الأيديولوجية الشيوعية ـ فأبرزتها بأنها من أعداء الاصلاح الاجتماع ـ وعلى الوفد بابراز القضايا والمشكلات الاجتماعية وعجز الحكومة الوفدية عن مواجهتهـا •

ولا شك أن سياسة « الأساس » التحريرية من شأنها أن تثير السخط لدى الرأى العام حيث تبين وكأن القضايا والمشكلات ظهرت مستفحلة فجأة فى فترة حكم الوفد وكأن العصا السحرية كانت فى يد الحزب السعدى والأحزاب الصغيرة المتحالفة معه • وهذا بدوره يدفع الرأى العام لتأييد التغيير الذى يستبعد هذه الأحـزاب عن السـلطة •

---

(٣٢٣) على الرجال ، قضـية الانشـاء والتعمير ، مقال ، الأسـاس ، ١٩٥٢/٥/٢٥ •

(٣٢٤) على الرجال ، المقال السابق نفسه ، الجريدة نفسها ، العدد السابق نفسه •

٤ ـ جريدة الوفد المصرى **

صدرت جريدة « الوفد المصرى » فى أول أكتوبر ١٩٣٨ ـ يملكها أحمد حمزة ويرأسها عبد اللطيف محمد صادق ـ وهى جريدة وفدية عنيت بادخال الشق الاجتماعى فى برنامج الوفد وسياسة حكومته منذ أوائل الأربعينيات ، وانتشرت بها كتابات تدعو الى الديمقراطية الاجتماعية وتحرص على سلامة التوازن بين طبقات الأمة وتحقيق العدالة الاجتماعية والاشتراكية المعتدلة . وهذه الدعوات التى استمرت حتى ١٠ يوليو ١٩٤٦ ، قد دفعت حكومة « اسماعيل صدقى » الى اغلاقها ضمن حملته للقضاء على الصحف اليسارية والماركسية .

ونظرا لتمثل جريدة « الوفد المصرى » فى فترة دراستنا من ٨ مايو ١٩٤٥ الى ١٠ يوليو ١٩٤٦ ، كجريدة أسبوعية ، فقد أجرينا

(*) حرصت جريدة « الوفد المصرى » فى ديباجاتها على نشر أهدافها بجوار اسم الجريدة متضمنة هدف العدالة الاجتماعية .

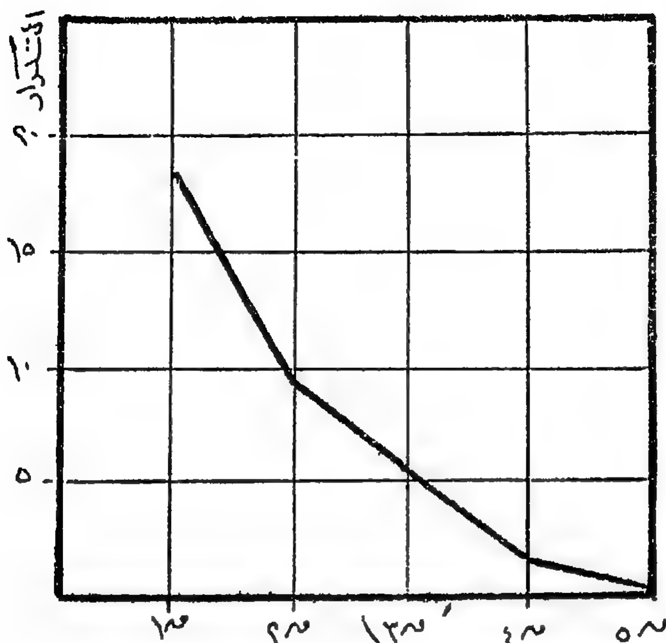
(**) انظر تفصيلات المعايير المحددة لاختيار عينة الصحف فى الجزء المخصص للخطوات المنهجية برسالتنا للدكتوراه بمكتبة كلية الاعلام (جامعة القاهرة) ١٩٨٦ .

عليها طريقــة المسح لكافة أعدادها واستخرجنــا كافة مقــالات وأعمدة الرأى المتعلقة بالقضايا والمشكلات الاجتماعية •

وقد تمثلت تلك المقالات والأعمدة فى (٦) قوالب رأى ، ظهر منها قالبان عام ١٩٤٥ و (٤) قوالب عام ١٩٤٦ • واعتمادا على تكرارات ورود القضيــة أو المشــكلة الاجتماعيــة فى قوالب الرأى المذكورة حيث نسجل تكرارا للفكرة الواحدة فى القالب الواحد مع تسجيل أكثر من تكرار فى القالب الواحد للقضية أو المشكلة الواحدة فى حالة ورودها كمؤشر أو سبب أو حل متعدد ـ المقال أو العمود كوحدة ســياق والفكرة كوحدة تسجيل ، يمكننا تحديد خريطة القضايا والمشكلات الاجتماعية كما وردت فى جريدة «الوفد المصرى»•

تبين من نتائج تحليل المضمون اعتمادا على مستوى التحليل الكلى لقوالب الرأى المذكورة فى « الوفد المصرى » من ٨ مايو ١٩٤٥ الى ١٠ يوليو ١٩٤٦ ، أن مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية هى الشغل الشاغل لجريدة « الوفد المصرى » حيث حصلت على (١٨) تكرارا بما يوازى عــدد التكرارات التى حصلت عليها كافة القضايا والمشكلات المطروحــة بها • ورد منها (٦) تكرارات عــام ١٩٤٥ و (١٢) تكرارا عام ١٩٤٦ • وتأتى المشكلة العمالية فى المرتبة الثانية بـ (٩) تكرارات ، ورد منهــا تكراران عام ١٩٤٥ و (٧) تكرارات عام ١٩٤٦ • وهذا يتفق مع سياسة الجريدة التى حددت من ضمن أهدافها العدالة الاجتماعية • كما كشفت الجريدة عن القضية التعليمية بـ (٦) تكرارات ورد منها تكراران عام ١٩٤٥ و (٤) تكرارات عام ١٩٤٦ • ثم وردت مشكلة الأمراض الاجتماعية بتكرارين وذلك عام ١٩٤٦ •

وأخيرا المشكلة الصحية وسوء التغذية بتكرار واحد عام ١٩٤٦ ٠



(★ القضايا والمشكلات ٠

وتعد المشكلات والقضايا التى طرحتها جريدة « الوفد المصرى » قضايا أساسية بدت ملحة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ٠ وان كنا نرى أن المشكلة الصحية لم تعالج بكم حجمها

(★) ق١ مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ، ق٢ المشكلة العمالية ق٣ القضية التعليمية ، ق٤ مشكلة الأمراض الاجتماعية ، ق٥ المشكلة الصحية وسوء التغذية ٠

الحقيقى فى مصر حيث انتشرت الامراض والأوبئة • ولم تتراجع الأخيرة وتنحسر سوى بعد عام ١٩٤٧ •

ويبين الرسم البيانى الموضح - آنفا - ترتيب القضايا والمشكلات كما ظهرت فى جريدة « الوفد المصرى » من مايو ١٩٤٥ الى يوليو ١٩٤٦ •

ويلاحظ أن تصور جريدة « الوفد المصرى » للقضيتين الاجتماعيتين الأساسيتين تمثل فى عدم المساواة والعدالة الاجتماعية، والمشكلة العمالية • وذلك يعكس رؤيتها السياسية التى تحرص على سلامة التوازن بين الطبقات الاجتماعية •

وقد عالجت جريدة « الوفد المصرى » القضية الاجتماعية فى اطار مترابط حيث عكست عام ١٩٤٥ كلا من مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والقضية العمالية ، والتعليمية • بالاضافة الى أنها فى عام ١٩٤٦ عرضت الثلاث قضايا المذكورة مضافا اليها مشكلة الأمراض الاجتماعية والمشكلة الصحية وسوء التغذية •

وتبين نتائج تحليل المضمون أن الجريدة أبرزت الصفوة ب (٣) تكرارات فى عامى ١٩٤٥ و ١٩٤٦ كفاعلين مقترحين لاحداث التغيير• وذكرت كلا من الطبقات العليا والدنيا بثلاثة تكرارات ؛ والطبقة الوسطى بتكرارين فى عامى ١٩٤٥ و ١٩٤٦ • أما فيما يتعلق بالمؤسسات فقد ورد ذكر كل من الحكومة والأحزاب والجماعات السياسية ، والبرلمان بثلاثة تكرارات ثم السفارة البريطانية ، والصحافة بتكرار واحد لكل منهما • وذكرت طلبة المدارس والجامعات كجماعات اجتماعية بتكرار واحد عام ١٩٤٥ • كما حددت اصدار قوانين أو تشريعات كأدوات لاحداث التغيير فى المجتمع بتكرارين عامى ١٩٤٥ و ١٩٤٦ - مما يعكس سياستها الاصلاحية الاجتماعية• كما تبين من النتائج أن الجريدة لجأت الى عدة طرق وأساليب لكتابة قوالب الرأى المتعلقة بالقضايا والمشكلات الاجتماعية ، منها

الآراء الشخصية والذاتيـة بـ (٦) تكرارات • ثم التعميم بدون أمثلة بـ (٥) تكرارات ، والبرهنة بـ (٥) تكرارات أيضـا • ثم كل من التشخيص مع ابراز حلول ، وابراز أسباب ودوافع بـ (٣) تكرارات • كما لجـأت الى التنبؤ بتكرارين عام ١٩٤٥ • واعتمدت على المصادر بتكرار واحد عام ١٩٤٥ •

من هنا نستعرض نتائج التحليل التى تبرز الرؤية التفصيلية لجريدة « الوفد المصرى » للمسألة الاجتماعية •

فقد برزت مشكلة **عدم المساواة والعدالـة الاجتماعيـة** فى « الوفد المصرى » بـ (١٨) تكرارا ، منها (٣) تكرارات للمنطوق اللفظى للمشكلة و (٤) تكرارات **للمؤشرات** • وتمثل المؤشر المتعلق بمعاناة الأغلبية من الفقر وسوء الحالة الاجتماعية وقلـة الدخـل بـ (٣) تكرارات ، ومؤشر ارتفاع معدل الملكيات الكبيرة وتكدس الثروة بتكرار واحد •

أما **الأسباب** فقد بلغت (٣) تكرارات ، حيث ظهر كل من فشل السياسات الحكومية فى توزيع الدخل والثروات ورفع مستوى المعيشة ، ونظام الضرائب المطبق لا يحقق العدالة بين الطبقات ، والاستعمار بتكرار واحد لكل منها •

أما **الحلول** فقد بلغت (٨) تكرارات ، منها الاصلاح الضرائبى وفرض ضرائب تصاعديـة بعـدد (٣) تكرارات وكل من تحقيق تكافؤ الفرص لكل الشعب وتحديد الملكية الزراعية واعادة توزيع الملكيات الشاسعـة على صغار الفلاحـين والتخلص من الاستغلال الداخلى والخارجى لرفع مستوى معيشة الأغلبية ، ومحاربة الفقر ومساعدة المحتاجين ، ورفع مستوى معيشة المواطنين بتكرار واحد لكل منهما •

وقد أبرزت « الوفد المصرى » مشروع قانون « محمد خطاب »(*) للحد من زيادة الملكيات الزراعية الكبيرة فى المستقبل ، والذى حدد الملكية بخمسين فدانا على ألا يسرى على الملاك الحاليين وورثتهم ، والذى أحيل الى لجنة الشئون الاجتماعية بمجلس الشيوخ فرفعت الحد الى مائة فدان • وقد نقدت جريدة « الوفد المصرى » المشروع الذى يقيد الملكية فى المستقبل ويتركها للثروات التى تكونت فى الماضى ، حيث اعتبرته غير عادل ، وأكدت أنه يجوز لها أن تقبله اذا كانت هناك ضريبة تصاعدية على التركات يكون من شأنها تحقيق نوع من المساواة بين جميع الملاك المصريين الحاليين وملاك المستقبل • واشارتها الى أن هذه الضريبة لا يبلغ أقصاها الا ٣٪ مما يزيد المشروع ظلما حيث يدعو الى زيادة التفاوت فى المساواة (٣٢٥) •

وجاء بالجريدة أن « الحكومة الصدقية » قد لمست اتجاه العالم بما فيه انجلترا نحو تحقيق العدالة الاجتماعية ، وأنها أدركت : « أن طبقات الشعب المصرى قد وصلت من البؤس حدا ينذر بالخطر بعد أن تيقظت العقول وصحت الأفهام ، فلم تربدا من أن تعلن عزمها على رفع مستوى الشعب ولكنها لم تكد تطلع عليها بأول خطوة عملية نحو رفع مستوى هذا الشعب المنكود حتى ظهرت سياستها الرأسمالية سافرة واضحة » ، وأن الحكومة الصدقية اذا أرادت أن تكون ديمقراطية لأقدمت على تغيير النظام بفرض ضرائب

(★) محمد خطاب عضو فى « جماعة النهضة القومية » التى تاسست فى أكتوبر ١٩٤٤ للتعبير عن التيار الاصلاحى الذى تبنته النخبة البورجوازية المصرية ذات الوعى الاجتماعى • وقد تقدم « محمد خطاب » بمشروعه المذكور فى المتن للحد من زيادة الملكيات الزراعية الكبيرة فى المستقبل الى مجلس الشيوخ فى أوائل عام ١٩٤٤ • انظر فى ذلك : رؤوف عباس ، جماعة النهضة القومية ، القاهرة ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦ ، ص ٤٩ ، ٧٦ ، ٩٨ •

(٣٢٥) محمد مندور ، تحديد الملكية والنظام الحزبى ، مقال ، الوفد المصرى ١٩٤٥/٧/٣ •

تصاعدية تستطيع أن تحصل بها على ١٠٠ مليون دون ارهاق حقيقى لكبار الأثرياء • كما أظهرت الجريدة « أن مصر تطفح الآن ـ وقتئذ ـ برؤوس الأموال المكدسة المعطلة بين أيد قليلة من كبار الأثرياء » • ووجهت نصيحة للحكومة بقولها « ان الشعب اذا لم يعد يطيق الاستعمار الخارجى فهو من باب أولى لن يصبر على الاستعمار الداخلى الذى يمس قوته وحياته اليومية عن قرب » فسايروا الزمن (٣٢٦) •

وأكدت أيضا على حق الفقير فى أن تتحسن حالته ، وأن الوفديين هم البادئون بوضع مشروع الضريبة التصاعدية على الايرادات من الأطيان الزراعية • وذكرت أن « هذه هى روح العدالة الاجتماعية أو روح الاتجاه الى الاشتراكية المعتدلة التى تتفق مع روح العصر » (٣٢٧) •

وشغلت **المشكلة العمالية** المرتبة الثانية بـ (٩) تكرارات فى جريدة « الوفد المصرى » ، منها تكرار واحد لمنطوق المشكلة اللفظى •

ثم (٤) تكرارات **للمؤشرات** • حيث ورد مؤشر معاناة العمال من القهر بتكرارين ، وكل من ازدياد نسبة البطالة ، وسوء العلاقة بين العامل وصاحب العمل بتكرار واحد لكل منهما •

أما **الأسباب** فقد وردت منافسة رؤوس الأموال والصناعات الأجنبية لمثيلاتها الوطنية بتكرار واحد •

---

(٣٢٦) محمد مندور ، سياسة الرأسمالية ، مقال ، الوفد المصرى ، ١٩٤٦/٣/١٧ •

(٣٢٧) محمد عبد القادر حمزة ، الوفد والاشتراكية ، مقال ، الوفد المصرى ، ١٩٤٦/٧/٦ •

وبلغت **الحلول** (٣) تكرارات ، حيث ظهرت كل من ضرورة انشاء نقابات عمالية ، وتشجيع المشروعات الانتاجية لزيادة فرص العمل ، وضرورة اصدار تشريعات وقوانين العمل بتكرار واحد لكل منهـــا .

فقد جاء بهذه الجريدة أن « العامل المصرى ضائع وسط هذه الغمرة لايعرف أين مكانه ولا كم أجره لأن المنافســة الأجنبية تشل كل تقدم اقتصادى أو صناعى » وتحول العامل عن الاستمتاع بخيرات بلاده واستغلالها (٣٢٨) .

وأكدت بقولها « لانريـد الا أن يؤمن العامل على عمله وعلى مستقبله .. مستقبل أسرته ، لا أن يظل فى مهب الريح أو أن يبقى الضحية الأولى والأخيرة ، فان صاحب العمل احتجز الربح له ، واذا بدأ يشعر بنقص فيه اتجه الى أجـر العامل لينقص منه » . و « يوجد فى شوارع القاهرة ألوف من العمال المتعطلين ومع ذلك لاتوجه الدولة بوسائلها التشريعية والمالية هذه الملايين التى امتلأت بها خزائن البنوك والخزائن الخاصة الى المشروعـات الصناعيـة لتشغيل المتعطل وتأمين حال الجميع » . وأبرزت أن الوفديين هم الذين أصدروا قوانين العمال التى اعترفت لهم ولمنظماتهم ــ لأول مرة ــ بحق الوجود القانونى وبحق العمل والنشاط لمصلحة العمال ولو تعارضت ــ بحق ــ مع مصلحة أصحاب الأعمال (٣٢٩) .

وتمثلت القضيــة الاجتماعية الثالثــة فى **القضية التعليميــة** بـ (٦) تكرارات فى جريدة « الوفد المصرى » .

---

(٣٢٨) أحمد الشــافعى ، الرأى العــام المصرى ، مقال ، الوفد المصرى ، ١٩٤٥/١٢/٢٦ .

(٣٢٩) محمد عبد القادر حمزة ، الوفد والاشتراكية ، المقال السابق نفسه ، العدد نفسه بالجريدة نفسها .

ظهر منها تكرار واحد لمنطق المشكلة اللفظى ، وتكرار آخر **لمؤشر عدم** تكافؤ الفرص التعليمية ، وتكرار واحد لمؤشر السياسة والأهداف التعليمية ، وتكرار واحد للاستعمار **كسبب** للقضية التعليمية ٠

أما **الحلول** فقد برزت ضرورة أن تعمل الحكومة بجدية للقضاء على الأمية والجهل ، وضرورة تكافؤ الفرص بتكرار واحد لكل منهما ٠

فقد جاء بجريدة « الوفد المصرى » أن « الطالب لن يستطيع أن ينشأ نشأة علمية عملية فى أفق واسع مادامت الأصبع الانجليزية تتدخل فى شؤون التعليم » وبينت الجريدة أن القواعد التى غرستها السياسة الاستعمارية فى التعليم المصرى لاتزال ذات تأثير شديد فى تكييف التعليم وتخريج المتعلمين (٣٣٠) ٠

وورد بها أن الحكومة عليها ابعاد شبح الجهل ، وذلك بفتح « أبواب العلم كلها لابن الفقير فتحها لابن الغنى » وأن ينعم الأول بفرصة الثانى نفسها دون أن يقف المال عقبة أمامه فى جميع فروع العلم (٣٣١) ٠

أما **مشكلة الأمراض الاجتماعية** فقد ظهرت فى «الوفد المصرى» بتكرارين عام ١٩٤٦ **كمؤشر** يتعلق بالمحسوبية والوساطة واستغلال النفوذ ٠ حيث ورد بها تأكيد على أن الاستثناءات والمحاباة والتمييز ومجافاة المصلحة العامة مازالت قائمة دون أى مبرر ظاهر (٣٣٢) ٠ وأن الوفد لجأ اليها بهدف تشجيع الانتاج ، أما « مكرم عبيد(*) » فهو

(٣٣٠) احمد الشافعى ، المقال نفسه ، العدد نفسه ، الجريدة نفسها ٠

(٣٣١) محمد عبد القادر حمزة ، المقال نفسه ، العدد نفسه ، الجريدة نفسها ٠

(٣٣٢) الوفد المصرى ، نقاش عقيم ، مقال ، توقيع « أبو حجاج » ، ١٩٤٦/١/١٩ ٠

(*) يلاحظ أن مكرم عبيد أقصى عن الوفد عام ١٩٤٢ ٠

الذى أعادها ، وسار على نحوه « اسماعيل صدقى » وأن « مصطفى النحاس » لم يفرق فى الاستثناءات بين وفدى أو غيره ، وانما تمت فى عهده لموظفين أكفاء من مختلف الأحزاب والهيئات · لذا فقد أعادها « مكرم عبيد » و « اسماعيل صدقى » لأصحابها غير الوفديين (٣٣٣) ·

كما أبرزت مسئولية الدولة ازاء المريض فعلا لا قولا (٣٣٤) كمؤشر للمشكلة الصحية بتكرار واحد ·

هكذا يتبين ابراز « الوفد المصرى » لسلبيات الحكومة فى النواحى الاجتماعية مما يبرز بدوره عجز الحكومة عن مواجهة القضايا والمشكلات التى تفاقمت فى المجتمع المصرى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ·

وقد أخذت تدعو لضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين طبقات الأمة كى يحدث توازن فى المجتمع وذلك حرصا على سلامته ·

وقد عكست هذه المفاهيم انطلاقا من اتجاهها الاشتراكى المعتدل ·

وان كانت قد أبرزت كافة الطبقات : العليا والوسطى والدنيا، عند عرضها للقضايا والمشكلات الاجتماعية ، الا أنها أبرزت منطقها النخبوى حيث ركزت على الصفوة لاحداث التغيير وأغفلت الجماهير، فالوفد لا يريد أن تقوم الجماهير بالتغيير حتى لا ينقلب هذا التغيير الى ثورة جذرية ·

---

(٣٣٣) الوفد المصرى ، مغالطة الاستثناءات ، عمود ، بدون توقيع ، ١٩٤٦/٥/١٢ ·

(٣٣٤) محمد عبد القادر حمزة ، المقال نفسه ، العدد نفسه ، الجريدة نفسها ·

٥ ــ جريدة صوت الأمة ..

أصدر «محمد صبرى أبو علم» جريدة «صوت الأمة» اليومية (*) فى ٢٩ يوليو ١٩٤٦ ، لتكون صحيفة حزب الوفد بعد اغلاق جريدة « الوفد المصرى » . وقد سارت على نفس سياسة الجريدة الأخيرة وكانت سياستها أكثر ثورية فى تبنى الأفكار الاجتماعية ، وبخاصة بعد اتصال الطليعة الوفدية فى العمل السياسى بالتنظيم الاشتراكى « طليعة العمال » . وفى ٦ مايو ١٩٤٩ تولى « يس سراج الدين » اصدار جريدة « صوت الأمة » ، واستمرت الجريدة فى صدورها بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وتوقفت عن الصدور فى ٢٢ يوليو ١٩٥٦ لعدم الانتظام (**) .

واعتمادا على أن الجريدة صدرت لفترة أكثر من سنتين فقد طبقنا طريقة اختيار العينة العشوائية المنتظمة عليها لاختيار الأعداد

(★) كانت تصدر يومية حتى ١٣ مايو ١٩٥١ حيث بدأت تظهر يومى الاحد والخميس أسبوعيا ، ثم صدرت يومى الجمعة والاحد اسبوعيا كصحيفة مسائية وتوافرت اعدادها فى مبنى دار الكتب حتى العدد رقم ١٥٦١ الصادر فى ٧ مايو ١٩٥٧ . ولم يتوافر بالمجلد الخاص بها فى دار الكتب كل من شهرى مايو ويونية من عامى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ .

(★★) انظر فى ذلك ملف الصحف المصرية بالهيئة العامة للاستعلامات .

التى قمنا بحصر المقالات والأعمدة الاجتماعية منها ، مع الاعتماد على عينة بديلة فى حالة عدم وجود العدد الذى وقع الاختيار عليه فى العينــة ٠

وبعد القيام بحصر المقالات والأعمدة التى تناولت القضايـا والمشكلات الاجتماعية طوال فترة صدور « صوت الأمة » ، تمثل عدد القوالب التى استخرجناها فى (٥٥) مقالا وعمودا ٠ ورد منها (٧) قوالب خلال الخمســة الأشهر الأخيرة من عام ١٩٤٦ ، و (٩) قوالب عام ١٩٤٧ ، و (١١) قالبا عام ١٩٤٨ ، و (١٤) قالبا عام ١٩٤٩ ٠ ثم انخفضت بعد تصاعدهـا الى (٨) قوالب عام ١٩٥٠ ــ وهو عام تقلد الوفد للحكم ــ وهذا تبعه انخفاض آخر عام ١٩٥١ حيث وردت (٥) قوالب ، وفى عام ١٩٥٢ ورد قالب واحـد ٠

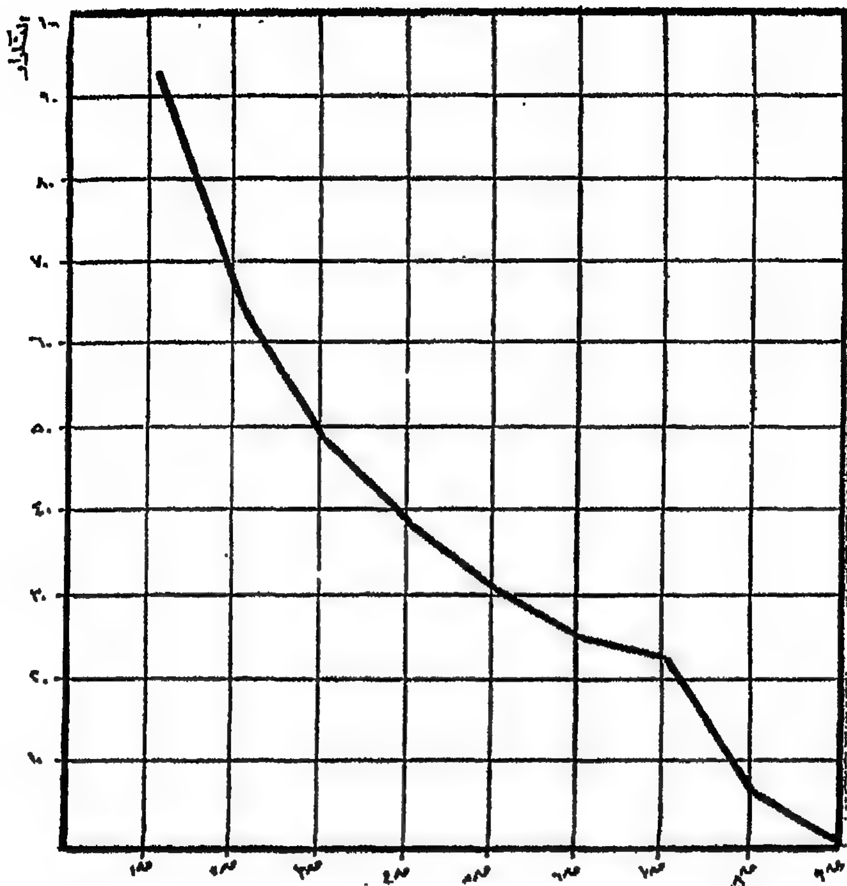
وفى رأينا أن الوفـد قد عنى بابراز القضايـا والمشـكلات الاجتماعية طوال فترة وجوده خارج الحكم كى يسترد جماهيريته التى تأثرت بعض الشىء ــ كما إتفق على ذلك الكتاب والدارسون ــ بعد تقلده الحكم عام ١٩٤٢ اثر حادث ٤ فبراير ، وليدافع عن نفسه ازاء الاتهامات التى أوردها « مكرم عبيد » فى الكتاب الأسود عن فضائح الوفد ، وليهاجم سياسة حكومـات الأقليات ازاء المسألـة الاجتماعية ــ مستغلا كل فرصة أو ضعف لدى الحكومة (وقتئذ) وفى كل مجال ــ مؤكدا على ضعفها وتفككها ، بالاضافـة الى تبيان أهمية تطبيق العدالة الاجتماعية بدلا من القمع والقهر الذى تتبعه حكومات الأقليات الحزبيـة ٠ أما انخفاض اهتمامه بابرازهـا من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٢ فى جريدة « صوت الأمة » فهذا يرجع

الى تغير قياداته ليشغلها الجناح اليميني متمثلا فى فؤاد وياسين سراج الدين ، وتخلص « فؤاد سراج الدين » من العناصر اليسارية بالوفد التى كانت تعني بابراز الفكر الاجتماعي الاصلاحي الاشتراكي المعتدل • بالاضافة الى اقتناع قيادات الوفد فى مستهل الخمسينيات حتى انتهاء فترة حكمه فى ٢٧ يناير ١٩٥٢ ، بالحلول والاصلاحات والمشروعات التى تمت على أيدى الوفد ـ خلال فترات حكمه المختلفة ـ فى المجال الاجتماعى •

وينعكس التفسير المذكور على تصور جريدة « صوت الأمة » خلال سنوات الدراسة لمختلف المشكلات والقضايا الاجتماعية • لذا نحدد فى البداية ترتيب اهتمام الجريدة بالقضايا والمشكلات الاجتماعية من يوليو ١٩٤٦ حتى اختفاء الجريدة خلال عام ١٩٥٢ ثم نبرز كل سنة على حده •

شغلت مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية أولوية القضايا والمشكلات بـ (٩٣) تكرارا ، يليهما مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار بـ (٦٤) تكرارا ، ثم قضية وضع المرأة ودورها بـ (٤٩) تكرارا • تليها القضية التعليمية بـ (٣٨) تكرارا ، ثم القضية العمالية بـ (٣٢) تكرارا ـ مما يبين أن « صوت الأمة » قد أدركت بوعيها الاجتماعى القضايا الحقيقية التى تشعر بها الجماهير • ثم أبرزت المشكلة الصحية وسوء التغذية بـ (٢٥) تكرارا ، يليها مشكلة الأمراض الاجتماعية بـ (٢٣) تكرارا ، ومشكلة الاسكان بـ (٧) تكرارات وأخيرا مشكلة زيادة السكان بتكرار واحد • فلم تغفل فترة صدورها ، قضية أو مشكلة اجتماعية واحدة ظهرت فى المجتمع المصرى •

ويوضح الرسم البيانى ترتيب القضايا والمشكلات كما وردت بجريدة « صوت الأمة » من يوليو ١٩٤٦ الى ١٩٥٢ •



(★) ق١ مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ، ق٢ مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، ق٣ قضية وضع المرأة ودورها ، ق٤ القضية التعليمية ق٥ المشكلة العمالية ، ق٦ المشكلة الصحية وسوء التغذية ، ق٧ مشكلة الأمراض الاجتماعية ق٨ مشكلة الاسكان ، ق٩ مشكلة زيادة السكان •

. وبمتابعة تصاعد وهبوط القضية أو المشكلة الاجتماعية الواحدة عبر سنوات صدور « صوت الأمة » نجد أن السنوات الأولى من صدور « صوت الأمة » حتى عام ١٩٤٩ هي التي مثلت أعوام تصاعد معالجتها للقضايا والمشكلات ، والعكس صحيح • فبالنسبة للمشكلة المعنية بعدم المساواة والعدالة الاجتماعية فقد حصلت على (٢٩) تكرارا في الشهور الخمسة التي صدرت فيها عام ١٩٤٦ وهي تعد أكبر تصاعد بالمقارنة بفترة صدورها ، يليها عام ١٩٤٨ وحصلت فيه على (٣٤) تكرارا أما بقية السنوات فقد انخفضت لعدد تكرارات متقاربة • كذلك مشكلة التموين والغلاء فقد تصاعدت عام ١٩٤٨ ب (٣٠) تكرارا وعام ١٩٤٧ ب (١٧) تكرارا ثم انخفضت أعوام ١٩٤٩ و ١٩٥٠ • وأيضا القضية التعليمية فقد تصاعدت عام١٩٤٩ثم انخفضت بعدد تكرارات متقاربة • أما المشكلة العمالية فقد تصاعدت عام ١٩٤٦ (فترة صدور ٥ أشهر فقط) ب (١٢) تكرارا ثم أخذت في الانخفاض التدريجي في السنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ •

وتصاعدت المشكلة الصحية وسوء التغذية أيضا في عام ١٩٤٩ أما باقي السنوات فقد توازنت تكراراتها المنخفضة • وتصاعدت مشكلة الأمراض الاجتماعية عام ١٩٤٩ حتى بلغت نصف عدد تكرارات المشكلة طوال السنوات •

أما مشكلة الاسكان فقد تقاربت معالجة « صوت الأمة » لها في الأعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ • وظهرت مشكلة زيادة السكان مرة واحدة عام ١٩٥٠ •

وبالنظر الى معالجة « صوت الأمة » لكافة القضايا والمشكلات خلال كل سنة على حدة ، نجد أنها عنيت بابراز القضايا في اطار مترابط ، حيث وردت عام ١٩٤٦ كافة القضايا ماعدا زيادة السكان وقضية المرأة والأمراض الاجتماعية • أما عام ١٩٤٧ فترابطت القضايا فيما عدا زيادة السكان والاسكان والأمراض الاجتماعية ،

وفى عام ١٩٤٨ ترابطت القضايا فيما عدا قضية وضع المرأة ، وزيادة السكان • وفى عام ١٩٤٩ ترابطت كافة القضايا ما عدا زيادة السكان ، وفى عام ١٩٥٠ ترابطت كافة القضايا ما عدا الاسكان • أما عاما ١٩٥١ و ١٩٥٢ فقد انخفض الترابط حيث ظهر بين عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والقضية التعليمية ، والقضية الصحية وسوء التغذية فقط •

كما أبرزت نتائج تحليل المضمون تعدد نظرة « صوت الأمة » للفاعلين المقترحين لاحداث التغيير ، فقد وردت الصفوه كفاعلين بـ (٣١) تكرارا منها (٩) تكرارات عامى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ وظهرت طوال السنوات بتكرارات أقل من العامين المذكورين • ووردت الجماهير كفاعلين بتكرارين عامى ١٩٤٦ و ١٩٥١ • ووردت جماهير الحركات العفوية بتكرار واحد عام ١٩٤٦ • مما يؤكد حرص « صوت الأمة » على ابراز ضرورة التغيير الاجتماعى •

وأظهرت النتائج ذكر الجريدة للطبقات الاجتماعية المتعددة أثناء معالجتها للقضايا والمشكلات الاجتماعية ، فحصلت الطبقة العليا على (٢٢) تكرارا وظهرت طوال السنوات بتكرارات متقاربة • كما حصلت الطبقة الدنيا على (٢٠) تكرارا وظهرت عامى ١٩٤٦ و ١٩٤٨ بتكرارات أكثر تصاعدا منها فى الأعوام ١٩٤٧ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ • ووردت الطبقة الوسطى بـ (١٤) تكرارا ، وتوزعت تكراراتها بتقارب فى الأعوام ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ثم هبطت عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ •

وتمثلت الحكومة فى المرتبة الأولى بمقارنة اهتمام « صوت الأمة » بابرازها من بين بقية المؤسسات وحصلت على (٤١) تكرارا، وبلغت تصاعدها عامى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ثم انخفضت فيما يعقبها من سنوات •

ثم وردت الجامعات والمدارس فى المرتبة الثانيسة ب (١٠) تكرارات وتصاعدت عام ١٩٤٩ ثم انخفضت • وورد البرلمان ب (٥) تكرارات وتقارب توزيعها فى الأعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ • وظهرت النقابات ب (٤) تكرارات وتقارب توزيعها فى الأعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٩ • وورد القصر الملكى ب (٣) تكرارات وتماثل توزيع تكراراتهـا فى الأعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ • وظهـرت الشرطـة بتكرارين عام ١٩٤٨ ، والصحافـة بتكرارين عامى ١٩٤٨ و ١٩٥٠ ، والجيش بتكرار واحد عام ١٩٤٩، والسفارة البريطانية بتكرار واحد عام ١٩٥١ •

أما الجماعات الاجتماعية فقد وردت فى مقالات وأعمدة الرأى المتعلقة بالقضايا والمشكلات الاجتماعية فى « صوت الأمة » بعـدد بسيط من التكرارات حيث وردت المرأة ب (٦) تكرارات من (٥٥) قالب رأى ، وطلبة المدارس والجامعات ب (٥) تكرارات ، والمثقفون بـ (٣) تكرارات ، ورجال الدين بتكرارين •

وفيما يتعلق بأدوات احداث التغيير فى المجتمع ، فقد وردت بجريدة « صوت الأمة » اقتراحات بحلول اصلاحية بتكرارين عامى ١٩٤٦ و ١٩٥١ • وورد اصدار قوانين وتشريعات ب (٥٠) تكرارات بالتأييد فى الأعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٢ ، كما وردت الفئة نفسها بالرفض مرتين أحداهما عام ١٩٤٦ (٣٣٥) ـ لرفض مشروع قانون لم يكن فى صالح الأغلبية من الفقراء ويتعلق بزيادة ايجار المساكن ـ والآخر عام ١٩٤٨ (٣٣٦) ـ وكان مشروع قانون لصالح الفقراء ورفضه الأغنياء بصدد فرض ضرائب تصاعدية ـ كما

---

(٣٣٥) صوت الأمة ، عهد الرخاء ، عمود ، دون توقيع ، بتاريخ ١٩٤٦/٩/٢٣ •

(٣٣٦) صوت الأمة ، حاربوا المبادىء بالمبادىء ، فما هكذا تحارب الشيوعية، توقيع (أ• ش) ، ١٩٤٨/٤/٥ •

وردت كأداة لاحداث التغيير في المجتمع فئة احداث وضع ثورى بتكرار واحد عام ١٩٤٧ ·

وهنا تبرز صحة التفسير الذى نراه بصدد وجود قيادات وفدية من الجناح اليسارى تركت أثرها على طبيعة المضمون المتناول اجتماعيا ·

أما طرق الكتابة وأساليبها كما لجأت اليها « صوت الأمة » في عينة بحثنا ، فقد جاءت فئة الاعتماد على الآراء الشخصية والذاتية ب (٥٤)تكرارا تصاعدت من عام ١٩٤٧ الى عام ١٩٤٩ ثم انخفضت حتى عام ١٩٥٢ · ثم البرهنة ب (٥٢) تكرارا تصاعدت حتى عام ١٩٥٠ ثم بدأت في الانخفاض عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ ، وحدث الشيء نفسه مع فئة التشخيص مع اقتراح حلول التى وردت ب (٤٣) تكرارا والتى بدأت في الانخفاض من عام ١٩٥٠ ، كذلك فئة ابراز الأسباب والدوافع ب (٣٩) تكرارا ، وفئة التعميم بدون أمثلة ب (٣٨) تكرارا ، فقد بدأت كل منهما في الانخفاض من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٢ وتصاعدا عام ١٩٤٩ · أما الاعتماد على المصادر فقد وردت متقاربة التكرارات فيما عدا عام ١٩٥٢ حيث ظهرت ب (٢١) تكرارا أما التنبؤ فقد ظهر ب (١٤) تكرارا في أعداد متقاربة فيما عدا عام ١٩٥١ ·

يمكننا الاستدلال بهذا العرض صدق فروض الدراسة ، وبالأخص وجود علاقة بين الاتجاه السياسى الذى تعبر عنه الصحيفة وبين تصورها للمسألة الاجتماعية بجوانبها · حيث ازداد اهتمام وتقارب صحيفة « صوت الأمة » الوفدية من القضايا الجماهيرية التى تمس الأغلبية الى أن حدثت تغيرات في قياداتها نحو اليمين وتم القضاء على اليسار الوفدى فقل اهتمامها وتقاربها من هذه القضايا ولكن لم يختف ، وهذا بدوره يكشف عن ادراك الوفد بجناحيه اليسارى واليمينى بتواجد قضايا ومشكلات اجتماعية

اساسية تتطلب تغيير الأوضاع واصلاحها بدرجات متفاوتة كما أوضحنا • وحيث ان الوفد ـ كان وقتئذ ـ يمثل الأغلبية الجماهيرية ، فان القاءه الضوء على القضايا والمشكلات الأساسية فى المجتمع ، من شانه آن يزيد الرأى العام المصرى وعيا بسلبيات وعجز النظام عن مواجهة المسألة الاجتماعية •

من ثم ، نستعرض الرؤية التفصيلية لكافة القضايا والمشكلات الاجتماعية كما انعكست فى جريدة «صوت الأمة» ـ فترة دراستنا ـ فقد بلغت مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية المرتبة الأولى فى تصورها للمسألة الاجتماعية بـ (٩٣) تكرارا • منها (١٢) تكرارا لمنطوق المشكلة اللفظى ، و (٢٥) تكرارا لمؤشراتها • فحصل مؤشر معاناة الأغلبية من الفقر وسوء الحالة الاجتماعية وقلة الدخل على (١٨) تكرارا ، وحصل مؤشر ارتفاع معدل الملكيات الكبيرة وتكدس الثروة على (٧) تكرارات • أما الأسباب التى تكمن وراء المشكلة فقد بلغت (٢٥) تكرارا • وتمثلت فى مقاومة كبار الملاك لفكرة تحديد الملكيات الكبيرة أو فرض ضرائب ، وعدم تنظيم العلاقة بين ملاك الأطيان الزراعية ومستأجريها بـ (٤) تكرارات لكل منهما • وحصل كل من فشل السياسات الحكومة فى توزيع الدخل والثروات ورفع مستوى المعيشة ، وسوء توزيع الملكية الزراعية ، وعدم وجود سياسات اجتماعية متكاملة للنهوض بكل فئات الشعب ، وعدم تنفيذ مشروعات الاصلاح على (٣) تكرارات لكل منها • وظهر كل من فساد الجهاز الحكومى ، ونظام الضرائب المطبق لا يحقق العدالة بين الطبقات بتكرارين لكل منهما وورد الاستعمار بتكرار واحد • وفيما يتعلق بالحلول المقترحة للمشكلة ، فقد بلغت (٣١) تكرارا • حيث ظهر الاصلاح الضرائبى وفرض ضرائب تصاعدية بـ (٧) تكرارات ، ومحاربة الفقر واطعام الفقراء ومساعدة المحتاجين

ب (٥) تكرارات • كما ورد كل من تحقيق تكافؤالفرص لكل الشعب ، والضمان الاجتماعى ، ورفع مستوى معيشة المواطنين ب (٣) تكرارات لكل منها • بالاضافة الى كل من اصلاح الأداة الحكومية ، والتكافل والتضامن الاجتماعى واستصلاح الأراضى البور الصالحة للزراعة وتوزيعها على صغار الفلاحين بتكرارين لكل منها • كما ورد كل من تحديد الملكية الزراعية واعادة توزيع الملكيات الشاسعة على صغار الفلاحين ، وسيطرة الدولة على مصادر الثروة الكبيرة والمؤسسات القومية الهامة والمرافق العامة ، والتخلص من الاستغلال الداخلى والخارجى ، وضرورة دفع زكاة المال وانفاقها جزئيا على الفقراء بتكرار واحد لكل منها •

واعتمادا على أسلوب التحليل الكيفى ، تبين أن « صوت الأمة » قد أكدت على تأثير الحرب العالمية فى مصر حيث ازداد عدد الأغنياء وازداد الشعب فقرا حتى وصل الى حالة لا يسكت عليها • مستدلة على خطورة الحالة باشارة « اسماعيل صدقى » اليها فى خطاب تأليف الوزارة حيث وعد برفع مستوى الشعب المصرى ومحاربة الفقر • وأكدت عدم جدية الوعود المذكورة لأنها وزارة تعتمد على السياسة الرأسمالية ، وأنها لو كانت حكومة ديمقراطية تحرص على مصالح الشعب وليس حماية أصحاب رؤوس الأموال للجأت الى الضرائب المباشرة التصاعدية كى تحصل على ما يمكنها من القيام بالاصلاح المنشود (٣٣٧) •

وتهكمت الجريدة على الحكومات التى تدخل السجون ، الكتاب الذين طالبوا بتحقيق العدالة الاجتماعية ، متهمة اياهم بالشيوعية ، بالرغم من أنهم طالبوا بتنفيذ سياسة خطاب العرش التى تهدف

---

(٣٣٧) محمد مندور ، الحكومة الحالية ، وقوت الشعب ، مقال ، صوت الأمة ، ٢٤/٣/١٩٤٦ •

للعدالة الاجتماعية (٣٣٨) •

وكشفت « صوت الأمة » عن حالة الركود فى تسيير الأمور الداخلية رغم الحاجة الملحة الى الاصلاح والعدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة بين أبناء مصر • وبينت أن مصر فى حاجة الى بعث الحركة الاصلاحية التى عهدتها من حكومات الوفد وافتقدتها بعدها • وجاء بها أيضا أننا « لسنا نريد قوما لا يقتنعون بمبدأ العدالة الاجتماعية على أن يعتنقوه ، ولكن من حقنا أن نريدهم على أن يحققوه للبلاد والا فليخلوا السبيل لغيرهم لأن مصر تريد اصلاحا ، وتريد عدالة اجتماعية (٣٣٩) •

كما أشـــارت الى وجوب مسـاعدة الأغنياء للفقراء المنكوبين بالعطف عليهم حاليـــا ولو على سبيل الصدقة ، حيث ان مساعدة الحكومة لمنكوبى الفيضـــان فى الوجه القبلى لن تسعهم (٣٤٠) • واستشهدت بدعوة الاســلام الى المســاواة بين الأغنياء والفقراء ، ودعوته للعـــدل ، وذلك من منطلق التأكيد على العدالة الاجتمـاعية اعتمادا على تاريخنا الاسلامى ثم العربى بدلا من الاعتماد على الفكر الغربى المنقول (٣٤١) • موضحة أن الديمقراطية الدينية تحتم على الأغنياء أن يردوا شيئا من مالهم على الفقراء (٣٤٢) •

---

(٣٣٨) عزيز فهمى ، تفاؤل ، مقال ، صوت الأمة ، ١٩٤٦/٧/٣٠ •

(٣٣٩) محمد عبد القادر حمزة ، ركود •• وركود ، مقال ، صوت الأمة ، ١٩٤٦/٨/٦ •

(٣٤٠) صوت الأمة ، أين الأغنياء ليعينوا منكوبى الفيضان ، مقال ، توقيع (م•ح) ، ١٩٤٦/٨/٣١ •

(٣٤١) طه حسين ، طلاب العدالة فى الاسلام وأثرهم فى الحياة العقلية ، مقال ، صوت الأمة ، ١٩٤٧/٢/٣ •

(٣٤٢) محمد العشماوى ، جولة فى الأندية الثقافية • من وحى الريف ، مقال ، صوت الأمة ، ١٩٤٨/٢/٢ •

وأوضحت « صوت الأمة » خطأ الحكومة فى اللجوء الى التشديد فى الكبت والاضطهاد والتجسس والمحاكمات ازاء الشيوعيين مقترحة طريقة مثلى لمواجهة الفكر الشيوعى ، وهى البحث عن الدوافع الى تلك الشيوعية ومعالجتها ، ذلك لأن دوافعها تكمن فى الشكوى العامة من سوء الحال بين طبقات الأمة المختلفة وتذمر أفراد الشعب لعدم تحقيق العدالة الاجتماعية بينهم (٣٤٤) . وأكدت أن العدالة الاجتماعية معدومة ولا وجود لها ، لا يمكن أن تحل محلها القوة الرجعية أو القوانين الوضعية ويستقيم معها المجتمع . وأن الطريق السوى هو اشاعة العدل وفرض ضرائب تصاعدية لكى يساهم الأغنياء بنصيب (٣٤٥) .

وأشارت الى أهمية فرض الضرائب التصاعدية لامتصاص جانب من المال المتكدس ، ولتحقيق العدالة الاجتماعية كما تسعى اليها اشتراكية الوفد . وأوضحت أن اشتراكية الوفد تؤمن أيضا بالتأميم فى المرافق العامة كالنور والمياه والمواصلات على الأقل (٣٤٦) . وبعد أن تولى الوفد حكم مصر فى الخمسينيات ، أخذت « صوت الأمة » تطرح خطة عامة تتعلق باصلاح نصف أو ربع مليون فدان كل عام من المخاضات الشمالية ومن الصحارى . بالاضافة الى بيع المخصبات بنصف أثمانها للفلاحين ، وتخفيض الايجارات

(٣٤٣) حامد طلبة صقر ، لارجاء من العنف ، مقال ، صوت الأمة . ١٩٤٨/٢/١٨ .

(٣٤٤) صوت الأمة ، حاربوا المبادئ بالمبادئ لما هكذا تحارب الشيوعية ، مقال ، توقيع (أ٠ش) ، ١٩٤٨/٤/٥ .

(٣٤٥) محمد مندور ، السياسة المالية وغلاء المعيشة ، مقال ، صوت الأمة ، ١٩٤٨/٣/٢٨ .

(٣٤٦) محمد مندور ، الوفد ديمقراطية واشتراكية ، مقال ، صوت الأمة ، ١٩٤٩/٧/٢١ .

الزراعية (٣٤٧) ٠ والى جانب اشارة « صوت الأمة » لفرض الزكاة كتأمين اجتماعي عام ضد الفقر ، فقد ربطت بين ما تتضمنه الفكرة من التكافل والتضامن بين أفراد المجتمع ، وبين مشروع الضمان الاجتماعي الذى تناوله « أحمد حسين » فى المؤتمر الصحفى الذى عقده بوزارة الشئون الاجتماعية ، موضحا أن هذا المشروع قد سجل كسبق فى الاصلاح الاجتماعي وكنقطة تحول فى السياسة الاجتماعية فى مصر الى حد وصف « أحمد حسين » بأنه أقرب الى ثورة اجتماعية (٣٤٨) ٠

ووجهت « صوت الأمة » كلمة للسعديين تقول لهم فيها ، اذا كانت لا تزال لهم مطامع فى الحكم ، أن يفكروا فى معانى الخير والبر كحكومة الوفد حين شرعت الضمان الاجتماعي لحماية الأرامل واليتامى والمسنين من ذل الفاقة (٣٤٩) ٠ وأشارت الى تناقضات المعارضين من رجال الأقليات حيث يثيرون حقد الفقراء على الأغنياء من ناحية ، ويعارضون فرض الضرائب الجديدة على القادرين خدمة للرأسماليين الأجانب وغير الأجانب مما يكشف سياستهم لاعاقة الحكومة الشعبية كى لا تنفذ مشاريعها الاصلاحية (٣٥٠) ٠

---

(٣٤٧) سلامة موسى ، العسر والغلاء ينشران الأوبئة ، مقال ، صوت الأمة ، ١٩٥٠/٣/١٦ ٠

(٣٤٨) محمد ماضى أبو العزايم ، حديث الصميم ، مقال ، صوت الأمة ، ١٩٥٠/٧/١ ٠

(٣٤٩) سلامة موسى ، قمة نادرة وصفاقة فاجرة من جريدة الأساس ، عمود ، صوت الأمة ، ١٩٥١/٣/١٥ ٠

(٣٥٠) صوت الأمة ، سياسة التقارب للتفرغ ، مقال ، توقيع (م٠أ) ، ١٩٥١/٦/٣ ٠

وبلغت مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار المرتبة الثانية ب (٦٤) تكرارا • منها (١٧) تكرارا للمنطوق اللفظي للمشكلة • وحصلت المؤشرات على (١٦) تكرارا ، فبلغ مؤشر استمرار ارتفاع أسعار السلع والبضائع والغلاء ب (١١) تكرارا ، ومؤشر مسئولية الحكومة عن زيادة الأسعار ب (٣) تكرارات ، ومؤشر نقص التموين بتكرارين• أما الأسباب فقد بلغت (١٩) تكرارا • فجاءت فئة جشع المنتجين والتجار الماليين ب (٦) تكرارات وفشل السياسات الحكومية فى مواجهة الغلاء وارتفاع الأسعار ونقص التموين ب (٥) تكرارات، وكل من رفع الحكومة رقابتها عن أسعار الحاجات المعيشية ، والاحتكار والمال الفائض ب (٣) تكرارات لكل منهما • وظهر كل من عجز الانتاج ، وقيود التصدير والاستيراد بتكرار واحد لكل منهما •

أما الحلول ، فقد بلغت (١٢) تكرارا • حيث ورد تدخل الحكومة للسيطرة على المنتجات الضرورية للبلاد والأسعار والتموين ب (٦) تكرارات ثم القضاء على السوق السوداء ب (٣) تكرارات ، والعمل والانتاج بتكرارين ومنع الاحتكار بتكرار واحد •

وقد تبين من التحليل الكيفي لجريدة « صوت الأمة » أن أسعار السلع والبضائع قد ازداد بضعف الرقابة الحكومية على الأسواق والتجار ، الذين يفضلون البيع للانجليز ليقتنوا الأموال على حساب مواطنيهم وأبرزت ان حكومة هذا العهد لا تقف كالسد المنيع بين التجار وبين طمعهم بل تتراخى وكأنها لا تسمع ولا ترى (٣٥١) • وتحدت وزارة التجارة أن تدلل على صنف واحد يتم بيعه بالتسعيرة الرسمية المقررة ، أو تاجر واحد يخضع للقانون ويخشى العقاب ، معللة هذا بضعف الرقابة •

---

(٣٥١) صوت الامة ، يقتلوننا ومع كل نفثيهم ، مقال ، بدون توقيع ، ١٩٤٧/٦/٢٢ •

ونادته بقولها « يا وزير التجارة » ان أغلبية الشعب من الفقراء والبؤساء ٠٠ فلا تجمع الى نكبتهم نكبة الغلاء ونكبة الاستهتار بمراقبة الأسعار » ٠

وأشارت الى أنه نتج عن ذلك ارتفاع الأسعار واختفاء بعض الأصناف المطلوبة من الأسواق (٣٥٢) ٠

وأكدت استمرار تزايد شكوى طوائف الأمة المختلفة يوما بعد يوم بسبب غلاء المعيشة الذى لم يعد يطيقه ذوو الدخل الثابت كالموظفين والعمال ، مفسرة ذلك بوفرة المال بين بعض الأيدى التى تشترى بأى ثمن فلا يضطر المنتجون والتجار الى التخفيض مما يشل قانون المنافسة (٣٥٣) ٠ كما أرجعت ذلك الى عجز الحكومة عن دراسة مشكلة الغلاء دراسة وافية تقف على الأسباب الحقيقية فتحسمها (٣٥٤) ٠

واستحثت الحكومة كى تأخذ التجار الجشعين بمنتهى القسوة لحماية الجمهور منهم ، وأن تفرض التشريعات اللازمة للضرب على أيديهم (٣٥٥) ٠ وأن تكافح السوق السوداء (٣٥٦) ٠

وأشارت أيضا الى رأى « محمد الوكيل » وزير الدولة ، حيث ذكر أن الأسعار قد ازدادت فى مصر بمقدار ٤٧٢ ونصف فى المائة

---

(٣٥٢) صوت الأمة ، التجار يذبحون الشعب ذبحا والوزارة تلهو ٠٠ تلعب ، مقال ، بدون توقيع ، ١٩٤٧/٧/٩ ٠

(٣٥٣) محمد مندور ، السياسة المالية وغلاء المعيشة ، مقال ، صوت الأمة ، ١٩٤٨/٣/٢٨ ٠

(٣٥٤) صوت الأمة ، عجز فاضح ، عمود ، بدون توقيع ، ١٩٤٨/٧/١١ ٠

(٣٥٥) صوت الأمة ، هنا الغلاء الكاوى ومسئولية الشعب الجسيمة ، عمود ، بدون توقيع ، ١٩٤٨/٨/٢٠ ٠

(٣٥٦) صوت الأمة ، حول الغلاء الفاحش : لسنا وحدنا الذين تشكو الحالة ، مقال ، بدون توقيع ، ١٩٤٨/١١/٨ ٠

بالمقارنة لما كانت عليه فى عام ١٩٣٨ (٣٥٧) ٠

وبعد أن تولى الوفد حكم مصر ورد مقال جاء فيه أن رجال الأقليات « يذرفوا الدمع مدرارا على الغلاء ، كأنهم لم يحكموا مصر خمسة أعوام ويتركوا الغلاء ينتشر كالوباء دون أن يعملوا عملا ٠٠٠ ولم تنقض أسابيع ثلاثة على تولى وزارة الشعب أمر البلاد يهب رجال الأقليات باكين مستبكين ٠٠ على الوزارة ما يدعونه من عجزها عن القضاء على الغلاء » ٠ واقترحت الجريدة حلا يتمثل فى فتح أبواب الاستيراد على مصاريعها وبخاصـــة فى المواد الضرورية حتى تغمر الأسواق ويكثر العرض وتقوم المنافسة بين التجار فينخفض الثمن ، مع فرض الضرائب على الكماليات ، وفرض الرقابة الصـارمة على الطامعين (٣٥٨) وأشادت « صوت الأمة » بانجازات حكومة الوفد لمكافحة الغلاء (٣٥٩) ٠

وتمثلت القضية الثالثة فى « صوت الأمة » فى قضية وضع المرأة ودورها التى بلغت (٤٩) تكرارا٠ منها (٥) تكرارات للمنطوق اللفظى للقضية وبلغت المؤشرات (١٩) تكرارا ٠ فجاء كل من مؤشر الوضع الاجتماعى للمرأة ودورها ، ومؤشر الوضع السياسى للمرأة ودورها بـ (٥) تكرارات لكل منهما ٠ وورد حق التعليم بـ (٣) تكرارات ٠ وكل من حق العمل والعلاقة بين المرأة والرجل والزوجة والزوج بتكرارين لكل منهما ٠ كما ظهرت كل من الوضع الاقتصادى للمرأة ، ووجوب أن تكون المرأة محافظة بتكرار واحد لكل منهما ٠

---

(٣٥٧) مقال موسى ، هذا الغلاء المحطم ، مقال ، صوت الأمة ، ١٩٤٩/١١/٢ ٠

(٣٥٨) صوت الأمة ، الغلاء أولا ، مقال ، بدون توقيع ، ١٩٥٠/٢/٦ ٠

٣٥٩ سلامة موسى ، العسر والغلاء ينشران الأوبئة ، مقال ، صوت الأمة ، ١٩٥٠/٣/١٩ ٠

وبلغت **الأسباب** (١٣) تكرارا ، فظهرت العادات والتقاليد والأوضاع الاجتماعية بـ (٧) تكرارات ونظرة الرجل للمرأة نظرة متعصبة وظالمة بـ (٣) تكرارات · ثم المفاهيم الدينية بتكرارين ، وحصول المرأة على أجر أقل من الرجل رغم قيامها بالعمل نفسه بتكرار واحد · أما **الحلول** ، فقد بلغت (١٢) تكرارا · حيث ظهرت المساواة بين الجنسين بـ (٦) تكرارات ، واعطاء المرأة حقوقها السياسية بتكرارين ، وظهور كل من حتمية مساواة المرأة بالرجل اقتصاديا ، وضرورة تحديد دور الرجل والمرأة ، ووجوب عمل المرأة بالأنشطة المنزلية ، وتشجيع تعليم المرأة (المدرسى والجامعى) بتكرار واحد لكل منهما ·

وقد تبين من التحليل الكيفي لصوت الأمة أن الجريدة قد عنت بابراز أسباب تفكك الأسر المصرية ، وحصرها فى الظروف المحيطة بالبيئة حيث تنشأ الزوجة وقد تسلطت عليها فكرة أن تكون حرة التصرف فى بيتها وفقا لأهوائها ، وينشأ الزوج وقد تسلط عليه أنه صاحب السلطان فى بيته لا ينازعه أحد · ونادت الجريدة كلا منهما الى التفاهم وعدم التشبث بالعناد (٣٦٠) ·

وأشارت الى أسس بقاء الزواج الموفق ، فحصرتها فى تقارب العمر والمستوى الثقافى والطبقى كعوامل أساسية ، أما الحب أو توافر الميل فهو عامل ضرورى لكنه ليس أساسيا (٣٦١) ·

ونادت الجريدة كل امرأة متزوجة كانت أم غير متزوجة ، من الطبقة العليا أو المتوسطة أو العاملة ، أن تساهم مع الرجل فى

---

(٣٦٠) صوت الأمة ، أسرة مفككة ، مقال ، صفحة الأسرة ، بدون توقيع ، ١٩٤٧/٧/٢٥ ·

(٣٦١) صوت الأمة ، الحب ·· هل يصلح أساسا للزواج ، صفحة الأسرة ، بدون توقيع ، ١٩٤٧/٧/٢٥ ·

النسائي للتخلص من الاستعمار والعمل على رفع مستوى المعيشة والقضاء على الفقر والجهل والمرض. ومن ثم تثبت أنها جديرة بأن تنال حقوقا مماثلة للرجل (٣٦٢) [illegible]

[illegible] كما طالبت الجريدة بضرورة تجمع النساء في هيئة [illegible] حقوق المرأة السياسية ومساواة المرأة بالرجل [illegible]

وجاء بها أيضا أن اتجاه الأحزاب السياسية في مصر ليس في جانب مساواة المرأة بالرجل، [illegible] الهيئات النسائية ممثلة في الحزب النسائي [illegible] المرأة (٣٦٣) [illegible] ميدان الخدمة العامة [illegible] كانت تعوقها تمثلت في التقاليد. وبالرغم من تفوقها المذكور فقد تعددت الآراء واختلفت بشأن اشتراكها في الحياة النيابية وحق التصويت أشفاقا عليها من حدة المناقشات التي قد لا تتفق مع طبيعتها الوادعة، وحتى لا تعوق عن أداء وظيفة الأمومة. ورجحت الجريدة [illegible]

١٩٤٧/٩/٢٦.

---

(٣٦٢) [illegible] الحزب النسائي الوطني [illegible] الذي أنشأته فاطمة راشد في ١٩٤٢ للمطالبة بمساواة المرأة بالرجل، و« حزب بنت النيل » الذي أنشأته درية شفيق في فبراير ١٩٤٩ للمطالبة بالحقوق السياسية للمرأة.

(٣٦٣) زاوية عبد الفتاح، يجب أن تؤيد الحزب النسائي، مقال، صوت الأمة، ١٩٤٩/٤/١٧.

[illegible] الميدان على أن تجد ذلك بعد سن الأربعين حتى لا تتأثر حياتها كأم وزوجة ، وأبرزت أن المادة الثالثة من الدستور لم تغفل حق المرأة وسوت بينها وبين الرجل فى جميع الحقوق المدنية والسياسية . وأن اشتغالها بالتعليم والطب لم يعقها عن وظيفتها الأسرية . كما أن عملها لم يبعدها عن الشريعة [illegible] بالمثل العليا الراقية وتوفق بين عملها داخل المنزل وخارجه [illegible] بالمرأة كمشاركة فى التمثيل النيابى مع الرجل لتدبير شئون الأمة (٣٦٤) .

وقارنت بين المعوقين لتوظيف الخريجات فى وزاراتهم ، والجاهليين فى عصر الجاهلية ، ووصفت كلا من وزير الزراعة ووزير المعارف والشيخ محمود أبو العيون [illegible] بالرجعية ، وذكرتهم بمشاركة المرأة فى نهضة وطنها الاجتماعية والأعمال الطبية [illegible] ومرتبة (٣٦٥) . وأشارت الجريدة الى أن الرجل هو الذى يجب أن يلام لوضعه تقاليد تعزل المرأة عن المجتمع حتى أن البعض يغالى فيعد ذكر اسم سيدة من سيدات الأسرة امتهانا للشرف الرفيع يستحق اراقة الدم ، وهى بقايا من عقليات سيعفو عليها الزمن . ودعت الى ضرورة التقريب بين الجنسين فى البيت والمدرسة والنادى (٣٦٦) .

وتمثلت القضية الاجتماعية الرابعة فى القضية التعليمية [illegible]

(٣٦٤) أنور محمد أمير حمزة ، نشاط المرأة المصرية فى شتى الميادين وحقها الدستورى ، مقال ، [illegible]

[illegible]

مقال ، صوت الأمة ، ٦/١٠/١٩٥٠ .

جاء مؤشر السياسة والأهداف التعليمية ب (٥) تكرارات ، ومؤشر انتشار الأمية والجهل ب (٤) تكرارات ، ومؤشر عدم تكافؤ الفرص التعليمية ب (٣) تكرارات ، وأخيرا مؤشر عدم كفاية عدد المدارس والجامعات بتكرار واحد ·

أما **الأسباب** ، فوردت ب (٥) تكرارات · جاء سبب مؤداه امتناع الحكومة عن التوسع فى التعليم والقضاء على الأمية ب (٣) تكرارات ، ثم كل من سوء نظام التعليم والاستعمار بتكرار واحد لكل منهما ·

أما **الحلول** ، فبلغت (١٥) تكرارا ، منها الدعوة الى التعليم المجانى ب (٦) تكرارات ، وتكافؤ الفرص ب (٤) تكرارات ، وأن تعمل الحكومة بجدية للقضاء على الأمية والجهل ب (٣) تكرارات ، وانشاء المزيد من المدارس بتكرار واحد · وتعديل برامج التعليم وإصلاح السياسة التعليمية مع مراعاة تطور المجتمع المصرى بتكرار واحد ·

تبين من التحليل الكيفى للرؤية التفصيلية المتعلقة بقضية التعليم كما ظهرت فى جريدة « صوت الأمة » خلال فترة الدراسة ، ابرازها لموقف حكومات الأقليات من التعليم · فورد بها أن « عبد الرازق السنهورى » رأى ضرورة انشاء مدرستين ابتدائيتين خاصتين لأبناء الخاصة ، « ولكن لجنة مجلس نواب هذا العهد ·· لم تكتف بما رآه قائد التعليم بل رأت هى حفظها الله وقوى ايمانها بالديمقراطية والمساواة زيادة عدد هذه المدارس الى ست · ومعنى هذا ان رجال هذا العهد يتحايلون ضد مجانية التعليم فى المدارس الابتدائية بعد أن جبنوا أول الأمر وأشفقوا على أنفسهم وحكمهم من

غضبة الرأى العام اذا أفسدوا اصلاحا أجرته وزارة الشعب٠٠ تعميما للتعليم ونشرا له لا فرق بين غنى وفقير ، وعام وخاص » (٣٦٧) ٠

كما أشارت « صوت الأمة » الى بيان أصدره المسئولون فى الجامعة بخصوص المتأخرين عن تسديد رسوم الدراسة بما يعكس أوتوقراطية التعليم وقتها ، حيث جاء فيه « أن المتأخرين عن أداء المصروفات ، اما أنهم من أبناء الأثرياء الذين يضنون على خزانة الجامعة بعض ما تستحقه ، واما من الذين كان ينبغى لهم أن يولوا وجوههم شطر المعاهد العليا التى « يستطيعون » مواصلة التعليم فيها » ٠ وتعلق الجريدة على الفقرة الأخيرة ، بانها غير مستساغة حيث تعكس معنى مؤداه أن الطلبة الفقراء يجب أن يذهبوا الى كليات يستطيعون مواصلة الدراسة فيها بدون ارهاقهم بالمطالبة بالمصروفات٠ وبينت أن حكومة الوفد كانت قد رسمت سياسة تعليمية تتلخص فى أن تفتح أبواب الجامعة والمعاهد والمدارس جميعا لأبناء الشعب (٣٦٨) ، وجعل التعليم الابتدائى بالمجان ، ولم يفصل طالب من الجامعة أو المدارس الثانوية طوال حكمه للعجز عن أداء المصروفات (٣٦٩) ٠

وأكدت أن عام ١٩٤٩ يعد أسوأ الأعوام فى الحياة التعليمية اذ لم تنشأ فيه مدرسة ابتدائية واحدة ، وتساءلت : « هل الناس نوعان هما النوع البشرى الذى يتعلم فى حرية ويقرأ ما يشاء ثم

---

(٣٦٧) صوت الأمة ، تحايل ضد مجانية التعليم ، مقال ، بدون توقيع ، ١٩٤٧/٥/٢١ ٠

(٣٦٨) صوت الأمة ، ادارة الجامعة والطلاب العاجزين عن المصروفات ، عمود ، دون توقيع ، ١٩٤٨/٨/١١ ٠

(٣٦٩) سلامة موسى ، الوفد والمرأة المصرية ، مقال ، صوت الأمة ، ١٩٤٩/٨/٢٢ ٠

المصريون الذين يجب أن يقيد تعليمهم » (٣٧٠) . حيث تتشدد الدولة في تعليمها العالي حتى « أن ادارة الجامعة لا تنظر طلب المجانية الا اذا دفع الطالب القسط الأول من المصروفات [illegible]

[illegible] التعليم

[illegible]

التاريخ (٣٧٣) .

[illegible] في

[illegible] ١٩٥٠ [illegible]

[illegible]

---

(٣٧٠) سلامة موسى ، هل هناك حدود وقيود للتعليم ، مقال ، صوت الأمة ١٩٤٩/٩/١٥ .

(٣٧١) صوت الأمة ، حديث الصباح ، عمود ، توقيع : حمادة ، ١٩٤٩/١٠/٩ .

(٣٧٢) صوت الأمة ، حديث الصباح ، عمود ، توقيع : حماد ، ١٩٤٩/١٠/٢٦ .

(٣٧٣) محمد كامل حته ، العلم والماء والهواء ، عمود « هذا الرجل » ، صوت الأمة ، ١٩٥٠/١٠/١٣ .

وأحيلت [illegible] قانون تنظيم [illegible] (٣٧٤) [illegible]

[illegible]

«صوت الأمة» [illegible] القضية العمالية [illegible]

[illegible]

العامل [illegible]

تكرارات [illegible] حيث يظهر التقصير الحكومي في معالجة شئون العمال وإيجاد العمل لهم (٣) تكرارات ، وعمل الحكومات على محاصرة الحركة العمالية واتخاذ إجراءات تعسفية إزاء العمال بتكرار واحد .

[illegible] الحلول ، فقد [illegible] في [illegible] العمل [illegible] تكرارات [illegible] نقابات عمالية [illegible] المستوى الاقتصادي والاجتماعي [illegible] تنظيم العلاقة [illegible] الإنتاجية [illegible]

وقد ظهر من التحليل الكيفي لجريدة «صوت الأمة» [illegible] كما سبق عرضه أن الجريدة قد أبرزت فشل [illegible] الحكومة (الأقليات) في تنفيذ مشروعات الإصلاح (٣٧٦) إلى [illegible] الإنتاجية [illegible] دون أن يعمل ولاة الأمور على تلافيها أو على تخفيف [illegible]

[illegible]

(٣٧٤) صوت الأمة ، حديث المساء ، عمود ، توقيع [illegible]

[illegible]

الجريدة أن البطالة عنصر هام من عناصر القلق في الحياة الاجتماعية ، ولم تتعد محاربتها حد الخطب والاحصاءات واطعام بعض العمال العاطلين في مطاعم الشعب • ذلك في حين أنها تزداد تفاقما حيث أن آلافا من العمال يتضورون جوعا دون أن تدرك الحكومة واجبها نحوهم الى أن يوجد لهم عمل • وأبرزت انجلترا ، التى وضعت معاشات لعمالها العاطلين بقولها « هذه هي السياسة العادلة التى يجب أن تقرر في مصر كما قررت في البلاد المتمدينة الأخرى التى وجدت حكوماتها لضمان تأمين كل فرد من أفرادها » (٣٧٥) •

كما أبرزت تناقض مواقف الحكومة التى تتخذ أشد الاحتياطات ضد الهيئات العمالية ، فألغت مؤتمر نقابات عمال القطر وعطلت صحف العمال الثلاث وألقت القبض على زعمائهم وقدمتهم للمحاكمات وأصدرت قانونا يعاقب بأشد العقوبات كل من روج لتسويد طبقة على أخرى • ذلك في الوقت الذى سمحت فيه الحكومة لوزير من وزرائها أن يرأس حزبا عماليا (مشيرة الى عبد الرحمن البيلى الذى اشترك مع النبيل عباس حليم وآخرين في تأسيس حزب للعمال) ويساهم في تجميع العمال وتوحيدهم ، بالاضافة الى مساندة الحكومة لهذا الحزب العمالى وهم يدعون صراحة بتأييدهم لحكم العمال ويستخدمون كلمات وعبارات تهيج خواطر العمال وتثيرهم كالعدالة الاجتماعية مصلحة الطبقات المظلومة • وأوضحت الجريدة أن السبب يكمن في محاولة جذب جماهير العمال بعيدا عن مقاومة السياسة الحكومية السعدية (٣٧٦) •

وأهابت بالحكومة بالعمل على ايجاد عمل للأيدى العاملة وتنظيم التأمينات بالتأمين ضد المرض والعجز والشيخوخة والوفاة

---

(٣٧٥) محمد عبد القادر حمزة ، ركود ·· ركود ، مقال ، صوت الأمة ، ٦/٨/٤٦ •

(٣٧٦) صوت الأمة ، ماذا يراد بالعمال ؟ ، مقال بدون توقيع ، ١٩٤٦/١٠/٢٦ •

والبطالة · وأوضحت أن المشروع الذى وضعته وزارة الشؤون خير من لا شيء الا أن فيه مواضع نقص ثلاثة هى حصر التأمين على طبقة عمال الصناعة والتجارة ، وقصره على العلاج الطبى والدواء ، وقلة الاعانات واقتصارها على زمن محدود · وأشارت الى أنه أغفل طبقة الفلاحين ـ وهم أشد المصريين بؤسا وأجدرهم بالرعاية ـ والى أنه لا ينص على تأمين البطالة وهى آفة من الآفات (٣٧٧) · وأن البطالة فى بلد ارتفع فيه مستوى المعيشة ـ بالنسبة لطبقات محددة ـ وانعدمت فيه وسائل التأمين ضد البطالة ، قد تكون لها عواقب غاية فى الخطورة · وأن الحاجة ماسة لاتخاذ تدابير لصد تيار البطالة الجارف للحيلولة بين جموع الشعب والاندفاع نحو المبادىء اليسارية (٣٧٨) ·

وأبدت الصحيفة عجبها من أن يترك العمال هكذا ·· لا تنقطع شكاياتهم من ظلم أصحاب الأعمال ، ولا ترى نشاطا للحكومة الا أن يكون انتصارا للأخيرين وتمكينا لبطشهم من رقاب العمال الجياع » (٣٧٩) · وأن الحكومة اذا لجأت الى الاصلاحات الاجتماعية ووقت العمال من التعطل ، فانها بذلك تقى نفسها من الشيوعية (٣٨٠) ·

---

(٣٧٧) محمد منسدور ، التامينات الاجتماعية ، مقال ، صوت الأمة ، ١٩٤٦/١٢/٢٩ ·

(٣٧٨) مراسل صوت الأمة فى لندن ، الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى بلاد الشرق الأوسط ، مقال نشر بمجلة التربيون ، صوت الأمة ، ١٩٤٧/١/٢٢ ·

(٣٧٩) صوت الأمة ، حاربوا المبادىء بالمبادىء فما هكذا تحارب الشيوعية ، مقال ، موقيع (٠٦ش) ، ١٩٤٨/٤/٥ ·

(٣٨٠) سلامة موسى ، الانجليز والشيوعية ، مقال ، صوت الأمة ، ١٩٤٩/٦/١٩ ·

وأبرزت « صوت الأمة » إنجازات حكومة الوفد ، حيث أعطت العمال حق تكوين النقابات ، وأن الوفد يرى ضرورة الحاجة لتكوين اتحادات عامة للعمال ، وحق الإضراب كوسيلة مشروعة للدفاع عن حقوقهم ، وضرورة الجمع بين الإنتاج والتوزيع ، وتنمية الثروة العامة في البلاد بتنمية التصنيع وإنشاء الصناعات الثقيلة بدلا من التصنيع الاستهلاكي [illegible] وتحديد الحد الأدنى للأجور ، وضرورة تأمين اجتماعي ضد البطالة يضاف إلى التأمينات الأخرى ضد المرض والعجز والشيخوخة والوفاة (٣٨١) .

[illegible] أبرزت [illegible]

[illegible]

تذكر المشاريع التى وضعها « فؤاد سراج الدين » [illegible] للشئون ، بصدد رفع مستوى معيشة العمال والنص على حقوقهم [illegible] أصحاب الأعمال (٣٨٢) [illegible]

وقد تمثلت المشكلة الصحية وسوء التغذية في جريدة « صوت الأمة » بـ (٢٥) تكرارا ، منها تكرارات لمنطوق المشكلة اللفظي و(١) تكرارات للمؤشرات ، فبرز المؤشر الأول وهو تفشي الأمراض والأوبئة بـ (٦) تكرارات ، والمؤشر الثاني وهو انتشار سوء التغذية وضعفها بـ (٣) تكرارات ، ومؤشر مسئولية الدولة إزاء المريض الفقير بتكرار واحد .

أما الأسباب ، فبلغت (٧) تكرارات حيث ورد كل من عدم اهتمام الحكومة بالمشروعات الصحية ومكافحة الأمراض ، وانخفاض مستوى معيشة الأغلبية من المواطنين بـ (٣) تكرارات

---

(٣٨١) محمد مندور . الوفد ديمقراطية واشتراكية ، مقال ، صوت الأمة ، ١٩٤٩/٦/١٩ .

(٣٨٢) صوت الأمة ، حديث الصباح ، عمود ، توقيع حماد ، [illegible]

لكل منهما . وظهر الاستعمار والعالم الخارجي كسبب للمشكلة بتكرار واحد . (٣٨٢)

أما الحلول فقد بلغت [illegible] ضرورة رفع المستوى المعيشى والصحى للمواطنين بتكرار (٧) [illegible] على تنقية مياه الشرب للأهالى ، وبناء المزيد من المستشفيات والمصحات والعيادات [illegible] التأمين الصحى [illegible] الاستعانة بأطباء أكفاء محليين أو أجانب بتكرار واحد لكل منها (٣٨٣) .

ويتبين رؤية « صوت الأمة » التفصيلية للمشكلة المذكورة ، حيث [illegible] الاستعانة [illegible] الأكفاء المختصين [illegible] (٣٨٤) .

وأبرزت استمرارية أزمة المياه الصالحة للشرب فى القرية المصرية ، وأشارت الى أن وزارة الوفد كانت قد أعدت مشروعات للمياه الصالحة للشرب فى الريف ولكنها تعطلت على يد الحكومة [illegible] الأمراض [illegible] وأشارت الى تفشى مرض البلاجرا بين الفقراء والفلاحين لقلة الغذاء ونقصه ، ونادت الحكومة بتوفير الغذاء للشعب (٣٨٥) .

---

(٣٨٣) حامد طلبة صقر ، الشعب يرجو من جلالة الملك الشافى ، مقال ، صوت الأمة ، [illegible] /١٩٤٧ .

(٣٨٤) صوت الأمة ، [illegible] ١٩٤٨/٣/ [illegible] .

(٣٨٥) سلامة موسى ، جولة بين الحوادث ، مقال ، صوت الأمة ، ١٩/[illegible]/١٩٤٩ .

كما ردت انتشار وباء الكوليرا أيضا الى قلة الغذاء ونقصه في المجتمع ، والذى يؤدى الى قلة المقاومة فى الجسم (٣٨٦) • حيث أن الأجسام الجائعة لا تتحمل الأمراض بل هى تجذبها اليها أكثر مما تهجم هى عليها (٣٨٧) •

وبينت أن الحكومة الوفدية فى الخمسينيات قد عممت العلاج المجانى لجميع المواطنين (٣٨٨) •

وتمثلت مشكلة الأمراض الاجتماعية فى جريدة « صوت الأمة » ب (٢٣) تكرارا ، منهـا تكرار واحد لمنطوق المشـكلة اللفظى ، و (١١) تكرارا للمؤشرات فورد مؤشر المحســوبية والوســاطة واستغلال النفوذ ب (٤) تكرارات • وجاء كل من مؤشر البغاء ، ومؤشر الغش والتزوير والاختلاس بتكرارين لكل منهما • وورد كل من مؤشر تعاطى المخدرات ، وشرب الخمر ، والرشوة بتكرار واحد لكل منهما • وبلغت الأسباب (٥) تكرارات ، منها (٤) تكرارات لفساد الأداة الحكومية ، وتكرار واحد لتناقض وضعف مواقف الحكومة ازاء الأمراض الاجتماعية •

أما الحلول فقد بلغت (٦) تكرارات ، فورد كل من تحديد أهداف الاصلاح ووضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتنفيذها ، وتنظيم الرقابة الحكومية بتكرارين لكل منهما • وظهرت ضرورة اصدار قوانين حسابية وعقابية بتكرار واحد بالموافقة وبتكرار آخر بالرفض •

---

(٣٨٦) سلامة موسى ، قرأت ورأيت ، مقال ، صوت الأمة ، ١٩٤٩/٧/٢٩ •

(٣٨٧) سلامة موسى ، العسر والغلاء ينشران الأوبئة ، مقال ، صوت الأمة ، ١٩٥٠/٣/١٩ •

(٣٨٨) صوت الأمة ، حديث المساء ، عمود ، توقيع (ع • غ)، ١٩٥٢/٢/٢٤ •

ويبين ذلك التحليل الكيفي ، حيث جاء بجريدة « صوت الأمة » أن الدعارة السرية والبغاء منتشر ، وأنه لعلاج هذه الأمراض الاجتماعية والانحرافات الوراثية فلا نلجأ للشدة في العقوبة ولكن بتحديد أسبابها ودوافعها الاقتصادية والتعليمية والتربوية (٣٨٩)٠

وأبرزت تفشي المحسوبية والاستثناءات في عهد السعديين (٣٩٠) ٠ الى جانب تفشي الاختلاسات وبسط النفوذ مما يدفع الى الكفر لا الشيوعية فحسب ، فأشارت للحكومة الى ضرورة القضاء على الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ ، وأن يكون لكل بحسب كفاءته وبما يعمل (٣٩١)٠

وأبرزت أن سبب انتشار الاختلاسات ـ مثلا ـ هو أن المسئولين لا يريدون رقيبا أو حسيبا ، حتى ولو يدلهم على مكمن الداء بل وعلى الدواء ٠ وذكرت أن ديوان المحاسبة قد نبه الى الاختلاس الضخم المتمثل في فضيحة « الأذونات المزورة » في وزارة المعارف حيث اختلس بضع عشرات الألوف من الجنيهات ، وذلك بتقديمه تقريرا في العام الماضي (١٩٤٨) عن الفوضى في صرفها وعدم الدقة في مراجعتها فلم يتنبه أحد فتمخض هذا الاختلاس الضخم (٣٩٢) ٠ وطرحت الجريدة مثالا آخر بمتهم اختلس ما يربو على ١١١ ألف جنيه من أموال مصلحة المناجم والمحاجر ، ولم يتكرر اختلاس هذا

---

(٣٨٩) حسن مظهر ، حديث الصباح ، عمود ، صوت الأمة ، ١٩٥١/٦/١٠ ٠

(٣٩٠) صوت الأمة ، لمن الله النسيان ، مقال ، توقيع ، (م٠أ) ، ١٩٥١/١/١٠ ٠

(٣٩١) حامد طلبة صقر ، الارتياح من العنف ، مقال ، صوت الأمة ، ١٩٤٨/٢/١٨ ٠

(٣٩٢) صوت الأمة ، حديث الصباح ، عمود ، توقيع ، (حماد) ، ١٩٤٩/٧/٦ ٠

المبلغ وقال أنه اختلس ما يزيد على هذا القدر ، آملا في التمتع بها بعد انقضاء العقوبة التي تقرر عليه ، بما يعكس اطمئنانه الى أن العقوبة غير شديدة ، وذلك يدفع الحكومة الى انزال أقسى العقوبات على هذه الآفة ، وخاصة أن المختلس أشار أيضا الى أن مثل جريمته تكتشف بالصدفة لا بدقة الاحتياطات (٣٩٣) .

وأشارت الجريدة أيضا الى أن الاستثناءات التي أجرتها حكومات الأقليات قد بلغت ثلاثة آلاف حالة (٣٩٤) .

أما مشكلة الاسكان ، فقد وردت في [illegible] صوت الأمة ب (٧) تكرارات ، منها تكرار واحد لمنطوق المشكلة اللفظى ، [illegible] (٣) [illegible]

فقد أشارت « صوت الأمة » الى تصورات لجنة « محمود شكرى » للبحث في قانون ايجارات المساكن ، التي رأت ادخال تعديلات على القانون الحالى ، وزيادة أجور المساكن ، ومنع الساكن من تأجير مسكنه الى آخر من الباطن . وتساءلت الجريدة عن مبررات الزيادة الجديدة والتعديلات ، قائلة « لمصلحة من هى ؟ » (٣٩٥) . موضحة أنه من الغبن الفاحش أن تتحيز الحكومة لأصحاب المباني [illegible]

(٣٩٣) صوت الأمة ، حوادث الاختلاس أمر يجب تدبره وعلاجه [illegible] توقيع [illegible]

(٣٩٤) صوت الأمة ، ارفعوا المظالم وأعيدوا الحقوق لذويها كاملة [illegible] توقيع [illegible] ١٩٤٦/١/٢٩ .

(٣٩٥) صوت الأمة ، عهد الرخاء ، عمود ، دون توقيع ، ١٩٤٦/٩/٢٣ .

الجديدة يفرضون على المستأجرين أجورا باهظة تنم عن جشع يفوق كل حد حتى لقد بلغ ثمن الحجرة الواحدة فى بعض العمائر الحديثة ثمانية جنيهات (٣٩٦) ٠

كما أشارت « صوت الأمة » الى مشكلة **زيادة السكان** بتكرار واحد ظهر عام ١٩٥٠ لمؤشر سرعة تكاثر السكان ٠ حيث بينت ان زيادة السكان قد بلغت مليونين فوق ما كانت عليه منذ اعلان الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٣٩ (٣٩٧) ٠

من ثم يمكننا القول ان « صوت الأمة » قد عنيت بابراز المسألة الاجتماعية بسياق اكثر ثورية فيما يتعلق ببعض المقترحات الاجتماعية كالتأميم وسيطرة الدولة على المرافق العامة ، الا أنها زاوجتها بالحلول الاصلاحية المتعددة والسابق ذكرها تفصيليا ، مما يعكس تأثير وجود أجنحة يسارية وأخرى يمينية داخل الوفد وان كانت الأخيرة تسيدت الحزب فى بداية الخمسينيات ٠

---

(٣١٦) صوت الأمة ، أجور المساكن الجديدة يجب العمل على خفضها ، عمود دون توقيع ، ١٩٤٨/٧/٣ ٠

(٣٩٧) سلامة موسى ، العسر والغلاء ينشران الأوبئة . مقال ، صوت الأمة ، ١٩٥٠/٣/١٩ ٠

٦ ـ صحيفة البعث :

أصدر « محمد عبد الحميد مندور » صحيفة « البعث » فى ١٤ نوفمبر عام ١٩٤٤ شهرية ثم اسبوعية ابتداء من ١٣ ديسمبر ١٩٤٥ (*) الى أن صدر قرار وزارى باغلاقها نهائيا فى ١٠ يوليو ١٩٤٦ ـ ضمن حركة تطهير البلاد من اليساريين والشيوعيين على يد حكومة اسماعيل صدقى ٠

ويمكن القول ان جريدة « البعث » لم تكن صحيفة حزب الوفد ، ولكنها كانت قريبة من الوفد أو فى اطاره ـ ولكن بمنظور أكثر تقدمية ٠ فقد ظهر فى كتابات « محمد مندور » بجريدة البعث انتماءه الى الوفد من خلال اهتمامه بمتابعة مواقفه وأخباره بصورة ودية فى حين عارض الوزراء من الأحزاب الأخرى مؤيدا الوفد (٣٩٨) ٠

(★) جاء فى عدد الخميس الصادر فى ١٣ ديسمبر عام ١٩٤٥ أنه العدد الأول من جريدة البعث الاسبوعية ٠ أما الشهرية فلم نجد منها الا العدد الثامن الصادر فى ١٤ يولية ١٩٤٥ ٠

(٣٩٨) انظر كل من العدد الشهرى الصادر فى ١٤ يونية ١٩٤٥ ، محمد مندور ، الصحافة بين وزير ووزير ، مقال ٠ والعدد الاسبوعى الصادر فى ١٣ ديسمبر ١٩٤٥ ، مقال على الحلول المعروضة على الوفد بصدد الانتخابات ٠ دون توقيع ٠ ومجموعة اخبار فى الصفحة الأخيرة بالعدد نفسه ٠

وقد كان مندور من الرواد فى الدعوة الى العدالة الاجتماعية ، وتحقيق هـــذه العدالة عن طريق تدخل الدولة • وهو من الرواد القلائل الذين ساهموا فى بث فكرة الديمقراطية الاجتماعية (٣٩٩) •

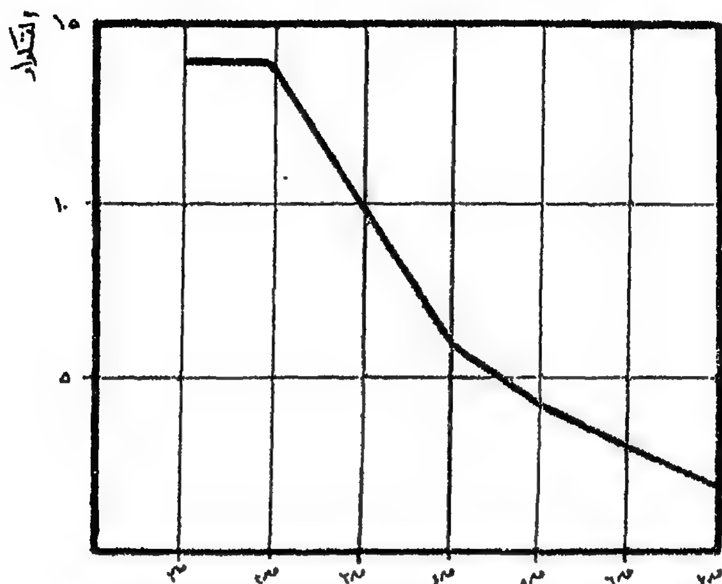
وقد توافرت فى الجريدة المعايير التى حددناها فى العينة بحيث تعتمد على المسح لكافة أعدادها الصادر ، بهدف استخراج المقالات والأعمدة التى تناولت القضايا والمشكلات الاجتماعية منذ انتهـاء الحرب العالمية الثانية حتى فترة توقف الجريدة واغلاقها نهائيا فى ١٠ يوليـو ١٩٤٦ • وحيث ان الأعداد التى توافرت لدينـــا لبدء التحليل كانت منذ ١٤ يولية ١٩٤٥ حتى ١٠ يوليو ١٩٤٦ أى فترة ١٣ شهر ، فقد قمنا بمسحها واستخراج (٧) قوالب رأى • ظهر منها (٤) قوالب عام ١٩٤٥ و (٣) قوالب عام ١٩٤٦ •

وقد تمثلت خريطة القضايا والمشكلات الاجتماعية فى جريدة « البعث » ب (٧) قضايا ومشكلات • جاءت المشكلة العمالية فى المرتبة الأولى ب (١٤) تكرارا منهـا (٨) تكرارات عام ١٩٤٥ و ٦ تكرارات عام ١٩٤٦ ، وتساوت معها فى عدد التكرارات والمرتبة الأولى قضية وضع المرأة ودورها وتمثلت كلها فى عام ١٩٤٦ • وجاءت فى المرتبة الثالثة مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ب (١٠) تكرارات تصاعدت عام ١٩٤٦ • أما مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية فقد وردت ب (٦) تكرارات عام ١٩٤٥ • ووردت زيادة السكان ب (٤) تكرارات عام ١٩٤٦ ، والقضـــية التعليمية ب (٣) تكرارات عام ١٩٤٥ ، والصحية بتكرارين عام ١٩٤٥ أيضا •

---

(٣٩٩) محمد مندور ، كتابات لم تنشر ، كتاب الهلال ، المقدمة ، أكتوبر ١٩٦٥ ، العدد ١٧٥ ، دار الهلال •

ويبين الرسم البياني الموضح ترتيب القضـــايا والمشكلات الاجتماعية كما انعكست فى جريدة البعث ٠



★ القضايا والمشكلات ٠

وبدت معالجة « البعث » للقضايا والمشكلات فى اطار مترابط ، حيث عالجت عام ١٩٤٥ كلا من المشكلة العمالية ، ومشكلة عـدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والتموين والغلاء وارتفاع الأسعار ،

(★) ق١ المشكلة العمالية ، ق٢ قضية وضع المرأة ودورها ، ق٣ مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، ق٤ مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، ق٥ مشكلة زيادة السكان ، ق٦ القضية التعليمية ، ق٧ المشكلة الصحية وسوء التغذية ٠

والمشكلة التعليميـــة ، والصحية • وفى عام ١٩٤٦ عالجت كلا من المشكلة العمالية ، وقضية وضع المرأة ، والتموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، وزيادة السكان •

وقد ظهـر من نتـــائج التحليل الكلى للمضـــمون الكمى أن « البعث » قد عنيت بابراز مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية من منظور أعمق فيما يتعلق بمشكلات الطبقة العمالية •

كما عكس ابرازها لقضية المرأة ودورها كقضية أولى تتساوى مع القضية العمالية ، اهتمام الجريدة بتوضيح رؤيتها ازاء المرأة وكفاحهـا حيث جاهدت فى الميدان الاجتمـاعى عام ١٩٤٦ وعقدت المؤتمر النســـائى الدولى تطالب فيـــه بالمساواة والحرية الكاملة مما استلزم من الجريدة اتخاذ موقف واضح منها •

وقد أبرزت النتائج أن « البعث » ذكرت الصـفوة كفاعلين مقترحين لاحداث التغيير ب (٣) تكرارات • كمـا عنيت بابراز الطبقات الاجتماعية المختلفة فجاءت الطبقة الدنيا ب (٤) تكرارات والطبقة العليـا ب (٣) تكرارات والطبقة الوســطى بتكرارين • أما المؤسسات ، فقد ذكرت الحكومة ب (٦) تكرارات من (٧) قوالب رأى والجيش بتكرار واحد عام ١٩٤٦ ، وكل من السفارة البريطانيـــة والبرلمان والصـــحافة بتكرار واحد عام ١٩٤٥ • أما الجماعات الاجتماعية فلم تذكر سوى المرأة بتكرارين عام ١٩٤٦ • وحددت أدواته احداث التغيير فى اصدار القوانين والتشريعات بتكرار واحد عام ١٩٤٥ • أما طرق الكتابة وأساليبها كما انعكست فى مقالاتهـا الاجتماعية فقد تمثلت فى الاعتماد على الآراء الشخصية والذاتية ب (٧) تكرارات ، وابراز الأسباب والدوافع ب (٥)

تكرارات ، والتشخيص مع ابراز الحلول ب (٤) تكرارات ، والبرهنة بالتكرارات السابقة ثم التعميم بدون أمثلة ب (٣) تكرارات ، وأخيرا التنبوء بتكرار واحد ٠

من ثم ، نتبين أن « البعث » قد عكست بصفة أولى القضايا والمشكلات الجماهيرية الملحة وقت صدورها ٠ وأبرزت مطالب تقدمية من حيث تدخل الدولة في الاقتصاد والتخلص من الأوضاع الرجعية والتقليدية والتعمق فى ابراز قضية العمال ، مع عدم اغفال المشكلة الأساسية المتعلقة بعدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية التى تجب القضية العمالية ٠ كما طالبت الجريدة بضرورة التغيير الذى يعكس تقدمية الهدف ٠ ولكنها ركزت على الصفوة كفاعلين لهذا التغيير دون الجماهير مما يعكس منظورها النخبوي للتغيير ٠

ونحن الآن بصدد كشف رؤيتها التفصيلية لكل قضية ومشكلة اجتماعية على حدة ٠

فقد تمثلت **المشكلة الاجتماعية العمالية** ب (١٤) تكرارا فى صحيفة البعث ، منها (٣) تكرارات لمنطوق المشكلة اللفظى ، بالاضافة الى (٣) تكرارات **للمؤشرات** ٠ فظهر المؤشر المتعلق بازدياد نسبة البطالة بتكرارين وظهر مؤشر معاناة العمال من القهر بتكرار واحد ٠ أما **الأسباب** فقد بلغت (٣) تكرارات ، حيث تكرر مرة واحدة كل من الروتين الحكومى ، واغلاق الكثير من المصانع والاستغناء عن العمال ، واستخدام الآلات ٠

أما **الحلول** ، فبلغت (٥) تكرارات ، وتوزعت بتكرار واحد لكل من تشغيل الحكومة للعمال المتعطلين ، وتشجيع المشروعات الانتاجية ، واستثمار المصادر الطبيعية باصلاح الأراضى الصحراوية ، وبالتوسع فى الصناعات المعدنية ، واصدار تشريعات العمل ٠

وقد تبين من أعداد « البعث » عند تناولها للمشكلة العمالية ، أنها قد أبرزت تظلمات العمال • ومنها ما ورد عن شكوى بخصوص عاملين مضربين عن الطعام حتى الموت حيث انهما دخلا السجن بتهمة التحريض على الاضراب وبعد خروجهما لم تقبلهما شركتهما ولا الشركات الأخرى للعمل • ثم بينت الصحيفة أن « عبد المجيد بدر » وزير الشؤون الاجتماعية قد استجاب لما نشرته الجريدة وأمر بمديد العون اليهما • وأثنت « البعث » على الوزير ، ولكنها استمرت على اعلان معارضتها للحكومة التى يشترك فيها لعقمها فى كثير من المشاريع الحيوية العاجلة (٤٠٠) •

وأبرزت « البعث » تأثير استخدام الآلات الذى أدى الى انقاص عدد العمال اللازمين لعملية الانتاج • مما أدى بدوره لاثارة مشكلة التعطل • وطالبت الحكومة ، بالتدخل لمصلحة الطبقة العاملة الزراعية حيث حلت مكانها الآلات الزراعية الى حد كبير • وأشارت على الحكومة بأن ادخال الصناعات فى مصر شيء نافع ولكن يجب أن لا نغفل مصلحة مصر الأولى فى أن تظل بلدا زراعيا (٤٠١) •

وبينت أيضا أن انتهاء الحرب العالمية الثانية وانكماش الانتاج الحربى واستغناء السلطات البريطانية والأمريكية عن العمال المصريين ، أدى الى ازدياد عدد العمال المتعطلين من يوم لآخر ، حتى تجاوز الثلاثة والعشرين ألفا • وسألت الحكومة أن تفعل شيئا لمواجهة هذه المشكلة وملافاة ما سيترتب عليها من ارتباكات وعواقب

---

(٤٠٠) محمد مندور ، الصحافة بين وزير ووزير ، مقال ، البعث ، ١٤ يونية ١٩٤٥ •

(٤٠١) وحيد يسرى « باشا » ، التطور الصناعى ومستقبل مصر ، مقال ، البعث ، ١٩٤٥/١٢/١٣ •

اجتماعية وخيمة (٤٠٢) ٠

وتمثلت **قضية وضع المرأة ودورها** بـ (١٤) تكرارا فى جريدة البعث منها تكراران لمنطوق القضية اللفظى ٠ و (٥) تكرارات **للمؤشرات** ٠ ورد مؤشر الوضع الاجتماعى للمرأة ودورها بتكرار واحد بالرفض ، ومؤشر حق العمل بتكرارين احدهما بالرفض والآخر بالموافقة ، وظهر كل من مؤشرى الوضع السياسى للمرأة ودورها ، والعلاقة بين المرأة والرجل والزوجة والزوج بتكرار واحد لكل منهما ٠ أما **الأسباب** ، فقد بلغت (٣) تكرارات ٠ فوردت العادات والتقاليد والأوضاع الاجتماعية بتكرارين ، وورد الاستعمار كسبب بتكرار واحد ٠

أما **الحلول** ، فبلغت (٤) تكرارات ٠ حيث ظهر بتكرار واحد كل من ضرورة تحديد دور الرجل والمرأة ، ووجوب عمل المرأة بالأنشطة المنزلية ، وشجب العمل ، والمساواة بين الجنسين ٠

ويبين التحليل الكيفى لرؤية جريدة « البعث » لقضية المرأة ودورها ، أن الجريدة أبرزت نشاط المرأة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ٠ وأشارت الى المؤتمر النسائى الدولى والاتجاهات الفكرية الحديثة التى رفعت من مركز المرأة الاجتماعى ، وما أدت اليه من مطالبة المرأة بالحرية الكاملة واعلان الحرب على التقاليد الموروثة والأوضاع التقليدية فى مسعاها للمساواة بالرجل ٠ وذكرت أن المرأة « تريد أن تشارك الرجل فى الحياة العامة ، مع أن وظيفتها هى بناء الأسرة وتوطيد الروابط العائلية فيها حتى تصلح الأمة ، ولن يكون هذا اذا خرجت ربة المنزل من مقصورتها ونزلت عن

---

(٤٠٢) عبد المغنى سعيد ، خمسة مشاكل خلفتها الحرب فى مصر ، مقال ، البعث ، ١٩٤٦/١/١٧ ٠

عرشها الى الطرقات والشوارع لتتساوى مع الرجل » . كما بينت الصحيفة مطالبة « على ماهر » بمنح المرأة المصرية حق التصويت فى الانتخابات ، ومطالبة خريجات الحقوق فى مصر بحق التوظف فى سلك القضاء والنيابة ، ثم تأييد المؤتمر النسائى الدولى الذى اشتركت فيه مصر عام ١٩٤٥ وجهة النظر هذه . وكان للبعث موقف حيث أظهرت انشـغال المرأة بالأعمال وانشـاء « ملاجىء » لتربية أطفال العاملات ، يعد حرمانا للأطفال من آبائهم وأمهاتهم كموجهين ــ ويمكننا القول هنا أن معارضة الجريدة شديدة حتى أنها تصف الحضانات بأنها ملاجىء ــ ثم تشتد فى تهكمها بقولها قد « نسمع قريبا عن مؤتمرات الرجال لحمايتهم من النساء . ولو أراد الله المساواة بين الجنسين لخلقنا جنسا واحدا » (٤٠٣) .

وفى الوقت نفســه ، جاء بصحيفة « البعث » دعوة نقدية للأوضاع الرجعية المتأخرة التى تعيش فى ظلهـا المرأة المصرية والعربية ، بما لا يليق الا بمجتمع اقطاعى محافظ . وأوضحت ان ذلك ليس ناتجا عن التكوين الطبيعى أو القدر والا لما قاومت المرأة هذه الأوضاع . وأكدت أن التقاليد البالية هى التى تحول دون المرأة والتطور ، وهى تقاليد نبتت فى نظام اجتماعى عتيق متصدع . كما أرجعته الى الاستعمار الذى من مصلحته الابقاء على كل ما هو رجعى فى البلاد (٤٠٤) .

وتمثلت **مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار** ب (١٠) تكرارات فى جريدة « البعث » منها تكراران لمنطوق المشكلة اللفظى ، وتكراران **للمؤشرات** : حيث ظهر مؤشر استمرار ارتفاع الأسعار والغلاء بتكرار واحـد ومؤشر نقص التموين بتكرار واحـد .

---

(٤٠٣) محمد طنطاوى ، وظيفة المرأة ، مقال ، البعث ، ١٩٤٦/٢/١٥ .

(٤٠٤) انجى أفلاطون ، المرأة المصرية والمشكلة الوطنية ، مقال ، البعث ، ١٩٤٦/٣/١ .

أما **الأسباب** ، فقد بلغت (٥) تكرارات اذ ورد فشل السياسات الحكومية فى مواجهة المشكلة بتكرارين ، وظهر كل من زيادة معدل الاستهلاك ، وعجز الانتاج ، وجشع المنتجين والتجار والماليين بتكرار واحد لكل منها ٠

أما **الحلول** ، فبلغت تكرارا واحدا تمثل فى ضرورة القضاء على السوق السوداء ٠

وقد تبين من أعداد « البعث » رؤيتها لمشكلة الغلاء وارتفاع الأسعار ونقص التموين ٠ حيث عالجتها من منظور نقدى للحكومة والبرلمان موضحة أنهما لا يصلحان لحكم مصر فى هذه الظروف ٠ وأبرزت تصريحات وزير التموين اليومية ، والتى لا يتحقق منها شيء ؛ وانما تزداد المشكلة تفاقما وتنقص السلع التموينية وتسوء٠٠ وقالت « فيم العناد والاصرار بعد أن ظهر أن مصلحة الوطن ، تحتم تغيير هذه الأوضاع والاتيان بحكومة قوية ، وبرلمان يمثل البلاد تمثيلا صحيحا كاملا (٤٠٥) ٠

وأشارت الي ارتفاع الأسعار ارتفاعا فاحشا شديد الوطأة على الطبقات الفقيرة والمتوسطة ، بسبب التقلبات المفتعلة فى السوق التى يحدثها التجار الجشعون للحصول على أقصى ربح بالرغم من وجود التسعيرة الجبرية ٠ وأكدت ضرورة القضاء على السوق السوداء ٠ وبينت عجز الحكومة عن حماية المستهلك من جشع التجار (٤٠٦) ٠

وتمثلت **مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية** ب (٦) تكرارات فى جريدة « البعث » ، منها تكرار

---

(٤٠٥) محمد مندور ، قائمة الحساب ، مقال ، البعث ، ١٩٤٥/٧/٤ ٠

(٤٠٦) عبد الغنى سعيد ، المقال السابق نفسه ، العدد نفسه ، الصفحة نفسها ٠

واحد لمنطوق المشكلة اللفظي ، وتكرار واحد لمؤشر معاناة الأغلبية من الفقر وسوء الحالة الاجتماعية وقلة الدخل ، وتكرار واحد للسبب الكامن وراء المشكلة وهو فشل السياسات الحكومية في توزيع الدخل والثروات ورفع مستوى المعيشة .

أما الحلول فبلغت (٣) تكرارات . توزعت بتكرار واحد لكل من تحديد الملكية الزراعية واعادة توزيع الملكيات الشاسعة على صغار الفلاحين ، والاصلاح الضرائبي وفرض ضرائب تصاعدية ، ورفع مستوى معيشة المواطنين .

فقد عنيت « البعث » بابراز الروح العامة التي ستصدر عنها ، فورد بها أنه ليس أشد على النفوس من « رق الفقر .. وان تكن مصادر الثروة في مصر لم تستغل الى الآن على الوجه الأكمل بحيث يرجى لو استغلت أن يرتفع المستوى العام للحياة » وتأكيدها على وجود ظلم بين « في توزيع الثروات في مصر يؤدي الى بقاء الفقير فقيرا والغنى غنيا » . واشارتها الى ضرورة اصلاح الضرائب واستيلاء الدولة على مصادر الثروة الكبيرة والمؤسسات القومية الهامة حتى لا تزداد الهوة اتساعا بين البذخ والبؤس ، وكلاهما مدمر للأخلاق العامة (٤٠٧) .

وتمثلت مشكلة زيادة السكان ب (٤) تكرارات في جريدة « البعث » منها تكرار واحد لمنطوق المشكلة ، وتكرار واحد لمؤشر تكدس بعض المدن بالسكان ، وتكراران للأسباب التي تمثلت في تركز المصانع والمؤسسات الخدمية في جهات معينة .

فابرزت الجريدة أن السكان قد تكدسوا في بعض المدن ، وبالأخص القاهرة مما يسبب المتاعب لسكانها الأصليين (٤٠٨) .

(٤٠٧) محمد مندور ، قضايا الوطن ، مقال ، البعث ، ١٩٤٥/١٢/١٣ .

(٤٠٨) عبد المغني سعيد ، المقال السابق بالعدد السابق بالصحيفة نفسها .

أما **القضية التعليمية** ، فقد أبرزتها جريدة « البعث » ب (٣) تكرارات . جاء تكرار واحد لمنطوق المشكلة ، وتكرار **لمؤشر** انتشار الأمية والجهل ، وتكرار **لحـــل** ضرورة أن تعمل الحكومة بجدية للقضاء على الأمية والجهل . ولم تبد **أسبابا** .

فقد أشارت الجريدة الى أن ملايين من الشعب المصرى تعيش فى جهل (٤٠٩) ، وبينت أن الوفد قد بذل جهودا فى اعداد قانون محو الأمية ، ومهد لتنفيذه قدر ما وسعه العزم والزمن (٤١٠) .

وتمثلت **المشكلة الصــحية** بتكرارين فى « البعث » ، تمثل فى تكرار لمنطوق المشكلة وتكرار **لمؤشر** تفشى الأمراض والأوبئة . حيث أشارت الجريدة الى أن الشعب فى معظمه مريض (٤١١) . ولم تــرد **أسبابا** أو **حلولا** للمشكلة .

من ثم يمكننا تبين حقيقة أن « البعث » بالرغم من أنها لاتعبر عن الوفد كصحيفة حزبية ، ولكنها تسير فى طريقــه نفســـه ، مما ينعكس فى منظورها للمشكلات والقضايا الاجتماعية ، حيث أبرزت الايجابيات التى قام بها الوفد ، وهاجمت حكومة الأقليات . كما انعكس هدفها نحو الديمقراطية والعدالة الاجتماعيــة بالمنظور التقدمى على مضمونها حيث طالبت بسيطرة الدولة على مصـــادر الثروة ، وضرورة تداخلها لمواجهة كافة القضــايا والمشــكلات ، وطالبت بالاصلاح والتغيير الحاســـم فى المؤسسات الحاكمــة (الحكومة والبرلمان) .

---

(٤٠٩) محمد مندور ، قضايا الوطن ، مقال ، البعث ، ١٩٤٥/١٢/١٣ .

(٤١٠) محمد مندور ، الصـــحافة بين وزير ووزير ، مقـــال ، البعث ، ١٩٤٥/٦/١٤ .

(٤١١) محمد مندور ، قضايا الوطن ، الجريدة نفسها فى العدد نفسه .

٧ ـ جريدة الاخوان المسلمون ..

صدرت جريدة « الاخوان المسلمون » اليومية فى ٥ مايو ١٩٤٦ وقد تميزت عن بقية صحف (*) جماعة الاخوان بكونها صدرت فى فترة حققت فيها الجماعة انتشارا واسعا ووصلت الى قمة نشاطها . وكما أوضح أحد رجال الاخوان أنها صدرت بعد أن أصبح للجماعة فروع فى جميع أنحاء مصر ، وبدأت مبادؤها تنتشر فى البلاد العربية المجاورة .. وان الاخوان المسلمين لم يفكروا فى اصدار جريدة يومية الا بعد ان اطمأنوا الى توافر الكفاءات فى تحرير الخبر والمقال والتعليق ، بالاضافة الى توافر جميع امكانيات نجاحها ماليا وتحريريا وطباعيا واعلانيا (٤١٢) :

(*) حدد محمود عبد الحليم ـ أحد رجال الجماعة ـ صحافة الاخوان فى المرجع المذكور أدناه ، وهى : مجلة « الاخوان المسلمون » الاسبوعية لسان حال الجماعة وكان يحررها حسن البنا ويكتب اكثر ما ينشر فيها . ومجلة النذير وكان يحررها صالح عشماوى . واستاجرت الجماعة مجلات النضال والمباحث والتعارف . ثم أصدر البنا مجلتى المنار والشهاب . وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أصدر البنا جريدة « الاخوان المسلمون » اليومية ـ التى نحن بصددها . انظر مرجع محمود عبد الحليم المذكور ص ٧٥ و ١١٥ و ٢٤٣ و ٢٤٧ .

(٤١٢) محمود عبد الحليم ، الاخوان المسلمون ، أحداث صنعت التاريخ ، رؤية من الداخل ، الجزء الأول ، دار الدعوة ، ١٩٧٨ ، ص ص ٣٨٤ و ٤٤٧ و ٤٤٨ .

وقد أصدر حسن البنا جريدة « الاخوان المسلمون » اليومية لسانا لحال جماعة الاخوان ، واشترك فى تحريرها مع صـــالح عشماوى وزكريا خورشـيد ومحب الدين الخطيب • اســـتمرت الجريدة فى الصدور الى أن صدر قرار حل الجماعة على يد حكومة النقراشى فى ٨ يسمبر ١٩٤٨ • وتحرر بشطب اسـم الجريدة من كشف الصحف المصرح بها فى مصر بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٤٩(٤١٣)•

توافرت أعداد جريدة « الاخوان المسلمون » اليوميــة بداية مـــن ٢ نوفمبـر ١٩٤٦ حتى ٢٦ ابريـــل ١٩٤٧ – أى فتــرة ستة أشهر – (٤١٤) لذا فقد أجرينا مسحا شـــاملا لأعدادها ، واستخرجنا المقالات والأعمدة المنشورة بهـــا والمتضمنة للقضـــايا والمشكلات الاجتماعية وقتئذ •

وقد بلغ عدد قوالب الرأى فى جريدة « الاخوان المسلمون » خلال الستة أشهر المذكورة (١٢) مقالا وعمـودا • وبالتمعن فى نتائج حصر القوالب الصحفية المتمثلة فى مقالات وأعمدة الرأى التى تضمنت القضايا والمشكلات الاجتماعية فى مجمل الصحف المصرية – بالمسح فى بعضها والعينة فى البعض الآخر تبعا للمعايير الموضوعية المحددة فى الخطوات المنهجية التى اتبعناها (*) – نلحظ أن ترتيب « الاخوان المسلمون » كان متقدما • فقـــد ورد (٧) قوالب رأى خلال شهرى الصدور عام ١٩٤٦ – نوفمبر وديسمبر – لتحتل بها المكانة الرابعة وتتماثل مع « صوت الأمة » اليومية التى صدرت فى ٢٩ يوليو من العام نفسه ، وتتلو « الأهرام » اليومية و « أخبار

---

(٤١٣) ملف الصحف المصرية بالهيئة العامة للاستعلامات •

(٤١٤) مجلد جريدة « الاخوان المسلمون » اليومية بمبنى دار الكتب المصرية •

★ أنظر رسالتنا للدكتوراة ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٦ ، الباب الأول •

اليوم » الاسبوعية و « مصر الفتاة » الاسبوعية • ويمكننا أن نلحظ التقدم نفسه فى مرتبة الاهتمام بعدد المقالات والأعمدة المعنية بالقضايا والمشكلات الاجتماعية لجريدة « الاخوان المسلمون » عام ١٩٤٧ بخمسة قوالب رأى •

ويمكن كشف الأسباب الكامنة وراء هذا الاهتمام المتزايد لدى جريدة « الاخوان المسلمون » بقوالب الرأى الاجتماعية فى أن حركة الجماعة قد لاقت نجاحا ورواجا بعد أن أحسنت اعداد نفسها تنظيميا وحركيا خلال الحرب العالمية الثانية ــ وأنه مع انتشار الدعوة ومرور الوقت ــ كما يقول عبد العظيم رمضان ــ كان لابد أن تحدد الجماعة موقفها الفكرى من القضايا العامة • لذا برزت لها أيديولوجية واضحة المعالم تتميز عما بدأت به ، حيث عكست مطالب تتناقض (*) مع فلسفة النظام السياسى والاجتماعى القائم وقتئذ ، وامتدت بعملها الى الناحية السياسية (٤١٥) •

يضاف الى ذلك أن الأزمة الاجتماعية بدت واضحة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وفرضت نفسها على جميع التنظيمات السياسية فى المجتمع • ومن ثم عنيت جماعة « الاخوان المسلمون » بابرازها واهتم كتابها بمعالجة القضايا والمشكلات الاجتماعية المتعددة (٤١٦) •

(*) أوضح عبد العظيم رمضان فى كتابه المذكور ادناه أن مطالب الجماعة قد نادت بالحكومة الاسلامية بدلا من المدنية ، ورأت أن دستور ١٩٢٣ المدنى لم يعد صالحا لحكم المجتمع الاسلامى وتنظيم علاقاته •

(٤١٥) عبد العظيم رمضان ، الاخوان المسلمون والتنظيم السرى ، مؤسسة روز اليوسف ، ١٩٨٢ ، ص ٢٧ ــ ٢٩ •

(٤١٦) عبد الهادى الخطيب ، الدور السياسى لحركة الاخوان المسلمين فى المجتمع المصرى ١٩٣٦ ــ ١٩٥٢ ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٠ •

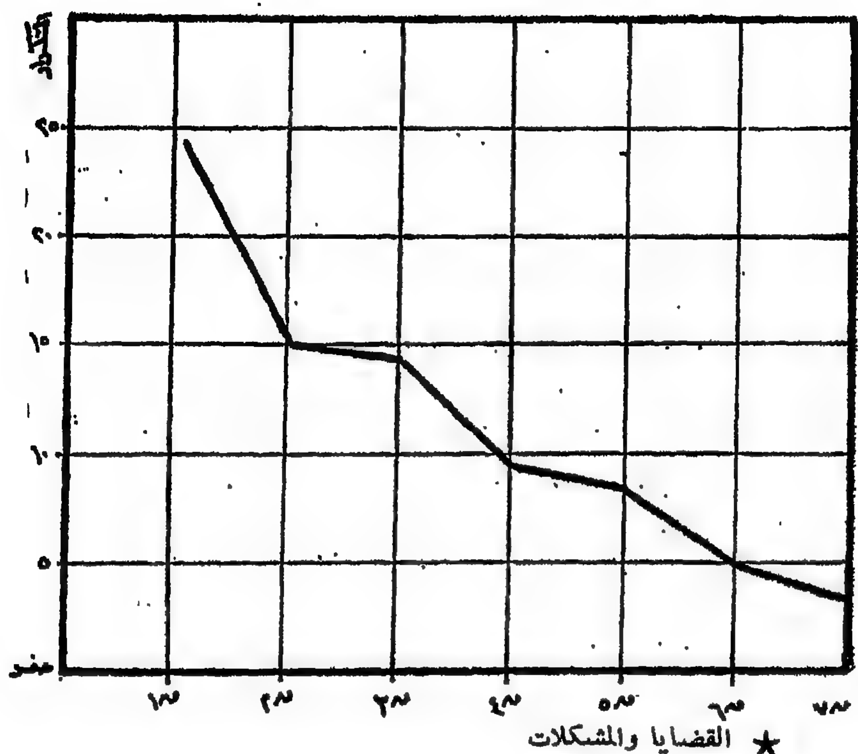
وقد نتج عن تحليل مضمون مقالات وأعمدة الرأى ـ وعددها ١٢ قالبا ـ بجريدة « الاخوان المسلمون » أن حددنا القضايا والمشكلات الاجتماعية في تصور الاخوان المسلمون وقتئذ .

جاءت في المرتبة الأولى القضية التعليمية ب (٢٤) تكرارا . ثم مشكلة الأمراض الاجتماعية ب (١٥) تكرارا . ووردت مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ب (١٤) تكرارا . مما يعكس رؤية الجريدة لأهمية الجانب التعليمى الذى يشكل عقل المجتمع ثم تطهير هذا المجتمع من أمراضه الاجتماعية ، وتقارب الأخيرة في أهميتها مع نشر العدالة الاجتماعية .

وبعد ذلك توالت القضايا والمشكلات حيث ظهرت مشكلة التموين والغلاء ب (٩) تكرارات ، والمشكلة الصحية ب (٨) تكرارات ، ثم المشكلة العمالية ب (٥) تكرارات ، وقضية وضع المرأة ودورها ب (٣) تكرارات .

ويبين الرسم البيانى التالى ترتيب القضايا والمشكلات كما وردت بجريدة « الاخوان المسلمون » من ٢ نوفمبر ١٩٤٦ الى ٢٦ ابريل ١٩٤٧ .

وتبين أن جريدة « الاخوان المسلمون » قد عالجت المسألة الاجتماعية في اطار مترابط غير جزئى ، حيث اهتمت بتناول كل من مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية والقضية التعليمية والمشكلة الصحية ومشكلة الأمراض الاجتماعية خلال عام ١٩٤٦ ، في شهرى نوفمبر وديسمبر . وتناولتها في اطار أكثر ترابطا في



★ القضايا والمشكلات

الأربعة أشهر التي خضعت للتحليل من عام ١٩٤٧ ، حيث عالجت كل من عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والقضية التعليمية ، والمشكلة العمالية ، وقضية وضع المرأة ودورها ، والمشكله الصحية، ومشكلة التموين والغلاء .

(★) ق١ القضية التعليمية ، ق٢ مشكلة الأمراض الاجتماعية ، ق٣ مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، ق٤ مشكلة التموين والغلاء ، ق٥ المشكلة الصحية ، ق٦ المشكلة العمالية ، ق٧ قضية وضع المرأة ودورها .

كما أثبتت نتائج تحليل المضمون أن الجريدة أبرزت الصفوة ب (٧) تكرارات عامى ١٩٤٦ و ١٩٤٧ ، وجماهير الحركات العفوية بتكرارين عام ١٩٤٧ كفاعلين مقترحين لاحداث التغيير • وتضمنت كبار الملاك والرأسماليين ورجال الدولة (وهو ما نطلق عليه فى هذا البحث الطبقة العليا) ب (٥) تكرارات ، ثم العمال والفلاحين (الطبقة الدنيا) بتكرارين عام ١٩٤٧ ، ومتوســـطى الملاك وعامة الموظفين (الطبقة الوسطى) بتكرار واحـــد عام ١٩٤٧ ـ ويلاحظ حرصنا على تناول الفئات هنا بمسمياتها كما وردت فى الجريـدة حيث ان جماعة الاخوان تتعامل مع المجتمع على أنه مجسـرد أفراد وليس طبقات (٤١٧) • كمـــا وردت مؤسسات متعددة كالحكومة ب (٨) تكرارات ، والجامعات والمدارس ب (٦) تكرارات ، ثم توالت كل من الصحافة والبرلمان والسفارة البريطانية •

وفيما يتعلق بالجمـاعات فقد وردت فئـــة طلبة المدارس والجامعــــات ب (٥) تكرارات ، ثم الجاليــات الأجنبيـــة ب (٣) تكرارات ، والمثقفين بتكرارين ، ثم رجال الدين والمرأة بتكرار واحد لكل منهما • ولاشك أن اهتمـام الجريدة بتنـــاول الجاليات الأجنبية أثناء عرضها للقضايا والمشكلات الاجتماعية • وكذلك رجال الدين ، يعكس أسباب تدهور المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فى مصر كما انعكست فى أيديولوجيـه الاخوان كما حددها عبد الهادى الخطيب ، وتمثلت فى الاستعمار الأجنبى ورجال الدين الذين أخفقوا فى جلب الحيـاة الاســـلامية الصحيحة للمجتمع ـ والمقصود هنا برجال الدين ، الرسميون من رجال الأزهر والطرق الصوفية (٤١٨) •

---

(٤١٧) السيد محمد عشماوى ، تاريخ الفكر السياسى المصرى ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، رسالة الدكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاداب ، قسم التاريخ ، ١٩٧٧ •

(٤١٨) عبد الهادى الخطيب ، المرجع السابق نفسه ، ص ٣٧ •

وطبقا للنتائج الكمية المشار اليها ، لم يرد ذكر أدوات لاحداث التغيير فى المجتمع بالجريدة · بما يعكس حرص الجريدة على تطبيق أيديولوجيتها الاجتماعية دون تدارك أدوات احداث هذا التطبيق وفي رأينا أن ذلك يرجع الى اعتماد الجماعة على العنف السياسى الذى يعكس فقدان التوازن بين ما هو كائن والمجتمع الاسلامي الذى ينبغى أن يكون · وكما جاء فى دراسة عبد الهادى الخطيب أن أيديولوجية الاخوان وبيئتهم التنظيمية تؤهلهم بسهولة لاستعمال العنف كأحد مظاهر التعبير عن تلك الظروف القاسية التى فرضت عليهم داخل المجتمع (٤١٩) ·

أما طرق الكتابة وأساليبها كما انعكست فى الجريدة ، فقد تمثلت في الاعتماد على الآراء الشخصية والذاتية بـ (١٢) تكرارا ـ وهى أبرز السمات التى ينبغى توافرها فى المقال والعمود ـ ثم البرهنة بـ (١١) تكرارا ، والتشخيص مع اقتراح حلول بـ (٩) تكرارات ، وابراز الأسباب والدوافع بـ (٦) تكرارات ، ثم التنبؤ بـ (٤) تكرارات ، وكل من التعميم بدون أمثلة والاعتماد على المصادر بـ (٣) تكرارات ·

هذا يعكس توافر السمات العلمية لكتابة المقال أو العمود فى جريدة « الاخوان المسلمون » كما انعكست فى الصحافة المصرية التقليدية والجديدة ·

ولاشك أن النتائج التى عرضناها تبرز اهتمام جريدة « الاخوان المسلمون » بمعالجة المسألة الاجتماعية بقضاياها ومشكلاتها بما يجعل الرأى العام أكثر استعدادا للتغيير الجذرى ولكن بالرؤية التى تنبثق من اتجاه الجماعة · وهنا يتحقق فرض

---

(٤١٩) عبد الهادى الخطيب ، المرجع نفسه ، ص ٢٧٦ ·

الدراسة ومؤداه وجود علاقة بين الاتجاه السياسى الذى تعبر عنه الجريدة وبين وجهة النظر التى تدعو اليها فى الجانب الاجتماعى .

ونعنى هنا بالرؤية التفصيلية اعتمادا على مستوى التحليل الجزئى لكشف تصور الجريدة للقضايا والمشكلات الاجتماعية .

فقد تمثلت قضيتها الأولى فى القضية التعليمية ب (٢٤) تكرارا . منها (٤) تكرارات لمنطوق القضية ، و (٩٠) تكرارات **للمؤشرات** .

فجاء مؤشر السياسة والأهداف التعليمية ب (٥) تكرارات ، ومؤشر الخلاف حول سياسة ارسال البعثات التعليمية الى الخارج ب (٣) تكرارات ومؤشر تعقد مناهج الدراسة وبعدها عن واقع الحياة بتكرار واحد .

أما **الأسباب** ، فبلغت (٤) تكرارات . منها سوء نظام التعليم ب (٣) تكرارات ، والاستعمار كسبب بتكرار واحد .

أما **الحلول** ، فبلغت (٧) تكرارات . منها الحد من البعثات التعليمية للخارج ب (٣) تكرارات : ثم كل من اصلاح الحالة المالية للمعلمين وأساتذة الجامعة ، ورفع مستوى اعداد المدرسين ، ورفض التعليم الأجنبى واعتماد اللغة العربية فى برامجه تحت اشراف وزارة المعارف وتعديل برامج التعليم واصلاح السياسة التعليمية مع مراعاة تطور المجتمع المصرى بتكرار واحد لكل منها .

ولكشف الرؤية الكيفية التى تمثلت فى جريدة « الاخوان المسلمون » بصدد القضية التعليمية ، فقد تبين لنا معالجتها النقدية لمناهج الدراسة . حيث أشارت للمدرس الصالح الا يكتفى فى تدريسه بمناهج الدراسة التى تحصره فى موضوعات دون غيرها والتى قيدته بها اتجاهات النظام الرسمى . فوجهته الجريدة الى أن يكمل من دينه وأمجاد تاريخه ما قد يكون فى المناهج من نقص

بحيث يسهل ما قد يكون في المقررات من تعقيد وحقائق جافة (٤٢٠) ٠

كما أبرزت رأيها بصدد ارسال البعثات الى الخارج ، حيث أشارت الى وجوب أن تعدل الحكومة في سياستها تلك ، وتحاول ترقية تعليمها الجامعي وما بعد الجامعي في الوطن نفسه ٠ وبالأخص بعد أن أتت الحرب العالمية على جهود أوربا الثقافية ، بحيث لايجدر أن تعتمد عليها مصر في رفع مستواها العلمي والثقافي ٠ وانه ينبغي رفع شأن الدوائر العلمية المصرية ، واستقدام خبرات أجنبية الى مصر بدلا من تغريب مئات الطلبة واستحضار معدات وأجهزة علمية حديثة من الخارج (٤٢١) ٠

كما فرقت الجريدة بين الثقافة والسياسة ٠ وذكرت أن الاخوان المسلمين لم يدعوا الى مقاطعة العلم العالمي ، وانما دعوا الى مقاطعة الثقافة الاستعمارية التي تفسد الأخلاق وتضعف العقول ٠ وبينت أن حملة الشهادات الأوربية من أعضاء البعثات المصرية ، لايجدون بعد عودتهم لمصر ، ميادين العمل التي تناسب تخصصهم وتفيد الوطن في الوقت نفسه ٠ فأكثرهم توظفوا في أعمال لا علاقة لها بما تخصصوا فيه ٠ وذلك بدوره لم ينتج عنه نقل علمهم وثمراته الى المصريين (٤٢٢) ٠

---

(٤٢٠) محب الدين الخطيب ، لمناسبة العام الدراسي الجديد ، مقال ، الاخوان المسلمون ، ١٩٤٦/١١/١٠ ٠

(٤٢١) مراسل الاخوان الخاص بلندن ، البعثات العلمية المصرية في الخارج هل حان الوقت لوقفها ؟ ، مقال ، الاخوان المسلمون ، ١٩٤٦/١١/١١ ٠

(٤٢٢) محب الدين الخطيب ، جريدة انجليزية تهاجم الاخوان المسلمين في موضوع البعثات وجوابنا على ذلك ، مقال ، الاخوان المسلمون ، ١٩٤٦/١١/١٦ ٠

مما يؤكد أن البعوث لاتحقق ثمرتها ولا تؤدي رسالتها ، بالرغم من أنها ترهق خزينة الدولة • وكشفت الجريدة عن معوقات تحقق الفائدة ، فحصرها فى طريقة الترشيح للبعثات التى تعتمد على الوساطات والمحسوبيات حيث يقل من يبعث لنبوغه • بالاضافة الى اختيار مواد التخصص الذى يتم باسلوب مرتجل دون نظر لحاجة البلاد وحالتها • وكذلك معاملة المبعوثين فى الخارج وعند العودة حيث يصطدمون بالروتين الحكومي الثقيل والنظام المالى العتيق • ونصحت بارسال بعثات علمية من المتخصصين على فترات وأوقات محدودة ، يقفون فيهسا على مدى التطور العلمى أو الثقافى فى الخارج ، ويقتبسون منها لبلدهم النافع والمناسب (٤٢٣) •

كما أكدت على سطحية التعليم حيث استمرت على سياسة « دانلوب » مستشار المعارف الانجليزى الذى جعل التعليم مجرد تعليم يخرج موظفين فى الحكومة ليس أكثر ، والمتعلم مجرد آلة تتحرك بارادة الغير لا رأسا مفكرا بمبادىء وأهداف •

وهاجمت كبار رجال وزارة المعارف الذين يلحقون أبناءهم بالمدارس الأجنبية لأن المتخرج منها ينسلخ عن كيانه القومى وعن ماضيه الاسلامى • وبينت خطأ المسئولين فى الاهتمام بتغيير أشكال البرامج التعليمية دون الاهتمام بالتربية المتعلقة بالنفوس والعقول والقلوب (٤٢٤) •

---

(٤٢٣) أحمد السكرى ، بعثاتنا الى الخارج ، مقال ، الاخوان المسلمون ، ١٩٤٦/١١/١٩ •

(٤٢٤) محب الدين الخطيب ، أطفال المسلمين فى مدارس الأجانب ، مقال ، الاخوان المسلمين ، ١٩٤٧/٣/١٤ •

وتمثلت المشكلة الثانية فى جريدة « الاخـــوان المسلمون » فى **مشكلة الأمراض الاجتماعية** ب (١٥) تكرارا • منها (٤) تكرارات لمنطوق المشكلة ، و (٤) تكرارات **للمؤشرات** • وتمثلت المؤشرات بتكرار واحد لكل من البغاء وتعاطى المخدرات ، والاسراف والفساد الحكومى ، والمحسوبية والوساطة واستغلال النفوذ •

أما **الأسباب** فبلغت (٥) تكرارات ، منها تكراران لكل من تناقض وضعف مواقف الحـكومة ازاء الأمراض الاجتماعيـــة ، وفساد الأداة الحكومية وظهرت فئة-أن ميزانيـــة الدولة تنفق على الشيء وضده بتكرار واحد •

أما **الحلول** فبلغت تكرارين لضرورة تحديد أهداف الاصلاح مع وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتنفيذها •

فقد جاء بالجريدة أن الحكومة تعيش جوا من المتناقضات ، فان دستور الدولة ينص على أن دين الدولة الرسمى هو الاسلام • والاسلام هو النظام الشامل لجميع مرافق الحياة والمجتمع • فى حين أن المجتمع ملء بالموبقات والمنكرات والفسق تحت سمع الحكومة وبصرها ، بل باذنها وتصريحها الممهور بأختام المسئولين • الى جانب أن الحكومة ذاتها تسرف على حفلاتهـــا واكرام الأجانب الكثير من النفقات غير الرشيدة (٤٢٥) •

كما أبرزت تناقض الدولة حيث « تنفق على الشيء وضده فى وقت واحد » •

---

(٤٢٥) أحمد السكرى ، حكومتنا الرشيدة ، مقال ، الاخوان المسلمون ، ١٩٤٦/١١/٣ •

وان « آفة هذه التصرفات أن حكومتنا ليس لها اتجاه معين ولا هدف واضـــح » • وأنه يوجد فى ادارات الدولة ادارة خاصة تصدر الرخص للبغاء وتنظم المواعيد وتقوم باجراء الكشف الطبى حينا بعد حين • الى جانب وجود ادارة فى وزارة الصحة تحارب البغاء وترشد الى أضراره وخطورته •

وأكدت أن « الدولة الرشـــيدة فى تصرفاتها هى التى تحدد غايتها الاصلاحية » وترصد لها ميزانيتها (٤٢٦) •

وتمثلت **مشكلة عدم المســـاواة والعدالة الاجتماعيـــة** ب (١٤) تكرارا فى جريدة « الاخوان المسلمون » ، منها تكراران لمنطوق المشكلة • وظهرت **مؤشراتها** ب (٥) تكرارات ، تمثلت فى معاناة الأغلبية من الفقر وسوء الحـالة الاجتماعية وقلة الدخـــل ب (٤) تكرارات ، وارتفاع معدل الملكيات الكبيرة وتكدس الثروة بتكرار واحد •

أما **الأسباب** فبلغت (٤) تكرارات ، منها فشل السياسات الحكومية فى توزيع الدخل والثروات ورفع مستوى المعيشة بثلاثة تكرارات والاستعمار بتكرار واحد • وبلغت **الحلول** (٣) تكرارات ، فورد الاصلاح الاجتماعى فى الريف والمدينة بتكرارين ورفع مستوى معيشة المواطنين بتكرار واحد •

فقد جاء بالجريدة أن الحكومة تعنى بالأغنياء فى حين أنها تترك الفلاح لفقره والعامل لتسكعه (٤٢٧) •

---

(٤٢٦) محمد الغزالى ، الدولة يحارب بعضها بعضا ، عمود « الحق المر » ، الاخوان المسلمون ، ١٩٤٦/١١/٣ •

(٤٢٧) احمد السكرى ، حكومتنا الرشيدة ، مقال ، الاخوان المسلمون ، ١٩٤٦/١١/٣ •

ورأت أن الاستعمار ، وبعبارة أوضح البريطانيين ، والمدنية الغربية هي المسئولة عن نشر الفقر والبؤس في مصر · وأن الاخوان المسلمون يتمسكون بالاصلاح الاجتماعي (٤٢٨) · ولكن المسئولين من الحاكمين لايسمعون ، ولا يعنون برفع مستوى معيشة الفقراء بالرغم من زعمهم أنهم ما وجدوا هناك الا لاصلاح جميع شؤون الحياة المصرية (٤٢٩) ·

وتمثلت **مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار** ب (٩) تكرارات في الجريدة ، منها تكراران لمنطوق المشكلة · وظهرت **المؤشرات** بثلاثة تكرارات ، فورد مؤشر استمرار ارتفاع أسعار السلع والغلاء بتكرار واحد ومؤشر مسئولية الحكومة عن زيادة الأسعار بتكرار آخر ، ومؤشر نقص التموين بتكرار واحد أيضا ·

أما **الأسباب** فقد بلغت تكرارين ، اذ ظهر فشل السياسات الحكومية في مواجهة المشكلة بتكرار واحد ، والاحتكار والمال الفائض بتكرار آخر · أما **الحلول** فبلغت أيضا تكرارين ، حيث ظهر كل من منع الاحتكار ، وضرورة تدخل الحكومة للسيطرة على المنتجات الضرورية والأسعار والتموين بتكرار واحد لكل منهما ·

فقد ورد بجريدة « الاخوان المسلمون » ما مؤداه أن البلاد في مآس متكررة يوميا جعلت « الكثرة الساحقة مسحوقة ، تكافح كفاح اليأس للحصول على ضرورات الحياة اللازمة من اغذية والبسة فلا تصل الى شيء منها » وأنه « لن تزول أسباب هذا الغلاء مادام

---

(٤٢٨) صالح عشماوى . رأى لندن في الاخوان المسلمين ، مقال ، الاخوان المسلمون ، ١٩٤٦/١٢/١٢ ·

(٤٢٩) الاخوان المسلمون . حول الرغيف ، عمود ، توقيع : أمين ، الاخوان المسلمون ، ١٩٤٧/٣/١١ ·

السادة المترفون بنجوة من كرباته ومتاعبه » حيث أنها تتمثل فى السلع التى يحتاجها الاستهلاك الشعبى (٤٣٠) ٠

وتمثلت **المشكلة الصحية وسوء التغذية** بـ (٨) تكرارات فى جريدة « الاخوان المسلمون » ، منهـا (٤) تكرارات للمنطوق اللفظى للمشكلة و (٤) تكرارات **للمؤشرات** حيث وردت مسئولية الدولة ازاء المريض الفقير بتكرارين ، وكل من تفشى الأمراض والأوبئة ، وانتشار سوء التغذية وضعفها بتكرار واحد لكل منها ٠ ولم ترد أسباب أو حلول ٠

فقد أشارت الجريدة الى مسئولية الدولة ازاء المريض الفقير حيث لا يغتفر لوزارة الصحة سوء نظـام مستشفياتها والمصحات التابعة للحكومة مما يعد جريمة فى حق الوطن والمواطن ، ويتطلب استجواب الحكومة برلمانيا ٠ كما أشارت الى انتشـــار الأمراض فى الريف (٤٣١) ٠

وفقد الأجسام حصانتها ومناعتها لقلة الغذاء (٤٣٢) ٠

كما وردت **المشكلة العمالية** بـ (٥) تكرارات ، منها تكرار واحد لمنطوق المشكلة ، وتكرار واحد **لمؤشر** ازدياد نسبة البطالة ٠ **أما الأسباب** فقد انحصرت فى اغلاق الكثير من المصانع والاستغناء عن العمال بتكرار واحد ٠ وبلغت **الحلول** تكرارين ، فورد ضرورة

---

(٤٣٠) محمد الغزالى ، غلاء المعيشة ، عمود « الحق المر » ، الاخوان ١٩٤٧/٢/٨١ ٠

(٤٣١) الاخـــوان المسلمون ، حـــول الريف ، عمود ، توقيع (أمين) ، ١٩٤٧/١/١١ ٠

(٤٣٢) محمد الغزالى ، العمود السابق نفسه ، الجريدة نفسها ، العدد نفسه ٠

تشغيل الحكومة للعمال المتعطلين بتكرار واحد ، وتشجيع المشروعات الانتاجية لزيادة فرص العمل بتكرار آخر ٠

فقد أوضحت الجريدة آن مشكلة العمال المفصولين والعاطلين قد ازدادت بعد انتهاء الحرب العالميــة واستغناء الانجليز عنهم وترحيل الحكومة لمن لا حرف له الى بلده ؛ وتمثلت مساعدتها لهم بصورة ارتجالية تعافها النفس ٠ وأكدت على أهمية القيام بمشاريع صناعية محلية تفتح مجالات للعمل والكسب (٤٣٣) ٠

ووردت **قضية المرأة ودورها** بـ (٣) تكرارات ، منها تكرار لمنطوق القضية ، وتكرار **لمؤشر** الوضــع السياسى للمرأة ودورها ، وتكرار **لحل** يتعلق بالنهوض بمستوى المرأة فى المعرفة والثقافة ٠

فجاء فى جريدة « الاخـــوان المسلمون » أن « تقوى الله فى النساء توجب علينــا النهوض بمستواهن الى قمة الكمــال : فى المعرفة ، والتهذيب ، والحياطة بجميع أسباب السعادة » ٠ وهاجمت أعضــاء مجلس الشيوخ الذين يدافعــون عن اقتراح اشتراك المرأة المتعلمة فى الانتخابات ، مشيرة الى أن اقتبــاس المثل الأجنبيــة « يندفع اليه أولا الأسر الغنية ثم انصاف الأغنياء مدفوعين الى ذلك بمركب النقص » (٤٣٤) ٠

---

(٤٣٣) عبد الرحمن البلبيس ، مشــكلة العمال ، الاخـــوان المسلمون ، ١٩٤٧/٤/٨ ٠

(٤٣٤) محب الدين الخطيب ، اتقو الله فى النساء ، مقال « حديث الجمعة » « الاخوان المسلمون » ، ١٩٤٧/٤/١١ ٠

من ثم يتبين أن رؤية جريدة « الاخوان المسلمون » التفصيلية للقضايا والمشكلات الاجتماعية ، ألقت الضوء على تصورها الشامل والكوني لضرورة اصلاح المجتمع وتغييره بناء على الفكر الاسلامى والتراث العربى والعـــلم العالمى مع الابتعاد عن الفكر الغـــربي الإستعمارى الثقافي ، وذلك فى صورة نقدية للنظام القائم فى جميع النواحى والمسائل المجتمعية ٠

٨ ـ مجلة الدعوة ••

أصدر « صالح عشماوى » مجلة « الدعوة » فى ١٠ يناير عام ١٩٥١ واستمرت فى الصدور كمجلة أسبوعية حتى قيام ثورة ١٩٥٢ . ولم تكن مجلة « الدعوة » صحيفة رسمية ناطقة باسم جماعة « الاخوان المسلمون » ، التى حلها النقراشى فى ٨ ديسمبر ١٩٤٨ ، وألغى قرار حلها حكومة الوفد فى أكتوبر ١٩٥١ . ولكن « الدعوة » كرست مقالاتها وأعمدتها للدعوة لمبادىء « الاخوان المسلمون » .

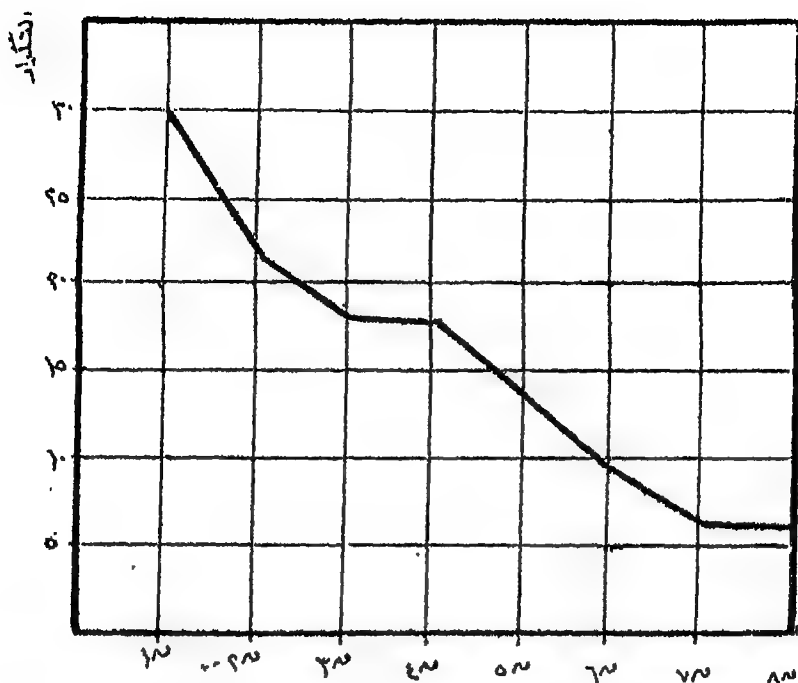
واعتمادا على أن فترة صدور مجلة « الدعوة » بلغت سنة وستة أشهر ، أى أقل من عامين ، فقد أجرينا على اعدادها مسحا شاملا لاستخراج مقالات وأعمدة الرأى التى صدرت بها وعنيت بالقضايا والمشكلات الاجتماعية .

وقد تبين بعد اجراء المسح ، أن عدد قوالب الرأى بها قد بلغ (٢١) قالبا . ويلاحظ أنها فى مقدمة الصحف التى أبرزت القضايا والمشكلات عام ١٩٥١ بـ (١١) قالبا وعام ١٩٥٢ بـ (١٠) قوالب . وهى بذلك كانت أحد الصحف الرائدة فى ابراز المسألة الاجتماعيه كزميلتها « الاخوان المسلمون » .

وقد تمثلت القضايا والمشكلات الاجتماعية كما أبرزتها مجلة « الدعوة » فى مقالاتها وأعمدتها ، فى القضية الأولى التى أبرزتها ، وهي مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ب (٣٠) تكرارا • تليها مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ب (٢٢) تكرارا ــ ويلاحظ أن عمود الموقف السياسى بالدعوة فى عددها الأول الصادر فى ٣٠ يناير ١٩٥١ قد ربط بين المشكلتين المذكورتين بما يدلل على أهميتهما الخاصة فى نظرها •

ثم جاءت كل من قضية وضع المرأة ودورها ومشكلة الأمراض الاجتماعية ب (١٨) تكرارا تليها المشكلة العمالية ب (١٤) تكرارا• ثم القضية التعليمية ب (١٠) تكرارات ــ ونلاحظ أن القضية الأخيرة كانت فى مقدمة قضايا جريدة « الاخوان المسلمون » أما فى الدعوة فتأتى فى مؤخرة القضايا بما يعكس رضاء المجلة على خطط الوفد التعليمية بخصوص تعميم مجانية التعليم بغرض نشر العلم • ثم طرح كل من مشكلة الاسكان ب (٧) تكرارات والمشكلة الصحية ب (٦) تكرارات •

ويبين الرسم البيانى خريطة القضايا والمشكلات كما انعكست فى مجلة « الدعوة » •



★ القضايا والمشكلات

ويلاحظ من نتائج التحليل أن مجلة « الدعـوة » قد عالجت المسألة الاجتماعية فى اطار مترابط ، ففى عام ١٩٥١ أبرزت كافة

(★) ق١ مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، ق٢ عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، ق٣ قضية وضع المرأة ودورها ، ق٤ مشكلة الأمراض الاجتماعية ، ق٥ المشكلة العمالية ، ق٦ القضية التعليمية ، ق٧ مشكلة الاسكان ، ق٨ المشكلة الصحية .

القضايا والمشكلات فيما عدا المشكلة الصحية ومشكلة الاسكان ٠ وفي عام ١٩٥٢ ازدادت معالجتها ترابطا حيث وردت كافة القضايا والمشكلات ٠

من ثم ، يمكننا القول بأن رؤية « الدعوة » اتسمت بالشمول والترابط في معالجة المسألة الاجتماعية ٠

كما أثبتت نتائج تحليل المضمون أن « الدعوة » أبرزت الصفوة ب (١١) تكرارا ، وجماهير الحركات العفوية بتكرار واحد كفاعلين مقترحين لاحداث التغيير ٠ كما وردت الطبقة الدنيا ب (٩) تكرارات والعليا ب (٨) تكرارات والوسطى ب (٥) تكرارات ـ مع ملاحظة أنها لاتورد بلفظة طبقة وانما بالكيفية التي شرحنا بها الطبقة عند تحليلنا لجريدة « الاخوان المسلمون » ٠ أما المؤسسات ، فقد وردت الحكومة ب (١٣) تكرارا ٠ ثم الصحافة ب (٦) تكرارات ، والنقابات ب (٥) تكرارات ، والأحزاب والجماعات السياسية ب (٣)تكرارات ثم كل من الجيش، والجامعات والمدارس ، والقصر الملكي ، والسفارة البريطانية بتكرار واحد ٠ وفيما يتعلق بالجماعات الاجتماعية فقد وردت المرأة ب (٥) تكرارات ، ثم كل من طلبة المدارس والجامعات أو الجاليات الأجنبية بتكرار واحد ٠

ويلاحظ تميز « الدعوة » عن « الاخوان المسلمون » في أن الصحيفة الأخيرة لم تذكر أدوات احداث التغيير في المجتمع ، في حين ذكرت الأولى ذلك باصدار قوانين أو تشريعات بتكرارين ٠

وأخيرا طرق الكتابة وأساليبها ، حيث أبرزت مجلة الدعوة الآراء الشخصية والذاتية ب (٢٠) تكرارا ٠ ثم اعتمدت على التشخيص مع اقتراح حلول ب (١٥) تكرارا ، والبرهنة ب (١٤) تكرارا ، والتعميم بدون أمثلة ب (١١) تكرارا ، وابراز الأسباب

والدوافع بـ (١٠) تكرارات والتنبؤ بـ (٤) تكرارات ، ثم الاعتماد على المصادر بـ (٣) تكرارات ٠

من ثم تتحقق فروض الدراسة ، حيث كشفت « الدعوة » بمعالجتها النقدية الصحفية عن جوانب المسألة الاجتماعية فى نهاية فترة دراستنا ، وألقت الضوء على القضايا والمشكلات التى تفاقمت بما يبرز عجز النظام فى مواجهة الازمة الاجتماعية ، وبالتالى عملت على تهيئة الرأى العام الى ضرورة اصلاح الأوضاع ٠

وبكشف رؤيتها التفصيلية للقضايا والمشكلات الاجتماعيه اعتمادا على نتائج التحليل الكمى والكيفى ٠ رأينا القضية الأولى بالمجلة تتمثل فى **قضية نقص التموين والغلاء وارتفاع الأسعار** بـ (٣٠) تكرارا ، منها (٦) تكرارات لمنطوق القضية ، و (٧) تكرارات **للمؤشرات** التى انحصرت فى استمرار ارتفاع الأسعار والغلاء ٠

أما **الأسباب** فقد بلغت (١٢) تكرارا ٠ اذ جاء فشل السياسات الحكومية فى مواجهة القضية بـ (٣) تكرارات ، وكل من الاحتكار والمال الفائض ، وعجز الانتاج ، وزيادة السكان ، وجشع المنتجين والتجار بتكرارين لكل منها ٠ وجاء رفع الحكومة رقابتها عن أسعار الحاجات المعيشية بتكرار واحد ٠ أما **الحلول** ، فبلغت (٥) تكرارات٠ جاء منها (٤) تكرارات لوجوب تدخل الحكومة للسيطرة على المنتجات الضرورية والأسعار والتموين ، وتكرار واحد للعمل والانتاج ٠

فقد أكدت المجلة على تصاعد قلق الطوائف المختلفة بسبب عدم حل بمشكلاتها ٠ وأن مشكلة إرتفاع الأسعار قد زاد القلق لهيبا ، بسبب فشل السياسة الحكومية التى تلجأ لأنصاف الحلول

في مكافحة الغلاء فشلا ذريعا · واقترحت ضرورة سيطرة الحكومة على انتاج وتجارة القطن بتأميمه · منبهة الحكومة الى ضرورة الاسراع الى وضع حلول حاسمة قبل أن تجتاحا العاصفة (٤٣٥) ، ومتهمة كافة الوزارات بالسياسة الارتجالية في مواجهة مشكلة تفشى الشره الغلائى · موجهة اياها بأن تستورد بنفسها ما ينقص السوق وتسعره (٤٣٦) ·

وأبرزت أن تفاقم غلاء المعيشة وازدياده على مر الأيام بسبب التلاعب بالأسعار ورخص الاصدار وضعف الرقابة الحكومية على الأسواق ، أدى الى ازدياد السخط العام (٤٣٧) · حيث أصبحت مهمة العيش شاقة عسيرة على الطبقة المتوسطة فضلا عن الفقراء » ·

وأكدت أن الفشل الحكومى فى حل مشكلة الغلاء ، الذى تمثل فى اختفاء السلع التى تحدد سعرها اجباريا ، هو طابع الأحزاب التى تتداول الحكم فى مصر · فلا تتقدم أحداها بحلول عملية حاسمة للتغلب على المشكلة (٤٣٨) ·

وورد بها « أن الغلاء فى مصر شامل كامل لايعنينا منه الا غلاء المواد الضرورية » · وقد حددت أسباب الغلاء فى زيادة عدد السكان

---

(٤٣٥) الدعوة . مشكلات خطيرة تنتظر الحل ، مقال ، دون توقيع ، كعدد الاول ، ١٩٥١/١/٣٠ ·

(٤٣٦) الدعوة ، تأميم تجارة القطن ، عمود « اقتصاديات » ، دون توقيع ، ١٩٥١/١/٣٠ ·

(٤٣٧) الدعوة ، من المسئول عن ظهور الشيوعية فى مصر ، مقال ، توقيع (عين) ، ١٩٥١/٢/٢٧ ·

(٤٣٨) صالح العشماوى ، أيها العابثون افسحوا الطريق ، مقال ، الدعوة ، ١٩٥١/١/٢٦ ·

أكثر من زيادة الانتاج ، وفي زيادة النقد المتداول بدون رصيد مما سبب تضخما وخفض قيمة الجنيه المصرى ، وفي جشع التجار والمستوردين • ونادت بالعمل على زيادة الانتاج الزراعى والصناعي (٤٣٩) • مؤكدة ان الاثمان ارتفعت الى عشرة أضعاف ما كان قبل الحرب فى معظم الحاجيات والى ضعف ما كانت عليه الأسعار في سنوات الحرب بسبب الاحتكار (٤٤٠) • وأن الحكومة يجب عليها أن تحارب الغلاء وتزيد المقررات الأساسية وتجند جهود وزرائها المختصين فى وضع سياسة شعبية يمكن تطبيقها • مشيرة الى أن « مشكلة الغلاء لم تبلغ من التعقيد الحد الذ يجعلها فوق العقول ، بحيث يستعصى •• علاجها •• لو صلحت النيات •• واتجهت العزائم » (٤٤١) •

وتمثلت مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية فى مجلة الدعوة بـ (٢٢) تكرارا ، منها (٨) تكرارات لمنطوق المشكلة ، و (٥) تكرارات للمؤشرات • فجاءت معاناة الأغلبية من الفقر وسوء الحالة الاجتماعية وقلة الدخل بعدد (٤) تكرارات وارتفاع معدل الملكيات الكبيرة وتكدس الثروة بتكرار واحد • أما الأسباب فبلغت (٥) تكررات ، حيث جاء بتكرار واحد كل من فشل السياسات الحكومية فى توزيع الدخل والثروات ورفع مستوى المعيشة ، ومقاومة كبار الملاك لفكرة تحديد الملكيات أو فرض ضرائب ، وان نظام الضرائب المطبق لا يحقق العدالة بين الطبقات ، وفساد الجهاد الحكومي ، والاستعمار •

---

(٤٣٩) حسين زهدى ، الغلاء فى مصر ، مقال ، الدعوة ، ١٩٥١/٧/٣ •

(٤٤٠) عبد البديع صقر ، الفلاح •• الغلاء ، مقال ، الدعوة ، ١٩٥١/١٠/٩ •

(٤٤١) أحمد القليبي ، صوت الشعب ، عمود ، الدعوة ١٩٥٢/٢/٢٥ •

أما الحلول فبلغت (٤) تكرارات ، منها تكراران لضرورة تحقيق تكافؤ الفرص لكل الشعب ، وجاءت كل من الضمان الاجتماعي ، ورفع مستوى معيشة المواطنين بتكرار واحد لكل منهما ٠

فقد ورد بالمجلة أن الطوائف قد تكتلت لارغام المسئولين على تحقيق المساواة بين أفرادها (٤٤٢) ٠ ونلاحظ هنا أن المجلة ينعكس اتجاهها الاسلامي على استخدام لفظة أفراد بدلا من طبقات ـ كما سبق أن أوضحنا ـ حيث ان جماعة الاخوان تتعامل مع المجتمع كأفراد وليس كطبقات ٠ كما جاء بالمجلة أن الفقر يكاد أن يكون كفرا فى الريف المصرى حيث ان « متوسط ما يخص الفرد (لأسرة مكونة من زوج وزوجة وثلاثة أولاد) فى العام جنيهان وهو أقل بكثير مما يعيش به الحمار » ـ نقلا عن قول لحسن البنا ٠ وأن سياسة الافقار المنظم قد دفعت أكثر من نصف مليون من شباب الأمة ليلتمسوا القوت عند المحتل فى مصانعه (٤٤٣) ٠ وبينت أيضا أن الرأسماليين لايتجاوز عدد أفرادهم ٠٠٠ و ١١ شخص يملكون ٥ر٢ مليون فدان بمعدل آلاف الأفدنة للشخص الواحد ، والفقراء عددهم ٠٠٠ر٠٠٠ر٢ شخص يملكون نصف مليون فدان بمعدل أقل من فدان للشخص الواحد ، والباقى وهم السواد الأعظم من الأمة معدمون لايملكون شبرا واحدا من أراضى بلادهم (٤٤٤) ٠

---

(٤٤٢) الدعوة ، مشكلات خطيرة تنتظر الحل ، مقـال ، دون توقيع ، ١٩٥١/١/٣٠ ٠

(٤٤٣) احمد بدر ، الفرد المسلم وتفاعله فى المجتمع ، مقـال ، الدعوة ، ١٩٥١/٢/١٣ ٠

(٤٤٤) الدعوة ، من المسئول عن ظهور الشيوعية فى مصر ، مقال ، توقيع (عين) ، ١٩٥١/٢/٢٧ ٠

وأكدت ضرورة استصلاح مساحات جديدة ، والحصول على العدالة الممكنة فى توزيع المساحات الزراعيـة (٤٤٥) • مشيرة الى أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية للشعب (٤٤٦) ، وتحقيق تكافؤ الفرص للجميع على السواء ، ورفع مستوى المعيشة مما ينمي الثروة للأمة أفرادا وجمـــاعات (٤٤٧) • وأشارت الى محاولة المحافظين على الاوضاع القائمة التقرب من الاسلام ودعاته كجزء من مكافحتهم للزحف الشيوعى • مبينة أن للشيوعية نظاما اجتماعيا لايقى البلاد منه الا النظام الاجتماعى الاسلامى الذى يحقق العدالة الاجتماعيه للأفراد والجماعات على أساس المواهب الفردية بعد تكافؤ الفرص للجميع (٤٤٨) •

وأكدت المجـــلة أن الشعب تنفس الصعداء عنـــدما قررت الحـــكومة تنفيذ مشروع الضـــمان الاجتماعى ، الذى يحفظ على المواطنين الفقراء كرامتهم وشيخوختهم المستقرة بعيدا عن التسول والتسكع (٤٤٩) •

وتمثلت قضية وضع المرأة ودورها بـ (١٨) تكرارا ، منها (٦) تكرارات لمنطـوق القضـــية ، و (٧) تكرارات **للمؤشرات** • فجاء مؤشر الوضع السياسى للمرأة ودورها بـ (٤) تـكرارات ،

---

(٤٤٥) عبد البديع صقر ، الفلاح •• الفلاء ، مقال ، الدعوة ، ١٩٥١/١٠/٩ •

(٤٤٦) سيد قطب ، شعب عظيم ، مقال ، الدعوة ، ١٩٥٢/١/٢٢ •

(٤٤٧) الدعوة ، باب المال ، توقيع (الامام) ، ١٩٥٢/٢/٥ •

(٤٤٨) سيد قطب ، الاسلام نظام اجتماعى لا تعويذة سحرية ، مقال ، الدعوة ، ١٩٥٢/٤/١٥ •

(٤٤٩) أحمد القليبى ، صوت الشعب ، الضمان الاجتماعى ، مقال ، الدعوة ، ١٩٥٢/٤/٢٢ •

وظهر بتكرار واحد كل من الوضـــع الاجتماعي للمرأة ودورها ، والوضع الاقتصـــادى للمرأة ، وحق العمـــل . أما **الأسباب** فقد ظهـرت بـ (٣) تكرارات وانحصرت فى المفاهيـــم الدينيـــة . أما **الحلول** فبلغت تكرارين ، منها تكرار لضرورة تحديد كل من دور الرجل والمرأة ، وتكرار لتحرير المرأة ــ وتقصد « الدعوة » فى هذا المجال أن تنال المرأة حريتها التى لاتتعارض مع الاسلام ــ من هنا يمكننا القول ان « الدعوة » كانت أكثر اهتماما بقضية المرأة وحريتها من جريدة « الاخوان المسلمون » .

فقد جاء بالمجلة « ان أول سياج لموضوع قضية المرأة هو حريتها .. فالحرية حق طبيعى مقرر ، لا يحتاج الى أن يعترف به أحد .. وقد وقف دستورنا الاسلامى من الحرية موقف التقديس .. اذ هى ملازمة للحياة ، مترتبة عليها .. بل لقد جعلها الاسلام شرطا لكثير من العبادات .. ومعروف أنه لا اطلاق فى الحريات أبدا فى أى دستور .. حتى فيما تقتضى به ضرورة الأوضاع الفطرية .. ثم أن كل أنواع الحريات .. مقيدة بقيود كحماية النظام الاجتماعى .. لماذا قيدنا حرية المرأة فى بعض الأمور بما لايتعارض مع روح النظام الاسلامى .. فلا شىء فيه ، وهو تقييد للاستثناء والضرورة النادرة لا للحكم الشائع العام » (٤٥٠) .

ولم تقر المجلة للمرأة أن تخوض الميادين السيـــاسية على الأوضاع الراهنة ، وأنه لابد أولا من تكوين المجتمع الاسلامى ، وجاء بها « ليس معنى هذا أننا نريد أن نعزل المرأة عن المحيط السياسى أو الاشتراك فيه ، فانها صاحبة حق لاينكر فى هذا .. ولكن .. فى حدود نطاق النظام الخلقى العام الذى حدده دستور الاسلام » .

---

(٤٥٠) الدعوة ، اليك يا أختى ، عمود ، دون توقيع ، ١٩٥١/٢/٦ .

مشيرة الى أن المرأة تستطيع أن تدلى برأيها فى كل الامور فى ميدان الصحافة (٤٥١) • وأن الاسلام كل لايتجزء ومن العجيب أن يستفتى فى قضايا لم ينشئها ولم يشترك فى انشائهـــا كالمرأة والبرلمان والعمل والاختلاط ، فهو نظام اجتماعي متكامل تترابط جوانبـه وتتســاند (٤٥٢) •

كما تمثلت **مشكلة الأمراض الاجتماعية** فى مجلة « الدعوة » ب (١٨) تكرارا منهـــــا (٨) تكرارات لمنطوق المشـــكلة ، و (٨) تكرارات **للمؤشرات** • فجاء مؤشر المحسوبيـة والوساطة واستغلال النفوذ بثلاثة تكرارات ..وكل من الرشـــوة والاسراف والفساد الحكومي بتكرارين لكل منهـــا ، ومؤشر تعاطى المخدرات بتكرار واحد • أما **الأسباب** فقد وردت بتكرارين وانحصرت فى فساد الأداة الحكومية • ولم ترد بها أية **حلول** •

فقد جاء بمجلة « الدعوة » أن « الاستثناءات وحشد الأقارب والأنصار مرض لاتتميز به وزارة عن أختها ، ولا يكاد ينجو منه عهد من العهود » (٤٥٣) • وأن مظاهر الفساد قد تعددت وتنوعت وتغلغلت فى كل مرفق من مرافق العيش كالرشوة والمحسوبيـــة والاستثناءات (٤٥٤) • وان الرشوة تجعل الرأسماليين والمحسوبين

---

(٤٥١) الدعوة ، اليك يا اختي ، مقال ، دون توقيع ، ١٩٥١/٥/١ •

(٤٥٢) سيد قطب ، خذوا الاسلام جملة •• او دعوة ، مقال ، الدعوة ، ١٩٥٢/٦/٢٤ •

(٤٥٣) الدعوة ، سهام ! • الاستثناءات ، عمود .. الدعوة ، دون توقيع ، ١٩٥١/٢/٦ •

(٤٥٤) صالح عشماوى ، ايها العابثون افسحوا الطريق ، مقال ، الدعوة ، ١٩٥١/٦/٢٦ •

يحصلون على امتيازات جنونية (٤٥٥) . وأن الاستثناء والمحسوبية والانحراف عن الطرق القويمة هي التى ترفع وتخفض وتعطى وتمنع هذه الأيـام (٤٥٦) .

وتمثلت **القضية العمالية** فى المجلة بـ (١٤) تكرارا ، منها (٤) تكرارات لمنطوق القضية ، و (٦) تـكرارات **للمؤشرات** . فجاء كل من مؤشر ازدياد نسبة البطالة ، ومعاناة العمال من القهر ، وسوء العلاقة بين العامل وصاحب العمل بتكرارين لكل منها .

ورد **سبب** واحد للقضية بتكرار واحد تمثـل فى التقصـير الحكومي في معالجة شؤون العمال وايجاد العمل لهم .

وبلغت **الحلول** (٣) تكرارات ، فجـــاء كل من اســـتثمار المصادر الطبيعية واصلاح الأراضى ، وتشجيع الصناعات الوطنية والريفية وضرورة اصدار تشريعات وقوانين العمل بتكرار واحد لكل منهـــا .

فقد ورد بمجلة « الدعوة » أن أعدادا كبيرة من العمال يشكون التعطل ، فضلا عن أن المشتغلين من العمـــال مهددون باســـتغلال أصحاب رؤوس الأموال وضعف الأجور والارهاق فى العمل (٤٥٧) . وبينت أن مستوى أجور العمال الزراعيين والصناعيين قد انخفض ، بالاضافة الى نقص تشريع العمال بما لايكفل لهم وســائل التأمين الضرورية لصيانة كيانهم ومستقبلهم . وأشارت الى ضرورة وضع

---

(٤٥٥) عبد البديع صقر ، الفلاح .. الفلاء ، مقال ، الدعوة ، ١٩٥١/١٠/٩ .

(٤٥٦) سيد قطب ، الاسلام نظام اجتماعى لا تعويذة سحرية ، مقال ، الدعوة ، ١٩٥٢/٤/١٥ .

(٤٥٧) أحمد بدر ، الفرد المسلم وتفاعله فى المجتمع ، المقال السابق نفسه فى المجلة نفسها ، التاريخ نفسه .

قوانين وتشريعات جديدة تسد النقص في القانون والدستور بحيث تقام الدولة على أسس ديمقراطية سليمة (٤٥٨) ٠

محذرة بأننا « لانحس ضخامة الكارثة التى تواجهنا ٠٠ ان هذا الوطن ينهار من اساسه ، ونحن لانصنع شـــيئا الا ان نفغر أفواهنا فى بلاهة ونمضى » ٠ وان الملايين من عمال الزراعة متعطلون فلا ينتجون ما يجب أن ينتجوا لعدم وجود طاقة على العمل لديهم نتيجة للمرض والجهل ٠ وأن مئات الالوف من العمال فى المدن متعطلون ٠ بينما « الدولة لاتفكر فى تفجير منابع الثروة الأخرى وتوفير مرافق العمل ، لأنها أداة مشلولة كسيحة وليدة أوضـــاع اجتماعية معينة لا تملك العمل » (٤٥٩) ٠

وتمثلت **القضـــية التعليميـــة** ب (١٠) تكرارات منهـــا (٤) تكرارات لمنطوق القضـــية ، و (٤) تكرارات **للمؤشرات** ٠ فجاء مؤشر انتشار الأمية والجهل ب (٣) تكرارات ، ومؤشر عدم تكافؤ الفرص التعليمية بتكرار واحد ٠

وجـــاءت **الحلول** بتكرارين ، تمثلت فى الدعـــوة الى التعليم المجانى بتكرار ، وضرورة تكافؤ الفرص بتكرار ٠ ولم ترد **أسباب** ٠

فقد دعت المجلة الى تعميم مجانية التعليم فى الجامعـــة ، مشيدة بسياسة « طه حسين » وزير المعارف الذى جعل العلم كالماء والهواء والذى يسعى حثيثا نحو تعميم مجانية التعليم ليتيح للطلبة العاجزين عن الدفع تحت تأثير الفاقة أن يتعلموا فى الجامعـــة ٠٠ موضحة أن تخمة العلم ــ كما يطلق عليها البعض ــ أفضل من تخمة

---

(٤٥٨) الدعوة ، من المسئول عن ظهور الشيوعية فى المجتمع ، المقال السابق نفسه ، فى المجلة نفسها ، التاريخ نفسه ٠

(٤٥٩) سيد قطب ، حقائق يجب ان تعرف ، مقال ، الدعوة ، ١٩٥٢/٧/١٥ ٠

الجهل · معارضة قول البعض « أن الجامعـــة ترف علمي فليدفع مهرها من طلب حسنها » (٤٦٠) ·

وتمثلت **مشكلة الاسكان** في مجلة « الدعوة » ب (٧) تكرارات، منها تكراران لمنطوق المشكلة ، وتكراران **للمؤشرات** ·

فجاء مؤشر قلة المساكن بتكرار ، ومؤشر زيادة أجور المساكن بتكرار آخر وورد سبب واحد بتكرار واحد تمثل في تقصير الحكومة في تهيئة مساكن شعبية صالحة · وجاء حل بتكرارين تمثل في ضرورة تفريج الأزمة بالحث على تشييد مساكن شعبية رخيصة ·

فقد ورد بمجلة « الدعوة » انه قد « اجتاحت البلاد أزمة خطيرة في المساكن ، تركزت بصورة مروعة مخيفـة في محيط العمـــال وصغار الموظفين ·· وظلت هذه الأزمة ردحا طويلا من الزمن متصرفة في حيـــاة كثير من الأسر والعائلات ·· تلك الأسر التي لايقوى دخلهـا المحدود على مواجهة السكن في بيوت شفيقة بأرواحهم ·· ومنذ نشبت حـرب هذه الأزمة ·· وامتـــد لهيبهـا المستعر ·· والوزارات المتعاقبة تذيع بين آونة وأخرى تاليف لجان لتفريج أزمة المساكن وتعقد اجتماعات عديدة تنتهى بقرارات تنشرها الصحف ·· ثم تعود القرارات مسرعة الى أدراج مكاتب اللجان ·· بحجة اعادة البحث وتنسيق الآراء » · وأشارت المجلة الى مشروع المساكن الشعبية الذى قدمه « أحمد حسين » أثناء توليـــه وزارة الشئون الاجتماعية ، والذى انتهى الى أدراج النسيان شأنه في ذلك شأن المشروعات الاصلاحيـة الهامة · وذكرت أن الشعب الذى يعانى من ارتفاع الايجارات يسأل الحكومة خفضها وبعث المشروعات القديمة لحل أزمة المساكن (٤٦١) ·

(٤٦٠) كامل الشافعى . شمط العلم ، مقال ، الدعوة ، ١٩٥١/١٠/١٦ ·
(٤٦١) أحمد القليبى ، صوت الشعب ، عمود ، الدعوة ، ١٩٥٣/٣/١٩ ·

ثم جاء بها أن وزارة الشئون الاجتماعية قد أذاعت خبر عن اقامة ٤٨ ألف مسكن شعبى يؤجر كل منها بمبلغ ١٦٠ قرشا فى الشهر • ورأت المجلة أنه يجب الخروج بالمشروع الى حيز التنفيذ العملى دون دعاية (٤٦٢) •

وتمثلت المشكلة الصحية فى مجلة « الدعوة » ب (٦) تكرارات، منهـــا تكراران لمنطوق المشكلة ، وتكراران لمؤشر تفشى الأمراض والأوبئــة • وجاءت الأسباب بتكرارين ، تكرار لسوء المعامله التمريضية ونقص ثقافة الممرضات ، وتكرار لقلة وسوء الأجهزة الطبية والأدوية والأسرة • فى حين لم تقدم لها أية حلول •

فقد أشارت « الدعوة » الى انتشـــار المرض (٤٦٣) ، الذى يأكل طاقة العمل • وأشـــارت الى المشكلة الصحيـــة بقولهـــا « مستشفياتنا المخجلة وما يمثل على أبوابها وفى داخلها من المآس ، وما يتجلى من القذارة فى فرشها وأغطيتها وأدواتهـــا •• وتلك المعاملة المزرية » (٤٦٤) •

وهكذا يتبين لنا منظور مجلة « الدعوة » الكونى الشـــامل للمســـألة الاجتماعية • وابرازها لضرورة التغيير الاصلاحى فى المجتمع ، للتغلب على قضاياه ومشكلاته الاجتماعية • مما يؤكد صحة فروض الدراسة •

---

(٤٦٢) أحمد القليبى ، صوت الشعب ، عمود ، الدعوة ، ١٩٥٢/٣/٢٥ •

(٤٦٣) سيد قطب ، شعب عظيم ، مقال ، الدعوة ، ١٩٥٢/٢/٢٢ •

(٤٦٤) سيد قطب ، حقائق يجب أن تعرف ، مقال ، الدعوة ، ١٩٥٢/١٠/٢٥ •

٩ ـ الفجر الجديد :

تمثل مجلة « الفجر الجديد » اتجاها ماركسيا تصاعد دوره في المجتمع المصري في الأربعينيات ، حيث انتشر بين عدد من المثقفين ومنهم أحمد رشدي صالح ، وعبد الرحمن الشرقاوي ، ونعمان عاشور ، وسعد مكاوي ، ومحمد اسماعيل محمد ، وأبو سيف يوسف ، وعلي الراعي (*) ، بالاضافة الى صادق سعد .

أصدر « أحمد رشدي صالح » مجلة الفجر الجديد في ١٦ مايو ١٩٤٥ . وأغلقت بأمر وزاري في ١٠ يوليو ١٩٤٦ ضمن حملة شنتها حكومة اسماعيل صدقي ضد الماركسيين واليساريين .

وهي مجلة أسبوعية ، صدرت في البداية نصف شهرية ، ويلاحظ أن صدورها كان يتتابه الانقطاع أحيانا وعدم انتظام دورية الصدور أحيانا أخرى . ولكنها انتظمت في الصدور أسبوعيا ابتداء من ٤ يناير ١٩٤٦ الى ١٠ يوليو ١٩٤٦ .

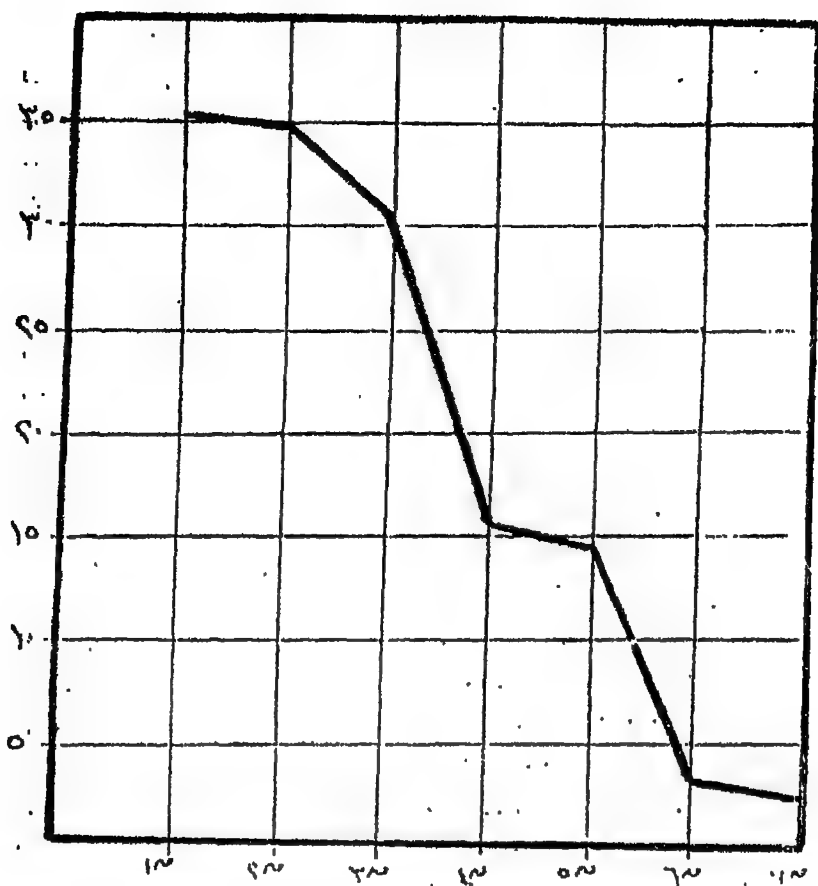
(*) أوضح رفعت السعيد في كتابه الصحافة اليسارية في مصر (١٩٢٥ ـ ١٩٤٨) القاهرة ، مكتبة مدبولي ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٧ ، « أن الماركسيين الأجانب توصلوا الى اتصالات بالمصريين والأخيرين تلاحموا مع عدد من المثقفين المصريين ، الذين لعبوا دورا مستقلا واسسوا مجلة « الفجر الجديد » . انظر ص ١١٢ .

واعتمادا على أن المجلة صدرت ١٤ شهرا أى أقل من عامين ، فقد قمنا بحصر المقالات والأعمدة التى ظهرت بها وتضمنت قضايا ومشكلات اجتماعية ، واستخرجنا (١٤) قالب رأى ٠

منها (٩) قوالب عام ١٩٤٥ ، فشغلت بذلك الأولوية الأولى فى عدد القوالب التى ظهرت فى كافة الصحف المصرية مما يعكس اهتمامهـــا بابراز المســـألة الاجتماعية ٠ وفى عـــام ١٩٤٦ ورد (٥) قوالب بها ، لكنها لم تشغل مقـدمة الصحف المعنية بابراز قوالب الرأى الاجتماعية وان لم تكن فى مؤخرتها ٠

وفيما يتعلق بالقضايا والمشكلات الاجتماعية كما انعكست فى مجلة « الفجر الجديد » فقد تمثلت فى قضايا أساسية ، أولها القضية التعليمية ب (٣٦) تكرارا ، ومشكلة عدم المســـاواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ب (٣٥) تكرارا ، والمشكلة الصحية ب (٣١) تكرارا ٠ ثم توالت القضايا فجـــاءت المشكلة العمالية ب (١٦) تكرارا ، ومشكلة الاسكان ب (١٤) تكرارا ٠ وجاءت فى مؤخرة القضايا والمشكلات كل من مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ب (٣) تكرارات ، ومشكلة الأمراض الاجتماعية بتكرارين ٠ مما يعكس حرص المجلة على تناول القضـــايا الجذرية المؤثرة فى المجتمع من ناحية العقل بابراز الجانب التعليمى ، ومن ناحية الاقتناع بعدالة المجتمع ، وأخيرا سلامة الجسد من الناحية الصحية ٠

ويبين الرسم البيانى ترتيب القضايا والمشكلات كما انعكست فى مجلة « الفجر الجديد » ٠



★ القضايا والمشكلات ·

(★) ق١ القضية التعليمية ، ق٢ مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ق٣ المشكلة الصحية وسوء التغذية ، ق٤ المشكلة العمالية ، ق٥ مشكلة الاسكان ، ق٦ مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، ق٧ مشكلة الأمراض الاجتماعية ·

وقد عالجت مجلة « الفجر الجديد » القضـــايا والمشـــكلات الاجتماعية في اطار مترابط عام ١٩٤٥ ، حيث وردت كل من مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والمشكلة العماليـة ، والقضية التعليمية ، والصحية ٠ وفي عام ١٩٤٦ ازداد الترابط حيث عالجت كافة القضايا والمشكلات التى تناولتها لتمثل المسألة الاجتماعية ٠

كما تكشف نتائج التحليل الكمي ، ان مجلة « الفجر الجديد » قد عنيت بابراز نوعيـات متعـددة من الفاعلين المقترحين لاحداث التغيير فقد وردت جماهير الحركات العفوية ب (٥) تكرارات ثم الصفوة بتكرارين ، وجماهير الحركات المنظمة فى نقابات بتكرار واحد عام ١٩٤٦ ٠ وابرزت كافة الطبقات الاجتماعية ، فظهرت الطبقة الدنيا ب (١٤) تكرارا ، والعليا ب (١٠) تكرارات ٠ ثم الوسطى ب (٥) تكرارات ٠ اما المؤسسات فقد ورد منها الحكومة ب (١٠) تكرارات ثم الجامعـــات والمدارس ب (٦) تكرارات ، والأحزاب والجماعات السياســـية ب (٣) تكرارات ، وكل من البرلمان والنقابات بتكرارين ، والسفارة البريطانيـــة والصحافة بتكرار واحد لكليهما ٠ كما برزت جماعات اجتماعية هى طلبـــة المدارس والجامعات ب (٤) تكرارات ، والمثقفون ب (٣) تكرارات ورجال الدين بتكرار واحد ٠ أما أدوات احداث التغيير فقد اقترحت المجلة حلولا اصلاحية بتكرار واحد عام ١٩٤٥ ، ووردت فئة اتفاق الجماعات بتكرار واحد عام ١٩٤٥ ، واصدار قانـــون أو تشريع بتكرارين عام ١٩٤٦ ، بالاضافة الى احداث وضع ثورى باستخدام القوى الشعبية ب (٥) تكرارات ـ مما يعكس سياستها القائمة على التغيير الجذري ٠ كما برزت طرق الكتابة والأساليب المذكورة في الصحف السابقة بالمجلة التى نعرضـــها ، فقـد اعتمدت على الآراء الشخصية والذاتيـة والبـرهنة ب (١٤) تكرارا لكل منها ، ثم التشخيص مع اقتراح حلول ب (١٢) تكرارا ، وابراز الأسباب

والدوافع ب (١١) تكرارا ثم الاعتماد على المصادر ب (٤) تكرارات، والتنبؤ بتكرارين ، والتعميم بدون أمثلة بتكرار واحد ٠

يتبين من النتائج المذكورة صحة فروض الدراسة ، حيث أبرزت « الفجر الجديد » جوانب المسألة الاجتماعية بقضاياها ومشكلاتها من وجهة نظرها ٠ وتناولت بالذكر كافة الطبقات الاجتماعية وأبرزت الجماهير العفوية والمنظمة فى نقابات والصفوة لاحداث التغيير فى المجتمع ، وأكدت على التغيير باحداث وضع ثورى باستخدام القوى الشعبية وذلك كله يعكس اتجاهاتها الثورية الماركسية ٠

وقد تمثلت القضية الاجتماعية الأولى فى مجلة « الفجر الجديد » فى القضية التعليمية ـ كما سبق أن أوضحنا فى التحليل الكلى للنتائج ـ ب (٣٦) تكرارا ٠ منها (٤) تكرارات لمنطوق القضية اللفظى ، وعدد (٩) تكرارات **للمؤشرات** ٠ فجاء انتشار الأمية والجهل ب (٣) تكرارات ، وكل من عدم تكافؤ الفرص التعليمية ، والسياسة والأهداف التعليمية بتكرارين لكل منهما ، وكل من نقص عدد المعلمين ، والخلاف حول سياسة ارسال البعثات التعليمية الى الخارج بتكرار واحد لكل منهما ٠

أما **الأسباب** فبلغت (٨) تكرارات ، تمثلت فى سوء نظام التعليم ب (٤) تكرارات وكل من الاستعمار ، وامتناع الحكومة عن التوسع فى التعليم والقضاء على الأمية بتكرارين لكل منها أما **الحلول** فقد بلغت (١٥) تكرارا وتمثلت فى كل من الدعوة الى التعليم المجانى ، والتوسع فى التسهيلات التعليمية لكل المصريين ب (٣) تكرارات لكل منهما ٠ وجاءت كل من انشاء المزيد من المدارس ، والمزيد من الجامعات ، وتعديل برامج التعليم واصلاح السياسة التعليمية بتكرارين ٠ وظهرت كل من ضرورة عمل

الحكومة بجدية للقضاء على الأمية والجهل ، وتكافؤ الفرص ، والحد من البعثات التعليمية للخارج بتكرار واحد ٠

فقد أوضحت مجلة « الفجر الجديد » أن اصلاح التعليم فى مصر يتجه نحو دراسة التعليم باعتبار أنه أداة منفصلة عن المجتمع ، الا أن حقائق التاريخ توحى بأن تطور المجتمع بوجـــه عام وتقدم التعليم بوجه خاص يتبع التطور الاقتصادى والسياسى لهذا المجتمع. وليس استثارة النهضة الروحية فى الشعوب بالحث والتشجيع بألفاظ تحمل مثـلا عليا ٠ وأوضحت المجلة تأثر التعليم فى مصر بسياسة الاحتلال التى ترمى الى اعداد موظفين حكوميين ومهندسين للرى لرعاية القطن وأطبـــاء ومحامين ، لذا فلم تعن بزيـادة عدد المدارس الابتدائية والثانوية ٠ كما بينت أن تبلور الوضع السياسى فى مصر بعد الحرب العالمية الثانية يعزى الى التطور الاقتصـــادى والصناعى الذى حدث فترة الحرب ، وانعكس ذلك على التجديد فى توجيه التعليم الى نواح جديدة لم توجد فيه من قبل كفتح أقسام للكيمياء الصناعية فى التعليم الجامعى ٠ وأكدت أن التطور الصناعى والأخذ بالنظم الديمقراطية بمعانيها الواسعة يجب أن تكون محور السياسة التعليمية فى مصر ، أى أن « كل توجيه للتعليم فى مصر يجب أن يقوم على أساس مراعاة تطور المجتمع المصرى نحو الصناعة ٠٠ ونحو الديمقراطيـــة ٠٠ بالتوسع فى نشر التعليم بين أفراد الشعب ليس من وجهة الكم فقط بل من وجهة النوع أيضا » (٤٦٥)٠ كما أبرزت فشل التعليم الالزامى فى القرى والمدن وذلك يرجع الى أنه نظام فاسد منحط المستوى (٤٦٦) ٠

---

(٤٦٥) أمين تكلا ، اراء عن التعليم فى مصر ، مقال ، الفجر الجديد ، العدد

(٤٦٦) الفجر الجديد ، فى التعليم الالزامى ، مقال ، توقيع « مدرس » ، ١٩٤٥/٦/١ ٠

وبينت المجلة أهمية الثقافة للشعب كله وليس للأقلية فقط (٤٦٧) .

وجاء فيها أيضا أن القائمين بأمر التعليم يقرون بالديمقراطية فى التعليم ومجانية التعليم وحق جميع الأفراد فيه . وبينت أن الديمقراطية تتجه نحو الحد من الفوارق الطبقية بحيث يكون التعليم فى مدرسة واحدة لأبناء الشعب جميعا . وأن وجود نوعين من المدارس : مدارس لأبناء عامة الشعب ومدارس للخاصة من أبناء المثقفين والطبقات الوسطى والغنية ، أمر يتنافى مع الديمقراطية وأن التعليم الالزامى أيضا باعتراف وزراء المعارف ورجالهم ، لم يعد يتفق مع روح الديمقراطية لأنه يجعل من التعليم نوعا لأبناء الشعب وآخر لأبناء الأقلية الخاصة . وطالبت المجلة بالتوسع فى بناء المدارس الابتدائية والثانوية ، واعداد المدرسين اللازمين لها ، والتعجيل فى تعميم المجانية فى المدارس الثانوية ، ووضع سياسة تعليمية على أساس مستقر (٤٦٨) .

وأكدت « الفجر الجديد » على ضرورة نشر التعليم وتوسيع دائرته لرفع حجاب الجهل عن المصريين فى كل مكان .. وأوضحت سياسة الوفد فى فتح مجال التعليم الابتدائى لكل الشعب ، وتنبيهه بأن الدولة تتكلف بتعليمه ، وذلك بقيادة الجناح الأيسر للوفد . وأن القوى الرجعية عادت بعد الوزارة الوفدية وعطلت مشروع محو الأمية وضيقت مجانية التعليم الابتدائى . وأبرزت

---

(٤٦٧) أحمد رشدى صالح ، مطالبنا القومية وتراثنا الثقافى ، مقال ، الفجر الجديد ، ١٩٤٥/٦/١٦ .

(٤٦٨) أمين تكلا ، التعليم والديمقراطية فى مصر ، مقال ، الفجر الجديد ، ١٩٤٥/٧/١٦ .

الصحيفة ضرورة اقامة حكومة ديمقراطيـــة تخدم الشعب وتعمم التعليم بين طبقاته وتجعله تعليما شعبيا لا طبقيا (٤٦٩) ٠

وتمثلت المشكلة الثانية فى عدم المساواة بين طبقات الشعب **والعدالة الاجتماعية** ب (٣٥) تكرارا ، منها تكرار واحـد لمنطوق المشكلة ، و (٨) تكرارات **للمؤشرات** ٠ فجاء مؤشر معاناة الأغلبية من الفقر وسوء الحالة الاجتماعية وقلة الدخل ب (٦) تكرارات ، ومؤشر ارتفاع معدل الملكيات الكبيرة وتكدس الثروة بتكرارين ٠ أما **الأسباب** فبلغت (١١) تكرارا ، منها سوء توزيع الملكية الزراعية والاستعمار ب (٣) تكرارات لكل منهما ٠ وظهور كل من فشل السياسات الحكوميـــة فى توزيع الدخل والثروات ورفع مستوى المعيشة ، ومقاومة كبار الملاك لفكرة تحديد الملكية الكبيرة أو فرض ضرائب ، وعـدم تنظيم العلاقة بين ملاك الأطيـــان الزراعيـــة ومستأجريها ، وعدم وجود سياسات اجتماعية متكاملة للنهوض بكل فئات الشعب ، وفساد الجهاز الحكومى بتكرار واحد لكل منها ٠

أما **الحلول** فبلغت (١٥) تكرارا ، منها رفع مستوى معيشه المواطنين ب (٥) تكرارات ٠ ثم تحديد الملكية الزراعية واعادة توزيع الملكيات الشاسعة على صغار الفلاحين ب (٣) تكرارات . والقضاء على الاحتكار بتكرارين ٠ وظهور كل من اصـــلاح الأداة الحكوميـــة ، وتحقيق تكافؤ الفرص لكل الشعب ، والتخلص من الاستغلال الداخلى والخارجى ، والاصلاح الضرائبى وفرض ضرائب تصاعدية ، والاصلاح الاجتماعى فى الريف والمدينة بتكرار واحد لكل منها ٠

---

(٤٦٩) أحمد رشدى صالح ، على هامش سياسة التعليم ، مقال ، الفجر الجديد أول نوفمبر ١٩٤٥ ٠

فقد بينت مجلة « الفجر الجديد » ان الفلاحين يعانون الفقر المدقع بسبب سوء توزيع الملكية الزراعية • وانه ينبغي رفع مستوى المعيشة بين جماهير الشعب المختلفة ، وتعديل الملكية الزراعية بحيث تزيد ملكية صغار الفلاحين وبث الروح التعاونية بينهم بالاشتراك معا فى استخدام الآلات الزراعية الضخمة (٤٧٠) • وجاء بها أنه يجدر أن نسأل الطبقات الكادحة والشعبية عمن يسبب فقرها ، فسبتسارع بالاجابة أنه ذلك المالك الكبير الذى يملك من زمام القرية ثلاثة أرباعها أو يزيد والذى يضطر الفلاح أن يعمل فى أرضه مقابل قروش قليلة • وأكدت المجلة أن الفلاح لن يكون رغد العيش الا اذا امتلك أرضا كافية ، ولن يكون ذلك ان لم نحدد الملكية الزراعية (٤٧١) • كما رأت ان مشروع « محمد خطاب » لتحديد الملكية الزراعية يعد خطوة متواضعة ، ولكنه يمثل خطوة الى الأمام لأنه يبرهن للطبقات الشعبية المصرية أن الوضع الاحتكارى الحالى ليس منزلا من السماء ، وأنه يمكن تغييره • وأبرزت المجلة معارضة كبار الملاك فى مجلس الشيوخ للمشروع معارضة عنيفة ، لذا أكدت على أهمية ايجاد ديمقراطية سياسية سليمة تحقق مصالح الأمة الحقيقية • ورأت « الفجر الجديد » ان الاستعمار عضد كبار الملاك فى سبيل ابقاء قبضته الاقتصادية والسياسة على البلاد (٤٧٢) •

---

(٤٧٠) الفجر الجديد ، فى التعليم الالزامى ، مقال ، توقيع « مدرس » •

(٤٧١) صادق سعد ، سياسة ايجابية ازاء الكادحين ، مقال ، الفجر الجديد ١٩٤٦/٤/٣ •

(٤٧٢) احمد سعيد ، ملاحظات على تحديد الملكية الزراعية ، مقال ، الفجر الجديد ، ١٩٤٥/٧/١٦ •

وتمثلت المشكلة الثالثة في **المشكلة الصحية** بـ (٣١) تكرارا، ومكافحة الأمراض • أما **الحلول** فبلغت (٦) تكرارات ، منهـــا منها (٦) تكرارات لمنطوق المشكلة ، و (١١) تكرارا **للمؤشرات** • فجاء مؤشر تفشى الأمراض والأوبئـة بـ (٦) تكرارات ، ومؤشر انتشار سوء التغذية بـ (٣) تكرارات ، ومؤشر مسئولية الدولة ازاء المريض الفقير بتكرارين • أما **الأسباب** فبلغت (٨) تكرارات ، منها (٤) تكرارات لانخفاض مستوى معيشة أغلبية المواطنين ، وتكراران للاستعمار والعالم الخارجي وتكرار واحد لكل من النظام العلاجي الحكومي ، وعدم اهتمام الحكومة بالمشروعات الصحيـــة (٣) تكرارات لضرورة رفع المستوى المعيشي والصحي للمواطنين ، وتكرار واحد لكل من انشاء مساكن صحية ، وبنـــاء مزيد مـن المستشفيات ومعامل المصل ، والتأمين الصحي •

فقد أكدت المجلة على انتشـــار الأوبئة التي ما يكاد أحدها يختفى حتى يظهر الآخر ، وتنتشر بين الفقراء العراة الجائعين مـن الفلاحين البائسين • وأوضحت عجز الحكومية الموجودة عن تفهـم الارتباط الوثيق بين انتشار الوباء وبين انخفاض مستوى المعيشة ونقص التغذية • لذا طرحت المجلة حلا باتخـــاذ التدابير الوقائية المتمثلة في فصم العلاقة الاستغلاليـة بين كبـار الملاك والفلاحين ، بهدف انتشال الأخيرين من الاستغلال الذى أدى الى سوء معيشتهم وضعف أجسامهم (٤٧٣) •

---

(٤٧٣) الفجر الجديد ، حتى لا تتكرر المأساة ، مقال ، توقيع (ل•ع) ، ١٩٤٦/٢/١٣ •

وبينت أن الحكومة تضن وتبخل بقروش قليلة يمكن أن تنقذ آلاف المرضى بالحمى والملاريا والبلهارسيا والأنكلستوما (٤٧٤) ·

وتمثلت **القضية العمالية** ب (١٦) تكرارا ، منها تكراران لمنطوق المشكلة ، و (٤) تكرارات **للمؤشرات** · فجاء مؤشر معاناة العمال من القهر ، ومؤشر سوء العلاقة بين العامل وصاحب العمل بتكرارين لكل منهما · ولم ترد أية **أسباب** ·

أما **الحلول** فبلغت (١٠) تكرارات ، منها ضرورة اصدار تشريعات وقوانين العمل ب (٣) تكرارات وتشجيع المشروعات الانتاجية لزيادة فرص العمل بتكرارين · وظهور كل من العمل على رفع مستوى وعى العمال ، وانشاء نقابات عمالية للدفاع عن حقوقهم وتوحيدهم ، وتشجيع الصناعات الوطنية والريفية ، وانشاء البنك الصناعى لحماية صغار المنتجين ، والعمل على تحسين المستوى الاقتصادى والاجتماعى للعمال بتكرار واحد لكل منها ·

فقد أكدت « الفجر الجديد » أهمية تشريع العمل فى مصر نتيجة لنمو الصناعة وتكتل العمال فى النقابات · وكشفت قانون عقد العمل الفردى الذى أصدرته حكومة الوفد سنة ١٩٤٢ من حيث حمايته لها وارضاء للشعب كى يعاونها ويؤيدها · وبينت نواح قصوره المتمثلة فى عدم تطبيقه على عمال المحلات وأصحاب المهن الحرة بشروط معينة ، وفى تحديد مكافأة فصل العامل بشهور عمل معينة ورأسمال معين للشركة التى يعمل بها ، والزام المؤسسات التى يزيد عمالها عن عدد معين بتعيين طبيب يعالج عمالها ويصرف لهم الأدوية مجانا ، الى جانب نصه على نصوص مطاطة · كما بينت

---

(٤٧٤) صادق سعد ، سياسة ايجابية ازاء الكادحين ، مقال ، الفجر الجديد ١٩٤٦/٤/٣ ·

قصور الاعتراف بحق تكوين نقابات عمالية حيث منعت الأخيرة من الاضراب ووضعت الحكومة رقابة شديدة عليها ، وتقرير مبدأ حل النقابات اداريا (٤٧٥) . كما بينت المجلة غموض مشروع البنك الصناعي . وأكدت أن الحرب العالمية الثانية تركت آثار سيئة على المؤسسات الصناعية الصغيرة بينما انتعشت المؤسسات الكبرى وربحت ، لذا طالبت بأن يوجه البنك الصناعي الى حماية الانتاج الصناعي الصغير ، والى انشاء الصناعات الثقيلة ، وأن يشترط تحديد نسبة من الأرباح على المنشآت التى يعاونها ، وأن يشترط على هذه المنشآت أن تنفذ القوانين العمالية (٤٧٦) .

وتمثلت **مشكلة الاسكان** فى (١٤) تكرارا ، منها (٣) تكرارات لمنطوق المشكلة ، و (٣) تكرارات **للمؤشرات** . حيث ظهر بتكرار واحد كل من مؤشرات قلة المساكن ، وسوءها ، وزيادة أجورها . وبلغت **الأسباب** (٤) تكرارات حيث ظهر بتكرار واحد كل من التناقض بين مصالح رءوس الأموال ومصالح المحتاجين، وتقصير الحكومة فى تهيئة مساكن شعبية صالحة ، والتكدس فى أحياء محدودة ، وتطور التصنيع فى مصر . أما **الحلول** فبلغت (٤) تكرارات ، حيث ظهرت بتكرار واحد لكل من اصدار قانون يجبر القادرين على شراء أراضى للبناء ، وضرورة سيطرة الهيئات المحلية على عمليات البناء والتعمير ، ومنح قروض طويلة الأجل لعمليات البناء والتعمير ، وتنظيم أسعار مواد البناء وتشجيع استيرادها .

---

(٤٧٥) حسن زكى ، التشريعات العمالية فى مصر ، مقال ، الفجر الجديد ، ١٩٤٥/٨/١٦ .

(٤٧٦) صادق سعد ، حول انشاء البنك الصناعى . يجب أن نحمى صغار المنتجين ، مقال ، الفجر الجديد ، ١٩٤٩/١/٢٣ .

وقد تعرضت « الفجر الجديد » لجوانب مشكلة الاسكان المذكورة في مقالاتها (٤٧٧) ٠

وتمثلت مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ب (٣) تكرارات منها تكرار واحد لمنطوق المشكلة ، وتكرار واحد لمؤشر استمرار ارتفاع أسعار السلع والغلاء ٠ وتكرار واحد لسبب المشكلة المتعلق بالاحتكار والمال الفائض ٠ ولم ترد أية حلول ٠

هكذا ورد في « الفجر الجديد » أن أسباب مشكلة التموين تكمن في الاحتكار والمال الفائض ، حيث تستخدم المضاربات فتحدث حالة الغلاء (٤٧٨) ٠

وتمثلت مشكلة الأمراض الاجتماعية بتكرارين ، تمثلت في تكرار واحد لمنطوق المشكلة ، وتكرار آخر لمؤشر المحسوبية والوساطة واستغلال النفوذ (٤٧٩) ٠ ولم تورد أسبابا أو حلولا ٠

من هنا يمكننا القول ان « الفجر الجديد » قد عكست اتجاهاتها السياسية الثورية في رؤيتها النقدية لمواجهة النظام القديم ومناداتها بالتغيير الجذرى الثورى الذى يشمل كافة القضايا الاجتماعية المرتبطة في بناء واحد ٠

---

(٤٧٧) الفجر الجديد ، مشكلة المساكن في مصر ، مقال ، توقيع (ل٠ع) ، ١٩٤٦/٤/١٠ ٠

(٤٧٨) الفجر الجديد ، في التموين ، دراسة ، دون توقيع ، ١٩٤٥/٥/١٦ ٠

(٤٧٩) صادق سعد ، يجب أن نحمى صغار المنتجين ، مقال ، الفجر الجديد ، ١٩٤٦/١/٢٣ ٠

١٠ ــ جريدة الملايين

جريدة « الملايين » صحيفة ماركسية الاتجاه ، أصدرتها « حدتو » منظمة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى فى ٢٢ ابريل ١٩٥١ • واستمرت الجريدة فى الصدور أسبوعيا حتى ٢٦ ديسمبر ١٩٥١ • وكان رئيس تحريرها وصاحبها هو « أحمد صادق عزام » •

وقد تعرضت جريدة « الملايين » لمصادرات متعددة لدرجة أنه قد صودر منها تسعة أعداد من مجمل ثلاثين عددا •

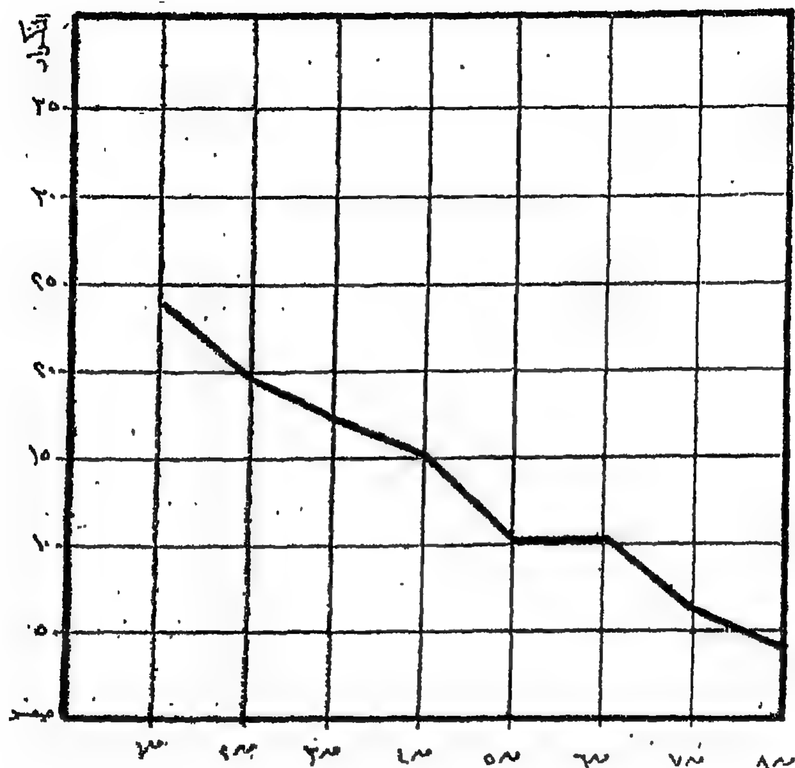
وبعد اجراء مسح على أعدادها ، استخرجنا (١٧) قالب رأى تضمنت القضايا والمشكلات الاجتماعية • ويلاحظ أن « الملايين » قد حصلت على المرتبة الأولى بين مختلف الصحف المصرية بالنسبة

لعدد قوالب الرأى التى تضمنت قضـــايا ومشـــكلات اجتماعيـة عـام ١٩٥١ (*) .

وكانت أولى المشكلات والقضايا التى أبرزتها « الملايين » هى مشكلة عدم المســاواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعيــة ب (٢٤) تكرارا ، ثم المشكلة العمالية ب (١٩) تكرارا ، ومشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ب (١٧) تكرارا — ويلاحظ أن المشكلة الأخيرة قد تقدمت فى مرتبتهـــا فى « الملايين » عما كانت عليه فى « الفجر الجديد » مما يعكس تفاقم المشكلة وعجز الحكومات المستمر عن مواجهتها . ووردت قضية وضع المرأة ودورها ب (١٥) تكرارا ، ثم القضية التعليمية ب (١٠) تكرارات ويلاحظ انخفاض مرتبة الأخيرة عما كانت عليه من أولوية فى « الفجـــر الجديد » مما يعكس مواجهة حكومة الوفد للقضية التعليمية ، كذلك وردت مشكلة الأمراض الاجتماعية ب (١٠) تكرارات ، ثم جاءت المشكلة الصحية وسوء التغذية ب (٦) تكرارات ، ومشـــكلة الاســـكان ب (٣) تكرارات .

ويبين الرسم البيـانى التالى ترتيب القضايـا والمشـكلات الاجتماعية كما انعكست فى « الملايين » .

(*) اوضح رفعت السعيد فى كتابه « الصحافة اليسارية فى مصر ١٩٥٠ — ١٩٥٢ » الجزء الثانى ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، الطبعة الثانيـة ، ١٩٨١ ، ص ١٢٦ ، أن « الملايين » قد عادت للصدور بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ .



★ القضايا والمشكلات •

(★) ق ١ مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ، ق ٢ المشكلة العمالية ، ق ٣ مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، ق ٤ قضية وضع المرأة ودورها ، ق ٥ القضية التعليمية ، ق ٦ مشكلة الأمراض الاجتماعية ، ق ٧ المشكلة الصحية وسوء التغذية ، ق ٨ مشكلة الإسكان •

ويلاحظ من النتائج الموضحة أن جريدة « الملايين » قد عالجت المسالة الاجتماعية فى اطار مترابط حيث عكست كافة قضاياها ومشكلاتها المتفاقمة وقتئذ ٠

واعتمادا على مستوى التحليل الكلى لنتائج تحليل المضمون ، تبين أن جريدة « الملايين » قد أبرزت الصفوة ب (٥) تكرارات ، وعالجت كلا من جماهير الحركات العفوية وجماهير الحركات المنظمة فى نقابات بتكرار واحد لكليهما كفاعلين مقترحين لاحداث التغيير ٠ وتناولت كافة الطبقات الاجتماعية ، فجاءت كل من الطبقة العليا والدنيا ب (٨) تكرارات ووردت الطبقة الوسطى ب (٣) تكرارات٠ أما بالنسبة للمؤسسات فقد وردت الحكومة ب (١٠) تكرارات ، ثم البرلمان ب (٣) تكرارات ٠ وظهر كل من الجامعات والمدارس ، والشرطة ، والنقابات بتكرارين٠وفيما يتعلق بالجماعات الاجتماعية، فقد وردت المرأة بتكرارين والمثقفين بتكرار واحد ٠ وأبرزت « الملايين » اصدار قوانين أو تشريعات كأداة لاحداث التغيير فى المجتمع ب (٥) تكرارات ٠

وقد لجأت « الملايين » فى معالجتها للقضايا والمشكلات الاجتماعية بمقالاتها وأعمدتها ، الى طرق وأساليب متعددة للكتابة ٠ أولها الاعتماد على الآراء الشخصية والذاتية ب (١٥) تكرارا ، ثم البرهنة ب (١٢) تكرارا والتشخيص مع اقتراح حلول ب (١٠) تكرارات ، والتعميم بدون أمثلة ب (٩) تكرارات ، والتنبؤ ب (٣) تكرارات ، وابراز الأسباب والدوافع بتكرارين ، وأخيرا الاعتماد على المصادر بتكرار واحد ٠

هكذا يمكننا القول أن (الملايين » قد عكست اتجاهها الماركسى بمعالجة القضايا والمشكلات الاجتماعية معالجة اتسمت بالشمول والترابط ، مع ابراز مشكلات الطبقات الفقيرة التى تمثل الأغلبية

ألا وهي عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعيـة ثم المشكلة العمالية ثم مشكلة الغلاء وارتفاع الأسعار · ثم معالجـة المشكلات الأخرى التي تتسم المسألة الاجتماعية بها ·

ويلاحظ أنها أبرزت نوعيات متعددة لاحداث التغيير · وعنيت بابراز الطبقات المتفاوتة · وقد عبرت عن رؤيتها للمشـاكل والقضايا الاجتماعية بطرق وأساليب الكتابة العلمية ·

ونعنى هنا بكشف رؤيتها التفصيليـة للقضايا والمشـكلات الاجتماعية في مصر خـلال فترة صدورهـا ، اعتمادا على مستوى التحليل الجزئي لنتائج تحليل المضمون ·

تمثلت المشكلة الأولى في جريدة الملايـين في مشكلة عـدم **المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية** ب (٢٤) تكرارا ، منها (٣) تكرارات لمنطوق المشكلة ، و (٦) تكرارات **للمؤشرات** · جاء مؤشر معاناة الأغلبية من الفقر وسوء الحالة الاجتماعية وقلـة المدخل ب (٤) تكرارات ، ومؤشر ارتفـــاع معدل الملكيات الكبيرة وتكدس الثروة بتكرارين ·

أما **الأسباب** فقد بلغت (٦) تكرارات ، تمثلت بتكرر واحد في كل من فشـل السياسات الحكومية في توزيع الدخل والثروات ورفع مستوى المعيشة وسوء توزيع الملكية الزراعية ، ومقاومة كبار الملاك لفكرة تحديد الملكيات أو فرض ضرائب ، وعدم تنظيم العلاقة بين ملاك الأطيان الزراعية ومستأجريها ، وعـدم وجود سياسات اجتماعية متكاملة للنهوض بكل فئات الشعب ، والاستعمار ·

وتمثلت **الحلول** في (٩) تكرارات ، فظهر كل من تحديد الملكية الزراعية واعادة توزيع الملكيات الشاسعة على صغار الفلاحين، والاصلاح الضرائبي وفرض ضرائب تصاعديـة ب (٣) تكرارات

لكل منهما . وجاء تخفيف العبء الضريبي على الفقراء بتكرارين . وظهر سن تشريع جديد لحماية صغار المستأجرين من تعسف ملاك الأراضي الزراعية بتكرار واحد .

فقد ورد في صحيفة « الملايين » تساؤلا مؤداه : « لمصلحة من تعيش الأغلبية الساحقة من أبناء هذا الشعب في هوة سحيقة » من الفقر والحرمان ؟ لمصلحة من يظل الملايين الكادحون يعانون من ضآلة الدخل ؟ .

ثم أجابت : « لا نظن هذا في مصلحة أحد » الا اذا كان أصحاب النفوذ والثراء منا يلذ لهم أن يتمتعوا بالغنى في وسط الفقر بالقوة في وسط الضعف (٤٨٠) .

واقترحت أن يتم تقسيم السياسة الضرائبية على أساس جديد هو امتصاص الثروة الفائضة ، بفرض ضرائب عالية جدا على الدخول التي تزيد على حد معين وكذلك على التركات الكبيرة . بالاضافة الى خفض الضرائب بالنسبة الى أصحاب الدخول الصغيرة والفلاحين وأرباب المهن الحرة ، فيرفع مستوى معيشتهم (٤٨١) . وأوضحت للأغلبية الفقيرة من الشعب بأن الحكومة تولى عطفها لأصحاب رؤوس الأموال دونهم . وذلك بابراز عدم رفع الضريبة الى أكثر من ٦٠ في المائة عندما تقدمت الحكومة لتعديل قانون الضرائب حتى وصل ربح الأغنياء مئات الملايين من الجنيهات (٤٨٢) . وأشارت الى تكدس الثروات وتضخمها وسوء التوزيع ، مؤكده أن امتصاص الأرقام

---

(٤٨٠) الملايين ، لمصلحة من ، عمود ، توقيع (ع . سعد) ، ١٩٥١/٤/٢٩ .

(٤٨١) راشد البراوى ، مظاهر من سياسة اشتراكية لصالح هذه الملايين

(٤٨٢) مأمون الشناوى ، طلقة ، عمود ، الملايين ، ١٩٥١/٥/١٣ .

الخرافية التى يحققها ريع الملاك وأرباح وفوائد المولين بزيادة الضرائب التصاعدية على هذه الفئة من السكان ، وبنزع الملكيات الزراعية فوق حد أعلى معين مع صرف تعويض لأصحابها فى صورة أسهم وسندات المشروعات الجديدة ، سيؤدى ذلك كله الى الحد من سطوة الاقطاعيين وتحقيق العدالة فى توزيع الأرض (٤٨٣) • وكشفت الصورة العامة فى الريف المصرى حيث ترتفع الايجارات الزراعية ارتفاعا ضخما لا يبقى للفلاح ولو الجزء اليسير مما أنتجه ، ويتحايل كبار الملاك على القانون فى شكل عقود يوقع عليها الفلاحون أو فرض شروط مجحفة على الفلاح الصغير • وان الاستعمار يساهم الى حد كبير فى تأخر الريف وفقره ، حيث يسند الأوضاع البالية فى مصر • وأن الاصلاح الزراعى هو أمل الفلاحين (٤٨٤) •

وظهرت **القضية العمالية** فى المرتبة الثانية بصحيفة الملايين ب (١٩) تكرارا منها (٤) تكرارات لمنطوق القضية ، و (٥) تكرارات **للمؤشرات** • ظهر مؤشرا ازدياد نسبة البطالة ، ومعاناة العمال من القهر بتكرارين لكل منهما ، ومؤشر سوء العلاقة بين العامل وصاحب العمل بتكرار واحد ، وتمثلت الأسباب ب (٣) تكرارات • ظهرت بتكرار واحد لكل من عمل الحكومات على محاصرة الحركة العمالية واتخاذ اجراءات تعسفية ازاء العمال ، والتقصير الحكومى فى معالجة شئون العمال وايجاد العمل لهم ، والروتين الحكومى المعوق للاصلاح • وتمثلت **الحلول** بعدد (٧) تكرارات فى انشاء نقابات عمالية للدفاع عن حقوق العمال وتوحيدهم ، والعمل على تحسين المستوى الاقتصادى والاجتماعى للعمل ، وضرورة اصدار

---

(٤٨٣) الملايين ، لمصلحة من ، عمود ، توقيع ، (ع • سعيد) ، ١٩٥١/٧/٨•

(٤٨٤) الملايين ، الفلاحون فى معركة التحرر ، مقال ، توقيع : عبد الوهاب ، ١٩٥١/١٠/٢٨ •

تشريعات وقوانين العمل بتكرارين لكل منها • وأخيرا ضرورة العمل على رفع مستوى وعى العمال بتكرار واحد •

فقد ورد بالصحيفة تقييم لقوانين ومشاريع قوانين للعمال وتوضيح لمؤشرات القضية العمالية • حيث ذكرت أن المادة الثالثة من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ تنص على حق العمال الذين يشتغلون فى حرفة واحدة أو فى حرف متشابهة أو مترابطة أن يؤلفوا بالانتخاب الحر نقابة ترعى شئونهم وتدافع عن مصالحهم ، وتقرر حقهم فى الاضراب عن العمل • ولكن البوليس السياسى والحكومة لم يراعيا هذا القانون ويمنعان العمال بالقوة من تأليف نقاباتهم • ويقف البوليس فى صف أصحاب المصانع الذين يفصلون من مصانعهم العمال المتزعمين لحركة تأليف النقابة بهدف تخويف العمال الآخرين (٤٨٥) •

وأوضحت أن مشروع قانون الحد الأدنى للأجور لن يترتب عليه زيادة جديدة فى الأجور الا بنحو ٥٪ من جملة ما يدفع حاليا ، ولن تصل الزيادة فى تكاليف الانتاج الا بنحو ١٪ • واذا أدخلنا ما يترتب على رفع الأجور من رواج للمنتجات لانخفضت النسبة الى العدم • ومن ثم يتضح أن أصحاب الأعمال لن يضاروا من القانون (٤٨٦) •

وأوضحت أن مسئولية اهمال تنفيذ قوانين العمل والعمال تقع على كل من موظفى الدولة ــ وبالأخص رجال مصلحة العمل لتباطؤهم فى سير العمل وعدم دراستهم للقوانين أو التعمق فيما يقصده المشرع من حكمة وضع هذه القوانين • بالاضافة الى مسئولية العمال

---

(٤٨٥) يوسف حلمى ، حقوق على الورق ، عمود ، الملايين ، ١٩٤١/٤/٢٢ •

(٤٨٦) الملايين ، انجلترا تحارب مشروع الحد الادنى للأجور ، خبر ١٩٥١/٤/٢٢ •

انفسهم لأنهم أصحاب المصلحة المباشرة فى تنفيذ هذه القوانين لعدم انتظامهم وتعرفهم على المخالفات القانونيــة الواقعــة فى كل ادارة أو مؤسسة طبقا لنصوص القوانين الخاصة بالعمل والعمال • ومن هنا أكدت الجريدة أهمية انتظام العمال فى نقابات واتحادات ترعى مصالحهــم (٤٨٧) •

كما أشارت الجريـدة الى بطالـة العمال بقولهــا « ان هؤلاء العاطلين والمشردين وأشباه العاملين ممن يزاولون أعمالا غير مجزية، أو ممن يجزون أجورا ضئيلة ولا يعملون سوى بضعة أيام قليلة فى العام ••• ان هؤلاء جميعا مجرد أرقام » •

وبينت أن هذا ليس فى مصلحة الأمة الا اذا كانت أمه غير عاملة (٤٨٨) • وأن الدولة عليها أن تكفل وتؤمن المواطن ضــد البطـــالة (٤٨٩) •

وتمثلت المشكلة الثالثة فى « الملايين » فى **مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار** بـ (١٧) تكرارا ، منهــا (٤) تكرارات لمنطوق المشكلة ، و (٥) تكرارات **للمؤشرات**• فظهر مؤشر مسئولية الحكومة عن زيــادة الأسعار بـ (٤) تكرارات ، ومؤشر استمرار ارتفاع أسعار السلع والبضائع والغــلاء بتكرار واحــد • وبلغت **الأسباب** (٤) تكرارات تمثلت بتكرارين لكل من فشل السياسات الحكومية فى مواجهــة الغــلاء وارتفــاع الأسعار ونقص التموين ، والاحتكار والمال الفائض • وظهرت أيضا **الحلول** بـ (٤) تكرارات،

---

(٤٨٧) محمود محمد العسكرى ، من المسئول ؟ ، عمــود ، الملايين ، ١٩٥١/٤/٢٩ •

(٤٨٨) الملايين ، لمصلحة من ، عمود ، توقيع (ع • سعد) ، ١٩٥١/٤/٢٩ •

(٤٨٩) راشد البراوى ، مظاهر من سياسة اشتراكية لصالح هذه الملايين ، الصحيفة نفسها ، العدد نفسه •

منها ضرورة تدخل الحكومة للسيطرة على المنتجات الضرورية للبلاد وعلى الأسعار والتموين بـ (٣) تكرارات وضرورة وضع قرار يمنع تكدس البضائع وتخفيض الرسوم الجمركية بتكرار واحد ٠

فقد أبرزت « الملايين » أن « المال الفائض من الأسباب الرئيسية في ارتفاع الأسعار اذا أخذته الدولة بالطريق القانوني السليم انخفضت موجة الغلاء العاتية » ٠ واقترحت « الملايين » تخفيض الدولة للرسوم الجمركية على كثير من السلع والمواد فتهبط نفقات المعيشة والانتاج ، فترخص بذلك أثمان كثير من المصنوعات المحلية (٤٩٠) ٠ وأضحت أن المسئولين عندما ينظرون الى ارتفاع الأسعار نظرتهم الى ارتفاع حرارة الجو والى أى ظاهرة من الظواهر الطبيعية التي لا يملكون حيالها نفعا ولا ضرا ٠

وأنهم « لايعون أن ملايين المصريين الذين لم يدركوا بعقولهم حتى اليوم فساد الحكم والحاكمين سوف يدركون ببطونهم الحقيقة » (٤٩١) ٠

وتمثلت القضية الرابعة في **وضع المرأة** ودورها بـ (١٥) تكرارا ، منها (٣) تكرارات لمنطوق القضية ، و (٧) تكرارات **للمؤشرات** ٠

جاء كل من مؤشرى الوضع السياسي للمرأة ودورها ، وحق العمل بـ (٣) تكرارات لكل منهما ، ومؤشر حق التعلم بتكرار واحد ٠ أما **الأسباب** فوردت بتكرارين ، منها تكرار لنظرة الرجل

---

(٤٩٠) راشد البراوى ، المقال السابق نفسه ، الصحيفة السابقة نفسها ، التاريخ نفسه ٠

(٤٩١) مأمون الشناوى ، العمود السابق نفسه ، الصحيفة السابقة نفسها ، التاريخ نفسه ٠

للمرأة نظرة متعصبة وظالمة وتكرارا لحصول المرأة على أجر أقل من الرجل رغم قيامها بالعمل نفسه • وبلغت **الحلول** (٣) تكرارات ، منها ضرورة اعطاء المرأة حقوقها السياسية بتكرارين ، والنهوض بمستوى المرأة فى المعرفة والثقافة بتكرار واحد •

فقد أوضحت « الملايين » أن أكبر خطر يهدد الحركة النسائية هو انعدام الوعى وميوعة الهدف ، وأوضحت ذلك بقولها « ان الحق الذى تطالب به أية جماعة نسائية مكافحة لا يمكن أن يتجزأ ، والا تحول الى سلعة يمكن أن تمنح ويشترى بها وأد الحركة النسائية أو اضعافها على الأقل » • وطرحت سؤالا عن حق المرأة المصرية فى العمل وتأدية الضرائب والحقوق السياسية التى يقررها الدستور ، والدفاع عن حقوقها المهضومة داخل البرلمان كزميلها الرجل دون مساومة • وأكدت هذا الحق عالميا (٤٩٢) •

وتعرضت لموقف الرجال الذين ينظرون الى مطالبة المرأة المصرية بحقوقها السياسية وكأنها بدعة ، ثم يعترفون فقط بحقها فى التصويت • مؤكدة على أن المرأة يعنيها أيضا حقها فى الترشيح لعضوية المجالس النيابية كى تغير كثيرا من الأوضاع ، ولأن حقها السياسى متكامل بالبعدين (٤٩٣) •

وجاءت **القضية التعليمية** فى « الملايين » ب (١٠) تكرارات ، منها (٣) تكرارات لمنطوق القضية ، و (٥) تكرارات **للمؤشرات** • فجاء مؤشر عدم تكافؤ الفرص التعليمية نظرا لارتفاع المصروفات ب (٣) تكرارات،وكل من مؤشرى انتشار الأمية والجهل والسياسة والأهداف التعليمية بتكرار واحد • ولم ترد **أسباب** للقضية • أما **الحلول** فوردت بتكرارين ، وتمثلت فى تكرار واحد لكل من

---

(٤٩٢) عايدة نصر الله ، نصف الشعب ، عمود ، الملايين ، ١٩٥١/٧/١ •

(٤٩٣) عايدة نصر الله ، نصف الشعب ، عمود ، الملايين ، ١٩٥١/٩/٢ •

ضرورة عمل الحكومة بجدية للقضاء على الأمية والجهل ووضع خطة للتغلب عليهما ، وتكافؤ الفرص ورفض نظرية العلم للخاصة والجهل للعامـة .

فقد ذكرت « الملايين » ضرورة أن يصبح التعليم مجانا بالفعل (٤٩٤) . وتعجبت من ظاهرة تعدد أنواع مدارس المرحلة الأولى من التعليم المتمثلة فى المدارس الأولية أو الالزامية ، والمدارس الابتدائية ، وابتدائية الأزهر . مشيرة الى ضرورة أن يكون تعليما واحدا بطبيعته بالنسبة لجميع المواطنين لأنه الأساس المشترك للمراحل التالية من التعليم ولأنه نواة التفاهم بين الأفراد ، موضحة أن التعدد يتنافى مع مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم الذى تضمنه الاعلان الدولى لحقوق الانسان (٤٩٥) .

وأكدت أن « طه حسين » قد كسب ثقة الشعب وكذا وزارته على أساس البرنامج الذى رسمه لتأميم التعليم ونشره وجعله حقا مشاعا للجميع لا لمن يملك الثمن . ثم أبرزت له الوعود التى ارتبط بها أمام الشعب كوزير ، مؤكده « أن آلاف الطلبة فى الجامعات المصرية مهددون بالفصل وبالحرمان من الدراسة اذا لم يدفعوا رسوم الالتحاق ويدفعوه مقدما » ، وعشرات الألوف من طلبة المدارس الثانوية مهددون بالحرمان من الدراسة اذا صدقوا ما قاله طه حسين حين أعلن أن التعليم الثانوى أصبح مجانيا (٤٩٦) .

وتمثلت **مشكلة الأمراض الاجتماعية** بـ (١٠٠) تكرارات فى جريدة « الملايين » منها (٤) تكرارات لمنطوق المشكلة ، و (٤) تكرارات **للمؤشرات** . فجاء مؤشر الاسراف والفساد الحكومى

---

(٤٩٤) راشد البراوى ، المقال السابق نفسه ، الجريدة نفسها ، التاريخ نفسه .

(٤٩٥) الملايين ، لمصلحة من ، عمود ، توقيع (ع . سعيد) ، ١٩٥١/٦/٢٤ .

(٤٩٦) احمد صادق عزام ، حديث الملايين ، عمود ، الملايين ، ١٩٥١/١٠/٧ .

ب (٣) تكرارات ، ومؤشر المحسوبية والوساطة واستغلال النفوذ بتكرار واحد • وورد السبب فى فســاد الأداة الحكوميــة بتكرار واحد ، **والحل** فى تحديد أهــداف الاصــلاح ووضــع السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتنفيذها •

فقد أشارت « الملايين » الى فساد الادارة الحكومية ، وظاهرة الاسراف شبه الجنونى غير الموجه لتنمية الانتــاج ورفــع مستوى المعيشــة (٤٩٧) •

وتساءلت بقولها «لماذا لا نواجه الحقائق ؟ لماذا لانجهر بما يقوله الناس فى كل مكان وبما يعتقــده كل فــرد فى هذه البــلاد ؟ لماذا لا نقول : ان أحدا فى هذا البلد لا يعمل شيئا لحساب البلد ••• ان أمرا لا يتم فى هذا البلد الا ووراءه مصلحة لشخص ما أو لشركة ما أو لجهة ما •• وأن الملايين ليس لها حساب على الاطلاق » (٤٩٨) • مؤكده على الفساد الحكومى (٤٩٩) •

وتمثلت **المشــكلة الصحيــة وسوء التغذيــة** فى « الملايــين » ب (٦) تكرارات منها تكراران لمنطوق المشكلة ، وتكراران **لمؤشر** انتشار سوء التغذية وضعفها • ولم ترد **أسباب** لها • أما **الحلول** فقد وردت بتكرارين ، منها ضرورة رفع المستوى المعيشى والصحى للمواطنين بتكرار واحد ، وبناء المزيد من المستشفيات والمصحات والعيادات بتكرار واحد •

---

(٤٩٧) راشد البراوى ، المقال السابق نفسه ، الجريدة نفسها ، التاريخ نفسه •

(٤٩٨) سيد قطب ، فلنواجه الحقائق ، عمود ، الملايين ، ١٩٥١/٥/٦ •

(٤٤٩) مأمون الشناوى ، العمود السابق نفسه ، الجريدة نفسها ، التاريخ نفسه •

فقد ورد بالجريدة أن الملايين الكادحين يعانون من عجز التغذية (٥٠٠) والجوع (٥٠١)٠ وان الدولة عليها أن تكفل للمواطنين أسباب العيش الكريم والحياة اللازمة وأن تؤمنهم ضد المرض ، وتقيم المستشفيات ، وتدخل المياه الصالحة الى المدن والقرى(٥٠٢)٠

كما وردت مشكلة الاسكان ب (٣) تكرارات ، منها تكرار لمنطوق المشكلة وتكرار لمؤشر سوء المساكن (٥٠٣) ، وتكرار لتفريج أزمة المساكن بالحث على تشييد المساكن الشعبية (٥٠٤) الرخيصة كحل ٠

من ثم يتبين أن « الملايين » قد قدمت نقدا اجتماعيا لموجهات النظام القديم ، وأبرزت عجزه عن مواجهة المشكلات والقضايا الاجتماعية فى مصر ٠

من هنا ، يمكننا القول ان الصحف المصرية قد عرضت تصورات نقدية للقضايا والمشكلات الاجتماعية التى تفاقمت فى الأربعينيات بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وأبرزت عجز الحكومات المتعددة عن مواجهة المسألة الاجتماعية وذلك من خلال منطلقات واتجاهات متباينة تعكس الشعور العام برفض الواقع الاجتماعى والحث على تغييره بالاصلاح أو بالثورة ، وذلك انعكس فى التعبير الجماهيرى عن السخط الاجتماعى حيث ازداد وعى الجماهير بقضاياها الاجتماعية الأساسية من مناح مختلفة تمثلت فى المعالجات الصحفية النقدية السائدة وقتئذ فى مصر ٠

---

(٥٠٠) الملايين ، لمصلحة من ، عمود ، توقيع (ع ٠ سعد) . ١٩٥١/٤/٢٩ ٠

(٥٠١) مأمون الشناوى ، العمود السابق نفسه ، الجريدة نفسها ، التاريخ نفسه ٠

(٥٠٢) راشد البراوى ، المقال السابق نفسه ، الجريدة نفسها ، التاريخ نفسه ٠

(٥٠٣) الملايين ، لمصلحة من ، العمود السابق نفسه ، الجريدة نفسها ، التاريخ نفسه ٠٠

(٥٠٤) راشد البراوى ، المقال السابق نفسه ، الجريدة نفسها ، التاريخ نفسه ٠

الخاتمـــة

يتضح فى نهاية هذه الدراسة صحة القول بأن الحقبة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، وبالأخص الواقعة بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٥٢ ، تعد حاسمة فى تاريخ مصر المعاصر ٠

ففى هذه السنوات اختمرت عوامل الثورة على النظام القديم ، الذى كان أبرز سماته سيطرة القلة وشيوع احساس عـام بالظلم وغياب العدالة الاجتماعية والرغبة فى تحقيق المساواة والعدالـة وتكافؤ الفرص لمجموع الشعب : أغنيائه ومتوسطيه وفقرائه ٠

وفى هذه السنوات أيضا ظهر العديد من الصحف التى لاتتبع أحزابا أو جماعات سياسية ، والعديد من الصحف التى تمثل أحزابا أو جماعات وتيارات أيديولوجية ٠ وبالرغم من وجود اختلافات فى المنظور السياسى الذى تنبثق منه النوعيات المذكورة من الصحف ، الا أن بينها درجات من الاتفاق حول المسألة الاجتماعيـة فى مصر من حيث تحديد قضاياها ومشكلاتها الأساسية ٠ كما يوجد بينها اتفاق حول ضرورة احداث التغيير الاصلاحى أو الجذرى الحاسم فى المجتمع المصرى لعدم تمكن الحكومات من تجـاوز الأزمة الاجتماعيـة التى تفاقمت فى تلك الفترة التاريخية ٠

ويتضح من دراستنا أن الصحافة المصرية فى الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ قد ساعدت على توعية الرأى العام المصرى ، بالقائها الضوء على أبعاد المشكلة أو الأزمة الاجتماعية الأساسية المتمثلة فى افتقاد العدالة الاجتماعية وشيوع الفقر فى مصر فى تلك الفترة الحاسمة •

كما يتضح من دراستنا أن الصحافة المصرية قد مارست مسئولياتها الاجتماعية خلال تلك الحقبة التاريخية ، فقامت بدور تحليلى نقدى • وكشفت أبعاد القضايا والمشكلات الاجتماعية السائدة فى مصر حينئذ • كما وجهت الرأى العام المصرى نحو احداث التغيير سواء جذريا أو اصلاحيا •

وتبرز دراستنا ، الأزمة السياسية التى كانت الأزمة الاجتماعية فى مصر من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ أحد محاورها ، والتى تمثلت فى عدم الاستقرار السياسى وانتشار الاغتيالات والمظاهرات والفورات • وانتهت بحريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، واخراج حزب الأغلبية ــ وهو الوفد ــ من الحكم • بالاضافة الى انتشار أفكار الجماعات الأيديولوجية فى المجتمع •

واعتمادا على نتائج هذه الدراسة ، يمكننا تأكيد صحة الفروض المطروحة واستخلاص النتائج التالية :

١ ــ كشفت الدراسة عن خريطة القضايا والمشكلات الاجتماعية المتفاقمة فى مصر من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ كما عكستها الصحافة المصرية وقتذاك • وظهر منها تميز قضية عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية حيث تبين معاناة الأغلبية من الفقر وسوء حالتها الاجتماعية وقلة الدخل في حين ارتفع معدل الملكيات الكبيرة وتكدست الثروات • ثم برز على التوالى كل من القضية التعليمية ، وقضية التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، ومشكلة الأمراض الاجتماعية ، وقضية وضع المرأة ودورها، والمشكلة

الصحية وسوء التغذية ، والمشكلة العمالية • كما عنيت الصحف المصرية بالقاء الضوء على مشكلة الاسكان ومشكلة زيادة عدد السكان ، على الرغم من حداثتهما كقضايا اجتماعية وقتذاك •

من ثم يمكننا القول ان المعالجة الصحفية النقدية لجوانب المسألة الاجتماعية المتمثلة فى القضايا والمشكلات الاجتماعية التى تفاقمت فى مصر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قد ساعدت على كشف أبعاد الأزمة الاجتماعية التى واجهت المجتمع المصرى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ •

وساعد ذلك بدوره على تهيئة الرأى العام المصرى ليزداد نقدا للنظام القديم ويكون أكثر استعدادا لتغييره •

٢ ــ ان الصحافة المصرية فى الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ قد عكست اتجاهاتها ووجهات نظرها فى تحديد الأزمة الاجتماعية المتمثلة فى خريطة ترتيب القضايا والمشكلات الاجتماعية، ومؤشراتها وأسبابها وطرق مواجهتها • وانعكست أيضا على تصوراتها لنوعية الفاعلين المقترحين لاحداث التغيير ونوعية الطبقات الاجتماعية المتضمنة فى الموضوع ، والمؤسسات والجماعات الاجتماعية المتعلقة بالمسألة ، وأدوات احداث التغيير فى المجتمع ، والى جانب اعتمادها على طرق كتابة وأساليب منطقية وعقلانية تبرز من خلالها القضايا والمشكلات الاجتماعية •

ويمكننا القول ان الصحافة المتمثلة فى الأهرام وأخبار اليوم وروز اليوسف وبنت النيل قامت بتشخيص الأزمة الاجتماعية التى واجهت المجتمع المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ الى أن قامت ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ • وأبرزت تصورات نقدية لجوانبها ، وقامت بتهيئة الرأى العام للتغيير من منطلق سياساتها

التحريريـة كصحف مستقلة لاتعبر عن أحـزاب أو أيديولوجيات أو جماعات سياسية ٠

كما أن الصحف التى تعبر عن أحزاب أو جماعـات سياسية ـ الخاضعـة للدراسة ـ وهى « مصر الفتـاة » لسان حال الحزب الاشتراكى « واللواء الجديد » التى تمثل الحزب الوطنى،و«الأساس» التى تمثل الحزب السعدى ، و « الوفد المصرى » و « صوت الأمة » لسان حال الوفد ، و « البعث « التى تـدور فى اطار الوفـد لكنها لاتعبر بالضرورة عنـه ٠ وكل من « الاخوان المسلمون » و الدعـوة اللتين تمثـلان تيار الاخوان المسلمين ، وكل من « الفجر الجديد » و « الملايين » اللتين تمثلان التيـار الماركسى ٠ قامت جميعها بكشف الأزمة الاجتماعية المصرية وتحليلها فى فترة الدراسة المعنية ٠

وعرضت تصورات نقدية للقضايا والمشكلات ، وأبرزت عجز الحكومات المتعددة عن مواجهة الأزمة ٠ وذلك من خـلال منطلقات واتجاهات متباينة تعكس الشعور العام برفض الواقـع الاجتماعى والحث على تغييره بالاصلاح أو بالثورة ٠ وقد انعكس هذا الشعور بدوره فى التعبير الجماهيرى عن السخط الاجتماعى حيث ازداد وعى الجماهير بالقضايا الاجتماعية الأساسية من مناح مختلفة تمثلت فى المعالجات الصحفية النقدية السائدة وقتذاك فى مصر ٠

فقد اتخذت « الأهرام » معيارا موضوعيا فى معالجتها لجوانب الأزمة الاجتماعية ، حيث أبرزت القضايا الاجتماعية الأساسية التى تمثلت فى عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ثم القضية التعليمية ومشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ٠ بينما عزفت عن الاهتمام بقضايـا تشوبها الاتهامـات غير المؤكدة أو غير الملحة اجتماعيا فى نظرها ٠ فقامت بالاقلال من ابراز مشكلة الأمراض الاجتماعية التى تضم البغاء وتعاطى المخدرات وشرب الخمر ولعب

الميسر والرشوة والاسراف والفساد الحكومى والمحسوبية والوساطة واستغلال النفوذ والغش والتزوير الاختلاس ٠

كما قل اهتمامها بمشكلتى الاسكان وزيادة السكان حيث لم يبلغ تفاقمهما أشده وقتذاك ٠ ولوحظ انخفاض اهتمامها بالقضية التعليمية خلال الخمسينيات ، بعد أن كانت واحدة من قضاياها الأساسية مما يعكس اقتناعها الضمنى الكامن بأن حكومة الوفد حققت بعض الاصلاحات بصددها ٠

كما نلحظ معالجتها للأزمة الاجتماعية فى اطار مترابط وغير جزئى حيث عالجت القضايا والمشكلات طوال فترة الدراسة دون الاقتصار على واحد من جوانب الأزمة ٠

وعكست « الأهرام » موضوعيتها وسياستها غير الحزبية وغير الأيديولوجية حيث أظهرت الرأى والرأى الآخر عند معالجتها للقضايا والمشكلات الاجتماعية ٠ ففى تناولها للقضية التعليمية أتاحت لكل مسئول أو صاحب رأى متخصص أن يطرح رأيه فى القضية ٠ وفى عرضها للحلول التى يمكن بها مواجهة قضية التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، طرحت رأيا مؤداه ضرورة تدخل الحكومة ورأيا آخر بتسهيل حركة التصدير والاستيراد مما يبرز سياستها التحريرية التى لاتنتمى الى حزب أو أيديولوجية ما ٠ وفى سياق دفاعها عن حق المرأة فى العمل السياسى ، اتاحت لكل الآراء مجالا للنشر ومنهم المناصرون والمعادون والحذرون من اتخاز موقف متشدد ازاء الحقوق السياسية للمرأة ٠ بالاضافة الى ذلك ، تبين تأييد « الأهرام » لمصالح الأغلبية وليس الأقلية حيث أبرزت معاناة الأغلبية من الفقر وسوء الحالة الاجتماعية محذرة أن زمن اكتفاء الفقير باظهار العطف عليه قد مضى وأن الفقر يعجل بانهيار دولة الأغنياء ٠ ووقفت مع مصلحة الأغلبية من محدودى الدخل فيما يتعلق بمشكلة الاسكان حيث

اعترضت على اعلان زيادة أجور المساكن التى تضر محدودى الدخل ولا تفيد سوى طبقة الملاك •

ونادت « الأهرام » بالتغيير الذى تقوم به الصفوة لا الجماهير • وان أشارت الى الجماهير ـ وبالأخص جماهير الحركات العفوية ـ فسرعان ما عادت الى رفض التغيير بأسلوب غير منظم حيث تسبب الحركات العفوية للجماهير ، المزيد من قهر الدولة لها واضطهادها • كما أبرزت « الأهرام » الحلول الاصلاحية التى يكون من شأنها بقاء الوضع على ما هو عليه بحيث لا ينهار النظام القائم ، ولم ترد بها أية اشارة لاحداث وضع ثورى •

وبرزت آراء « الأهرام » بصدد الأزمة الاجتماعية فى أسلوب عقلانى حيث اعتمدت على الآراء الشخصية للكتاب والبرهنة والتشخيص مع ابراز الحلول والأسباب والدوافع والاعتماد على المصادر ، فى حين قللت من استخدام التعميمات الجارفة • وذلك يعكس سياستها نحو التحديد باعطاء أمثلة ومبررات وأسباب وبرهنة •

أما جريدة « **أخبار اليوم** » التى عرفت بسياستها العدائية للحكومات ـ وبخاصة الوفدية ـ وتأييدها للقصر • فقد اتفقت مع « الأهرام » فى تحديد القضايا الاجتماعية الأساسية وادراكها أن المسألة الاجتماعية متعددة القضايا والمشكلات ، فقامت بمعالجتها فى اطار مترابط غير جزئى طوال سنوات الدراسة • كما تماثلت مع « الأهرام » فى التركيز على الصفوة كفاعلين مقترحين لاحداث التغيير ، مع اشارتها الى جماهير الحركات العفوية مرة واحدة عام ١٩٤٦ حيث ازداد نشاط الحركات الجماهيرية تعبيرا عن السخط والظلم الاجتماعى •

بالاضافة الى رؤيتها الاصلاحية لأدوات احداث التغيير وحصرها فى اصدار قانون أو تشريع •

وقد اختلفت « أخبار اليوم » مع الأهرام فى ابرازها لمشكلة الأمراض الاجتماعية كواحدة من أهم القضايا الاجتماعية · ويمكننا ملاحظة البروز المتميز لهذه المشكلة بأخبار اليوم فترة حكم الوفد — أى فى الخمسينيات — مما يعكس سياستها العدائية لهذا الحزب، فأخذت تبين إنتشار الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ واسراف الحكومـة ·

ووضحت سياسة « أخبار اليوم » العدائيـة للحكومات فى القائها الضوء على أخطاء السياسات الحكومية ومساوئها فى شئون التعليم ، وتقصير الحكومة ازاء مواجهة قضية ارتفاع الأسعار والغلاء، وعجزها عن حل المشكلة العمالية · وبالرغم من سياستها العدائية للحكومات ومناداتها بضرورة الاصلاح الاجتماعى الذى يضيق المسافة بين الطبقات ، الا أنها لم تذهب الى حد زعزعة الثقة بالنظام السياسى القائم أى نظام الملكية وتعدد الأحزاب ·

كما اختلفت « أخبـار اليوم » عن « الأهرام » بلجوئهـا الى التعميم الجارف كأسلوب بارز تعتمد عليه فى كتابة المقالات والأعمدة التى تتناول القضايا والمشكلات الاجتماعية · وان كانت لم تغفـل الأساليب الأخرى ·

أما مجلة « **روز اليوسف** » فقد عنيت بابراز كافة القضايـا والمشكلات الاجتماعيـة السائـدة ، ولم تلق بالا لمشكلتى الاسكان وزيادة السكان · وقد أظهرت المشكلة المتعلقة بعدم المساواة بين الطبقات والعدالة الاجتماعية كمشكلة أولى تعنى بمعالجتها ، فهى المشكلة الوحيدة التى استمر ورودها بالمجلة طوال فترة الدراسة ·

وعلى الرغم من حسهـا الثورى الا أن رؤيتها لحـل المشـكلة المذكورة قد عكست رؤية اصلاحية وليست ثورية ·

وتتبين سياسة « روز اليوسف » المستقلة عن الأحزاب والحكومات ، والتى تظهر أن الأحزاب المصرية جميعها تمثل طبقة واحدة متفقة المصالح والأهداف وهى طبقة كبار الملاك ٠

وأنها لا تمتلك وجهات نظر اجتماعية واقتصادية من شأنها أن تجتذب تأييد الجماهير وثقتهم ٠

وقد تماثلت « روز اليوسف » مع « أخبار اليوم » فى ابراز سلبيات الحكومة الوفدية حيث تصاعد اهتمامها بابراز مشكلة الأمراض الاجتماعية فترة حكم الوفد ٠ وكشفت سلبيات الحكومة الوفدية فى مواجهة الغلاء وارتفاع الأسعار ٠

كما تنبأت فى بداية الخمسينيات بحتمية ظهور زعيم جديد من الفئة المتعلمة يخلص البلاد مما هى فيه ، وذلك يعكس عدم ايمانها بزعامة النحاس ـ رئيس الحكومة آنذاك ٠

وقد تميزت « روز اليوسف » بحسها الثورى المقترن بتصورها الاصلاحى ٠ واقترحت كل من الصفوة وجماهير الحركات العفوية كفاعلين للتغيير بصورة متوازنة نسبيا ٠ كما تبين تصاعد ابرازها لدور الجماهير فى احداث التغيير فى المجتمع أكثر من الصفوة خلال فترة حكم الوفد فى الخمسينيات ٠ وظهر التداخل الثورى والاصلاحى فى منظور « روز اليوسف » حيث تعددت بها أدوات احداث التغيير الاصلاحية والثورية ، فأبرزت بقدر متماثل احداث وضع ثورى باستخدام القوى الشعبية ـ أو باستخدام الجيش ـ واصدار قانون أو تشريع واتفاق الجماعات ٠

وعكست المجلة آراءها اعتمادا على الأسلوب العلمى فى كتابة المقال والعمود ، فاعتمدت على الآراء الشخصية والذاتية للكتاب ثم البرهنة والتعميم والأسباب والدوافع والتشخيص والتنبؤ والاعتماد على المصادر ٠

أما مجلة « بنت النيل » فقد عالجت القضية الاجتماعية الاساسية التى تتفق مع أهدافها ، وهى قضية وضع المرأة ودورها • وذلك وفقا لسياستها التحريرية التى سارت عليها والمعنية أساسا بالحقوق السياسية للمرأة •

وأشارت أيضا الى مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب ، والعدالة الاجتماعية • وذلك يكشف وعى المجلة التى صدرت خصيصا للدفاع عن حقوق المرأة ، بضرورة معالجة القضية الملحة التى اتفقت عليها الصحف المصرية وهى مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية •

وقد أبرزت « بنت النيل » أن الحكومات الحزبية عجزت عن حل المشكلة الاجتماعية حلا حاسما • وطرحت حلولا اصلاحية لتحسين حال الفقراء ، وذلك بفرض الضرائب واستخدام القانون •

وحصرت المجلة منظورها فى الصفوة كفاعلين مقترحين لاحداث التغيير • كما حصرت أدوات احداث التغيير فى اصدار قوانين وتشريعات • وذلك يعكس واحدا من أهداف حزب « بنت النيل » بصدد التأكيد على أن حل قضايا المرأة يكمن فى اصدار التشريعات التى تحمى حقوقها •

واعتمدت فى معالجة آرائها على الآراء الشخصية للكتاب ثم البرهنة والتشخيص والتعميم وابراز الأسباب والتنبؤ والاعتماد على المصادر •

وقد تبينت اتجاهاتها الاصلاحية فى التغيير مما يكون من شأنه بقاء الوضع على ما هو عليه • وفيما يتعلق بالصحف التى تعبر عن أحزاب أو جماعات سياسية ، فيلاحظ أن جريدة « مصر الفتاة » لسان حال الاشتراكية لم تغفل واحدة من القضايا والمشكلات التى تمثلت فى الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، مما يثبت شمول معالجتها للمسألة الاجتماعية • فى بادىء الأمر ، عالجت المسألة الاجتماعية

فى اطار جزئى حيث تناولت جانبا واحدا منها وهو مشكلة ارتفاع الأسعار والغلاء·وازدادت وعيا عبر السنوات بأن المسألة الاجتماعية متعددة الجوانب ·

تمثلت المشكلة الأولى بها فى عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ، وطرحت حلولا متعددة لها كالاصلاح الضرائبى وفرض ضرائبه تصاعديـة · كما تبنت مشروعا بتحديـد الملكية الزراعية يتمثل فى اقتراح « ابراهيم شكرى » المقـدم من الحزب ومؤداه نزع ملكية ما يزيد على الخمسين فدانا مقابل الحصول على سندات بقيمة الأطيان المنزوعة ، ثم توزيع هذه الأطيان على صغار المـلاك ·

وانخفض اهتمام « مصر الفتاة » بقضية وضع المرأة ودورها ، فانحصر اهتمامها بالقضية المذكورة فى عام ١٩٤٧ · ولم تتناول سوى الوضع الاجتماعى للمرأة فقط ، ولم تبرز أسبابا للقضية · وطرحت حلولا للنهوض بمستوى المرأة المعـرفى والثقـافى وفى الشئون المنزلية ·

عرضت « مصر الفتاة » رؤية اشتراكية الى جانب رؤية اسلامية تمثلت فى كتابات سيد قطب ، بالاضافة الى رؤية اصلاحية للتغيير· وبالرغم من كثرة استخدامها لكلمة ثورة الا أنها كانت توضح ما يفيد بأنها تقصد بالثـورة مجرد حركة ، وعدم الوقوف موقف المتفرج ، والضغط بالطرق المشروعة ·

وقد تبين تصاعد مطالبتها بالتغيير الاصـلاحى أو الثورى · وتمثلت بها أدوات احداث التغيير فى المجتمع بابراز أداة اصدار قانون أو تشريع ثم اتفاق الجماعات ثم احداث وضع ثورى باستخدام القوى الشعبية · ونلاحظ أن الأداة الثوريـة لم تبرز بها الا عـام ١٩٥٠ حيث أخذت تبرز اشتراكيتهـا · وتعـددت بها نوعيـات المقترحين لاحداث التغيير فى المجتمع ، فأبرزت الصفوة وأشارت الى

الجماهير ـ محددة جماهير الحركات العفوية ثم جماهير الحركات المنظمة فى نقابات ·

أما جريدة « **اللواء الجديد** » التى تعبر عن الحزب الوطنى ، وتمثل اتجاها اشتراكيا اصلاحيا · فقد تماثلت رؤيتها مع « مصر الفتاة » فى ترتيب أولويات الجوانب التى تمثل الأزمة الاجتماعية · وان وجدت بعض الفروق القليلة بينهما فى ترتيب المشكلة الصحية والقضية التعليمية ، مع ملاحظة أن الجريدتين قد وضعتا المشكلتين المذكورتين كقضايا أساسية متفاقمة · كما أن « اللواء الجديد » لم تتناول مشكلة الاسكان فى حين عالجتها « مصر الفتاة » ·

بالاضافة الى ذلك ، برز اختلافها عن « مصر الفتاة » فى اشارتها للصفوة فحسب كفاعلين مقترحين لاحداث التغيير ، وفى اقتصارها على طرح حلول اصلاحية للمشكلات والقضايا الاجتماعية · فلم تشر الا لاصدار القوانين والتشريعات كأداة لاحداث التغيير ·

كما تميزت بطرحها لسيطرة الدولة على مصادر الثروة الكبيرة والمؤسسات القومية المهمة كحل لمشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية · ويلاحظ أن « اللواء الجديد » كانت ترى أن تحقيق المساواة التامة بين الجميع فى توزيع الثروة يعد عملا مستحيلا ، منادية المطالبين بالعدالة الاجتماعية أن يبحثوا عن دواء آخر غيرها · كما دعت الى الأخذ من الأغنياء والقادرين ، واعطاء الفقراء المعدمين · ذلك تحقيقا لأهداف الجريدة المتمثلة فى الاصلاح الاجتماعى والتوازن الاقتصادى ·

أما جريدة « الأساس » التى تعبر عن الحزب السعدى ، فقد أبرزت المسألة الاجتماعية من كافة جوانبها · وقد تبين لنا انعكاس سياستها التحريرية على رؤيتها الكمية والكيفية للمسألة الاجتماعية · فقد صدرت بهدف تدعيم وتأييد نظام الحكم السعدى وكسب التأييد الشعبى له بابراز انجازاته وشن حملات نقدية صحفية على

خصومه السياسيين ، وبالأخص الوفديين • من هنا فقد أبرزت الأمراض الاجتماعية كقضية اجتماعية أساسية تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لبقية القضايا والمشكلات الاجتماعية التى تناولتها بأكملها دون إغفال واحدة منها •

ونلاحظ أيضا انعكاس سياستها العدائية للوفد حيث ازدادت معالجتها للمسألة الاجتماعية فى فترة الحكم الوفدى فى بداية الخمسينيات ، وكأن القضايا قد تصاعدت فجأة • وفى الفترة نفسها تصاعد اهتمامها الفجائى بضرورة التغيير ، حيث تعددت فيها أدوات التغيير المقترحة فأبرزت اصدار القوانين والتشريعات ثم احداث وضع ثورى باستخدام القوى الشعبية •

وأبرزت الصفوة دون غيرها كفاعلين مقترحين لاحداث التغيير •

أما الصحف الوفدية فقد تمثلت فى جريدة « الوفد المصرى » وجريدة « صوت الأمة » ويمكننا اضافة جريدة « البعث » التى اصدرها الكاتب الاشتراكى الوفدى « محمد عبد الحميد مندور » التى لم تكن صحيفة حزب الوفد ولكنها كانت قريبة من الوفد ، تبرز ايجابياته وتهاجم حكومة الأقليات •

كانت مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية هى الشغل الشاغل لجريدة « **الوفد المصرى** » التى أغلقت فى ١٠ يوليو ١٩٤٦ • وأبرزت أيضا المشكلة العمالية حرصا منها على سلامة التوازن بين طبقات الأمة • كما أبرزت القضية التعليمية ، مؤكدة على عدم تكافؤ الفرص التعليمية ، منادية بضرورة العمل على تحقيق تكافؤ الفرص • وأخذت تبرز سلبيات الحكومة وعجزها عن مواجهة القضايا والمشكلات التى تفاقمت فى المجتمع المصرى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وطالبت بالتغيير لا الثورة الجذرية • فركزت على الصفوة كفاعلين للتغيير فى حين أغفلت الجماهير ، وحصرت أدوات احداث التغيير فى المجتمع فى أداة اصدار القوانين

والتشريعات · وقد عكست رؤيتها انطلاقا من اتجاهها الاشتراكى المعتدل حيث دعت الى الديمقراطية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية ·

وجاءت « **صوت الأمة** » على المنوال نفسه ولكن بصورة أكثر ثورية الى أن تغيرت قياداتها السياسية والصحفية من اليسار الى اليمين · عنيت « صوت الأمة » بمشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية كمشكلة أولى تتسم بها المسألة الاجتماعية فى منظور الجريدة · فأبرزت بعض المقترحات الاجتماعية الثورية بصددها كالتأميم وسيطرة الدولة على المرافق العامة ، وزاوجتها بالحلول الاصلاحية التى تسيدت فترة الخمسينيات حيث سادت القيادات اليمينية فى الوفد ·

ولم تغفل قضية أو مشكلة اجتماعية واحدة ظهرت فى المجتمع · ولكن تبين من النتائج أن اهتمام « صوت الأمة » بابراز القضايا والمشكلات الاجتماعية قد تصاعد حتى عام ١٩٤٩ ثم أخذ فى الانخفاض وذلك يعكس لنا سياسة الجريدة التى عنيت بالدفاع عن الوفد ومهاجمة سياسة حكومات الأقليات ازاء المسألة الاجتماعية واستغلال كافة الفرص لتأكيد ضعف هذه الحكومات وتفككها · ثم هبطت عنايتها بابراز المسألة الاجتماعية لتولى الوفد حكم مصر فى بداية الخمسينيات ، وان لم تختف ويلاحظ أيضا حرص « صوت الأمة » على ابراز ضرورة التغيير الاجتماعى ، وتعددت بها صور الفاعلين المقترحين لاحداث التغيير · وان كانت ركزت على الصفوة طوال الفترة ، فقد أشارت الى الجماهير ، وبالأخص جماهير الحركات العفوية عام ١٩٤٦ ·

وحيث أن الوفد ـ كان وقتذاك ـ يمثل الأغلبية الجماهيرية فان كشفه للقضايا والمشكلات الأساسية فى المجتمع من شأنه أن يزيد الرأى العام المصرى وعيا بسلبيات النظام وعجزه عن مواجهة المسألة الاجتماعية · · ·

كما أبرزت صحيفة « **البعث** » مطالب تقدمية تتمثل في تدخل الدولة فى الاقتصــاد لتحقيق العدالة الاجتماعية والتخلص من الأوضاع الرجعية والتقليدية · وعنيت عناية أولى بابراز القضية العمالية التى فرضت نفسهــا كمشكلة ملحة عقب الحرب العالمية الثانية · كما أبرزت نشاط المرأة وتصاعد كفاحها للحصول على حقوقها السياسية والاجتماعية · وأخذت تنقد الأوضاع الرجعية التى تعيش المرأة فى ظلها الا أنها رفضت أيضــا المساواة الكاملة بين الجنسين ·

ومع تمثل منظورها التقدمى الذى يدعو الى سيطرة الدولة على مصادر الثروة وضرورة تدخلها لمواجهة كافة القضــايا والمشكلات الاجتماعية ، ومطالبتها بالاصلاح والتغيير الحاسم فى المؤسسات الحاكمة المتمثلة فى الحــكومة والبرلمان · فقد انحصرت رؤيتها للفاعلين المقترحين لاحداث التغيير فى الصفوة دون الجماهير ، كما انحصرت رؤيتها لأدوات التغيير فى اصدار القوانين والتشريعات ·

أما تيار الاخوان المسلمين ، فقد عبرت عنه جريدة « **الاخوان المسلمون** » ودافعت عن مبادئه مجلة « الدعوة » · عنيت الجريدة الأولى بابراز الأزمة الاجتماعية برؤية اسلامية · فأبرزت القضية التعليمية ثم مشكلة الأمراض الاجتماعية ثم مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ساعيــة الى تشكيل عقل المجتمع ثم تطهيره من أمراضه الاجتماعية لنشر العدالة الاجتماعية ·

كما عنيت بابراز قضــايا ارتفاع الأسعار والمشكلة الصحية والعمالية وقضية وضـــع المرأة ودورهــا ، فأخذت تدعو للنهوض بمســتوى المرأة فى المعرفــة والثقافــة وترفض اشتراكهــا فى الانتخابات · وقد ألقت الضوء على تصورها الشامل والكونى لضرورة اصلاح المجتمع وتغييره بناء على الفكر الاســلامى والتراث العربى والعلم العالمى مع الابتعاد عن الفكر الغربى الاستعمارى الثقافى ·

وطرحت صورة نقدية للنظام القائم فى جميع المسائل الاجتماعية ٠ وأبرزت كلا من الصفوة وجماهير الحركات العفوية كفاعلين مقترحين لاحداث التغيير ٠ وتعاملت مع المجتمع على انه مجرد أفراد وليس طبقات ٠ ولم يرد بها ذكر لأدوات احداث التغيير وذلك قد يرجع الى اعتماد الجماعة على العنف السياسى ٠

أما مجلة « **الدعوة** » فقد أبرزت مشكلة ارتفاع الأسعار والغلاء ثم مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ثم توالت قضية وضع المرأة ودورها ومشكلة الأمراض الاجتماعية والمشكلة العمالية والقضية التعليمية ٠

وقد تشابهت مجلة « الدعوة » مع جريدة « الاخوان المسلمون » بابرازها للصفوة وجماهير الحركات العفوية كفاعلين مقترحين لاحداث التغيير ٠ وان تمايزت عنهما بالدعوة الى أداة اصدار قوانين أو تشريعات لاحداث التغيير ٠ بالاضافة الى أنها كانت أكثر اهتماما بحرية المرأة التى لا تتعارض مع الاسلام ٠ فلم ترفض حق المرأة فى الاشتراك بالعمل السياسى ، ولكن لم تقر بأن تخوضها على الأوضاع الراهنة ٠ مشترطة بالبدء فى تكوين المجتمع الاسلامى بحيث تمارس المرأة العمل السياسى فى حدود نطاق النظام الخلقى العام الذى حدده الاسلام ٠ مكتفية بامكانية ادلائها برأيها فى كافة الأمور على صفحات الصحف ٠

وأخيرا الصحف التى تمثل الاتجاه الماركسى وهى جريدة « **الفجر الجديد** » وجريدة « **الملايين** » ٠ فقد عنيت كل منها بابراز مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب ، والقضية التعليمية ، والمشكلة العمالية والصحية ، وقضية الغلاء وارتفاع الأسعار والتموين ، ومشكلة الاسكان ، ومشكلة الأمراض الاجتماعية ٠ وان كانت « **الملايين** » قد أبرزت قضية وضع المرأة ودورها ، موضحة حق المرأة فى العمل والحصول على الحقوق السياسية دون مساومة أو تجزئة ٠ فقد أغفلت « الفجر الجديد » تناولها اطلاقا ٠

ويلاحظ أن قضية الغلاء وارتفاع الأسعار والتموين قد شغلت مرتبة متقدمة في « الملايين » عما كانت عليه في « الفجر الجديد » مما يعكس تفاقم المشكلة وعجز الحكومات المستمر عن مواجهتها .

على النقيض من القضية التعليمية التي انخفضت أولويتها عما كانت عليه في « الفجر الجديد » مما يعكس مواجهة حكومة الوفد للقضية التعليمية في الخمسينيات – الى حد ما – في منظور الاتجاه الماركسي .

وعنيت « الملايين » بابراز أبعاد القضية العمالية ومؤشراتها أكثر من « الفجر الجديد » . وورد بها تقييم للقوانين العمالية . وأبرزت اهمال موظفي الدولة تنفيذ قوانين العمل مما يستدعي انتظام العمال في نقابات واتحادات ترعى مصالحهم .

ويلاحظ أن « الفجر الجديد » أبرزت نوعيات متعددة كفاعلين مقترحين لاحداث التغيير . فجاءت جماهير الحركات العفوية ثم الصفوة ثم جماهير الحركات المنظمة في نقابات . وأبرزت ضرورة احداث وضع ثوري باستخدام القوى الشعبية مع الاشارة الى اصدار قانون وتشريع كأدوات للتغيير . ولا شك أن تركيزها على الجماهير والقوى الشعبية وضرورة احداث وضع ثوري يبرز اتجاهاتها الثورية الماركسية .

أما « الملايين » فقد أبرزت الصفوة للدفاع عن مصالح الجماهير واحداث التغيير ، ثم طرحت جماهير الحركات العفوية والحركات المنظمة في نقابات كفاعلين للتغيير . واكتفت باصدار قوانين وتشريعات كأداة لاحداث التغيير في المجتمع . مما يدلل على أن « الفجر الجديد » كانت أكثر ثورية وأكثر ايمانا بقدرة الجماهير من « الملايين » . الا أن الجريدتين حرصتا على ابراز عجز النظام القديم عن مواجهة المشكلات والقضايا في مصر .

ومن ثم يمكننا القول بأن الصحف المصرية قد عكست الأزمة الاجتماعية تبعا لاتجاهاتها الاصلاحية أو الثورية .

٣ ـ تصاعدت شدة النقد الاجتماعي في الصحافة المصرية خلال الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٢٥ ، فأوضحت عجز النظام في مواجهة القضايا والمشكلات الاجتماعية الأساسية حينئذ ، كما ازدادت مطالبتها بضرورة التغيير الحاسم • وبخاصة حينما تمتعت الصحافة المصرية بالحرية بعد رفع الرقابة عن الصحف فى يونيو ١٩٤٥ والغاء الأحكام العرفية فى أكتوبر من العام نفسه. ثم فى ظل حكومة النحاس الوفدية التى لم تصادر صحيفة الا بأمر قضائى ولم تمنع صحيفة أو تعوقها عن الصدور •

من هنا يتبين أن ثورة يوليو ١٩٥٢ لم تكن مجرد فكرة نبتت فى ذهن الضباط الأحرار واقحمت اقحاما على المجتمع المصري ، وانما جاءت تعبيرا عن تطور فعلي تم فى اطار الفكر السياسى والاجتماعى المصرى • وذلك نتيجة لتوافر الأسباب الاجتماعية التى تهيىء فى مرحلة معينة الظروف التى من شأنها أن تفجر الثورة •

ونستدل بذلك أن التغيير يتم باستثارة دوافعه من الداخل • وأن الدور الفعال الذى يمكن أن تقوم به الصحافة الواعية هو استثارة دوافع التغيير من داخل المجتمع • وأن الصحافة المصرية ـ حينئذ ـ ما كان بمقدورها القيام بحملاتها النقدية ، مع اختلاف درجات ازدياد المعالجة النقدية الاجتماعية فى سنوات الدراسة كما أوضحنا دون تمتعها بقدر من الحرية التى سمحت لها بطرح قضايا المجتمع ومشكلاته • ومن ثم قيامها بمسئوليتها الاجتماعية المتعلقة بتبصير الرأى العام وتوعيته بقضاياه الأساسية مع تنوع اتجاهاتها السياسية وانطلاقاتها ومواقفها •

وهنا يمكننا القول ، ان هناك ارتباطا بين تمتع الصحف بدرجات معينة من الحرية وبين ازدياد معالجتها النقدية للمجتمع ، وهو فرض يستحق الدراسة •

ونريد زيادة على ذلك أن نوضح أن أى محاولة للاستدلال باحصاء الحملات النقدية الصحفية طوال حقبة زمنية معينة لاحداث نوع من المفاضلة بين العهود الحكومية ، يعد نهجا خاطئا • ذلك لأنه قد تزداد الحملات النقدية فى فترة حكومة صالحة لا تقهر الكتاب والأقلام ، والعكس صحيح •

المؤلفة :

الدكتورة نجوى حسين خليل

— خبيرة أولى بقسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ٠

— دكتوراه فى الاعلام ، جامعة القاهرة ، عام ١٩٨٦ ٠

— نشرت عديدا من الدراسات والأبحاث التى تناولت الاعلام والرأى العام والتعليم ٠

— نشر لها ثلاثة كتب ،

— الأول عن اتجاهات الصحف المصرية نحو أحداث فبراير ١٩٨٦ أحداث جنود الأمن المركزى ٠ (بالاشتراك) ٠

— الثانى عن الجامعة المفتوحة ٠ استطلاع للرأى حول البرامج التعليمية فى التليفزيون ٠

— الثالث عن الجامعة المفتوحة ٠ استطلاع رأى الدارسين فى برنامج تأهيل معلمى مرحلة التعليم الابتدائى نحو البرنامج (بالاشتراك) ٠

ولها تحت النشر تقرير عن استطلاع رأى عينة من رجال القضاء والمحامين وحالات من المتقاضين عن المساعدة القانونية لغير القادرين ماليا ٠

الفهـــرس

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

دار البستاني للنشر والتوزيع
٢٩ ش الفجالة ١١٢٧١ القاهرة
ت/ ٣١٤٠٠١ ـ ب.ص/ ١٤/ ١٠٠
م.ض: ١٩١/ ٢٤/ ١٦٦/ ٤/ ٥ مدينة نصر

رقم الايداع بدار الكتب ٥٥٥٥/ ١٩٩٣

ISBN — 977 — 01 — 3422 — 8



اختمرت عوامل ثورة يوليو ١٩٥٢ فى الحقبه التى أعقبت الحرب العالمية الثانية وبخاصة بين عامى ١٩٤٥، ١٩٥٢ لأن غياب العدالة الإجتماعية، وشيوع الفقر، وازدياد الإحساس العام بالظلم، والرغبه فى تحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص لمجموع الشعب: أغنيائه ومتوسطيه وفقرائه، قد انعكس على ظهور عديد من القضايا والمشكلات الاجتماعية التى مثلت جوانب الأزمة الاجتماعية فى المجتمع المصرى.

وتصاعدت فى هذه الفترة الاتهامات المتبادله بين حزب الأغلبية وأحزاب الأقلية من ناحية، وبين الأحزاب والجماعات الأيدلوجية التى تركز على فشل الأحزاب القديمة فى مجابهة الأزمة الاجتماعية من ناحية أخرى. مما دعا الكتاب والمفكرين المصريين وقتها إلى كشف جوانب الأزمة بهدف اصلاح النظام الاجتماعى فى مصر قبل ثورة ١٩٥٢. وقد تمثل ذلك كله فى صحافة تلك الفترة الحاسمة فى تاريخ مصر.

واعتمدت المؤلفة على هذا التحليل فى تحليل مفهوم الصحافة المصرية من كافة الإتجاهات السياسية.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب